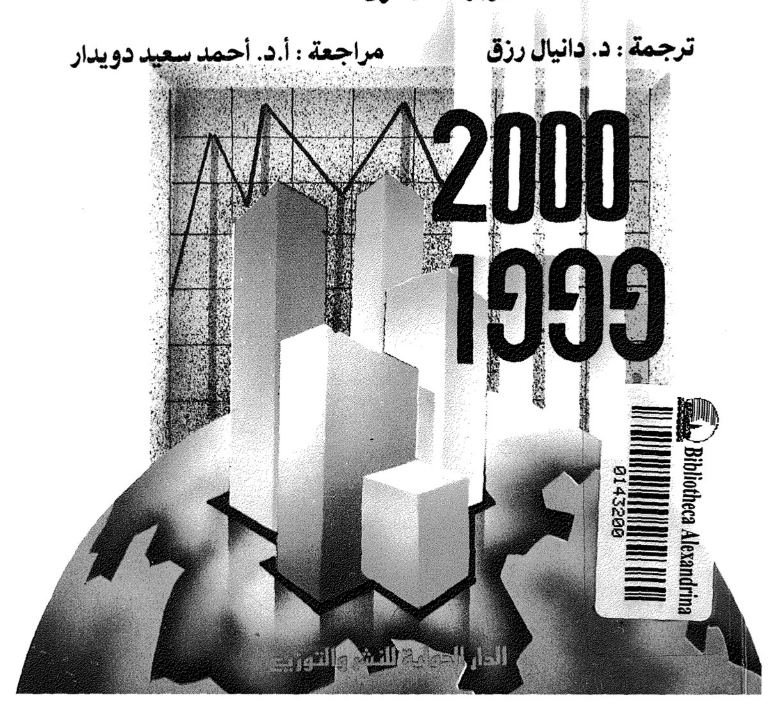
ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينيات وما بعدها

تأليف

روبرت كارسون

ترجمة : د. دانيال رزق

مراجعة : أ.د. أحمد سعيد دويدار



ماذا يعرف الاقتصاديون

عن التسعينيات وما بعدها

ماذا يعرف الاقتصاديون

عن التسعينيات وما بعدها

تأليف

روبــرت ب. كــارســـون

ترجمة

د. دانيــــال رزق

مراجعة

أ. د. أحـمـد سـعيـد دويــدار

الدار الدولية للنشر والتوزيع

مصر - كندا



الطبعة الأولى
1994م

رقم الإيداع
93/10367
I.S.B.N.
977-5107-71-7

WHAT ECONOMISTS KNOW: AN ECONOMIC POLICY PRIMER FOR THE 1990S AND BEYOND by ***Robert B. Carson.***

ISBN : 0-312-02433-9

الدار الدولية للنشر والتوزيع

8 إبراهيم العرابى - النزهة الجديدة - مصر الجديدة - القاهرة - ج.م.ع.
ص.ب : 5599 هليوبلس غرب / القاهرة - تليفون / فاكس : 2990970 - 00202

تم صف وإخراج وتجهيز هذا الكتاب بقسم الكمبيوتر بـ «الدار الدولية للنشر والتوزيع»

تقديم

كان أبى رجل أعمال، يعتبر نموذجاً أصيلاً، يبلغ حد الكمال للمدير التنفيذى من الإدارة الوسطى والعليا فى الشركات من أجل بناء جيل سابق. كان عصامياً، لم يكمل تعليمه الجامعي، وشق طريقه فى شركة كبرى، حتى وصل إلى منصب المدير، بفضل روحه العملية وانطلاقه وتفانيه فى العمل وافتتانه به. أما أنا - كنتاج بيئة اقتصادية أكثر مواتاة - فقد أكملت دراستى فى الكلية، ولكن عائد هذا الاستثمار جاء أقل من المتوقع، مما أصاب أبى بقدر من خيبة الأمل، إذ لم أظهر - للأسف - غير قليل من الرغبة فى اقتفاء أثره والالتحاق بعمل فى الشركات الأمريكية. وفى نهاية الخمسينيات.. لم يكن من النادر أن يتجه أبناء الطبقة الوسطى الميسورة الحال، إلى الالتحاق بالدراسة التمهيدية للدراسات العليا، وهكذا فعلت، ولم يكن أبى مخطئاً تماماً فى حدسه، إذ لم أكن قد كونت بعد أية فكرة عما فعلت أو لماذا، والحق أننى كنت أعانى - حينذاك - قدراً كبيراً من عدم اليقين. وبعد مضى عامين دراسيين بالجامعة - تخللتهما فترة انقطاع وجيزة بسبب الالتحاق بالجيش - وجدت فى دراسة الاقتصاد متعة وإثارة، واكتشفت فيه طريقاً محتملاً لحياتى العملية. صحيح أن التدريس والكتابة فى علم الاقتصاد قد أصبحا فى الخمس والعشرين سنة التالية يوفران حياة مستقرة مادياً ومهنياً، وإن كانت غير رغدة، إلا أن ذلك لم يكن فى الحسبان، عندما اتخذت قرارى.

سعيت بالطبع لإشراك أبى فى اكتشاف رغبتى فى دراسة الاقتصاد، وفى خططى لاتخاذ التدريس بالجامعة مهنة لي، وسعيت جاهداً للحصول على موافقته، متذرعاً بأن الاقتصاديين يتناولونه - دائماً - فى كتاباتهم، وعلى نطاق نشاط «الأعمال». ومن ثم.. فإن قرارى لا يعنى «هجري» الكامل لها فى اختيار مستقبلي، وعلى الرغم من ارتياح أبى إلى اتخاذى قراراً فى النهاية، وأن هذا القرار أدعى للاحترام من قرارات أخرى، ربما أظهرت ميلاً إليها.. إلا أنه ظل على اقتناع بعدم وجود أية صلة بين دراسة الاقتصاد والاقتصاديين، وبين الممارسة اليومية لقطاع الأعمال. لم يكن أبى رجلاً مملاً، فقد جرت بينى وبينه - طوال السنوات الكثيرة التالية - مناقشات حرة ومثيرة حول مزايا هذا أو ذاك من الاتجاهات والتطورات الاقتصادية، حتى بلغ بى الظن أنه بات يحترم وجهات نظرى واختياراتي، غير أنه ظل يفكر دائماً: أية ضرورة للاقتصاديين - ككل - فى مسيرة الحياة اليومية، وجاءت الثلاثينيات الكئيبة فأنضجته... تعلم من التجربة، تجربته الشخصية وتجربة الآخرين من أبناء جيله. إن للاقتصاديين - طوال سنوات الكساد - إجابات قليلة ثمينة فى مواجهة المشكلات الاقتصادية الحقيقية، ولم ينقطع أبداً تناول الاقتصاديين لنشاط الأعمال، ولكن الزعم بوجود علاقة بين اقتصادات المشروع والاقتصاد الكلي، ظل - بالنسبة لأبى - مجرد هراء، كالحديث عن وجود علاقة بين هواية جمع الطوابع وصناعة توزيع البريد.

تابع أبى - بقدر من الفضول - المركز المرموق للاقتصاد والاقتصاديين المحترفين - فى الستينيات - بل المتميز فى الجامعات والشركات الأمريكية، غير أن «الاقتصاد الجديد» الذى سيطرت عليه الكينزية، كإنجاز نظري، ظل بعيداً عن إدراكه، وظلت مواهبه الطبيعية توحى له بأن الاحتفال بالانتصار على الدورة الاقتصادية (الأزمة التجارية الدورية) والقضاء على غيرها من الشرور الاقتصادية قد جاء قبل الأوان.. ولو امتد به العمر حتى السبعينيات لتأكدت ظنونه.

إن مشاعر أبى تجاه الاقتصاديين ليست بذات أهمية تجارية بالنسبة للجميع، فهذا النمط من الأعمال التى تبنى نفسها بنفسها، يتشكك دائماً فى «الأفكار» والأحكام العامة، الذين لم يلتقوا أبداً بقائمة الأجور والمرتبات، وترى فيها مجرد بديهيات. غير أن مايستحق الذكر، هو أن كثيرين من أذكياء الأمريكيين مازالوا ـ حتى يومنا هذا ـ يتمسكون بآراء تشبه ـ إلى حد كبير ـ آراء أبي. والغريب أن يحدث هذا بعد مضى نحو عقدين من الزمان على إعلان أحد المؤيدين المفرطين فى حماسهم عن قيام ما أسماه بـ «عصر الاقتصاديين».

والآن... أقف للمرة الثانية ـ ولنحو عقد تقريباً ـ موقف المدافع، لا أمام أبى بالطبع، بل فى فصول الدراسة، التى تضم «البراجماتيين» الشباب، الذين يتملكهم ـ على ما يبدو ـ إحساس داخلى بوجود كثير من المبالغة فى تقدير ما يمكن للاقتصاد والاقتصاديين أن يقدموه من منافع مفيدة. دعنا منهم!! فهم مبتدئون، لا يملكون القوة أو لا يملكون إلا القليل منها، لفهم الفروق الدقيقة فى التعليلات والتحليلات الاقتصادية، وغالباً ما تكون شكوكهم سابقة على دراستهم الرسمية للاقتصاد، ولكنها لا تزول تماماً بانغماسهم فى هذه الدراسة، بل كثيراً ما تزداد وتنمو، فالبراجماتيون ـ حتى صغار السن منهم، وأقلهم خبرة ـ يطلبون منظومة من المعرفة، ما إن يسيطر عليها، حتى يمكن تطبيقها على العالم كما هو. والحقيقة أن جيلاً، يتفتح وعيه فى فترة ركود تضخمى مزمن، وأزمة للطاقة، كادت أن تشل الحياة، ويقبل على ولوج عالم، تكتنف اتجاهاته الاقتصادية عناصر عدم اليقين، من حقه أن يتساءل: هل ترقى المهارات والبصيرة، التى نطلب منهم تعلمها إلى مستوى الأشياء المفيدة. وأياً كان الأمر... ففى علم الاقتصاد، وما يرتبط به من دراسات عن نشاط الأعمال، كثير مما يفيد طلبة الجامعة بشكل جلى، خاصة فى المجالات التى يتزايد فيها طلب الأسواق على من يملكون المعرفة المتخصصة والتطبيقية، وكذلك تلك التى تحقق لمن يسيطرون عليها، ويتمكنون منها عائداً كبيراً. لذلك لم تعانى دراسة الاقتصاد

أى نقص فى أعداد الدارسين. أما فى المسائل الكبرى المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية، واعتبارات السلوك الاقتصادى النظرية البحتة، ورسم السياسات.. فمازال الدارسون - فى الوقت الراهن - يطرحون ذات السؤال: «آتنى بالدليل».

وحول نقطة «آتنى بالدليل» أو «أثبت لى بالبرهان».. فإن مايستطيع الاقتصاديون عمله، يكون أجدى للاقتصاد على هذا النحو من التعرض للخطر، فقد ولت تلك الأيام الذهبية التى سادت منتصف الستينيات، حين كانت المناقشات تتسم - ضمن ما تتسم به - بقدر كبير من الاتفاق فى الرأي، وتتطابق فيها النظرة مع الجهود العملية لرسم السياسات على النحو، الذى يشاهده المرء فى أية جريدة يومية. ولكن ظل الاقتصاديون يرفضون الاعتراف بعنصر عدم اليقين فى المسائل الاقتصادية. ومنذ سنوات أخذ شعور متزايد بالقلق، ينتشر بين الممارسين تجاه ذلك «العلم الكئيب»، وأدى تراكم الصدمات الاقتصادية - فى السبعينيات والثمانينيات - التى هددت الاقتصاد القومى بالدمار، واقتطاع مساحات من الإنفاق المريح، الذى ساد الستينيات إلى فقدان الاقتصاديين ثقتهم المهنية. ولدينا كثير مما يقال حول هذا الموضوع بالذات، فى الفصول التالية من هذا الكتاب، وتكفى هنا الإشارة إلى أن أحوال المهنة وظروفها الداخلية والخارجية، أصبحت - فى السنوات الأخيرة - تثير الإحساس بعدم استقرار الحجج والبراهين الاقتصادية المعاصرة.

فى ضوء أحداث السبعينيات والثمانينيات... يمكن تفهم هذا التصور، كما يمكن الدفاع عنه كاتجاه صحى فى المهنة، إلا أنه يعتبر مصدراً لبعض الحزن لغير الاقتصاديين، فـ «تآكل» النظرية الاقتصادية المعاصرة، وتزايد الصراعات الأيديولوجية (داخل علم الاقتصاد وفى المجتمع ككل) بين الفكر السياسى الليبرالى والفكر السياسى المحافظ، وخيبة الأمل فى أداء الاقتصاد القومي، ظل يثيره - فى معظم العقد الماضى - الشك فى قدرة مهنة الاقتصاد على التبصر فى الشئون الاقتصادية لعالم الواقع.

ويعالج هذا الكتاب ما يحيط باتجاهات الأحداث والتعليلات الاقتصادية من شكوك وخلط فى وقتنا الراهن، ويقوم على فروض وانحيازات واضحة، غير أن نظرة استشراقية ملخصة تعتبر - فى هذا الصدد - أمراً مفيداً.

أولاً - وقبل أى شئ آخر - يفترض الكتاب أن الاقتصاديين يعرفون كثيراً عن كيف يعمل الاقتصاد المعاصر، ولماذا لا يعمل فى بعض الأحيان، رغم ما يحيط بالنظرية من تشوش، وما يحيط بجهود رسم السياسة الاقتصادية من تشتت، ومن الضرورى عدم الخلط بين هذا الاضطراب والاختلاف من ناحية، وبين الجهل من ناحية أخرى. وفى حقيبة كل اقتصادى عادي.. يوجد عدد من الأدوات، التى لا يحيط بها أى اضطراب، أو يثار حولها خلاف يذكر، سواء من حيث فائدة استخدامها أو من حيث كفاءتها. وتعكس الحالات النادرة التى لا يتوفر حولها الاتفاق فى الغالب اختلافات مبدئية فى الأهداف والنتائج المطلوبة، وليس التباين فى تقدير هذه النتائج. وفى تقديرى أن الاختلاف فى «حرفية» الاقتصاديين وعقائدهم الأيديولوجية فى سبيله إلى الانحسار، وإن لم يختف تماماً. ويسود المهنة - الآن - مزاج اكتشاف مواقع وأسس لقدر من الاتفاق، يسمح بتحقيق نتائج عملية مفيدة. ويعكس الانحسار المنظم للمناقشات الأيديولوجية الحادة - فى نهاية السبعينيات وفى الثمانينيات - اتجاهاً عاماً يسود المجتمع ككل.

ثانياً... يفترض الكتاب - ارتباطاً بالنقطة الأولى - أن التعليل الاقتصادي، ورسم السياسات هو عملية، تتطور، وتتطلب من الاقتصاديين العمل - أكثر من أى وقت آخر - على تكييف تحليلاتهم ومناهجهم، مع الواقع المادى المتغير. وفى اعتقادى أن هذه الدعوة لاتضيف كثيراً من الاطمئنان لمن كانوا يشعرون بقدر أكبر من فكرة وجود العنصر التجريبي، وبالتالي... وجود عدم يقين فى الدراسات الاقتصادية، غير أنها توفر قدراً من الثقة البناءة فى إمكانية التعليل الاقتصادى مع الحقائق الجديدة.

إن نقص التكيف، وغياب النظرة المتطورة إلى التحليل الاقتصادى يعكسان - إلى حد كبير - نقص البعد التاريخى فى المنظور الاقتصادى المعاصر. ويعترف كتاب: «ماذا يعرف الاقتصاديون؟» بدينه الكبير للتحدي، الذى طرحه بروفيسور «روبرت سولو» الفائز بجائزة نوبل، والرئيس السابق لجمعية الاقتصاد الأمريكية، ففى خطاب له، منذ سنوات - جدير باهتمام أكبر مما حظى به حينذاك - قدم البروفيسور «سولو» الحجة القوية والصائبة جداً - فى تقديرى – على ضرورة إلقاء الاقتصاديين نظرة على الماضي، قبل محاولة الحديث عن المستقبل بفصاحة.

تزايد مؤخراً الاهتمام بالعنصر التاريخي، ففى أعقاب الاثنين الأسود، 19 أكتوبر عام 1987.. أخذ كثير من الاقتصاديين فى التلفت إلى الور اء، ولم يكن ذلك بالطبع أمراً مريحاً أو مسبوقاً بالنسبة لكثيرين، وأصبح من الضرورى امتلاك الاقتصاديين شفافية أكبر، تجاه ما يقوله التاريخ للحاضر والمستقبل.

فى إطار هذه المفاهيم.. يلتمس الكتاب تقديم رؤية واقعية لمنظومة علم الاقتصاد واستكشاف ما يفعله الاقتصاديون، وما لا يتوقع أن يفعلوه. ويقدم بعد ذلك مسحاً تاريخياً ونقدياً لما حدث فى العقائد والممارسات الاقتصادية فى الولايات المتحدة من تغيرات خلال العقود الستة الأخيرة، مع التركيز - بصفة خاصة - على اتجاهات رسم السياسة ونتائجها المختلفة. ويركز النصف الأخير من الكتاب على فحص وتقويم الاتجاهات الهيكلية والمؤسسية فى الاقتصاد القومى، مع إبراز أربعة مجالات عريضة، هي: رسم سياسة الاقتصاد الكلى، وعمل الأسواق الفردية، والبرنامج الاجتماعى المحلي، وأمريكا فى الاقتصاد العالمى. ويبرز فى هذا المسح موضوع أساسى هو: إظهار ماتعلمناه من النظرية الاقتصادية والممارسة خلال أكثر من النصف الأخير من القرن، حتى يمكننا تجاوز هواية جمع طوابع البريد، إلى صناعة توزيع البريد، على حد قول أبى:

«لم أدخر جهداً لتفادى» رطانة «الاقتصاديين فى هذا الكتاب» إلا حينما كان من الواضح أن تفادى مصطلحات وألفاظ منظومة علم الاقتصاد، قد يؤدى إلى إشاعة الخلط والاضطراب، أو إلى الإفاضة الزائدة عن الحد. ولم أسع إلى تقديم المحتوى النظرى لعلم الاقتصاد فى هذا الكتاب التمهيدي، عن الوضع الحالى لرسم السياسة الاقتصادية فى الولايات المتحدة. ولكن غياب الرطانة الاقتصادية أو الهياكل التحليلية الغامضة، لا يعنى أن الكتاب مجرد تمرين خفيف فى الوعى الذاتى.

إن الاتهام الشائع بأن الاقتصاديين يحولون المفاهيم البسيطة بطبيعتها إلى مفاهيم معقدة قد يكون صحيحاً، ولكن الحقيقة أن التحليل الاقتصادى يتطلب ـ حتى فى صياغته بأبسط لغة ـ درجة عالية من الانتباه.

يقدم هذا الكتاب للمبتدئين، الذين لم يألفوا خبايا التحليل الاقتصادي، وغرائبه، مسحاً موجزاً وهيناً نسبياً عن أوضاع منظومة علم الاقتصاد.

ويقدم ـ ويحدونى الأمل أن يوفر الكتاب هذا ـ للقارئ الأكثر دراية من الناحية العلمية والفنية، موجزاً مفيداً للتاريخ الاقتصادى والنظرية الاقتصادية الحديثة، يحفزه على إعادة تأمل الأفكار القديمة، وتقويم المعتقدات السابقة كلما سنحت له الفرصة. ورغم ذلك.. لا يقدم الكتاب ما هو مبتكر أو مبدع أو سيناريوهات جديدة عن «يوم الحساب»، كما لا يقدم كذلك مهرباً طوباوياً من الاختيارات الصعبة التى تواجهنا.

ويبرهن الكتاب ـ ببساطة شديدة وبصورة مباشرة ـ على روعة الأحداث الاقتصادية والفكر الاقتصادى، فى النصف الأخير من القرن، والتى كانت رائعة بما يكفى لمنحها اهتماماً أكبر مما كان بصفة عامة.

إن دراسة من هذا النوع مدينة بالفضل لكثيرين عبر سنوات عديدة، وكثيرة هى

الديون، وطويلة هى السنون، مما يتعذر عليّ معه أن أفى للجميع بحقوقهم، غير أن الزملاء: وليم أوديا، وديفيد رينج، وجاسون هيكت قد غمرونى بملاحظاتهم النقدية فى مختلف مراحل المشروع، فإذا كنت لم أستوعب كل ملاحظاتهم بسبب نقص فطنتي.. فإن المسئولية تقع عليّ وحدى.

كذلك... أتقدم بالشكر لبعض العاملين فى دار نشر «سان مارتين»، لما قدموه من عون ودعم: دون ريزمان، ولارى سوانسون، وإيميلى بيرلث، وهايدى شميدت.

كما أعبر عن تقديرى لمن راجعوا الكتاب، وقدموا اقتراحاتهم لدار النشر: ج . چيفيرى باربور من جامعة وسط ميتشيجان، وروبرت كاربوغ من جامعة وسط واشنطن، وجيمس . س . هانسون من جامعة ويلاميت، وهارولد هوتيلينج من جامعة أوكلاند، وجون بيشوتا من جامعة بايلور، وستيڤن . ج . واين من جامعة چورج واشنطن، ودارون واسينك من جامعة ويسكونسين بـ «أوكلير» وإيرڤين وينتروب من جامعة ولاية تاوسون.

وأخيراً... أعترف بالفضل لكل من مارلين ووترهاوس، وتيريزا ويجل، وابنتى سارة إليزابيث كارسون لنقلهم مسودات الكتابة المكتوبة بخط يدي، غير المهندم، كما هى عادتى، على الطابعة.

المقدمة

تفرض الحياة الاجتماعية على الجنس البشرى دائماً الاختيار بين بدائل شريرة. وما من حل ميتافيزيقى (من عالم ما وراء الطبيعة) يمكن التوصل إليه، يظل موضع الرضا لزمن طويل. والحلول التى يقدمها الاقتصاديون، ليست أقل وهماً وخداعاً من حلول اللاهوتيين، الذين حل الاقتصاديون محلهم.

وينبغى - فى جميع الأحوال - ألا نفقد الأمل فى تقدم الاقتصاد ليصبح علماً، وألا نفقد اليقين بأن التنوير سيؤتى ثماره. ومن الضرورى أن نزيل المتخلفات المتعفنة للميتافيزيقية التى عفا عليها الزمن من طريقنا، قبل أن نخطو إلى الأمام.

إن أول ما يلزم للاقتصاديين - فى الحوار فيما بينهم - هو أن يحاولوا - بجدية كاملة - تجنب الحديث عن أهداف متعارضة، وهو ما يفعله علماء العلوم الطبيعية، على حد قول برفيسور بوير. وعليهم - عند مخاطبة العالم - أن يقرأوا مذاهبهم قراءة صحيحة، ومكافحة - وليس تشجيع - الأيديولوجية، التى تزعم أن القيم التى يمكن قياسها بالنقود هى - وحدها - التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار.[1]

چوان روبنسون

Joan Robinson

فى مساء 19 أكتوبر 1987.. وبعد ساعات قليلة من تسجيل بورصة نيويورك للأوراق المالية لأكبر انخفاض تاريخى (لمدة يوم واحد) فى أسعار الأسهم، بلغ أكثر من

20٪، ازدحمت نشرات الأخبار فى التليفزيون بلقاءات مع مجموعة متنوعة من الخبراء، لكى يبينوا للمشاهدين حقيقة ما حدث.

وفى إحدى هذه النشرات.. توجه المذيع إلى أحد ضيوفه - الذى قدمه من قبل للمشاهدين على أنه «الاقتصادى الشهير» - قائلاً: «حسناً... لقد فعلتوها هذه المرة يارجال!!» ولم تكن الملاحظة مسيئة لأحد، فالهدف هو تخفيف المزاج القاتم الذى خلقته الأحداث. ومع ذلك.. فقد كشفت تلك العبارة - سواء كانت بريئة أم لا - عن شئ آخر، هو علاقة الحب والكراهية التى تربط غير الاقتصاديين بممارسى هذا «العلم الكئيب»، كما أن الحذر المعتاد الذى يبديه الجمهور نحو معظم الاقتصاديين وخبراء الاقتصاد لم يهدأ بعد إجابة ذلك الخبير الاقتصادى الشهير، فقد ردَّ بعد ابتسامة، وبعد أن هز كتفيه: «بالطبع.. فكثيرون منا ظلوا لفترة طويلة يقولون لكم إن هذا سوف يحدث حتماً».

ومما لا شك فيه أن المشاهد الذكى قد راوده خاطر آخر، عند سماع تلك الإجابة: لماذا إذن لم يتنبأ اقتصاديون كثيرون بأحداث 19 أكتوبر. ولم يفلح زعم الخبير بادعاء العلم المسبق فى إعادة الاعتبار لقدرات مهنة الاقتصاد بأكملها، على التنبؤ بالأحداث. وعلى أية حال.. من الذى يحتاج أن يقال له: «لقد قلنا لك ذلك»، فى أحلك يوم فى تاريخ سوق الأوراق المالية. وعلى العموم.. فقد عكس ذلك الحوار القصير - البرئ على ما يبدو - مشكلة أكبر، ربما أكبر بكثير من أحداث يوم الاثنين الأسود.

تناقضات علم الاقتصاد المعاصر:

يشير هذا الحدث العادى إلى صعوبة خطرة، تمسك بخناق علم الاقتصاد المعاصر فى أمريكا. كما أنه - كمقدمة - يعد المسرح لدراستنا هذه عن الموقف بالنسبة لصياغة السياسة الاقتصادية فى الولايات المتحدة فى وقتنا الراهن، فعلم الاقتصاد - كما يدرس ويمارس فى هذا البلد (أمريكا)، ويشمل الجهود النظرية لخبراء الاقتصاد، وكذلك

الأعمال العادية التى يقوم بها واضعو السياسة الاقتصادية ـ يعانى من «تناقض» يثير قلقاً شديداً، فمن ناحية.. هناك اهتمام كبير ومتزايد من الجمهور تجاه جميع المسائل الاقتصادية، وبينما كانت العقيدة الدينية تتخذ ـ فى الأزمنة القديمة ـ كبوصلة للحياة اليومية. فإن الأبصار تركزت ـ فى النصف الأخير من القرن العشرين ـ على التقارير والتنبؤات والتحليلات الاقتصادية، فى محاولة لامتلاك الحس بالاتجاهات الشخصية والتاريخية، ويحظى التقرير الشهرى الذى تصدره وزارة التجارة الأمريكية عن «المؤشرات الاقتصادية المهمة»، الذى كانت توليه الحضارات الأولى عند فحص المواشي، التى يتم تقديمها كأضحية، وسواء كان ذلك للأفضل أم للأسوأ.. فقد أصبح الاقتصاديون وغيرهم ـ ممن يدرسون الاقتصاد وينشرون تقارير عنه ـ بمثابة كهنوت جديدة من رجال اللاهوت.

ومن ناحية أخرى... يتزايد الإحساس بضعف الارتباط الإيجابى بين وعينا ومعرفتنا المتزايدين بالأحداث والعمليات الاقتصادية، وبين قدرتنا على تحقيق النتائج الاقتصادية المرغوبة، فالتقارير والبيانات والنماذج، وكل ما أصبح متاحاً لنا ـ كعاصفة من المعلومات الاقتصادية ـ لم يحد من العشوائية والتخبط، اللذين تتصف بهما الأحداث الاقتصادية الفعلية. ولقد تولد عن هذين الاتجاهين لغز بالغ السخرية: فالاقتصاديون لم يحظوا ـ فى أى وقت مضى ـ بمثل هذا الجمهور الكبير الذى يستمع إليهم، ولكنهم ـ حسبما نتذكر ـ لم يواجهوا من قبل هذا القدر الكبير من التشكيك فى مهاراتهم. ولكن جميع الأشياء التى تثير السخرية لها تفسير، وليست هذه الحالة استثناء من ذلك، فهناك سبب قوى لتزايد الاهتمام بعلم الاقتصاد، وسبب قوى مماثل لتزايد شكوك الجمهور فيما يسمعه من الاقتصاديين.

من السهل تفسير اهتمام الجمهور بالشئون الاقتصادية بوجه عام، وتوقعهم أن الاقتصاديين يجب أن يوفروا الحلول للمشكلات الاقتصادية العاجلة. وعلى مدى العقدين الماضيين.. عومل المواطنون العاديون فى المسائل الاقتصادية، مثل: راكبى قطارات السكك

الحديدية فى الملاهي، التى تتلوى وتعلو وتهبط. وليس هناك ما يثير الاهتمام العام بالمسائل الاقتصادية، أكثر من عدم اليقين الاقتصادي. أما توقع الجمهور بأن الاقتصاديين يجب أن يجدوا المخرج من هذه الغابة، من المصاعب الاقتصادية، فمبعثه بقايا إيمان، حرصت المهنة - ذاتها - على إذكائه فى الماضى غير البعيد. وفى الواقع.. فإن هذا الجانب من التناقض المتمثل فى الشكوك، لدى الجمهور ولدى خبراء الاقتصاد، وفى الجدل الاقتصادى الحديث، القادر - فى الواقع - على التعامل مع المشاكل الاقتصادية التى نواجهها، يتطلب منا اهتماماً بالغاً فى بداية بحثنا هذه. وليس من الصعب اكتشاف جذور هذا التناقض.

منذ أكثر من عقدين - وأثناء التوسع الاقتصادى الطويل - أثناء سنوات الرئيسين: كينيدى / چونسون.. كانت مهنة الاقتصاد فى أمريكا تشجع - بحماقة لا تعقل – الإيمان العام بقدرة «علم الاقتصاد الجديد»، السائد آنذاك، على إنقاذ الأمة من أية مآزق اقتصادية قد تواجهها. واستمد «الاقتصاديون الجدد» ثقتهم بأنفسهم من مصدرين:

1 - اقتصاديات چون ماينارد كينز، الاقتصادى الإنجليزي، الذى ظهر قبل ذلك بعشر سنوات، والذى نصح بالاستخدام المباشر للضرائب والإنفاق الحكومى لدرء أى اتجاه نزولى اقتصادى عام.

2 - الاعتقاد بأن تدخل الحكومة فى أسواق معينة، لتحقيق أهداف اجتماعية، لها شعبية سياسية، قد يؤدى إلى تحسين نوعية الحياة الاقتصادية بشكل واضح.

ولكن آلهة الاقتصاد لم يتقبلوا ذلك، فالوعد بالنمو والاستقرار - من خلال إدارة الاقتصاد الكلى (الاقتصاد المجمع) والتدخل الحكومى المناسب، لتصحيح أوجه فشل السوق (الاقتصاد الجزئى) - كان وعداً مبالغاً فى التفاؤل، فقد أخلى الازدهار الطويل فى الستينيات، الطريق للتضخم المزمن والكساد فى السبعينيات، ولسوف تلقى حقائق صعود

وهبوط الاقتصاد الجديد اهتماماً كبيراً منا فى الفصول التالية من هذا الكتاب، أما هنا.. فنحن أكثر اهتماماً بتأثير سقوط الاقتصاد الجديد على مهنة الاقتصاد، وعلى موقف الجمهور من رسم السياسة الاقتصادية.

التيارات الرئيسية والتحتية لنظام فى مرحلة الانتقال:

إن بوادر الأزمة الاقتصادية (والسياسية)، التى تردد صداها فى أنحاء أمريكا بانتظام يثير الأسف، فى نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، وضعت حداً لما كان سائداً من اتفاق فى الرأى حول المسائل المتعلقة بالنظرية الاقتصادية والسياسية، واندفع فى الفراغ الناشئ عن ذلك، ما كان يعتبر ـ من قبل ـ «الحواف المجنونة» فى مهنة الاقتصاد، وهم: الماركسيون، والاقتصاديون التابعون لليسار الجديد، والذين لم يحاولوا أن يكتموا فرحتهم بالوفاة الظاهرية للّيبرالية الأمريكية. وأيضاً... الاقتصاديون المدافعون عن العقيدة الاقتصادية الكلاسيكية (القديمة)، الذين كانوا أكثر لباقة، وإن لم يكونوا أقل بهجة، وكان أتباع كينز الليبراليون قد أزاحوهم عن عروشهم فى العقدين السابقين. غير أن الباب لم يفتح إلا للمحافظين المدافعين عن حرية السوق فى معظم الأحيان. ولم تكن خطورة الوضع الاقتصادي، أو الحساسية الفريدة للأمريكيين تسمحان بتقبل أفكار الجناح اليسارى الاقتصادية والسياسية بجدية. وعموماً فقد حظى النظريون الكلاسيكيون بالصعود ـ بسرعة ـ إلى مركز مرموق، بعد أن كانوا عند أطراف المهنة، طوال الفترة التى ساد فيها أتباع كينز. واستطاع ميلتون فريدمان ـ على سبيل المثال ـ وهو الأب الروحى الشهير للاقتصاد المحافظ، الذى كان هدفاً لكثير من السخرية المهنية، بسبب ارتباطه بالسيناتور «بارى جولد ووتر» فى انتخابات الرئاسة عام 1964، استطاع أن يقفز بسرعة من الكواليس إلى قلب المسرح، ثم الحصول على جائزة نوبل بعد ذلك بقليل.

اقترن إحياء الاقتصاد الكلاسيكى فى مجال السياسة بتفضيل شعبى متزايد، للأيديولوجية المحافظة، وبدا لبعض الوقت أن أغلبية اقتصادية كلاسيكية محافظة قد

تشكلت. واكتسبت النظرية الاقتصادية المستندة إلى السوق تأييداً ساحقاً، وامتلأت الزجاجات بنفس النبيذ القديم، ولكنها ظهرت كزجاجات جديدة، وكانت هناك سخرية محيرة، فى كل ما جرى بالنسبة لمن كانوا يتابعون الأحداث عن قرب، ففى رخاء الستينيات.. لم تكن اقتصادات السوق تحظى بتقدير كبير، سواء بين الرأى العام، أو فى أوساط المهنة. غير أنها تحولت - فى حقبة السبعينيات المضطربة - إلى «موضة»، واستدعت معها فلسفة اقتصادية، تؤمن بأن الامتناع كلية عن رسم أى سياسة اقتصادية، هو أفضل السياسات على الإطلاق، لإنقاذ أمريكا من حافة الخراب.

عندما نستعيد الأحداث.. فقد يبدو واضحاً أن انبعاث الأشكال الكلاسيكية من الفكر الاقتصادي، قد جاء كرد فعل للإخفاقات الاقتصادية، التى ترجع أصولها إلى الأخطاء الجوهرية، التى أصابت التحليلات الاقتصادية الجديدة، ومع ذلك.. فقد اعتبر كثيرون من الأذكياء الأشكال الاقتصادية القديمة بمثابة «الموضة الجديدة»، غير أنه بحلول منتصف الثمانينيات.. اتضح كثير، مما كان يجب توقعه من نواقص، وهكذا تباطأ التحول إلى التحليلات الاقتصادية الكلاسيكية بشكل واضح.

كان على الاقتصاد الكلاسيكى الجديد أن يتخطى مرحلة مجرد تقديم نظرية حصانة نظام السوق الحرة من أى خطأ، وترجمة أيديولوجيته إلى برنامج عملى، ليخلق إجماعاً جديداً حول القضايا الاقتصادية، مثلما حققته الكينزية، غير أنه فشل فى هذا فشلاً ذريعاً. وبالرغم من تحديث التجارب الاقتصادية الكلاسيكية، مثل: تحرير الاقتصاد والنقدية، واقتصاديات العرض.. ظلت حركة الحكومة اليومية فى رسم السياسة والرأى العام بصفة أهم، أبعد ما تكون عن التحول إلى الحد الأدنى من سيطرة الحكومة أو من التدخل، وهما شرطان أساسيان لاقتصاد السوق الحرة. ولم تكن إعادة النظرية الاقتصادية إلى الاهتمام بالتوجه للسوق وقضايا الاقتصاد الجزئى دون مزايا، ولكن ذلك لم يكن كافياً لتغيير مسار الأحداث الاقتصادية الفعلية.

وفى أثناء ذلك.. أخذ الاقتصاديون الجدد «القدامي» يكيفون أنفسهم على أفضل نحو ممكن، فوجد القليلون فى الاقتصاديات القديمة «الجديدة» عقيدة لهم، وحرقوا عباءاتهم الكينزية، وظل بعضهم متمسكاً بإيمانه ولم يغيروا مفاهيمهم التحليلية والسياسية، ولكنهم اكتشفوا بالتأكيد اهتماماً أقل بما يقولونه. ففى إحدى الجامعات على الساحل الشرقى اعتاد أحد أساطين الكينزية، الذى اشتهر - فيما مضى - بمحاضراته المدوية، أن تتخطى كلماته جدران غرفة الدراسة وتصل إلى الباحات الخارجية، أن يقوم بغلق أبواب قاعة المحاضرات، لا لكى يحتفظ بطلابه فى القاعة، بل كرد فعل لوعيه الذاتى بمضمون محاضراته على حد قول أحد الزملاء متهكماً.

وقد تكيف معظم الاقتصاديين الجدد مع العودة إلى الاهتمام رغماً عنهم - ولأول مرة منذ سنوات دراساتهم العليا - بنظرية الاقتصاد الجزئي، وبتأكيدها على توازنات السوق. وبعد فترة قصيرة من الراديكالية الطلابية - فى الجامعات وبداية السبعينيات - وجد الاقتصاديون الجدد «السابقون»، ممن يقومون بالتدريس فى الجامعات فصولهم الدراسية تغص بنمط مختلف من الطلاب فى أواخر السبعينيات والثمانينيات، ودفع الطموح القوى هؤلاء الطلاب للالتحاق بالبرامج المتزايدة الممهدة لدراسة إدارة الأعمال والقانون، وسرعان ما وجدوا فى ذلك الرضا النفسى التعليل الاقتصادى الكلاسيكى. وفى أواخر السبعينيات كف الطمع الذى كان، وما يزال القوة الدافعة فى نظم السوق الاقتصادية، عن أن يحمل أى مغزى سلبى، لدى معظم طلاب الكليات، وأصبح توافق أنصار الهندسة الاجتماعية فى الستينيات الأكثر إيماناً وصدقاً، مع قيم الجيل الجديد تجربة شخصية ومهنية مؤلمة.

لم يمت الاقتصاد الكينزى، رغم ما وجه إلى من ضربات قاسية، وعجز الاقتصاد الكلاسيكى الجديد عن بسط سيطرته الكاملة، لأن الكينزيين لم يفقدوا كل قوتهم ونفوذهم، فالمؤلفات الاقتصادية - رغم ما تحتويه الآن من تنازلات لاقتصاديات السوق الجديدة - لم

تكف عن تدريس نموذج الاقتصاد الكلى الكينزي. ومع ذلك.. ينبغى عدم المبالغة فى تقدير أهمية استبقاء عناصر مهمة من التحليل الكينزي، فقد حدثت ديناميكات أخرى - فى منظومة الاقتصاد - من النفوذ الكينزي، ومن الاهتمام المهنى العام برسم السياسات. ففيما بين أواخر الستينيات والثمانينيات، اختفى أكثر من ثلث «الحرس القديم»، الذين شاهدوا صعود «أرثوذكسية الاقتصاد الجديد»، ومعظمهم من الكينزيين - أو الكينزيين السابقين - بسبب الاستقالة، أو الموت، ومن بينهم كثير من الأسماء المهمة ومن أصحاب التأثير. ولم يكن من الصعب استبدالهم باقتصاديين آخرين، فعلم الاقتصاد – كنظام - رغم كونه فى حالة تحول وانتقال، ومثقلاً بالانقسامات الأيديولوجية... لم يفقد أبداً جاذبيته كمهنة فى الحياة، وعلى أية حال.. لم يكن القادمون الجدد يختلفون كثيراً عمن احتلوا مواقعهم، فحملة الدكتوراه الجدد، كانوا أكثر قدرة - بشكل كبير - على استخدام *الأساليب الكمية*، وخاصة فى *استخدام الحاسب الآلى* «الكومبيوتر» ، كما كانوا أيضاً أكثر ميلاً إلى الاهتمامات النظرية والتجريبية الضيقة نسبياً. وكقاعدة عامة... كانوا لايشعرون بالارتياح للمناقشات الأيديولوجية الواسعة، ويفضلون رؤية أنفسهم كعلماء فى العلوم الطبيعية، وليس «كعلماء اجتماع»، وتجنبوا - بصفة عامة - الارتباط الوثيق بالاهتمامات الفعلية لرسم السياسات.

كما أظهرت نسبة كبيرة من حملة الدكتوراه الجدد تفضيلهم لنماذج اقتصاد السوق، ليس لأسباب أيديولوجية، بل لما فى هذه النماذج من أناقة، كما كان انتظام السوق، وتماثله يروق لجيل من حملة الدكتوراه الذين تزودوا - بشكل جيد - بالمهارات الكمية، التى يستطيعون تطبيقها بقدر أكبر من السهولة والأصالة، فى إطار اقتصادى كلاسيكى بالضرورة.

توجهت نسبة أكبر من الداخلين الجدد فى المهنة - أكثر من أى وقت مضى - إلى العمل فى مجال الأعمال، بما فيهم عدد ملموس جداً من «أفضلهم وألمعهم». وكانت

المكافآت والمكاسب النقدية - على المدى الطويل - هى بلا شك الدافع وراء هذا الاختيار، ولكن الوضع النظرى المؤلم للنظام الاقتصادى - كما ظهر لهم أثناء الدراسة الجامعية - دفع دون شك بالآخرين إلى اختيار حياة أكثر أمناً، و أكثر استقراراً بالعمل فى شركة أو مؤسسة للاستشارات.

كان هذا التحول من جانب جزء كبير ومقتدر من المهنة إلى خارج أسوار الجامعة، يمثل افتراقاً حاداً عن الماضى، قد ترك بصمته على المهنة، فلأكثر من قرن كانت مهنة الاقتصاد تقتصر تماماً على أساتذة الجامعة. فقد كانت المؤلفات العظيمة، ومعظم العمل النظرى الهام، فضلاً عن إعداد الإيضاح اللازم السياسات، أمور يتولاها أساتذة الاقتصاد فى الجامعات، رغم قيامهم من حين لآخر بتقديم المشورة للحكومة وقطاعات الأعمال. والحقيقة أن أعضاء المهنة من غير أساتذة الجامعات، هم الأقرب إلى مراكز السلطة الاقتصادية الحقيقية مثل رجال البنوك، وبيوت السمسرة، والشركات، وشركات الاستشارات، والهيئات الحكومية التى ترسم السياسات. ومن المؤكد أن هذا الاتجاه لايستحث روح الابتكار فى نظريات وسياسات الفكر الاقتصادى الأمريكي، فمثلاً.. على عكس اقتصاديي الجامعات، الذين اعتادوا طويلاً حياة الدعة والتأمل والمناقشة.. فإن الاقتصاديين - من غير أساتذة الجامعة - يتعاملون مع الهموم والاعتبارات المباشرة والضيقة للمؤسسات التى يعملون بها، فبؤرة الاهتمام عندهم هى الشئون العملية ذات الاهتمام العاجل، وليست الاعتبارات النظرية الأوسع، فرغم اهتمام السيتى بنك، وبنك الاحتياطى الفيدرالى العملى بالأسعار، ومعدلات الفائدة والبطالة.. فإنهما لا يستخدمان كثيراً من الاقتصاديين لدراسة هذه الظواهر ممن هم ليسوا أساتذة فى الجامعة - على المدى الأطول - إلا أنه لا يمكن الاعتراض على الاستنتاج بأن هذا الاتجاه، قد قلّص - بالفعل - اهتمام نظام علم الاقتصاد بالمسائل ذات الاهتمام النظرى بطبيعتها.

مأزق صنع السياسة الاقتصادية فى وقتنا الراهن:

كان للتحولات الأيديولوجية والمهنية المختلفة، التى حدثت فى مهنة الاقتصاد، والتى قمنا بدراستها حتى الآن، تأثير مجمد إلى حد كبير، فسقوط اتفاق الرأى الكينزي، وصحوة التقاليد الكلاسيكية القديمة، التى كان يفترض موتها، والأحداث الاقتصادية القاتمة والمعقدة فى العالم الواقعي، لم يفعل إلا القليل لبث الثقة بين الذين يقومون برسم السياسة الاقتصادية، وكذلك لم تخلق تلك الاتجاهات والأحداث كثيراً من الثقة فى راسمى السياسة الاقتصادية بين الجمهور. ومن المؤسف أن المسار الفعلي، الذى اختارته المهنة والجمهور وممثلوه المنتخبون، لم يكن تحدياً للمشكلات القائمة، بل أعطوا لها ظهورهم. وكما سندرس بالتفصيل - فى فصول تالية - حينما كان هناك كثير، مما يمكن عمله فى السبعينيات والثمانينيات.. لم يتحقق عملياً أى شئ مفيد أو دائم، لا من حيث الأعمال النظرية والنقدية، أو من حيث رسم السياسة.

إن سقوط وصعود التقاليد الاقتصادية القديمة لم يكن أمراً ذا قيمة كبيرة من وجهة النظر التاريخية، ومع ذلك - وكقاعدة عامة - فإن سقوط المدرسة الفكرية السائدة، لايحدث قبل بزوغ ونضج النظرية الجديدة، التى تزيح القديمة فى النهاية، ولم يكن هذا هو الحال فى سقوط الإجماع فى الرأى على الفلسفة الكينزية ذات النظرة الاجتماعية، التى سادت فى ستينيات القرن، ويتجسد هذا الاستثناء التاريخى - بوضوح - فى المأزق الحالي، الذى يواجهه التعليل الاقتصادى فى أمريكا.

إن هذه الثورة الاقتصادية الكلاسيكية المضادة، بالرغم مما حظيت به من تأييد مهني، وما حققته - كما سنرى - من إسهامات قليلة، ذات قيمة فى نظرية الاقتصاد وأبعاده خلال السبعينيات والثمانينيات.. إلا أنها عجزت - ببساطة - عن اكتساب الهيمنة. وهكذا... اختفى الاقتصاد الجديد بسبب سوء الاستخدام، وليس بسبب عدم إثبات براهينه. وبدون بديل واضح.. تفتقد النظرية الاقتصادية المحور والاتجاه، كما فقدت عملية

رسم السياسة الاقتصادية أى إحساس بالأهداف طويلة الأجل، فى الوقت الذى كان يتعين فيه ـ بالتحديد ـ البحث بقوة عن أفكار جديدة، أو صقل الأفكار القديمة بعناية ودأب.

فدون إحلال الجديد أو إعادة الصياغة ـ بطريقة مقنعة ـ أخذ التعليل الاقتصادي، والظروف الاقتصادية العملية ذاتها فى الانسياق مع التيار. كان هذا الوضع محتملاً ومحبذاً لبعض الوقت من جانب كثيرين، من أعضاء مهنة الاقتصاد، ومن خارجها، ممن أتعبتهم المناقشات الأيديولوجية المتكررة والمتقطعة والمسيطرة، التى سادت أواخر الستينيات وبداية السبعينيات، وتسيد الموقف منهج غير فضولي، براجماتي، وانتقائى فى تناول المسائل الاقتصادية، وهو منهج مطمئن ولكنه مخادع. ومضت مشكلات الاقتصاد الوطنى الأساسية دون رعاية، أو جرى الاهتمام بها بطريقة الترقيع. وقبل أن يصدر سوق المال إشارة الفزع المروعة فى التاسع عشر من أكتوبر 1987، لم تتخذ الأزمة أبعاداً لايمكن تجاهلها. ومع أن يوم الاثنين الأسود، قد أشار إلى الحاجة الملحة إلى تحديد اتجاه للسياسات الاقتصادية... إلا أنه لم يشر إلى مسار بعينه.

فإذا كان صحيحاً ما يعتقده كثيرون من المراقبين، ذوى الفكر الثاقب بأن هوة سحيقة ومخيفة، تكمن غير بعيد على الطريق، وأنه لا يمكن تفادى هذه الهوة إلا بإحياء النظرية والسياسة الاقتصاديتين، وبناء اتفاق جديد فى الرأى بين الاقتصاديين، والساسة، والمجتمع ككل. ويبقى السؤال هو: كيف نمضى فى الطريق؟ ففى غيبة أى تبصر جديد، أو ثورى فى النظام، الذى قدمه آدم سميث فى نهاية القرن التاسع عشر، أو الذى قدمه كينز فى الثلاثينات من القرن العشرين. ليس أمامنا إلا استخدام الأدوات التحليلية والنظرية، التى نملكها حالياً، ونعرفها. ولكن المهم أولاً... هو فهم ما الذى نعرفه فعلاً.

الفصل الأول

إمكانيات وحدود التحليل الاقتصادى

الاقتصاد هو علم اجتماعى، يخضع لقانون دامون رانيون أن لا شئ بين البشر أكثر من ثلاث إلى واحد....

والأكثر من ذلك... أن كل نشاط اقتصادى ضيق مغروس فى شبكة من المؤسسات الاجتماعية والعادات والمعتقدات العامة والمواقف. وتأتى النتائج الملموسة متأثرة - بالتأكيد - بهذه العوامل الخلفية، التى يتغير بعضها ببطء وتدرج، بينما يتغير بعضها الآخر دون انتظام.

وإذا كنت قريباً - بهذا - من الحقيقة.. فإن مصالح الاقتصاد العلمى تتحقق على نحو أفضل باستخدام منهج أكثر تواضعاً، وهناك كثير مما يمكن عمله، دون الادعاء بالكمال أو الدقة الفائقة، وهو ما لا يمكن أن نحققه. وفى تقديرى.. أنه يمكن وصف الوظائف الحقيقية للاقتصاد التحليلى، على أفضل نحو ممكن بصورة غير رسمية بأنها: تنظيم مدركاتنا الحسية الناقصة بالضرورة عن الاقتصاد، ورؤية العلاقات التى تخطؤها العين غير المدربة، وجعل قصصنا عن السببية مقبولة، ومقنعة أحياناً باستخدام بعض المبادئ المحورية وتقديم الأحكام العامة الأولية عن عواقب السياسة الاقتصادية، والأحداث الجارية الأخرى[1].

روبرت . م . سولو
Robert M. Solow

لا يوجد بين ما يسمى بالعلوم الاجتماعية ما يحظى باهتمام الرأى العام بقدر مايحظى به علم الاقتصاد، فعلم الاجتماع وعلم النفس يظلان فى ذاكرة الجمهور كرحلات

مجردة لدراسة العادات والأمراض الاجتماعية. والسياسة بالنسبة لمعظم المواطنين أمر مهم، ولكنها تبقى – بصفة عامة – مسألة خطرة، ويجب تركها بالكامل لعلماء السياسة. ويبدو علم الأجناس (الأنثروبولوجيا) – عند الاقتراب منه بجدية – تمريناً معقداً لدى الغالبية، ولكن تناوله – بصورة مبسطة – يبدو مثيراً للاهتمام، وإن كانت قلة من الأمريكيين تدرك أهمية ممارسته واستخدامه فيما هو أبعد من الصفحات المصورة فى مجلة «ناشيونال جيوجرافيك»، وما تقدمه البرامج العامة المختلفة فى التليفزيون، ومع ذلك.. فإن التاريخ الذى كان من قبل الأسلوب الوحيد المعترف به فى دراسة السلوك الاجتماعى، أصابه تناقض فى مجال نفوذه فى الفكر العام المعاصر. وعند استخدامه.. فإن مساهمة التاريخ ترتبط بعلوم اجتماعية أخرى، وليس كأداة منفردة فى الدراسات الاجتماعية.

ولا ينبغى أن نسئ فهم هذه التأكيدات، فإنها فى الحقيقة ليست دعاية شخصية، يقوم بها اقتصادى للمجال الذى وقع عليه اختياره لدراسته. والواقع أن الدور المحورى للقضايا الاقتصادية فى الحياة العصرية، وما ترتب عليه من بروز علم الاقتصاد، يحمل – فى طياته – من العناصر السلبية ما يزيد بكثير عما فيه من أمجاد. وقد يتساءل المرء: متى كانت آخر مرة تعرض فيها علماء الاجتماع والسياسة والتاريخ للمطاعن العامة، بسبب ما قالوه أو ما لم يقولوه، كل فى مجاله. ويشكل الاقتصاديون – فى ذات الوقت – أهدافاً ممكنة ودائمة لمثل هذه المطاعن؟

وبالرغم من كل ما يحظى علم الاقتصاد من أهمية.. فإن هناك قدراً كبيراً من الغموض، الذى يكتنف ممارسة الاستنتاج الاقتصادي، لذلك.. فإنه من الأفضل – فى بداية دراستنا – لرسم السياسة المعاصرة أن تتناول موضوع «ماذا يعمل الاقتصاديون؟»، قبل الإجابة عن السؤال الأكبر حول كيفية تطبيق الفكر الاقتصادى فى حل المشكلات الاقتصادية الملحة فى عصرنا الراهن. وعند قيامنا بهذا الجهد.. فإننا نصطدم – على الفور – بأشكال مختلفة من التناقض الاقتصادى المعاصر، الذى تعرضنا له فى التقديم

السابق. وبالرغم من عدم وجود خلاف يذكر حول أهمية دور الفكر الاقتصادى فى فهم القوى الاجتماعية والسياسية، التى تسوق عالمنا المعاصر.. إلا أنه ما زال يوجد قدر كبير من الخلاف والشك حول المساهمات الفعلية، التى يستطيع الاقتصاديون أن يقدمونها لتحسين هذا الفهم. وتتطلب هاتان النقطتان المتعارضتان - إلى حد ما - جهداً لتحقيق المصالحة بينهما، قبل الانتقال - مباشرة - إلى تناول الموضوعات المتعلقة بمحورية رسم السياسة.

محورية الأفكار الاقتصادية :

قبل أن يختتم چون ماينارد كينز ، John Maynard Kynes، مؤلفه العظيم «النظرية العامة للتوظف، وسعر الفائدة، والنقود»، "The General Theory of Employment, Interest, and Money".. كتب ملاحظته الذكية عن الصلة بين عمل الاقتصاديين الشديد الغموض والفنى للغاية فى معظم الأحيان، وبين العالم الواقعى لرسم السياسات الاقتصادية، قائلاً فى الفقرة التالية التى يجرى استخدامها كثيراً:

> «إن أفكار الاقتصاديين وفلاسفة السياسة عندما يصيبون وعندما يخطئون - على السواء - هى أكثر تأثيراً مما هو متصور. وفى الحقيقة.. فإن العالم لا تحكمه سوى هذه الأفكار تقريباً، والرجال العمليون الذين يعتقدون أنهم غير خاضعين لأية مؤثرات فكرية، هم - فى العادة - عبيد لاقتصادى راحل، والمجانين الذين فى السلطة، ويسمعون أصواتاً فى الهواء، يستمدون هياجهم الشديد من بعض المؤلفين الأكاديميين متواضعى الشأن، الذين عاشوا قبل سنوات قليلة. إنى شديد الثقة من أن قوة جماعات المصالح المترسخة لابد أن تقارن بقوة الافكار الزاحفة بصورة تدريجية[2].

ومع أن ملاحظات «كينز» قد جاءت كتبرير للنظريات الاقتصادية التى أكملها، والتى برزت كدعوة صريحة «للمجانين الذين فى السلطة» فى أيامه للاهتمام بمؤلفاته الأكاديمية، إلا أن بصيرة كينز كانت عميقة، ولم يجرؤ أى اقتصادى منذ كارل ماركس، Karl Marx، أى منذ قرن تقريباً ، على إعلان إيمانه الوثيق بـ «محورية الفكر الاقتصادى» كحقيقة مؤكدة فى العمل اليومى العادى للحياة السياسية والاجتماعية، ولكن ماركس كان هرطقياً (لا يؤمن بالدين) بالطبع، وكان تصميمه على نظريته الاقتصادية أقل مرونة من ملاحظات كينز. ونتيجة ذلك.. بقى تفسير كينز - وليس تفسير ماركس - محور العقيدة عند معظم المفكرين الاقتصاديين المعاصرين.

وتحتمل ملاحظة كينز حول ضرورة استماع «المجانين الذين فى السلطة» للكتّاب الاقتصاديين تفسيرين: أولهما، ما قصده كينز بأن «الاقتصاديين سواء أصابوا أم أخطأوا» يؤثرون فى الأعمال السياسية بصورة مباشرة.. وبهذا المعني.. فإن الأفكار الاقتصادية تشكل - بوضوح - الأعمال السياسية. ويوحى التفسير الثانى بأن «المجانين الذين فى السلطة» يتطلعون فقط إلى نظرية اقتصادية ملائمة، ليعلقوا عليها قبعاتهم السياسية، ويبررون - بها - بالتالى مساراً معيناً فى العمل. ويفترض هذا الرأى أن جدول الأعمال الاقتصادي، الذى تتقبله الأمة فى النهاية، الذى يتم وضعه - بصورة أو بأخرى - لتحقيق الأهداف السياسية المهمة، مدين بوجوده أولاً ، لقوة الأحداث التاريخية، وثانياً فقط لمهارة الاقتصاديين، وقدرتهم على الابتكار. ومع ما يبدو من تعارض بين هذين التفسيرين.. فإن هناك شواهد تاريخية، كافية لتبرير كل من هذين الموقفين: إنصات السياسيين بإمعان - أحياناً - لأفكار الاقتصاديين. وفى مناسبات أخري.. استخدامهم لأعمال الاقتصاديين، لتبرير الأعمال الخاصة بهم.

ويمكن فى الحالتين.. الدفاع عن محورية الأفكار الاقتصادية للتنظيم السياسى والاجتماعى الحديث. ومن ثم.. يستمد الاقتصاديون المعاصرون قوة عظيمة من التأكيد

على أهميتهم، حتى الاقتصاديين الذين لم يعرف عنهم اقتباس أية فكرة أخرى من كينز غير تلك الأقوال، بل إنهم - فى الواقع - يحتقرون كل ما عداها، مما يرتبط باسم كينز. ومع ما فى التأكيد على أن الأفكار الاقتصادية تحكم العالم: وبغض النظر عما تتضمنه هذه الملاحظات من خدمة وتضخيم بالذات.. فإن عدداً محدوداً من مراقبى التاريخ الحديث - المدربين كاقتصاديين أو غير المدربين - هم الذين يتشككون فى دقة هذه الملاحظات. وتقف المائتا سنة الأخيرة على وجه العموم، والخمسون عاماً الماضية - على وجه الخصوص - شاهداً على دقة ملاحظات كينز.

إلا أن بروز الأفكار الاقتصادية هو حدث جديد تماماً، فلم تكن هناك حاجة لدراسة الاقتصاد رسمياً، قبل نضج الأسواق والتجارة، وتطور الأدوات المالية (خاصة النقود)، وتجاوز مرحلة تحقيق احتياجات الكفاف، واحتياجات طبقة حاكمة صغيرة بلا عمل. والحقيقة أنه قبل قيام المؤسسات، والقيم الرأسمالية، يمكن القول بأن العلاقة بين المذاهب الاقتصادية والأيديولوجيات السائدة، كانت على النقيض تماماً لما أدركه كينز.

وفى بلاد الإغريق القديمة، وفى روما.. كان الاقتصاد مجالاً متميزاً من مجالات الفكر النقدي. وقد ظل علم الاقتصاد مجرد نوع أو فرع من فروع الأخلاق، ولم يتقدم الفكر الاقتصادى تقدماً ملحوظاً فى الألف سنة، التى تلت سقوط أوروبا. وفى أوروبا الإقطاعية، كانت أيديولوجية الفكر اللاهوتى هى السائدة، بتركيزها على «العالم الآخر» فقط، وكان السلوك الإنسانى يخضع بالضرورة لكل متطلبات خلاص النفوس من اللعنة الأبدية، وفرض رجال الكهنوت اللاهوتى من أمثال توماس الأكوينى فى غمرة حماسهم لاستمرار النظام الاجتماعى القائم، وحماية الكنيسة الكاثوليكية، التى تقوم على هذا النظام، وربما أيضاً اهتمامهم الحقيقى بأرواح رعيتهم - الضوابط على الجشع والبخل، وربما لحماية الأرواح، والحد من قوى التغيير الخطرة، بما يعنى توظيف الأفكار الاقتصادية فى خدمة الأيديولوجيا السائدة.

كان ظهور وتطور الرأسمالية التجارية ، التى تعرف بالميركنتالية فى القرون: الخامس عشر، والسادس عشر، والسابع عشر، إيذاناً بنهاية «العالم الآخر» الإقطاعى، ونهوض قوى اقتصادية جديدة يافعة وبالغة التعقيد. ومع ذلك.. ظل الفقه الاقتصادى - كما كان فى المجتمع الإقطاعى - مجرد فرع تابع للأيديولوجيا السياسية المهيمنة. تشكل جدول أعمال الميركانتالية الاقتصادية فى الأساس وفقاً للضرورات السياسية لبناء الدولة الوطنية القوية - كما فهمها - وتصرف بمقتضاها النبلاء وأصحاب المصالح التجارية القوية. فى رأى الميركنتاليين أن الأمة الناجحة هى التى تعمل - بإصرار - على تحقيق فائض مستمر فى ميزانها التجاري، والاستيلاء على المستعمرات، وتقييد الأجور، والحراك الاجتماعى للعاملين، وإزالة القيود الداخلية المفروضة على التجارة، والاحتفاظ بخزانة مليئة - إلى أقصى حد ممكن - بالعملات الذهبية والوطنية، والاحتفاظ بجيش وأسطول قويين، لحماية الأمة من منافسيها، والحفاظ على تجارتها ومستعمراتها الخارجية. وتلقت هذه الكتابات الأكاديمية التافهة - وهى تافهة فى الحقيقة - الأمر الزاحف من «المجانين الذين فى السلطة». كانت كل الأفكار الاقتصادية المرتبطة بحقبة الميركانتالية - عملياً - موضع سخرية المفكرين الاقتصاديين فى العصور التالية.

كان إخضاع الاعتقاد والتعليل الاقتصاديين للأيديولوجيات اللاهوتية والميركانتالية ممكناً نتيجة بقاء الأنشطة الاقتصادية بسيطة للغاية، كما أن المؤسسات الاقتصادية لم تكن - بعد - قد حققت شخصيتها ووجودها المستقلين. تغير كل ذلك - فى القرن الثامن عشر - بظهور مؤسسات السوق، ذات الطبيعة المتنوعة والمعقدة، وإخضاع كل جوانب السلوك الاجتماعى تدريجياً للنظام النقدي، وجاء الاعتراف الرسمى بتغير الأحوال بنشر كتاب آدم سميث، Adam Smith، «ثروة الأمم» "Wealth of Nations" عام 1776، والجدير بالذكر أن هجوم آدم سميث على طفيلية النظام الاقتصادى السابق، ودفاعه المستميت عن «الأسواق الحرة» قد جاء بالضبط مع بدء المستعمرين (المستوطنين) الأمريكيين نضالهم ضد الميركانتالية البريطانية.

وأياً كانت حجة آدم سميث فى الدفاع عن النظام الاقتصادى الحر، أو أحكامه القيمية لسلوك الأفراد الاقتصادى - التى كانت ومازال مادة للجدل النظرى والأيديولوجى الواسعين - إلا أن مغزى إعلان سميث لأهمية الأنشطة الاقتصادية لم يكن قابلاً للجدل. وبالرغم من وضوح أهمية الأنشطة الاقتصادية - بالنسبة للأنشطة الاجتماعية الآن - إلا أن الاعتراف بهذه الحقيقة لم يحظ بالتقدير الواسع، إلا بعد ظهور مؤلفات سميث، وبهذا الاعتراف العام.. ولد «عصر الاقتصادى».

لا يمثل ذلك بؤرة اهتمامنا عند هذه المرحلة من المناقشة، ولكن يجدر أن نذكر هنا أسانيد آدم سميث فى الدفاع عن تفسير السوق لكل من التعليل الاقتصادي، والأحداث الكلاسيكية فى الأعوام المائة والخمسين التالية. وقد يستغرب البعض اعتبار عصر الاقتصادى - بمعنى تحرير الأسانيد الاقتصادية من طغيان العقيدة الدينية أو الأخلاق السياسية - قفزة كمية كبيرة للأمام. وإذا نحينا هذه النقطة جانباً.. يتضح أنه فى أعقاب الثورة الاقتصادية التى لاحظها آدم سميث، وكتب عنها، كان على السلطات السياسية - بالضرورة - الرجوع إلى الكتاب الأكاديميين، لوضع أسس السياسة الحكومية، وأصبح من الضرورى - منذ ذلك الحين - صياغة البرامج السياسية، والدفاع عنها بلغة اقتصادية. لن تعود الحياة السياسية مرة أخرى إلى البساطة، التى كانت عليها من قبل، كما أن الحقيقة لن تكف أبداً عن أن تكون مثار الجدل.

اتساع المعرفة والآفاق الاقتصادية:

إن حاجة القادة السياسيين إلى الإفصاح عن الفلسفات والبرامج الاقتصادية كنشاط عادى للزعامة الوطنية شئ، وقدرتهم على استيعاب وفهم المضامين الكاملة لإيمانهم المعلق بالمسائل الاقتصادية شئ آخر. وإذا كان تقبل مفهوم مركزية الأفكار الاقتصادية يتطلب كثيراً من الوقت.. فإن فن الحكم يتطلب ممن يتولون السلطة السياسية

ـ خاصة ممن يتولون سلطة اتخاذ القرار الاقتصادى ـ التفهم الاقتصادى الصادق لدلالات ونتائج البرامج التى يتبنونها. وفى القرن التاسع عشر.. سادت النظرة الاقتصادية والسياسية، التى تؤمن نظرياً ـ على الأقل ـ بأدنى حد ممكن للتدخل الحكومى فى السياسة الاقتصادية، وكان جهل القادة السياسيين بالمسائل الاقتصادية مشكلة بسيطة. أما بعد التطور الكبير لدور الحكومة فى الشئون الاقتصادية الوطنية والدولية فى القرن العشرين، وتفقد طبيعة كل الظواهر الاقتصادية.. أصبح مطلب المعرفة الاقتصادية بين السياسيين والرأى العام، الذى يضعهم فى مناصبهم للمعرفة الاقتصادية أمراً لا يقبل الجدل.

فى الولايات المتحدة.. كان التقدم نحو مستوى مقبول من المعرفة الاقتصادية بطيئاً ومؤلماً. ومن الطريف أن اتساع المعرفة الاقتصادية ـ مع ما له من أهمية فى إنضاج النظرية الاقتصادية وصنع السياسة ـ له دور هام فى حلف التناقض الغريب الذى وجد الاقتصاد المعاصر نفسه فيه، غير أنه من الضرورى أولاً أن نعود إلى زمن، لم تكن المعرفة الاقتصادية العامة قد تحققت فيه.

فى يوليو 1934.. حين تعرضت الولايات المتحدة والعالم كله لكساد اقتصادى عميق، جرى فى واشنطن، لقاء لم يلتفت إليه أحد، ولكنه كان لقاءً ذا طابع تاريخي، إذ التقى رئيس الولايات المتحدة فرانكلين روزڤلت بجون مينارد كينز، الاقتصادى الإنجليزى الزائر، فى وقت كانت فيه شهرة كليهما فى علم الغيب، غير أن ما ذاع عن سيرة هذين الرجلين فيما بعد، وأثرهما العميق على أحداث العالم يجعلنا نطل على الماضي، ونتساءل: «ما الذى كان يمكن أن يحدث فيما لو لم يحقق هذا اللقاء شيئاً؟». وليست هذه الإطلالة أو التساؤل من نزوات الخيال. كانت لدى كينز خطة، نشرها فى كتاب ـ بعد ذلك ـ بسنوات ثلاث ، تتضمن إجراءات حكومية محددة، لوضع حد للكساد، بينما كانت لفرانكلين دوايت روزڤلت المسئولية، دون أن تكون لديه خطة لإيقاف تدهور الاقتصاد الأمريكى، الذى كان

ممتداً لخمس سنوات تقريباً، لا نعرف للأسف ماذا كان يمكن أن يحدث لو لم يتم هذا اللقاء؟! ولم تكن المشكلة فى ألا يوافق روزفلت على إصلاحات كينز، بل - بكل بساطة - لم يكن لديهما أو بينهما ما يتحدث عنه الاقتصادى.(3)

وفى أعقاب المقابلة .. قال روزفلت لـ «فرانسيس پيركنز» Frances Perkins، وزير العمل الأمريكى: «لقد رأيت صديقك كينز، وترك لى غابة من الأرقام. لابد أن صديقك عالم رياضيات لا رجل اقتصاد سياسى». وصرح كينز - فيما بعد - للسيد پيركنز بقوله: «كنت أعتقد أن الرئيس أكثر معرفة بالاقتصاد».(3)

لم تحرز معرفة الرئاسة بالمسائل الاقتصادية تقدماً يذكر، إلا حينما تولى جون . ف. كينيدى الرئاسة بعد ذلك - بثلاثة عقود تقريباً - فى ظل أزمة اقتصادية. كان كينيدى يتلمس برنامجاً، أعده مستشاروه الاقتصاديون، يتضمن نفس الحكمة التى قدمها كينز لروزفلت، وسواء كان ذلك للأفضل أو للأسوأ.. فقد استمع كينيدى وتعلم، وتمتع الاقتصاديون - طوال العقد التالى - بنفوذ غير عادى فى المسائل العملية للحكومة، وقد تراجع هذا النفوذ فيما بعد، ولكنه لم يختف تماماً.

تعلم الرأى العام شيئاً عن الاقتصاد، خاصة أثناء إدارة كينيدى وبعدها مباشرة. وكانت الأحكام السياسية - الاقتصادية لهذا «العلم الكئيب» تجتذب انتباه المواطنين الأكثر ذكاء منذ زمن، أما التعليل الاقتصادي.. فقد ظل حبيس الندوات والصحف المتخصصة، ولم يكتسب الاهتمام العام والدراسة العامة، إلا بحلول الاقتصاد الجديد فى بداية الستينيات، فقد تعود المواطن العادى الذى يستمع إلى أخبار المساء ويقرأ الصحف، على المناقشات والتحليلات الاقتصادية، التى كانت تعتبر - قبل بضعة عقود - غاية فى التعقيد والغموض بالنسبة للاستيعاب العام.

وليس من الصعب تفسير ما حظى به الاقتصاديون من تقدير فى الستينيات، فقد

أحست الأمة بتحسن مستوى الحياة، وبدا اقتصاديو إدارتى الرئيسين كينيدى وجونسون - فى نظر الجمهور - صانعى معجزات صغري، قبل أن تسمم حرب فيتنام الأجواء السياسية. بيد أنه فى الجانب الآخر لمهنة الاقتصاد.. أبرزت النفوذ السياسي، وكان تزايد المعرفة الاقتصادية للجماهير التوقعات الواعدة لما يستطيع، ولما ينبغى أن يقدمه الاقتصاديون لتطوير الأداء الاقتصادى. ولكن تراجع ازدهار الستينيات أمام تضخم وركود السبعينيات خلق فجوة واسعة بين آمال الجماهير فى الاقتصاديين، وبين واقع الاقتصاد الفعلى. وأصبح الاقتصاديون هدفاً لغضب الجماهير بسبب سير الأحداث الاقتصادية، ولم يؤد - ولا يمكن أن يؤدى - الفشل الظاهرى للاقتصاديين إلى نبذ الاهتمام بالتعليل الاقتصادى، فخطورة الأحداث الاقتصادية الفعلية لا يمكن أن تسمح بهذه النتيجة.

فى نهاية السبعينيات.. كان الوضع داخل مهنة الاقتصاد، كما لخصه أحد المراقبين المعروفين بوقارهم: «إن الاقتصاديين أكثر أهمية من ألا يستمع إليهم، وإن كانوا فى حالة من التخبط تحول دون أخذهم مأخذ الجد». فى هذا الوقت.. تفكك بالطبع الاتفاق فى الرأى القائم حول الاقتصاد الجديد، واندلع جدل حاد بين أجنحة المهنة من المحافظين والليبراليين، وكانت التوترات والأفكار الأيديولوجية القديمة التى اختفت فى ذروة الأرثوذكسية فى الستينيات وراء هذا الجدل، غير أن هذا الجدل لم يكن عقيماً، رغم ماأدى إليه من تشتت على ما سنرى فى الفصول التالية، ورغم دفعه التعليل الاقتصادى، ورسم السياسات إلى طرق مسدودة فى عقد الثمانينيات. ولم يكن فى الإمكان تفادى هذا الجدل، فقد كان انعكاساً لجدل أوسع على نطاق المجتمع - ككل - حول الأهداف السياسية، التى بثت الحماس فى أرجاء أمريكا فى فترة رئاسة ريجان. وسواء كان تفادى هذا الجدل ممكناً أو مستحيلاً.. فقد بث الانقسام بين أعضاء مهنة الاقتصاد، وإن كان قد دعم أهمية الاستماع إلى المعللين الاقتصاديين دون تبرئتهم.

الاقتصاد علم، أم أيديولوجيا، أم فن؟

يتوق الرأى العام لرؤية الاقتصاديين كالأطباء أو مصلحى السيارات، فالأطباء يدرسون الطب وعيونهم على شفاء المرضى وحماية جسم الإنسان. ومصلحو السيارات يفترض فيهم القدرة على تشخيص المشاكل الميكانيكية لسياراتنا، ووضعها على الطريق من جديد، كلما أصابها عطب، وكذلك يتعين على الاقتصاديين - الذين درسوا علم الاقتصاد - أن يعرفوا كيفية إصلاح الاقتصاد، لا أقل أو أكثر. يوضح هذا الأمل لماذا تكون استجابة الجمهور ، بل الرئيس سلبية دائماً، عندما يخطئ الاقتصاديون فى تشخيص مشكلات الاقتصاد، أو يختلفون حولها. إن مثل هذه الظواهر لا توحى بالثقة فى قدرات الاقتصاديين، وينبغى ألا نلقى باللوم على الجمهور وحده، بسبب آرائه الغاضبة فى ماهية الاقتصاد، وما يفعله الاقتصاديون، طالما أن بعض الاقتصاديين - أنفسهم - يسعدهم انتعاش مثل هذه الأفكار. والحقيقة أن عدداً كبيراً من أعضاء المهنة ما كانوا ليجدوا فرصة العمل المربحة، ما لم يكن لدى مستخدميهم مثل هذا الاعتقاد، ويقوم التنبؤ الاقتصادى - فعلاً - على افتراض أو - بالأحرى – على الزعم بأن الاقتصاديين المدربين تدريباً جيداً، المتقنين للمهارات الكمية اللازمة، يعرفون بدقة أسباب ونتائج الأحداث الاقتصادية المعقدة.

من وجهة النظر الميكانيكية الشائعة.. كان ما ينبغى أن يقوم به الاقتصاديون، هو استعداد مسبق لرؤية الاقتصاد علماً. وفى إطار هذا التصور تسهل مهمة تفسير الرغبة فى استمرار التعليل الاقتصادى وتنبؤاته بشأن المسائل الاقتصادية. وهذه الرغبة هى - بالتحديد - التى تبرز لغز تناقض الاقتصاد المعاصر فى رأى الجمهور، فعندما تصبح المسألة المطروحة: هى لماذا لا يكون الاقتصاديون متيقنين، وذوى فكر واحد حول مسار السياسة الاقتصادية المتبع؟ نجد أن معظم المواطنين وكذلك معظم القادة السياسيين يفضلون بالتأكيد أن تتوفر لعلم الاقتصاد درجة أعلى من اليقين العلمى، طالما أنه من

المفترض أن يجعل حلول المشكلات الاقتصادية أكثر سهولة.[4]

كانت قضية «الاقتصاد كعلم» منذ أمد طويل، ومازال مادة للجدل داخل المهنة وخارجها، تزيد وتقل فى علاقة عكسية، مع أداء الاقتصاد الوطنى. وعندما تسير الأمور بأقل قدر من الصعوبات.. يفقد هذا السؤال المجرد كل مغزى له، إلا بالنسبة للقليلين جداً، فإذا أخذنا عناصر عدم اليقين فى الاعتبار.. تصبح مسألة «الاقتصاد كعلم» مدعاة لكثير من الاهتمام. ومع ذلك.. فلهذه المسألة أهميتها - بغض النظر عن الظروف الاقتصادية العامة. وتعتمد رؤية الاقتصاديين لدورهم، فى دراسة السلوك الاجتماعى - إلى حد كبير - على كيفية تفسيرهم للسلوك الذى يدرسونه فى النهاية، ولذلك سنقوم بفحص مطول للجدل، حول الاقتصاد كعلم، نظراً لأهمية هذه المسألة، فى وضع الكتاب، فى إطاره المنشود.

قد يكون من الأفضل - عند هذه النقطة - التريث لحظة من أجل تذليل بعض الصعوبات الاصطلاحية المحتملة. ويثير الانتباه أن تعريف العلم ليس دقيقاً للغاية، فهناك أكثر من معنى للعلم، وكثيراً ما نستعمل كلمة العلم، دون تيقن من المعنى الذى يقصده المستخدم، ويقدم قاموس ويبستر "Webster's New Collegiate Dictionary" عديداً من التعريفات، من بينها: «العلم هو المعرفة المستخلصة من الدراسة أو الممارسة»، وأيضاً هو «شعبة من المعرفة المرتبة بطريقة منهجية كموضوع للدراسة (اللاهوت)»، ووفقاً لهذه التعريفات.. يعتبر الاقتصاد علماً تماماً، كما يعتبر اللاهوت علماً، غير أن هناك تعريفاً ثالثاً للعلم، ينطبق على علم الاقتصاد، هو «المعرفة التى تقدم حقائق عامة أو أفعالاً لقوانين عامة جرى اختبارها بأسلوب علمي» (العلوم الطبيعية على وجه الخصوص). وهذا المعنى للعلم هو بؤرة اهتمامنا لسبب بسيط، هو أنه هذا التفسير الذى يسعى الجمهور إلى تطبيقه، وهو أيضاً التفسير الذى ينقسم الاقتصاديون حوله أحياناً.

كان الاقتصاد وما زال - كعلم - يستهوى بعض ممارسى «العلم الكئيب»، فهو يوفر

لهم قدراً من القوة والإحساس بالغائية الذاتية والمهنية، نتيجة الاعتقاد المريح للنفس بأن التحليل الاقتصادى يقوم على حقائق طبيعية وعلمية، وعلى مبادئ ثابتة. إن إلباس الملاحظة الاقتصادية رداء العلم له سحر لا يقاوم، خاصة لدى المذاهب الأكثر تشدداً. وقد ازداد هذا الاتجاه مع اتساع حدود العلم البحتة باضطراد، منذ منتصف القرن التاسع عشر، ولم يكن التحليل الاقتصادى - قبل ذلك - يستهدف محاكاة العلم فى جميع الأحوال، كما لم يكن العلم يحظى - قبل ذلك - بسمعة رفيعة. كان التحليل الاقتصادى - فى البداية - مجرد فرع من فروع الأخلاق الدينية أو العقيدة السياسية، كما كان صدق الملاحظة الاقتصادية يستمد قوته من قوة العقيدة الدينية أو الأيديولوجية السياسية، وقد غير الاقتصاد كعلم كل ذلك. وبينما كان اقتصاد الإغريق/ المدرسى يستمد قوته من قوة العقيدة الدينية أو الأيديولوجية، بدت المبادئ الأولى للاقتصاديين التقليديين علمية، وأصبحت هذه المبادئ - كما كانت ترى فى عملياتها - الملهم، أو على الأقل المبرر للأيديولوجيا السياسية. ونادراً ما كان يشار إلى احتمال أن تكون مجرد مرآة لهذه الأيديولوجيا السائدة، باستثناء ماركس والاشتراكيين الساخطين الآخرين، وبعض الاقتصاديين من مشارب نظرية ملتبسة. وبطبيعة الحال.. كان ماركس - أيضاً - يستشهد بالعلم، وهو يسعى للوصول إلى الحقيقة الاقتصادية. ومع ذلك.. أقيمت اشتراكيته العلمية على فهم، يختلف كلية عن العلم الذى كان سائداً بين أنصار الأسواق الحرة للكلاسيكيين.

حقق «الاقتصاد كعلم» مزايا واضحة، أكثر من مجرد تبرير قيام محورية فكرية للنظام، والمبدأ الأساسى عند هؤلاء يستند إلى افتراض أنه بمجرد إرساء مجموعة من المبادئ الأساسية، تستعيد الأوضاع القلقة التى يطرحها التغيير الاقتصادي، وبناء نظريات جديدة للتغيير، يمكن الاعتماد عليها إذا ما أقيمت.. يصبح لعلم الاقتصاد كيان مستقل عن الحقائق غير المستقلة.. ويتحول إلى صخرة راسخة فى بحر، يموج بالأنواء.

بالرغم من أن كل جيل جديد من الاقتصاديين يبدو كأنه يعيد اكتشاف مسألة

الاقتصاد كعلم... إلا أن جذور كل نقاش وجدل جديدين، ترجع فى النهاية - إلى «آدم سميث» بحججه الجوهرية، التى لم تتغير منذ صياغتها كثيراً. وقد أقامت أسانيد «سميث» مثلاً أعلى، يمكن بمقتضاه للجنس البشرى - إذا ما ترك وشأنه ليسعى وراء مصالحه الذاتية العادية والطبيعية - أن ينشئ ترتيبات مؤسسية، وأنماطاً من السلوك الاقتصادى، قادرة ذاتياً على تصحيح انحرافاتها والحفاظ على النظام، وتصحيح الاتجاه والنمو، استناداً إلى نزعات الفرد الحر الطبيعية للعمل والتبادل، تحقيقاً لمصلحته الذاتية. يشير الاقتصاديون إلى أن نظام «آدم سميث» أشبه ما يكون بالساعة، ما إن يملأه الطموح الإنساني، حتى يعمل بدقة الزمن فى توجيه إنتاج واستهلاك السلع، وتحديد المزيج المناسب من موارد الإنتاج، وتوزيع الدخل لصالح المجتمع ككل. وهو ما لا يمكن تحقيقه فى ظل قيود وتوجيهات، تفرضها قوة خارجية.

ربما كان سميث متواضعاً فى وصف ملاحظاته بالبحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم[5]، ولكن أتباعه قاموا - خلال جيل واحد - برفع توصيفه للسلوك الاقتصادى إلى مصاف «قانون للسوق»، وأصبح «الاقتصاد السياسي» الذى سمى به سميث منهجه فى البحث «هو العلم الذى يعالج طبيعة وإنتاج وتوزيع الثروة»، وتشكلت - نتيجة لذلك - وجهة النظر التى ترى قوانين السلوك الاقتصادي، وكأنها - حقائق علمية، مثل: قانون الجاذبية وغيره من قوارنين السلوك الفيزيائي، التى تحكم العلاقة بين الأشياء والأجرام السماوية، وأصبح الاقتصادى الكلاسيكى - فى دراسته للظواهر الاقتصادية - لا يزيد أو يقل عن نيوتن فى الفيزياء أو الفلك. واستطاعت التقاليد الكلاسيكية - التى انتشرت بعد سميث، دون تحد حتى نهاية الثلث الأخير من القرن العشرين - أن تضيف مبادئ وادعاءات جديدة باليقين العلمى، ولكنها مع ذلك لا تخرج عما قدمه سميث من حقائق عن سلوك الفرد والسوق.

بقيت - رغم ذلك - صعوبات أخرى، فقد لوحظ أن سميث وكثيرين من أتباعه قد

قدموا ـ بغض النظر عن قوانين السوق، وبعض القوانين الأخرى المشتقة عنها، والتى يعتقد أنها توجه كل السلوك الاقتصادى ـ بعض الملاحظات غير العلمية، التى تعبر بوضوح عن نظرة سياسية عامة أو عن أحكام تقديرية، وبعبارة أخرى.. كان الاقتصاديون يخرجون أحياناً عن مناقشة العالم كما هو، ويقدمون آراءً عن العالم كما يجب أن يكون، من حين لآخر، وكان الاقتصاديون الكلاسيكيون يميلون ـ أحياناً ـ إلى الإشارة بصورة عارضة إلى الفقر، وقسوة العمل الأجير فى المصانع، وفضائل الأعمال الخيرية للدولة (ذات الطابع المؤقت والتأثير المحدود بالطبع)، واحتمال عدم وجود الشروط المثالية للسوق التنافسية فى كل سوق.

وكان رد الفعل على إقحام التعليقات السياسية وتقديراتها الحكمية فى الفقه الاقتصادى ضئيلاً فى البداية، وكان التحليل الاقتصادي، «اقتصاداً سياسياً» فى النهاية، وكان الاعتراف بالجوانب الأخلاقية والروحية سليماً تماماً. كان ذلك متوقعاً ـ فى الحقيقة ـ لبعض الوقت، إذ لم يكن تأكيد المبدأ الأخلاقى يعتبر ـ حتى ذلك الوقت ـ ضعفاً نظرياً، وأخذ هذا الموقف فى التغير فى منتصف القرن التاسع عشر، وكان من الواضح اتجاه العلم ـ بمختلف صوره ـ إلى السيطرة على مملكة الفكر. كما اكتشف الاقتصاديون السياسيون استخدام أدوات الرياضيات والإحصاء، وتبينوا ما يمكن أن يضيفه استخدام الأرقام والأساليب الكمية من احترام على مهنتهم، وإدخالها فى نطاق اليقين، ولم يعد بناء الافتراضات المتعلقة بالسلوك الاقتصادى يقوم فقط على التأمل والملاحظة، كما كان الحال بالنسبة للمبادئ الاقتصادية الأولي، وأصبح بالإمكان ـ بديلاً لذلك ـ إثبات المبادئ والقوانين، وإظهارها بصورة إيجابية باستخدام الأساليب الكمية. وفى أثناء ذلك.. أصبحت دراسة الاقتصاد «مهنة وأستاذية» بتعبير شومبيتر الصائب، وكان تضييق منظومة الاقتصاد وحشرها فى مهنة تدريس فى الجامعات، وإمكانية التدريب عليها بأساليب كمية متزايدة، يعنى إدخال كثير من التجريد فى التحليل الاقتصادى، وابتعاده

بالتالى عن اهتمامات ومصالح الناس العاديين العاملين فعلاً فى الأنشطة الاقتصادية، الذين كانوا هم الأصل فى انتشار شعبيته.

أصبح الاقتصاد السياسى على يد العلماء الجامعيين «علم الاقتصاد»، وقد وصف بروفيسور ألفريد مارشال، Alfred Marshall ـ «الأب العظيم» لاقتصاد القرن التاسع عشر ـ هذا التطور وصفاً، لا يفوقه وصف آخر بقوله:

> «إن القوانين الاقتصادية هى تقارير صادقة عن نزعات نشاط الإنسان فى ظروف معينة، إنها قوانين افتراضية بنفس المعنى الذى تحمله القوانين الفيزيائية، ومن هذه الزاوية فقط، فالقوانين الفيزيائية تحتوى على أو تشير إلى شروط معينة. ولكن قوانين التصرف الإنسانى ليست فى بساطة وتحديد وتيقن قانون الجاذبية، غير أن كثيراً منها يقف ـ فى صف واحد – مع قوانين العلوم الطبيعية، التى تتعامل مع مادة معقدة».[6]

وبالرغم من الاتفاق حول الصعوبات المفروضة على الاقتصاديين فى جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالشئون الإنسانية.. إلا أن مارشال لم يساوره الشك فى إمكانية الوصول إلى قوانين للسلوك الإنسانى من البيانات المتاحة، ومن ثم تعتبر دراسة العالم «كما هو» المجال المناسب للبحث الاقتصادى.

مازال الميل إلى تناول المسائل الاقتصادية من زاوية ما ينبغى أن يكون قائماً، وبالتالى.. دخلت تفرقة أخرى مهمة، تجعل من الآراء والملاحظات والتوصيات الاقتصادية المنبعثة بوضوح عن أحكام تقديرية من أن ممارسة «الاقتصاد المعيارى» ـ وهو مصطلح صكه جون نيفيل كينز، والد جون ماينارد كينز، وهو اقتصاد غير علمى ـ تعتبر عيباً يجب تفاديه، بل إن ظهوره فى كتابات ومقولات الاقتصاديين يعتبر ـ من وجهة أشهر الاقتصاديين الممارسين ـ مدعاة للنقد قرين الإيمان، ولا يزيد عن كونه أيديولوجياً. وفى

ذات الوقت.. كان اقتصاد العالم - أى الاقتصاد المستند إلى مبادئ مثبتة، ويطبق على البيانات التى يمكن إثباتها أو ينفيها - هو فقط «الاقتصاد الإيجابى»، مستعيراً لمصطلح أوجست كومت، الفيلسوف الفرنسي، الذى عاش فى أوائل القرن التاسع عشر.

إن الاقتصاد الإيجابى هو «علم اقتصاد»، بكل معنى الكلمة؛ فهو لا ينزع إلى إقحام الجدل السياسي، والأذواق الشخصية، والقيود الثقافية، وعسر الهضم الفردى على مسار الأحداث الإنسانية، كما أنه غير قادر فعلاً على توفير النظرة الثاقبة فى معالجة المشكلات الواقعية المؤلمة، والملحة خارج الأبراج العاجية للمجموعة. وبالرغم من خروجنا عن الموضوع.. قدم علم الاقتصاد الإيجابى خدمة تخطؤها العين كثيراً فى هذه الأيام، وهي: بناء وقاء نظرى وتحليلي، يحول دون تقدم المذاهب الهرطقية؛ خاصة تلك التى تستمد أصولها من ماركس. إن الاستخدام الذكى للمبادئ والبيانات الاقتصادية الصحيحة، يمكننا من الدفاع العلمى عن النظام الرأسمالى فى مواجهة «هجمات» الاشتراكية العلمية. إن بقاء الاشتراكية والشيوعية – حتى الآن - وعدم إلقائهما فى سلة مهملات التاريخ رغم كل الأسانيد الرسمية والعلمية، على ما فيهما من حماقة يستثير الغضب، وهو دليل على أن هذه الأسانيد لم تكن كافية. وعلى الرغم من أن الثوريين لايأبهون كثيراً بالأدلة الرسمية على خطأ ماركس.. إلا أن عدداً كبيراً من أساتذة الجامعات نجحوا فى حرمان الماركسية (وغيرها من الهرطقات) من اكتساب أى شرعية نظرية.

وما زال الاقتصاد الإيجابى والاقتصاد المعيارى من التصنيفات التى تستخدمها مهنة الاقتصاد فى وصف الهياكل النظرية. يمر نحو نصف مراجع علم الاقتصاد الرائدة بالأسانيد القديمة مروراً عابراً وخفيفاً، بينما يقترب عدد قليل من المؤلفات الاقتصادية ومعظمها يؤيد النظرية الكلاسيكية الجديدة بهذا التصنيف بطريقة هجومية، وكأنه مازال قضية مهنية، على جانب كبير من الأهمية. وما من شك فى أن الاقتصاديين المعاصرين لن

يكونوا فى تناول هذه المشكلة المنطقية الأساسية، أفضل من مفكرى القرن التاسع عشر، الذين تناولوها - أصلاً - لدعم ادعائهم بالمسلك العلمى. إن صعوبة الادعاء بالعلم الإيجابى تكمن فى إثبات خلوه من التقديرات الحكمية.

قد يكون جمع البيانات خالياً من التقديرات الحكمية، ولكنه قد يخلو - أيضاً - من أى مغزي، إذا لم يرتبط بهدف أكبر، يتمثل فى إثبات أو نفى وجهة نظر اقتصادية، تستند إلى مجموعة من المبادئ أو القوانين الأولية المتفق عليها. لذلك.. ينبغى طرح هذه الأسئلة : ما الدليل على وجود هذه المبادئ الأولية؟ كيف يمكن الجزم بأن القوانين العامة للسلوك الاقتصادي، ليست انعكاساً لفكر مكتشفها؟ وما فائدة المدافعين عن الأحكام الشخصية التقديرية؟ لقد استغرق هذا الجدل كل القرن التاسع عشر، وربما أكثر فى مواجهة المدافعين عن التقاليد الكلاسيكية، وهم الفئة الرئيسية، التى تشهر سلاح التمييز بين ماهو إيجابى وما هو معياري، فى وجه كل من يطرح هذه الأسئلة.

ما الدليل الذى يسند الإدعاء بأن السلوك البشرى مستمد من غريزة تنظيم المنفعة؟ وكيف يمكن لعقلية صاحب متجر إنجليزى من القرن الثامن عشر أن تكون نموذجاً لسلوك اجتماعى واقتصادى عام؟ لم تجد هذه الأسئلة وما يرتبط بها من تساؤلات إجابات مقنعة إلا فى النادر. لقد أفضى خوف بعض الاقتصاديين من دحض ادعاءاتهم بالحقيقة العلمية إلى الخروج عن جادة العقل. عندما سئل چوزيف شومبيتر - المدافع العظيم عن الاقتصاد الكلاسيكى لجيل مضى - عن موقفه إذا دحض الدليل التجريبى الدامغ منطقه وتحليله الشافعين، أجاب دون تردد أنه سيتمسك بنظرياته، لأنها هى التى تحمل الطابع العلمى لا البيانات التجريبية.

إن حقائق وقوانين الفكر الاقتصادى الإيجابى تتحدى الإثبات؛ بمعنى أنه لا يمكن محاكاتها فى المعامل والتجارب المقبولة فى العلوم البحتة. ومن ثم.. يتهم العلم الإيجابى بأنه علم معياري، يتخفى بدهاء فى رداء مهني. ومع ذلك.. فإن قضية «الفكر الاقتصادى

كعلم» تتعرض للفشل لأسباب أخرى؛ فالمطالبة بالوضع العلمى للفكر الاقتصادي، تستند إلى مفاهيم للعلوم الطبيعى، عفى عليها الزمن. وإذا كان المقصود من الفكر الاقتصادى - كعلم - هو تشبيهه بعلم «عالم نيوتن»؛ بمعنى أن الأحداث المتماثلة والقابلة للتنبؤ بها - التى تقوم دائماً على حقائق أولية ثابتة - تفضى دائماً إلى نظام ثابت. وقد تكون عملية التغيير موجودة ويمكن - فى نطاق مؤشرات معقولة - التنبؤ بها، كما أنها تفضى - أخيراً - إلى الانسجام والتوازن، ولكن العلوم البحتة لم تعد تعمل وفقاً لتلك المجموعة من الاعتقادات، منذ ظهرت نظرية النسبية لأينشتين. ومن المؤكد أن علم وعلماء البيولوجى والفلك والفيزياء لا يعملون - الآن - وفق حقائق علمية أبدية، لا تتمايل إلا فى رؤوسهم، وشاع قبول حقائق جديدة والتكيف معها فى العلوم الطبيعية. ويستغرق عملهم الدؤوب فى سبيل اكتشاف تفسيرات جديدة كل جهودهم النظرية. أما حجج الاقتصاد كعلم؛ فهى مصاغة فى الحقيقة لتجنب التجارب التى تعتبر من خصائص العلم الحديث؛ بمعنى أن العلماء المحدثين يهتمون اهتماماً كبيراً بالعشوائية، وعدم القابلية للتنبؤ. ومن ثم.. توجه التفكير العلمى كثيراً إلى نظريات «الفوضى»، وهو ما ينطبق - بصورة معقولة - على الطابع العلمى للفكر الاقتصادى، وهو أمر مختلف عن العلم، الذى يعيش فى أذهان أنصار الاقتصاد الإيجابى.

وأخيراً تقف المعلومات والبيانات المتاحة للبحث الاقتصادي، على طرف النقيض مع المتاح منها للعلوم البحتة، وقد عرّف ألفريد مارشال - كما أشرنا من قبل - أن دراسة الظواهر الإنسانية ينقصها اليقين، الذى تتمتع به معلومات وبيانات علماء العلوم الطبيعية، فالمحاكاة فى المعامل والتجارب المحكومة صعبة فى مجال علم الاقتصاد، وإذا كان من الممكن تحقيقها افتراضاً.. فإنها غالباً ما تكون موضع شك. وتحظى تعقيدات الأحداث التى تحكم سلوك الإنسان بقدر أكبر من التقدير، مما كان عليه الحال، عندما اعترف مارشال بأنها فقط غير محددة أو مؤكدة بقدر قانون الجاذبية.

بالرغم من الصعوبات التى تكتنف أى ادعاء باليقين العلمي، أو تمتلك قوة الإقناع، إلا أن إغراء «الفكر الاقتصادى كعلم» لا يقاوم فى بعض الأحيان، فالوهم بقدرة المرء النظرية، والرغبة فى الحصول على الاعتراف بالمهنة، والإيمان التبشيرى بتخليص الفكر الاقتصادى من أخطائه النسبية، والأحكام التقديرية، بالإضافة إلى تناقص الألمعية الفكرية... كل هذا يغذى - أحياناً - محاولات إدخال الفكر الاقتصادى فى نطاق الحقائق العلمية، ويكفى أن نذكر - كمثال - مرجعاً جامعياً، يستند فى محاولته لإثبات هذه النقطة على منطق المؤلف الشخصي، القائل بأنه طالما تمسك الاقتصاديون بالأسلوب العلمي.. فإن الاقتصاد يكون علمياً، بحكم الواقع. إن أخذ مثل هذا المنطق مأخذ الحق والجد، يخلق دهراً من التشويش والاضطراب فى صفوف القراء المبتدئين؛ خاصة حول ماهية علم الاقتصاد، وكذلك حول ماهية العلم نفسه. وللتأكد.. فإن الفكر الاقتصادى يجمع البيانات والمعلومات، ويقوم بتحليلها، قبل الوصول إلى تقييم ما، وهذا أسلوب علمى يستوى فيه المفكر الاقتصادى وعالم البيولوجي، كما يشترك فيه - أيضاً - من يكتبون عن سباق الخيل والأحداث الرياضية. ومعنى ذلك - بوضوح - أن المنهجية شرط ضرورى، ولكنه لا يكفى لاكتساب صفة العلم. ومما يدعو للغبطة أن مثل هذه الكتابات، ومثل هذا النوع من التدريس لا يحتل مكاناً كبيراً فى التعليم الاقتصادى العادى.

وما تزال حجة «الاقتصاد كعلم» قائمة فى التعليل الاقتصادى التقليدي؛ خاصة بين مفكرى الاقتصاد الكلاسيكى الجديد، وبعض الكينزيين.. إلا أنها لم تعد تمتلك ما كانت تمتلكه - من قبل - من جرأة فى الدفاع والمجاهرة. إن معظم الاقتصاديين المعاصرين يتفادون منطق الإيجابى / المعيارى، والاقتصاد كعلم بطريقة انفصام الشخصية غير المعوق. ويفترضون - فى العادة - أن بعض الحقائق الاقتصادية، التى يطلقون عليها مفاهيم اقتصادية، وتستحق السيطرة عليها وإيلائها قدراً من طرف اللسان، ليس لكونها قوانين عامة ثابتة فحسب، بل أيضاً لأنها جزء من الحكمة الموروثة. والحقيقة أن كتابنا

هذا يتبع هذه الاستراتيجية المألوفة فى دراسة حالة رسم السياسة الاقتصادية فى الولايات المتحدة الآن.

الواقع أن الاهتمامات اليومية لمعظم الاقتصاديين - باستثناء ذوى القدرات النظرية الفائقة - تحتاج إلى قدر كبير من الاهتمام بما يجب، وبما هو قائم. أما اهتمام الجمهور العام ببناء السياسات الاجتماعية والاقتصادى فأساسه الأحكام التقديرية فى حل المشكلات الملحة.

لا يملك الاقتصاديون تفادى تحديد معانى مجموعة واسعة ومتنوعة من المسائل: الأسعار المثلي، والتوزيع الأمثل، والاستثمار الأمثل، والبطالة المثلي، وما إلى ذلك. وربما تتأسس توصياتهم على جهد أصيل لالتزام الحياد والتجرد والتقييم الأمين للمشاهدات المتاحة، ولكنها تخضع - فى تقديراتها - بالضرورة لوجهات نظرهم الخاصة أو لوجهة نظر عالمية سائدة، ويعنى ذلك مباشرة أن الاقتصاد كدراسة للسلوك والعقائد الإنسانية لايمكنه تجنب الأحكام التقديرية، ومهما كانت المقاومة.. فإن منظومة علم الاقتصادى لن تتحرر أبداً من الأيديولوجية.

يجب ألا نسئ فهم تفسير ذلك؛ فالقول بأن تحديد مضمون التحليل الاقتصادى وتطبيقه يتم وفقاً لما يؤمن به الاقتصاديون، لا وفقاً لمنطق محايد، لا يعنى القول بأن الأحكام الاقتصادية هى مجرد آراء، وأن هذا رأياً، وذلك رأى آخر، وما على المرء إلا أن يختار! والحقيقة أن الآراء والملاحظات والأحداث لا تتساوى فى قيمتها؛ فهناك آراء جيدة وأخرى رديئة، وملاحظات دقيقة وأخرى غير دقيقة. وعندما تتخذ الأفكار الاقتصادية المختلفة كسياسات، فإنها تؤدى إلى نتائج مختلفة. وإذا كان علم الاقتصاد غير قادر على تحديد الطريق.. فلا مفر من الحصافة واستخدام الملكات الذهنية والحساسة.

إذا كان ما سبق من حجج صحيحاً.. فإن ممارسة الاقتصاد تصبح فناً وليست

علماً، لأن الاقتصاد يعتمد على التقدير، وليس على الدليل بمعناه الاصطلاحى. ويمثل هذا بعض العزاء لمن يسعون وراء الأدلة الاقتصادية السريعة غير المؤلمة، ومع ذلك.. فإن هذه الحقيقة تجنب التفسير الاقتصادى ما هو أسوأ من عدم اليقين؛ فالاختلاف بين الاقتصاديين يخلق البلبلة، ولكن الأسوأ من ذلك هو أن يصبح خطأ المهنة بعد نجاحها فى التوصل إلى تفسير عام أمراً متفقاً عليه؛ ففى الاقتصاد ـ مثلما فى معظم المسائل الأخرى التى تخضع للتفسير الإنسانى ـ توجد حالات أسوأ بكثير من الاختلاف.

نحو فهم متطور للفكر الاقتصادى

ليس هناك ما هو أكثر ملاءمة وأقل مدعاة للاطمئنان من تفسير جميل، ومنسق، ودائم للسلوك الاقتصادي، ولكن بصفة قاطعة ما هو أكثر دقة، هذا النظر إلى الفكر الاقتصادى والممارسة كما هما فى الواقع، والتطوير والتطويع للظروف الواقعية للوجود الاقتصادى والاجتماعي. وكما ألمحنا من قبل إلى أن الأفكار الاقتصادية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ـ حين تصيب أو تخطئ ـ بالعالم الواقعى مباشرة كما نعرفه ونفهمه، إذا أريد أن تكون لها علاقة شعبية على الأخلاق. وفى آخر المطاف.. يتحدد نطاق المسائل والقضايا التى يدرسها الاقتصاديون، أو يتكهنون بها بقدر من الاتفاق، أو بدرجات مختلفة من الاختلاف بحجم القيود أو الاحتمالات التى تفرضها الحقائق المادية والذهنية للمجتمع الأكبر.

إن ما سبق من القول ليس دفاعاً ميكانيكياً عن الأفكار والممارسات الاجتماعية، على طريقة كارل ماركس، ومن يتبعه من الاقتصاديين؛ فالقول بأن العقيدة الاقتصادية لاتوجد مستقلة عن العالم، الذى تسعى إلى تفسيره شئ، والقول بأن ظروفاً مادية محددة، تخلق مجموعة بعينها من العقائد ـ كما فعل ماركس ـ شئ آخر؛ فالأول يبقى الباب مفتوحاً لدراسة ومناقشة الأفكار الاقتصادية، وغيرها بكل ما فيها من ثراء التفسيرات

والتطبيقات. أما الثاني.. فيغلق الأبواب بالمتاريس، ويحصر كل العقائد، وبالتالى كل السياسات الاقتصادية والاجتماعية فى مسار ضيق، يتحدد مسبقاً بفعل الأحداث المادية.

وقد عبّر چون كينيث جالبريث، John Kenneth Galbraith، عن هذه الصورة الاستشراقية بجلال وإحكام بقوله:

«فى الحقيقة .. إن الأفكار الاقتصادية هى نتاج محكم للزمان والمكان، ومن المستحيل رؤيتها بمعزل عن العالم الذى تقوم بتفسيره. وهذا العالم فى تغير مستمر، وكذلك يجب أن تتغير الأفكار الاقتصادية باستمرار، إذا كان لها أن تبقى ذات صلة؛ فالشركة المتحدة العظيمة، والنقابات، والكساد، والحرب، وتزايد الرخاء وحسن توزيعه، وتغير طبيعة النقود، ودور البنك المركزى الجديد المتفاقم، وانكماش دور الزراعة ، ونمو الحضر، وزيادة فقراء الحضر، وبزوغ دولة الرفاهية، والمسئولية الجديدة التى تضطلع بها الدولة؛ بالنسبة لأداء الاقتصاد الكلي، وظهور الدولة الاشتراكية.. كل ذلك ساهم فى تغيير، بل حتى إحداث ثورة فى الحياة الاقتصادية، مثلما تغيرت مادة الموضوع، دون أن يتغير الموضوع بحكم الضرورة[7]».

لن تكون النظرية الاقتصادية ذات فائدة تذكر، ما لم تتكيف مع الظروف الحقيقية المتغيرة، ولقد أشرنا من قبل كم كانت الرؤية الفلسفية الشاملة للنيوتينية، عاجزة عن التكيف مع حقائق متغيرة؛ لأنها اعتادت على العمل فى عالم، من الحقائق المنظمة غير المتغيرة، وبقدر ما تظل تعمل - بوعى أو غير وعى فى إطار هذه النظرة - فإن النظرية وما تفضى إليه من سياسات، ستكون عديمة الصلة بالعالم الواقعى على نحو خطير.

إن الأحداث الاقتصادية ذات الطبيعة التطورية، تتطلب أن يكون التعليل الاقتصادى متطوراً أيضاً، بالرغم من صعوبة تفضيل عدم النظام على النظام فى مسائل

البحث الفلسفى ومسائل الممارسة الاقتصادية، ولكن ليس هناك بديل آخر. والقول بأن دراسة علم الاقتصاد وممارسته هما عملية متطورة، مماثلة لقولنا بضرورة التكيف بقدر معقول، رغم عدم قدرتنا على التنبؤ فى تعليلنا الاقتصادى، ولعل ذلك يكشف لنا عن جذور عدم الارتياح السائد حالياً بين الاقتصاديين بصورة عامة، وكذلك عدم ارتياح الاقتصاديين لبعضهم البعض، وهو ما أوضحناه منذ البداية بـ «اللغز الاقتصادى».

ومع ذلك.. فإن العجز عن التنبؤ، وما يترتب عليه من عدم الحسم فى التعليل الاقتصادى مبالغ فى تقديره - إلى حد كبير - عما هو شائع خارج نطاق المهنة؛ ففى الحقيقة.. يوجد كثير مما يمكن الاتفاق عليه - فى الرأى - بين الاقتصاديين فى كل زمن. والأهم أن كثيراً من المجالات، التى يدور حولها عدم الاتفاق فى الرأي، وتختلف حولها وجهات النظر.. يمكن أن يتطور إلى مجالات، يتحقق حولها قدر من الاتفاق فى الرأي، وهناك مثالان يؤكدان هذه الحقيقة.

كان كينز فى كتابه «النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود»، "The General Theory of Employment, Interest, and Money" فى أعوام كساد الثلاثينيات، يقدم وجهة نظره عن واقع اقتصادي، وشئون سياسية عملية، تختلف كثيراً عن أنماط السياسة الاقتصادية السائدة آنذاك. وبدلاً من ادعاء قدرة الاقتصاد العام على التوازن ذاتياً.. رأى كينز أن هناك ميلاً أصيلاً ومزمناً فى الاقتصاد الكلى للركود، يدعو إلى التوسع فى الإنفاق الحكومى لتشجيع الطلب على المنتجات، وبالتالي.. زيادة الإنتاج والعمالة، وكان التحدى الذى طرحه كينز - فى رأى العقيدة الكلاسيكية السائدة - لايقتصر على دعوته إلى تولى الحكومة إدارة الاقتصاد، وهى القضية التى ما تزال تثير الانقسام فى صفوف الاقتصاديين، على اختلاف مشاربهم الأيديولوجية. بل الأهم.. هو دعوته إلى رؤية الاقتصاد العام كظاهرة اقتصادية كلية، تتخطى حدود دراسة الأسواق المنفردة، وبذلك.. خلق كينز ما يعرف الآن بالاقتصاد الكلي. وبالرغم من أن منظور كينز السياسى

الليبرالى ما يزال محرّماً بالنسبة للمحافظين.. إلا أن تحليله للاقتصاد الكلى كان بمثابة تطعيم للاقتصاد الكلى الأسبق فى منظومة علم الاقتصاد، ويكون كلاهما ـ معاً ـ العناصر التحليلية لجوهر التحليل الاقتصادى المعاصر، كما يعتبره الكينزيون وغير الكنيزيين على السواء.

والمثال الثانى هو الحرب، التى شنها الاقتصاديون المحافظون فى أواخر السبعينيات على وجهة النظر السائدة أنذاك، التى أكدت على إدارة الطلب الكلي. و كانت حجة هؤلاء الاقتصاديين، الذين يطلق عليهم اسم «أنصار جانب العرض»، هى أن العرض (الإنتاج) لا الطلب هى البؤرة، التى يجب أن تركز عليها أية نظرية أو سياسة اقتصادية، تستهدف إنقاذ الاقتصاد الأمريكى من أزمة الركود التضخمى العتيدة. ولازال الخلاف بين الاقتصاديين قائماً حول كثير من نظريات «جانب العرض»، غير أن معظم الاقتصاديين يسلم ـ الآن ـ بأهمية الجمع بين اعتبارات جانب العرض، ونظريات الطلب الكلى الكينزية فى تحليل الاقتصاد الكلى وسياساته.

يعتبر هذان المثلان دليلاً على أن الاقتصاديين ـ أياً كانت مشاربهم الفلسفية ـ قادرون على التوصل إلى اتفاق فى قضايا، كان يعتقد باستحالة المصالحة حولها؛ فالتطبيق العملى لما يمكن تحقيقه، أو لما يبدو صالحاً لذلك ـ إن آجلاً أو عاجلاً ـ مزيج من الأفكار الأيديولوجية المتطرفة. ولقد أصبح انسحاب أقصى اليمين وأقصى اليسار من ساحات القتال وشيكاً، وظهرت مساحة وسط دائمة التغير والتكيف، ولكنها تحظى بإجماع يكفى لمواجهة الهموم الاقتصادية الملحة.

إن تحقيق الاتفاق فى الرأى لم يكن أبداً دون ألم، ورغم ما يحتويه التحليل الاقتصادى من عقائد فلسفية عميقة، تمثل نشاطاً عقلياً ينزع للعراك.. إلا أن تفهم الطابع الدينامى والتطورى للأحداث والمؤسسات الاقتصادية، يمكننا من رؤية الاختلافات فى الرأى كنتاج طبيعى للتكيف مع التغيرات. وتوفر لنا هذه الرؤية ليس فقط إمكانية تجاوز

العقبات النظرية والأيديولوجية، بل كذلك التخفيف من القيود المفروضة على التعليل الاقتصادى بطريقة عملية، لم تكن معروفة لنا.

إن أخذ هذه الرؤية لعلم الاقتصاد فى الاعتبار، يجعل التناقض الاقتصادي، الذى أشرنا إليه، واضحاً - على الأقل - إن لم يكن من الممكن إزالته تماماً. إن عدم قدرة الاقتصاديين على تحقيق الاتفاق فى الرأي، حول مسائل الضعف الذى يستشعره الجمهور، إنما يؤكد أن كل المشكلات الاقتصادية لا تقبل - دائماً - الحل الفورى بالشروط، التى قبلها الجمهور. وعندماندرك هذه الحقائق.. فإننا نقترب بعض الشئ من تبين حدود التعليل الاقتصادي، وممكناته. إن محورية التحليلات والأحداث الاقتصادية للنظم الاجتماعية حقيقة لا يمكن إنكارها، ويجب أن نتفهم ديناميكيات الاقتصاد الوطني، وطبيعته المتغيرة، وأنها تتطلب من المعللين الاقتصاديين، وكأنه من الممكن حسم المشكلات الاقتصادية بسياسة واحدة ونهائية. والحقيقة أن أمل الجماهير فيما يجب أن يعمله الاقتصاديون - والذى يمكن التنبؤ به - لا يمت بصلة لما يمكن أن يقوم به الاقتصاديون فعلاً.



الفصل الثانى

البحث عن جدول أعمال اقتصادى للقرن الحادى والعشرين

لماذ تخلق الأساطير القديمة مشكلة، عندما تعجز المؤسسات السابقة عن القيام بوظائفها بكفاءة، إن ذلك يرجع إلى قدرتها على استمالة الناس إلى التصرف على عكس الحقائق المشاهدة، وهذا المسلك هو أحد أعظم قوى تماسك المجتمع؛ ففى أوقات عمل المؤسسات بكفاءة تعمل العقائد القديمة - وليس العقل - على تجميع الناس، وحينما تصبح المؤسسات أضعف من أن تلبى الاحتياجات الاجتماعية، تعمل ذات العقائد القديمة على إزاحة الرجال الطيبين المحترمين والمعتدلين من السلطة، بسبب عجزهم عن التحرر بالقدر الكافى من الأساطير القديمة، وعجزهم عن أن يكونوا قادة أكفاء.[1]

ثورمان أرنولد
Thurman Arnold

بين أكداس المذكرات والبيانات والمخطوطات المختلفة التى جمعتها لإعداد المخطوطة العريضة لهذا الكتاب.. عثرت على وثيقة إنسانية رائعة هى نسخة من رسالة للرئيس مرفقة بنشرة لإحدى الإدارات التنفيذية. ولم تكن الوثيقة نادرة أو غير معروفة، ولكن حينما قرأتها أحسست بطريقة غريبة نوعاً ما، إننى أمسك بمفتاح ماضٍ منسى، بنوع من حجر رشيد يفك رموز ما كان يعتبر فى أواخر الثمانينات لغة قديمة مندثرة.

تقول الرسالة فى أحد أجزائها:

إلى كونجرس الولايات المتحدة

يسعدنى أن أبلغكم

- أن الوضع الاقتصادى ممتاز.
- أن الرخاء يقترب من دخول عامه الخامس على التوالي.
- باتخاذ الإجراءات السياسية الصحيحة.. يمكن أن نتوقع توسعاً قوياً ومستمراً فى العام القادم.

إن التغيير الذى لا يتوقف هو الشئ الوحيد الثابت فى شئوننا الاقتصادية، وكل جوانب حياتنا.

تتجمع التغيرات الثورية فى التقنية، وفى أشكال المنظمة الاقتصادية، وفى علاقتنا التجارية مع جيراننا، وفى هيكل وتعليم قوتنا العاملة، وفى أسواقنا. والاختيارات الحرة فى أسواق حرة هى التى تكيف هذا السيل من التغيير.

غير أن عمليات التصحيح بطيئة أو ناقصة أحياناً. ومعدلات أداء اقتصادنا القومى فى ارتفاع مستمر، ولن نقبل - بعد اليوم - وجود بطالة إجبارية واسعة أو الصعوبات وألوان التعاسة البشرية التى لا ضرورة لها، وإفقاد مناطق بأكملها، وتبديد ميراثنا الطبيعي، وقبح المدن إنسانياً ونفسياً، ونوبات الأزمة الدورية، أو إعادة توزيع الدخل بطريقة تعسفية من خلال التضخم.

ولكن بقدر ما تزيد معدلات أداء اقتصادنا تزيد قدرتنا على التعامل مع المشكلات الاقتصادية.

لقد بدأت الإدارة والسياسة فى التحرر من الأخطار المسبقة لأزمنة خلت، ونحن قادرون على التقدم بقدر أكبر من الدقة والمرونة فى البحث عن إجابات فعالة للمشكلات المتغيرة فى اقتصادنا المتغير.

إن إنجازات السنوات الأربع السابقة هى معيار الاستجابة، التى نتوقعها من عمالنا، ومستهلكينا، ومستثمرينا، ومديرينا، وفلاحينا، وتجارنا، وهى معيار سياساتنا العامة الفعالة، التى تستهدف تحديد وتعريف المصالح الوطنية فى:

- العمالة الكاملة مع استقرار الأسعار.
- النمو الاقتصادى السريع.
- توازن علاقتنا الخارجية.
- الكفاءة القصوى فى اقتصادنا العام والخاص.

إن السيطرة على التحديات المستمرة فى السياسة الاقتصادية لم تكتمل بعد، ولكننا فى طريق اكتشاف الحلول. وبقدر ما تسيطر عليها، تكون سياستنا الاقتصادية فى خدمة أملنا، فى أن يكون المجتمع الأمريكى مزدهراً وتقدمياً أيضاً، وألا يكون مجتمعاً للرفاهية فحسب، بل وإنسانياً أيضاً... مجتمعاً لايوفر لها الدخول الأعلى فحسب، بل الفرص الأوسع أيضاً التى يتمتع فيها المواطنون بحياة أكثر ثراءً.(2)

كانت الرسالة تحمل تاريخ 28 يناير 1965، وموقعة من الرئيس ليندون. ف. جونسون، كما كانت ملخصاً لتقرير الرئيس الاقتصادى لعام 1965، ولا تكمن أهمية الرسالة فى قائمة أوجه النجاح الاقتصادية التى عددتها وكلها حجج، بل إن أعظم مايميزها هو لغتها غير الاعتذارية، والثقة المطلقة فى قدرة صانعى السياسة الذين قادوا أمريكا إلى معرفة الأهداف، التى تنشدها الأمة بدقة، واليقين المطلق فى تحقيقها. وفى الجيل السابق تحدث رؤساء آخرون بثقة، إلا أن عمق وثقة الجماهير فى صحة ودقة ملاحظات الرئيس عن المسائل الاقتصادية، لم يصل - فى أى يوم - إلى ما وصلت إليه بالنسبة لرسالة الرئيس ليندون جونسون وتصريحاته الأخرى المشابهة فى عام 1965، وكان مقدراً أن يذوى كل ما فى هذه الملاحظات من منطق وقوة خلال بضع شهور. ولكنها كانت تعتبر وقت صدورها - فى منتصف الستينيات - عن إحساس أمريكا بالقدرة على

تحقيق الرقابة الذاتية والتوجيه الذاتى فى الميدان الاقتصادي، فى منتصف الستينيات.

وفى عـام 1965 منذ زمن بعيد.. مر عدد من السنين منذ ذلك التاريخ، وحتى الآن يزيد على سنوات الفترة التى تفصل بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. كما أن الفترة بين دخولنا الحرب العالمية الثانية (وإفلاتنا من كساد عظيم)، وملاحظات جونسون تقل عن الفتـرة من 1965 حتى الآن. وفى الفترة الأخيرة نضج جيلان لم يعرفا قط طعم البهجة بالمعرفة اليقينية بأولويات الاقتصاد، أو إيمان الأمة بامتلاك وسائل تحقيقها التى شاعت فى تعليقات جونسون.

كانت الرسالة عملاً رائعاً بالفعل من أعمال الإنسان، لا بسبب عمرها الحقيقى فحسب، بل أيضاً بسبب غرابتها فى زمننا هذا، فهى أشبه بالآلة أو الحصادة القديمة مكانها المتحف؛ لتكون مادة للتأمل فى إبداعها وانعدام صلتها بحياتنا الراهنة، ولم يعد زمننا زمن الهدف الاقتصادى البسيط الواضح.

المشكلة الاقتصادية . . الوحدة والتغير :

لا يكمن المغزى الحقيقى لرسالة الرئيس جونسون فى كون تقييم الاقتصاد الأمريكي، وحالة الفكر الاقتصادى فى منتصف الستينيات خاطئاً أو بعيداً عن الهدف أم لا؛ فالأهم هو أنها تشير لأشياء جوهرية فى الاقتصاد، هي: البنيان والتنظيم الفعلى لكل من المؤسسات الاقتصادية، والنشاط الاقتصادي، وطرق التفكير، التى يجب أن يتحلى بها فى النهاية الاقتصاديون وغير الاقتصاديين فى رؤيتهم للعالم. ويمكن القول - ببساطة - إن المغزى الحقيقى لتلك الرسالة هو أن الاقتصاد هو دراسة التطور والممارسة، لقد حدث كثير مما هو مسلم به منذ خط جونسون رسالته، ولكن التغير كسمة مميزة وأساسية للشئون الاقتصادية كثيراً ما لا يكون شيئاً مفهوماً.

وإذا كان فهم التفكير الاقتصادى بصورة صحيحة بوصفه عملية متطورة، لاينفصل عن الأحوال والأحداث المتعلقة بالقوى الاقتصادية الحقيقية التى تؤثر فى الترتيبات المؤسسية، والتنظيمات الاجتماعية لأية أمة أو مجتمع، فإن المساحة التى يتعين علينا اجتيازها تصبح على الأقل أكثر وضوحاً. ويتبين أن أفضل ما يحقق أغراضنا هو تناول النظرية والسياسة الاقتصاديتين فى وقتنا الراهن بالدراسة التاريخية المقارنة، بدلاً من إضاعة الجهد فى محاولة امتلاك السيطرة الفنية البحتة على ما تلقيناه من المذهب والنظرية. و لكى نعرف أين نحن الآن، وإلى أين نتجه، ولكى نطور نظرية اقتصادية قابلة للاستخدام، وما يترتب عليها من اختيار السياسات، يتعين ـ أولاً ـ أن نعود قليلاً إلى الوراء، لنرى من أين أتينا. وبناء عليه.. سنخصص الفصلين التاليين ـ بالكامل ـ لاستعراض العقود الستة السابقة من التاريخ والفكر والتنظيم الاقتصادى فى أمريكا، وبعد أن نتزود بالتقدير الصحيح للأهداف والمعايير، التى صاغت العقيدة الاقتصادية الأمريكية، وبالفهم المقارن لثرائها وتنوعها.. سنحاول تقييم الخيارات المتاحة لنا فى المستقبل القريب، ونحتاج قبل السير قدماً فى هذا الطريق إلى التيقن من هدفنا.

ليست السياسات الاقتصادية أكثر من أدوات نستخدمها لتحقيق أهداف معينة لتصحيح سلوك السوق، ومعالجة مشكلة البطالة والتضخم وما إلى ذلك. وهى من الأهداف التى تستحوذ على اهتمام صانعى السياسة حالياً. وهناك ما هو مشترك من الأهداف الاقتصادية بين جميع المجتمعات.

يتطلب التنظيم الاقتصادى بغض النظر عن مخطوطات الاقتصاديين أو قوة الأيدولوجيا حلولاً لبعض القضايا الجوهرية، التى يطلق عليها الاقتصاديين بالإجماع اسم «المشكلة الاقتصادية». يبدأ الاقتصاديون بتناول حجم «الكعكة الاقتصادية» المتاحة لسكان الأمة، وطريقة توزيعها على الاستهلاك العام. وتسمى هذه القضايا بالموضوعات الاقتصادية الأساسية، أو المشكلة الاقتصادية، وتسمى أحياناً بمسألة ماذا؟ كيف؟ ولمن؟.

أى مـاذا ننتج؟ وكـيف ننتج؟ ومن يمتلك هذا الناتج؟ وتمثل هذه الأسـئلة ـ فى أوسع تطبيقاتها ـ مجال البحث الاقتصادى بأكمله، وهى الأسئلة التى يجب أن تواجهها كل المجتمعات، ومن الطبيعى أن تختلف الإجابات من زمن لآخر ومن ثقافة لأخري. فعند كل مستوى عام توجد خاصية مشتركة للأهداف الاقتصادية كما أن لها قدراً من الخصوصية على جانب كبير من الأهمية.

ويتعين فى تقييمنا لبدائل السياسة الاقتصادية المتاحة لأمريكا ـ فى وقتنا الراهن ـ أن نتفهم أولاً الأهداف الاقتصادية المعاصرية، والأهم معرفة: كيف نضع هذه الأهداف فى جدول أعمال اقتصادى محدد، يشكل فى النهاية اتجاه ومضمون صنع السياسة الاقتصادية، ولا ينطوى مفهوم جدول الأعمال الاقتصادى على أى تعقيد، أو ما يدعو إلى التشاؤم، فهو عرض بسيط لما اتفق عليه من مسائل ذات أهمية اجتماعية، وترتبط مباشرة بإنتاج (السلع والخدمات)، وتوزيع حقوق الإنتاج هذا فى المجتمع، ويتكيف جدول الأعمال باستمرار مع الظروف الاقتصادية السائدة، وقوة الآراء الخفية والعقائد وغيرها من القوى المراوغة، التى تضع العراقيل فى وجه التفكير الاقتصادى، وفى وجه قدرة صانعى السياسة الاقتصادية فى استخدام هذا التفكير فى صياغة السياسة الاقتصادية فعلاً. وقد تضمنت رسالة چونسون إحساساً قوياً بالتيقن من مكونات جدول الأعمال الاقتصادى لمنتصف الستينيات، بينما يلاحظ كل المراقبين الاقتصاديين فى وقتنا الراهن ـ حتى أقلهم ذكاءً ـ غياب قبل هذا الشعور بالاتجاه فى الوقت الحاضر.

جدول الأعمال الاقتصادى المتغير :

لكل حقبة اقتصادية مجموعة الأهداف الخاصة بها، وكانت أوروبا الإقطاعية تعمل على تقليل الرغبة فى الاستحواذ المادى إلى أدنى حد ممكن (بين العامة على الأقل) وترويج الدعوة للعقائد وأنواع السلوك، التى تناسب الحد الأدنى من التغيير الاجتماعى

والتركيز على خلاصة النفوس. وساندت التجارة قيام الأمة/الدولة. وقدمت الرأسمالية المحافظة السوق الحرة. وأبرزت حقبة الكساد العظيم - فى الولايات المتحدة - أهمية تدخل الدولة فى الاقتصادى القومى، والعمل على حمايته واستمراره. وبغض النظر عن ضغوط الأيدولوجية السائدة وحدود القدرة على التخيل تتوقف مثل هذه الأهداف - فقط - على الحقائق الاقتصادية المختلفة للعصر الذى نعيشه؟ فمثلاً.. إن حياة الوفرة التى تمثل المكان الرئيسى فى جدول أعمال أمريكا الاقتصادى والاجتماعى، منذ منتصف وأواخر القرن العشرين، لا تعنى أى شئ فى عالم القرن الثالث عشر الإقطاعى، لا لأن الرخاء الشخصى يتعارض مع الاعتبارات اللاهوتية والعامل الآخر فحسب، بل لسبب آخر أشد بساطة، وهو عجز التنظيم الرعوى الاقتصادى عن إنتاج ما يزيد على حد الكفاف، ومن ثم فهو لا يسمح بالوفرة.

يتفق المهتمون بالمسائل الاقتصادية منذ ظهور مؤلفات أرسطو على حقيقة واحدة للنشاط الاقتصادي، تستغرق كل جهودهم، وهى ارتباط النشاط الاقتصادى حتماً بالميزانية. وبعبارة أخرى.. ارتباطه باختيار أوجه الإنفاق عند توزيع الموارد النادرة. وتنطوى حلول المشكلة الاقتصادية - فى أى مجتمع - على اختيارات يسميها الاقتصاديون «تكلفة الفرصة البديلة». إن موارد أى مجتمع محدودة (يسميها الاقتصاديون عوامل إنتاج: الأرض، والمواد الخام، والعمل، ورأس المال، والمهارات الإدارية، والاستثمارية)، لذلك.. فإنه من الضرورى تقييم أى هدف أو مشروع اقتصادى، فى ضوء تكلفة التخفى - بالضرورة - عن أهداف ومشروعات اقتصادية أخرى، وعلى ذلك فإن جدول أعمال الأمة الاقتصادى ليس «قائمة بالرغبات» يضم كل ما هو مرغوب. بل هو استراتيجية محسوبة للاختيار بين بدائل فى نطاق ما تفرضه الندرة النسبية للموارد من حدود، ومع نضوح الاقتصاد ونموه واتساع نطاق الفرص البديلة.. تزداد عملية الاختيار والحسابات تعقيداً.

وفى التنظيمات الاجتماعية الزراعية، وما قبل عصر الصناعة كانت الاختيارات

محدودة، وتكلفة الفرص البديلة بسيطة نسبياً، لذلك كان التفكير الاقتصادى الرسمى أمراً مسلماً به، ولم يكن له دور بارز فى الفكر الاجتماعي، إلا حينما اتسعت أبعاد النشاط التجارى وبعدها النشاط الصناعى. بيد أنه بمجرد أن بدأت تظهر ملامح الاقتصاد العالمى الحديث - ربما فى القرن الخامس عشر - أصبحت اختيارات الحياة الاقتصادية اليومية متعددة ومعقدة، ولم يكن الأمر يتطلب خيالاً واسعاً لإدراك أن الحياة الزراعية وغير النقدية المنعزلة - بالضرورة - مختلفة تماماً عن طريقة الحياة فى القرون الأربعة أو الخمسة التالية، انغمست الأوضاع المادية الجديدة فى إنتاج مجموعات متزايدة من السلع الحديثة، وفى التعامل النقدى مع موردى السلع وعوامل الإنتاج، وفى توفير المدخرات، وتمويل الاستثمارات، وتنمية التجارة، ووضع القواعد القانونية «للعبة التجارة» والحفاظ عليها. واكتسح كل ذلك نمط الحياة الاقتصادية، الذى لم يطرأ عليه تغيير يذكر عبر آلاف السنين، وظهرت بدلاً منها نظم اجتماعية، خضعت فيها الأهداف الاقتصادية وجداول الأعمال لعمليات مستمرة من الملاءمة والتكيف.

كانت عمليات تغيير وتكييف جدول الأعمال الاقتصادى لأى مجتمع فى البداية أكثر سهولة، نتيجة البطء النسبى فى تطور قوى التغيير. ونادراً - إن لم يكن مطلقاً - ما كان الجيل الواحد مضطراً إلى إعادة تكييف نظرته الاقتصادية أكثر من مرة طوال حياته. ومضى أكثر من ثلاثمائة عام على الأقل قبل أن ينتقل الإقطاع الأوروبى من تدهور معتدل إلى الانهيار الكامل فى أوروبا، كما مضى قرن قبل سقوط التجارة لتحل مكانها رأسمالية السوق التى سبقت الموجة الصناعية.

واستغرق انتقال رأس المال الصناعى من مرحلة «دعه يعمل» إلى مجموعات من الشركات ودور الحكومة فى مراقبة أنشطة السوق، أكثر من نصف قرن. بيد أنه فى الفترة الأخيرة سرت خطى التغيير بسرعة، وأصبح تكييف جدول الأعمال الاقتصادى مثيراً للدوار بحيث أن الطاقة الذهبية على استيعاب وتقييم ونقد التغييرات أو التأثير فيها،

أصبح غاية فى الصعوبة، ولسوف نرى فى الفصلين التاليين تحرك الأمريكيين خلال ستين عاماً من جدول أعمال، يستند على السوق إلى درجة عالية من الرقابة الاقتصادية المركزية والتخطيط الاجتماعي، ثم إلى خليط من الأهداف المستندة إلى السوق، وربما هى الآن فى طريقها إلى المركزية. إن مثل هذه الخطى السريعة من التغير فرضت على المجتمع ضغوطاً صعبة، وربما مستحيلة. وهى تتطلب من ممارسى هذا العلم الكئيب مستوى غير عادى من اليقظة والتفتح الذهني. وينبغى ألا نستخف بهذه الحقيقة، فهى تكشف - بجلاء - ما يبدو الآن من عجز الاقتصاديين المعاصرين عن التكيف لمتطلبات القرن الواحد والعشرين.

ولا تنشأ الصعوبة من حقيقة أن الاقتصاديين لا يفهمون التغير، فهم يعرفون تماماً أن التغيير هو الشئ الوحيد الثابت فى الاقتصاد، الذى يمكن التعويل عليه. ولكن الاقتصاديين فى مجموعهم بشر، ليسوا أفضل أو أقل من سائر الكائنات البشرية، التى تعانى من صعوبة التعامل مع التغيير، بل من صعوبة إدراكه حين يأتي. ولكن الصعوبة الحقيقية والأبعد هى أن إدراك التغيير الاقتصادى يتطلب - فى الغالب - تغيير الذهن تجاه الحقائق السابقة، ويعتبر تغيير الذهن فى المسائل المهمة عند أصحاب النزعات الفكرية القوية - رجالاً أو نساءً - تغييراً استثنائياً مقبولاً. ولكن تغيير الذهن أكثر من مرة يبدو - كما تطلب معدل وكثافة التغيير فى الحقائق الاقتصادية - مستحيلاً فى هذا الزمن. ومن المؤسف أن إدراك التغيير بمعناه التاريخى المجرد أيسر بكثير من العيش معه على مدار الساعة.

لمحات من اقتصاد فى مرحلة انتقال (1965 - 1987) :

بالرغم من إحساس الأمريكيين بأنهم يعيشون التغيرات العميقة والكاسحة.. إلا أن حدود واتجاهات التغيير غير واضحة لهم، وتعتبر العودة إلى منظور تاريخى - يعيد

للأذهان نقطة تاريخية أبعد ـ حيلة مفيدة فى اكتساب الإحساس بنسبية الأشياء. إن النظر إلى التغيرات الهيكلية ونحن بينها يشوه الرؤية دائماً، إنه أشبه بالوهم الذى يشعر به المرء، وهو جالس فى مقصورة قطار ساكن بينما تتحرك القطارات الأخرى على جانبيه، إذ يغلبه الإحساس بالتحرك رغم معرفته بأن ذلك غير صحيح. وفى الحكم على الظروف الاقتصادية المتغيرة أثناء عملية التغيير كثيراً ما يحدث تنازع بين ما نراه وما نعرفه.

يمكن الحصول على صورة مقارنة للتغيير الاقتصادى بالرجوع إلى نقطتين زمنيتين مرجعيتين، إحداهما عام 1965 الذى كتب فيه الرئيس جونسون رسالته، وثانيتهما عام 1987 ونستطيع الحصول على صورة مقارنة للتغير الاقتصادي، ونستطيع أن نرى بنود جدول الأعمال الاقتصادي، التى يجب أن تكون نقطة ارتكاز استعراضنا للسياسة الاقتصادية المعاصرة. ولعل أكثر الأشياء وضوحاً ومدعاة للارتياح فى فحص الشواهد الإحصائية هو مدى ما مر به الاقتصاد الأمريكى من تغيرات هيكلية. وأهم تلك التغيرات هى اتجاهات الناتج القومى الإجمالي، والدخل، والتجارة الخارجية، والإنتاجية، ومالية الحكومة، والعمالة، والبطالة.. إلخ؛ لأنها مقياس للتغيرات فى هيكل الاقتصادى المادي. والأهم من ذلك هو الرؤى الاقتصادية والاجتماعية العامة للأمريكيين المصاحبة لهذه الاتجاهات، وإن كان قياسها صعباً. ولسوف نقوم بدراسة مؤشرات الرفاهية الاقتصادية فى هاتين النقطتين التاريخيتين، فى اقتصادنا القومى التى لا يفصل بينهما ـ زمنياً ـ جيل واحد.

تؤيد بيانات الجدول (1 - 2) الاستنتاج بأن عام 1965 كان طيباً بشكل يدير الرؤوس، ومع ذلك.. يشترك عاما المقارنة فى كثير من أوجه الشبه، فكل منهما كان عام رخاء اقتصادي، ويمثل كل منهما السنة الرابعة أو الخامسة من النمو المستمر. وبالرغم من تحول اضطرابات فيتنام إلى حرب فى نهاية 1965.. إلا أنه كان مثل عام 1987، عام سلام. ولم يكن أى منهما عام انتخابات، يتمتع فيه الرئيس الأمريكى بسلطة سياسية

وشعبية كبيرتين، وتبرز ملاحظة أوجه الشبه في مستهل المقارنة، وأوجه الاختلاف أيضاً بين عام 1965 وعام 1987.

الجدول (2 - 1) : بعض البيانات الإحصائية المنتقاة

1965 و 1987

المؤشرات الاقتصادية	1965	1987
1 - مؤشرات اقتصادية عامة :		
- الناتج القومي الإجمالي الاسمي (بليون دولار)	705.1	4,486.2
- الناتج القومي الإجمالي بأسعار (دولار 1982) بليون دولار.	2,087.6	3,819.6
- متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بأسعار دولار 1982 الثابتة (دولار).	10,984	15,590
- معدل نمو الناتج القومي الإجمالي بالإسعار الثابتة.	٪5.7	٪2.7
- إجمالي الزيادة في الناتج القومي الإجمالي عن السنوات الخمس السابقة.	٪25.3	٪20.7
- التغيير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.	٪1.9	٪4.4
- معدل البطالة.	4.5	٪6.2
2 - مؤشرات قطاع المال والأعمال :		
- الاستثمار كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.	٪16.5	٪15.9
- التغيير السنوي في الرقم القياسي للإنتاج الصناعي.	٪9.9	٪4.1
- معدل أرباح الشركات.	٪12.8	٪8.1
- معدل فشل الشركات لكل عشرة آلاف شركة.	53.3	(1988)114
- التغير السنوي في الإنتاجية*.	٪3.4	٪1.0
3 - اتجاهات قوة العمل :		
- نسبة العمالة في قطاع الصناعة التحويلية.	٪29.7	٪19.1
- نسبة العمالة في قطاعات الخدمات والمال والتجارة.	٪35.0	٪46.4
- نسبة العمال المنضمين لنقابات.	٪23.7	٪15.1
- نسبة مشاركة النساء في قوة العمل.	٪34.8	٪54.9
4 - اتجاهات الدخل :		
- متوسط دخل الأسرة بالأسعار الثابتة (دولار 1984).	24,131	(1986)30,256
- نصيب أعلى 10٪ من الثروة.	(1963)٪64	(1983) ٪67.9
- نسبة فقراء الدخل.	٪17.3	٪13.3
- معدل الادخار كنسبة من الدخل القابل للإنفاق.	٪7.1	(1987) ٪3.9
- نسبة أصول الفرد إلى خصومه (مديونيته).	3.37	2.29

يتبع :

5 ـ مالية الدولة (الحكومة) :	٪19.7	٪20.5
ـ الإنفاق الحكومى كنسبة من الناتج القومى الإجمالى.	٪44.5	٪52.3
ـ الدين الفيدرالى كنسبة من الناتج القومى الإجمالى.	٪1.6	٪4.4
ـ فوائد الدين الفيدرالى كنسبة من الناتج القومى الإجمالى.	٪0.3	٪3.2
ـ العجز السنوى كنسبة من الناتج القومى الإجمالى.	٪9.6	٪19.6
ـ الفوائد كنسبة من الإنفاق الحكومى.		
6 ـ التجارة الخارجية :	٪6.3	٪11.1
ـ الصادرات كنسبة من الناتج القومى الإجمالى.	-2.7	-134.3
ـ الواردات كنسبة من الناتج القومى الإجمالى. (بليون دولار)	٪5.9	٪14.6
ـ عجز الميزان التجاري (الواردات ـ الصادرات بليون دولار بالأسعار الثابتة) (دولار 1982).		

المصادر : التقرير الاقتصادى للرئيس 1966 و1988. كتاب الإحصاءات السنوى للولايات المتحدة .Statistical Abstract of the United States,1988

* بلغ معدل التغير السنوى فى الإنتاجية على المدى الطويل 3.3٪ فى الفترة 1948-1965، و1.5٪ فى الفترة 1973-1986.

إذا نظرنا إلى الاتجاه الاقتصادى العام؛ أى المؤشرات التى تقيس النمو الاقتصاد، والعمالة واستقرار الأسعار.. يتضح أن معدلات نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى ـ بين عامى 1965، 1987 ـ غير واضحة بسبب المقارنة القليلة الذكاء بين الاتجاهات. ومع ذلك.. كان النمو الاقتصادى أبطأ، ومعدلات التضخم والبطالة أعلى فى عام 1987، منها فى عام 1985. ولا ترجع هذه الاتجاهات إلى أى عيب فى سنة الأساس؛ فقد كانت السنوات الأربع السابقة على كل من عامى 1965، 1987 سنوات تسع. ومن ثم.. تؤكد معدلات النمو والأسعار والبطالة حقيقة أن الاقتصاد فى منتصف الستينيات كان أقوى منه فى منتصف الثمانينات، ونظراً لأن هذه البيانات الإحصائية تؤكد ما كان معروفاً بصفة عامة.. فإن المقارنات الأكثر فائدة تتضح من البيانات الأخرى، التى تتناول مكونات محددة من الاقتصاد الوطني؛ فهذه المؤثرات لا تعكس الاتجاهات العامة الأوسع فحسب، بل إنها فى الحقيقة سبب لها.

وأكثر التحولات القطاعية دلالة هى تلك التى حدثت فى قطاع الأعمال؛ فبالرغم من ثبات نسبة إجمالى الاستثمار إلى الناتج القومى الإجمالى بدرجة أو أخرى تناقص الإنفاق الاستثمارى ـ بشكل ملحوظ ـ على البحث والتطوير. وانخفض معدل التغير السنوى فى الإنتاج الصناعى عام 1987، حتى وصل إلى أقل من نصف المعدل فى عام 1965. وكان استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة فى الصناعة التحويلية أقل من نصف المعدل فى عام 1965. وكان استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة فى الصناعة التحويلية أقل، كما انخفضت نسبة العمالة بها إلى نحو 65٪ مما كانت عليه فى عام 1965، وتعكس هذه الاتجاهات إلى حد ما، أمراً جرت ملاحظته من قبل، وهو تحول الولايات المتحدة إلى اقتصاديات «ما بعد الصناعة» أى إلى اقتصاد يقوم على الخدمات، ويرى بعض الاقتصاديين أن هذا التحول هو مجرد إعادة تكيف، وأنه عملية لا يمكن وقفها أو تنظيمها بأى حال، إلا أن هذا التحول لم يحقق بعد نتائج مشجعة ذات شأن، إذا أخذا معاً فترة كانت أرباح الشركات من عام 1987 أقل منها فى عام 1965، بينما كانت معدلات فشل مشروعات الأعمال أو التعثر فى 1987، تزيد عن ضعف مثيلتها فى عام 1965. والأهم من ذلك أن معدل نمو الإنتاجية (الزيادة فى معدل قيمة المخرجات إلى قيمة مدخلات العمل فى الساعة) انخفض انخفاضاً حاداً من 4٪ عام 1965 إلى ما يزيد قليلاً عن 1٪ عام 1987، ومؤشر الإنتاجية هو ـ بالقطع ـ أهم ما قدمناه من بيانات مقارنة، ولسوف نعود إليها مرة أخرى.

تعكس مؤشرات قوة العمل اتجاهات متوقعة فى مجتمع ما بعد الصناعة التحويلية الأعلى أجراً، ويزيد التوظف النسبى تباطؤ معدل نمو متوسط دخل الأسرة وزيادة البطالة (الذى يمكن إرجاعه مباشرة إلى التحولات الهيكلية فى مجمتع لا يتصنع). ولو أن زيادة متوسط الدخل الحقيقى للأسرة بنسبة 17٪ بين عامى 1965 و 1987.. فإن هذه النسبة تتضاءل، مقارنة بارتفاع متوسط دخل الأسرة بنسبة 65٪ فى الخمس والعشرين سنة السابقة على عام 1965.

ومن الواضح أن ما تعانيه الأجور الصناعية بما يقرب من الركود غير قابل للتفسير بعداً عنه بآثار اللاتصنيع، وبطء نمو الإنتاجية فى أمريكا فى الآونة الأخيرة. وأدى مزيد من تسريح العمال فى دوائر الإنتاج مع الحد من فرص العمل الجديدة إلى خلق ضغوط تحول دون تحرك الأجور إلى أعلى، وبالمثل.. أدى تراجع الإنتاجية إلى تقييد الأجور.

إن البطء النسبى فى معدل نمو الدخل الأمريكى، رغم أنه نتاج قوى مختلفة فى الاقتصاد الأمريكي، إلا أنه يستحق عناية خاصة لدوره الأساسى فى تشكيل مدركات الجماهير الحسية عن أوضاع الاقتصاد. وبناء عليه.. فإن هناك عدة تعميمات يمكن ترتيبها، أولاً: إن بند القضاء على الفقر فى جدول أعمال عام 1965 الاقتصادى، لم يتحقق لأن نسبة الأسر التى تعيش تحت حد الفقر (المحدد بمبلغ 3,223 دولار فى السنة للأسرة المكونة من 4 أفراد عام 1965 وبـ 11,300 دولار لذات الأسرة عام 1987) قد ظلت نسبتها ثابتة من السكان الحاليين كما كانت فى عام 1965 تقريباً، ثانياً: زيادة حصة أغنى 10٪ من السكان من إجمالى الأجور، والثروة خلال نفس الفترة، إن متوسط نصيب الفرد الأمريكى من الدخل كان أعلى متوسط فى العالم قد تخطته عشر دول فى عام 1987.

وفيما يتعلق ببقية العالم.. فقد تلقت بعض البلدان أنباء غير سارة منذ عام 1965. ومع أن الصادرات - كنسبة من الناتج القومى الإجمالى - قد نمت فى الفترة فيما بين 1965 - 1987 فقد محاها التوسع فى الواردات للولايات المتحدة، ذلك التوسع الذى حول عجزاً تجارياً متواضعاً إلى اختلال مزمن.

وفى الواقع.. أصبحت الولايات المتحدة مديناً صافياً، تزيد ديونها للعالم الخارجى على الديون المستحقة لها فى الخارج، وانتهى بذلك وصفها كمقرض صافٍ ظل قائماً منذ عام 1987.

أخيراً.. تبين البيانات المقارنة عن مالية الحكومة، أنه مع ارتفاع إنفاق الحكومة الفيدرالية والولايات، والمحليات كنسبة من الناتج القومى الإجمالى من 27٪ عام 1965 إلى 35٪ عام 1987، ازداد الدين العام كنسبة من الناتج القومى الإجمالي، وازداد متوسط نصيب الفرد الحقيقى من الدين بنسبة تزيد على 60٪، وارتفعت نسبة خدمة الدين العام القائم من الدخل القومى الإجمالى من نحو 1٪ فى عام 1965 إلى نحو 5٪ فى عام 1987. أما بالنسبة لإيرادات الحكومة الفيدرالية ونفقاتها.. فقد تحول فائض الميزانية العامة المعتدل عام 1965 إلى عجز بلغ نحو 5٪ من الناتج القومى الإجمالى عام 1987، ولدينا كثير مما يقال حول هذه الاتجاهات فى الفصول التالية، ويكفى هنا القول إن المؤشرات التى أوردناها - حتى الآن - لا تدعو إلى اطمئنان العقلاء من الرجال والنساء.

إن اللوحة الإحصائية الآتية حصلنا عليها من فحص هذين العامين تبين الانكماش النسبى للاقتصاد الأمريكي. وبالطبع لم نلق نظرة مفصلة على أحداث السنوات الست عشرة التى تفصل بين عامى 1965 و1987 وهو ما كان يمكن أن يلعب دوراً مهماً بالتأكيد فى تفسير وشرح أوضاعنا الراهنة. بيد أنه من الواضح - من هذه البيانات - لماذا تبدو النظرة الاقتصادية المتحمسة لليندون. ب. جونسون غير مألوفة الآن.

الأزمة الناشئة عن العقيدة :

بغض النظر عما يعرفه الاقتصاديون أو يؤمنون به من أساليب تقنية فى التحليل الاقتصادى أو أعمال اقتصاديات بعينها.. فإنه يوجد تصور أعرض للحياة الاقتصادية وأكثر جوهرية لا يشكل - فى العادة - مادة للمراجع الاقتصادية أو الجدل المهنى رغم أنه موجود بالفعل وهو يشكل خلفية المسرح، التى يحب أن ينظر إليها الاقتصادى فى عمله ويتفهمها.

لا يعد جدول الأعمال الاقتصادى لأى أمة مجرد انعكاس فكرى بسيط للحقائق المادية، أو الأيديولوجيات الرسمية السائدة، إنه مقياس للتوقعات القومية ونوع من تلخيص للآمال الشخصية. وبهذا المعنى.. فإن جدول الأعمال الاقتصادى الأمريكى على مدى المائتى عاماً الماضية جدير بالملاحظة، عندما ننزع نحو الافتراض بأن النمو الاقتصادى هو الوضع الطبيعى، وأن فترات الاتجاه النزولى الدورية القصيرة هى الاستثناء. إن الحلم الأمريكى رغم إساءة استخدامه بواسطة السياسيين من جانب والنقاد الاجتماعيين من جانب آخر، فقد كان وما زال حلماً واقعياً يكاد أن يكون ملموساً. إن الوعد بالحركة المادية الصاعدة باضطراد ـ حتى وإن كان هامشياً ـ فى حياة الإنسان، أو أخرجته أحداث اقتصادية قصيرة الأجل عن مساره بصفة مؤقتة، فقد أصبح الآن مقبولاً كحقيقة من حقائق الحياة الأمريكية، وما من جماعة أو طبقة أو فرد تعتقد بأن هذا الحلم يخص مجموعة ضيقة من المحظوظين. والمفهوم فى أمريكا أن المباهج والمسرات التى تصاحب الظروف الاقتصادية الأفضل هى حق للجميع، حتى وإن تباينت أو اختلفت درجات الحق فى الاستمتاع بها.

إن بواعث هذا الاعتقاد واضحة بما فيه الكفاية من دراستنا لأحداث القرنين التاسع عشر والعشرين، التى بلغت ذروتها باستيطان الغرب الأمريكى واتساع الأمة. ولايبدو الإيمان الأمريكى بالتقدم الاقتصادى غريباً فى ضوء التقدم الصناعى والتقنى المضطرد، وعمليات التحضر المعقدة، ثم الهجرة للضواحي، واتساع الناتج القومى الإجمالي، وتحسن مستوى المعيشة. ورغم أن ارتفاع مستويات المعيشة كان بطيئاً بالنسبة للبعض وغير محسوس بالنسبة لمجموعات أخري، غير أن الأمل فى تحقيق الرفاهية ظل كافياً لخلق إيمان واسع الانتشار، بأن التوسع الاقتصادى هو وضع طبيعى، وهدف ثابت فى جدول الأعمال الاقتصادى.

ويحلول منتصف السبعينات.. تحول ما كان يعتبر إيماناً راسخاً إلى هم إجباري،

غير أن الإيمان بأن ظروف الحياة المادية قد تتحسن شئ، والظن بأننا قد دخلنا أرض الميعاد شئ آخر. وبالنسبة لهؤلاء الذين ثابروا بوعى وتأمل على مدى العقدين الماضيين لم يغب عن ذاكرتهم اعتلاء الولايات المتحدة مركز القوة الاقتصادية والسياسية. أما الآخرون فقد يستفيدون قليلاً من نظرة إلى الوراء.

من الواضح أن الاقتصاد الأمريكى - فى منتصف الستينيات - كان يعمل بنجاح ويحتفل بانتصاره على دورة الأعمال. وإلى جانب توفر التفاؤل العميق لدى الأفراد.. كانت الطبقة الوسطى الأمريكية قد تبلورت خلال الخمس والعشرين سنة التالية، لانتهاء الحرب العالمية الثانية، وكان معظم أفرادها يحظون - بالكاد - بمستوى معيشة معقول، وأصبحت تشكل فئة، تختلف بشكل واضح عن فئة الأثرياء، ولا يفصلها عن الفقراء غير هامش محدود، وقد نمت الطبقة الوسطى منذ منتصف الستينيات من حيث العدد ونوع الرفاهية على حد سواء، وأخذ المراقبون الأكاديميون والإعلاميون يحتفلون بما أسماه ج. ك. جالبريث «مجتمع الرفاهية».

وتحققت لمن يقفون فى أدنى درجات السلم الاجتماعى مكاسب أقل شأناً، ولكن بعد ظهور برنامج «الحدود الجديدة»، New Frontier لكينيدى وبرنامج «المجتمع العظيم»، Great Society، لجونسون تزايد الاعتقاد بأن المجموعات التى لم تشارك فى الحلم الأمريكى إلا هامشياً ستجنى حصصاً أكبر من الكعكة الاقتصادية. والحقيقة أن الوعد بضمان حق كل فرد فى مستوى ما من الرفاهية فاق كل خيالات ورؤى معظم الأمريكيين.

أدت هذه الاتجاهات إلى خلق رؤية عميقة بالرهان على المستقبل وبأن مستوى من الآمال الكبيرة سيصبح فى المستقبل مشكلة عويصة؛ فقد ظهرت فى الجامعة فقط بوادر جادة للشك فى معنى وقيمة الرفاهية، لا فى وجودها أو احتمال استمرارها، ولكن تركزت المناقشات على نوعية الحياة، أى بما يعنى أن كل الناس تقريباً قد باتوا يعتقدون أن

مشكلات الكم قد حلَّت، أو هى فى سبيلها إلى ذلك. ومن الطبيعى أن «مناقشة نوعية الحياة» لم تلق اهتماماً يذكر بين غالبية الأمريكيين، الذين ظلت ذكريات شظف العيش غير الرخي، الذى عاشوه فى فترة الكساد العظيم تملأ مخيلاتهم. حتى وإن كان الأمريكيون من الطبقة الوسطى من «الإنسان الآلى» السعيد كما وصفهم عالم الاجتماع س. رايت ميلز، C. Wright Mills، فقد كانوا مستعدين - مثلهم مثل معظم من كانوا دون مستوى الطبقة الوسطى - وراغبين تماماً فى إفساد أنفسهم بالحصول على حصة أكبر من الكعكة الاقتصادية. وكان الأثرياء جداً هم فقط غير الراضين؛ فقد كانت شريحة الـ 10٪ الأغنى هى الفئة الوحيدة من بين أصحاب الدخول التى تناقصت حصتها من الدخل الكلى باستمرار منذ ثلاثينيات القرن؛ فلدى هذه المجموعة وحدها ما يمكن أن تخسره نتيجة التوسع فى الستينيات.

وفى ذات الوقت، كانت أمريكا تتدعم بمركز سياسى واقتصادى فى العالم، لا يمكن وصفه إلا بأنه يدعو إلى الابتهاج أو هذا على الأقل ما كنا نعتقد. وفى الواقع كانت هناك قوى تعمل بسرعة وبصورة مؤلمة تؤثر على سلام أمريكا، والتى بدت قائمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية - غير أن ما من شئ من هذا القبيل كان واضحاً للغالبية العظمى من الموظفين العاديين فى ذلك الحين.

كان من المقدر أن يتلاشى التفاؤل العام، فقد وجدت الأمة نفسها مضطرة - فى نهاية عام 1965 - إلى خوض حرب فى جنوب شرق آسيا، وإلى انقسام الأمة سياسياً، وكانت الصدمات الاقتصادية والسياسية فى هذه الأثناء، تهز أمريكا فى موجات متتالية: اضطرابات المدن، وسياسة نيكسون الاقتصادية الجديدة، وما ترتب عليها من الرقابة على الأجور والأسعار، وصفقة القمح والحبوب لروسيا، والمقاطعة البترولية من جانب الأوبك، وأزمة الطاقة، وتفاقم التضخم، وفضيحة ووترجيت، وسنوات كارتر العجفاء، وأزمة الركود الاقتصادى، وأزمة الرهائن الأمريكيين فى إيران وغيرها كثير. وبغض النظر عن الكيفية

التى عولجت بها هذه الأزمات سياسياً واقتصادياً، فإن السجل يوضح قلة ما أحرز من انتصارات فى هذه الفترة الطويلة من المتاعب.. كما أن ظهورها كفيل بتحطيم الثقة العامة بالنفس سياسياً واقتصادياً، تلك الثقة التى ظهرت فى منتصف الستينيات.

وبحلول أواخر الثمانينيات.. تبين أن الآمال والتوقعات الأمريكية قد تغيرت واختلفت عما كان سائداً فى جيل أسبق، وأصبحت هذه الآمال تسير فى الاتجاه العكسى للتفاؤل الطويل، الذى تمسك به الأمريكيون، وكانت كل الاستفتاءات تشير إلى ازدياد تشاؤم الأمريكيين فى نظرتهم للمستقبل القريب والبعيد. وقد ذكر تقرير «أنباء أمريكا والعالم»، U.S. News and World Report، سنة 1986، أن 70٪ من الأمريكيين يعتقدون بأن الأمور ستظل سيئة، بل ستزداد سوءًا فى المستقبل رغم أن عام 1987 كان عاماً جيداً نسبياً من الناحية الاقتصادية، بل أفضل سنوات الثمانينيات على الإطلاق.

الجدير بالاهتمام أن الرؤية الاقتصادية الحزينة لم تفض إلى رد فعل أيديولوجى مضاد لما كان سائداً من اقتصاد سياسي. وأياً كانت النتائج.. اتجهت الأمة إلى رؤية سياسية، أشد محافظة تبدت على الأقل فى تآكل الثقة بقدرة الدولة على القيام بدور مركزى فى إدارة الاقتصاد، وتنظيمه، أو حتمية القيام بهذا الدور.

كانت هناك بالطبع أوقات صعبة من قبل، كان أطولها وأكثرها مدعاة للغم فترة الثلاثينيات المثقلة بالكساد. وبرغم سوء الأحوال فى العشرين سنة السابقة.. إلا أنها لم تكن بمثل كآبة عقد الكساد، ومع ذلك.. لا يعى معظم الأمريكيين عقد الثلاثينيات وعياً مباشراً. وكل ما لديهم هو قدر من المعرفة التاريخية المتواضعة. وبالنسبة لهم.. يكفى جمود الأداء الاقتصادى فى «زمنهم»، وعدم طمس من جانب هؤلاء الذين يعتقد فيهم امتلاك الحكمة فى مسائل الاقتصاد السياسي، وهو ما يكفى لتصنيف الفترة الأخيرة على أنها فترة اقتصادية مخيبة للآمال. وإن شئنا الدقة.. لم تكن العشرون سنة المنصرمة فترة

أزمنة مستعصية، ففيها بعض النقاط المضيئة نسبياً، مثل: التوسع الذى أعقب تخفيض الضرائب عام 1981. وحتى هذه النقاط المضيئة كانت تختفى وراء غيوم قاتمة، فقد كان التوسع الممتد فى سنوات الثمانينيات يخفى مشكلات البطالة والنمو والتجارة بعض الشئ، واستمر فى عقد السبعينيات. وفى سنوات ريجان الأكثر إشراقاً نسبياً الشعور الملح بأن أحداثاً فاجعة على وشك الوقوع، فبأى شئ آخر يفسر ما حدث فى صيف عام 1987؟ بعد الارتفاع اليومى للأسعار فى سوق الأوراق المالية إلى ذرى غير مسبوقة، تمثلت أمام أعيننا مباشرة رؤيا لا تخطر حتى فى كتب الخيال العلمى لانهيار اقتصادى شامل، فى طريقه إلينا خلال ثلاث سنوات فقط؟!

ربما تتمثل دلالة التخبط الاقتصادى الحقيقية فى العقدين السابقين فى حدة الشعور بالأزمة لا فى طولها. إن عقدين من الزمن من حركة اقتصادية متوهمة - بدرجة أكبر أو أقل - هما فترة طويلة للغاية، طويلة بما يكفى لطمس الأمل فى أن تسير الأمور إلى الأحسن، أو فى التفكير بكيفية دفعها إلى الأفضل. ومازال علينا أن ندرس: هل هبط إيمان الأمريكيين التقليدى بحتمية التقدم أم لا؟ وفى جميع الأحوال .. سيطرح علينا ذلك عديداً من المشكلات، ونحن نشق طريقنا إلى القرن الواحد والعشرين. تتوقف أية سياسة اقتصادية لمواجهة المشكلات الاقتصادية العنيدة فى وقتنا الراهن على ما يقترحه الاقتصاديون، وصانعو السياسة إلى حد ما. ولكن تنفيذها يعتمد - فى النهاية - على الإيمان والمساندة الشعبية، ويتطلب جدول الأعمال الاقتصادى الأمريكى للقرن الواحد والعشرين اختيارات وتضحيات مؤلمة، لا يمكن الإقدام عليها إلا إذا آمن المواطنون العاديون بفعاليتها.

البند المركزى فى جدول الأعمال:

تهيئ لنا النظرة السريعة على الجدول (2 - 1) والتأمل الفكرى فى الأخبار التى تقدمها الصحف اليومية أن نفهم بدقة القضايا التى يجب أن يحتويها جدول الأعمال

الاقتصادى الأمريكى فى التسعينيات وما بعدها. إن تخفيض البطالة، والتحكم فى ضغوط الأسعار، وحفز الإنتاج الصناعي، ومواجهة مشكلات أصحاب الفقر المزمن، رفع متوسط معدل النمو، وزيادة معدلات الادخار، والسيطرة ـ بطريقة ما ـ على عجز الموازنة الفيدرالية، وتحسين القدرة التنافسية لأمريكا بين دول العالم.. وبالرغم من أن كل ذلك قد لايمثل كل أولويات جدول الأعمال الاقتصادى، إلا أنه يقطع شوطاً بعيداً فى تخفيف الإحساس السائد حالياً بالمرض الاقتصادي. ولكن كل هذه المشكلات لها صلة مشتركة بمشكلة واحدة أكثر أهمية.

إن القول بأن مشكلة أو ظرفاً اقتصادياً وحيداً هو المسئول عن تغير الأحوال فى أمريكا فيما بين منتصف الستينيات ووقتنا الراهن هو تبسيط شديد الخطورة. إن أول مايجب أن يتعلمه المرء فى تناول ودراسة المسائل الاقتصادية، هو أن كل شئ مترابط مع الأشياء الأخرى. ومن النادر أن يكون عامل واحد مسئولاً عن أو سبباً فى حدوث اتجاه معين أو أى شئ آخر، ومع ذلك.. يستحيل تقريباً تجاهل الدور المهم الذى يلعبه بطء وتذبذب النمو الاقتصادى فى خلق واستمرار معظم المشكلات الاقتصادية الراهنة. والحقيقة.. إن النمو الاقتصادى يرتبط ـ بصورة أو بأخرى ـ بعلاقة سببية أو تأثيرية بكل مؤشرات النشاط الاقتصادى المهمة: البطالة، والأسعار، والاستثمار الجديد، والتجارة الخارجية... إلخ.

ويتأثر النمو الاقتصادى فى أى مجتمع بعديد من العوامل ولكن يرتبط بالإنتاجية ارتباطاً وثيقاً ومباشراً. وبصفة عامة.. يتشابك النمو الاقتصادى والإنتاجية بطريقة معقدة إلى الحد الذى يمكن معه استخدام كليهما بالتبادل، كمقياس لنفس الظاهرة، فالإنتاجية هى المؤشر الأساسى لطاقة الأمة على الإنتاج، ويمكن قياسها كمياً على أنها الإنتاج الناشئ عن عمل رجل فى الساعة.

ويعنى ارتفاع الإنتاجية نمو الكعكة الاقتصادية الوطنية، التى يمكن لكل مواطن انتظار حصة أكبر منها. وليسى مطلوباً وجود مستوى اقتصادى رفيع لإدراك أن إنتاجية المجتمع، أو مستوى الإنتاج بالنسبة لمقدار العمل هو دليل لمستوى المعيشة المحتمل فى هذا المجتمع، فبغير زيادة الإنتاج.. يصاب متوسط نصيب الفرد من الناتج بالركود. وبالطبع قد لا يتعرض بعض أفراد أو مجموعات فى المجتمع للخسارة فى نصيبهم، وقد يستطيعون - فى الواقع - الحصول على حصة أكبر من الناتج. بينما يتعرض آخرون لخسائر ملموسة، وقد لا يكون للبعض أى نصيب فى الناتج على الإطلاق.

إن انكماش الكعكة الاقتصادية يخلق مشاكل توزيعية خاصة عندما تتسع الفجوة، بين من ينخفض مستوى معيشتهم أو يصاب بالركود، وبين من لا يشعرون بأية مشكلة بسبب زيادة دخلهم الخاص، وقد يتجه الإحساس بالظلم وعدم المساواة اتجاهات وسلوكيات، تهدد النظام الاجتماعى ككل، ويستنفد الصراع السياسى للحصول على حصة عادلة من الناتج، إلى جانب احتمال أن تتخذ هذه الجهود شكل النزاع الكئيب بين الذين يملكون والذين لا يملكون، ويستنفد هذا النزاع جهود المجتمع الذى ينشغل بوضع السياسات لتخفيف الاحتكاكات الاجتماعية بصورة مؤقتة، ولكنها على حساب عدم الاتفاق على حل لمشكلات النمو والإنتاج الأساسية، التى خلقت هذا الوضع أصلاً .

إن مثل هذا السيناريو غير مألوف للأمريكيين، وقد نتوقع رؤيته فى الدول النامية، أو حتى فى بلدان أوربا أيضاً، ولكن ليس فى الولايات المتحدة، فالنمو الاقتصادى وزيادة الإنتاج مايزالا فى نظر الأمريكيين الوضع الطبيعى للأشياء. وقد كانت الإنتاجية الأمريكية ومعدلات النمو الأمريكية حتى الستينيات موضع حسد بقية العالم، ولم تتخط أية قوة صناعية فى العالم متوسط معدل النمو الأمريكى طوال القرن التالى لعام 1870 إلا اليابان فقط، ويعكس هذا تدنى مستوى التنمية الاقتصادية التى بدأت منها اليابان. وفى عقد السبعينيات والثمانينيات الماضيين من هذا القرن، تخطت كل اقتصاديات الدول

الصناعية غير الشيوعية فى العالم باستثناء المملكة المتحدة (بريطانيا) أداء أمريكا فى النمو الاقتصادي، والأسوأ من ذلك أو مشكلات أمريكا هى أكثر من كونها ببساطة مجرد أداء سئ بالمقارنة بالمعايير الدولية، فمعدل النمو السنوى للاقتصاد الأمريكى كان أقل من 3٪ سنوياً منذ عام 1970، بينما كان هذا المتوسط يتخطى 3.5٪ سنوياً طول قرن سابق، وقبل 1970. وقد اقترن بطء معدل النمو الاقتصادى فى العقدين الماضيين بانكماش معدل نمو الإنتاجية فى الولايات المتحدة، وكان انكماش الإنتاجية أكبر من انكماش معدلات النمو الاقتصادى، وهو إنذار بأن معدلات أكثر مدعاة للكآبة تنتظر أمريكا فى المستقبل القريب.

وكانت هناك فترات أخرى تخلف فيها النمو الاقتصادى والإنتاجية فى الولايات المتحدة، ولكن لم يحدث مثيل لها فى القرن العشرين. ومن المؤكد أن انهيار الثلاثينيات كان أقسى تجربة تمر بها الولايات المتحدة حتى الآن. ومع ذلك.. كانت تلك التجربة قصيرة نسبياً، وقد أخلت بسرعة الطريق لفترة طويلة من التوسع، ومع ذلك لا يبدو الآن ثمة أمل فى عودة قريبة للأوقات الطيبة فى المستقبل القريب، ويكشف استقصاء عشوائى للمؤلفات الاقتصادية فى وقتنا الراهن أن الاقتصاديين الأمريكيين ـ على اختلاف مشاربهم ـ يتفقون على الضعف الذى أصاب نمو الاقتصاد الأمريكى فى العقود الأخيرة، وهم يقولون : «إنها مشكلة تختلف تماماً عن كل ما واجهناه من مشاكل فى السابق».

ويجب ألا يساء تفسير هذا الاتفاق الواضح بين الاقتصاديين الأمريكيين؛ ففى متاهة القوى الاقتصادية، التى تحدد الإنتاجية والنمو الاقتصادى.. يوجد أكثر من متهم، ولكن الاقتصاديين لا يتفقون حول من بينهم هو المسئول فعلاً: هل كثرة التدخل الحكومى والتنظيم أم قلته؟ هل هو خطأ نقابات العمال؟ أم ضعف عملية اتخاذ القرار فى إدارة الأعمال؟ هل هو حافز الربح السريع، أم تدهور عام فى الاستثمار؟ هل للمشكلة صلة جوهرية بسلوكنا كأفراد، مثل: ضعف الالتزام بأخلاقيات العمل أم هو موقف التبذير بدلاً

من الإدخار أم التقليل من أهمية التعليم والاستثمار فى رأس المال البشرى؟ وقد اختيرت تلك الأسباب السابقة وغيرها كثير لتفسير التباطؤ الاقتصادى الراهن فى الولايات المتحدة.

وتوحى تلك القائمة الطويلة بأننا بعيدون جداً عن تحديد أسباب الأمراض الاقتصادية الراهنة، وتقديم العلاج المحدد لها، ويعود التناقض - الذى تناولناه فى الفصلين السابقين - إلينا مرة ثانية فى صورته التالية: يستطيع الاقتصاديون تحديد المشكلة، ولكنهم لا يستطيعون الاتفاق على حلها. وهذا التعميم ممكن ومقبول، ولكنه غير دقيق ويؤدى إلى نتيجة عكسية، فالحقيقة أن الاقتصاديين يعرفون كثيراً عن القوى والظروف، التى تقود الإنتاجية والنمو الاقتصادي. وبالتأكيد.. فإن هناك تفسيرات وتأكيدات متنوعة بسبب الأفكار التحليلية المسبقة والرؤى الأيديولوجية المختلفة للاقتصاديين كأفراد، كما سوف نرى فى الفصول التالية. إلا أن هذه الاختلافات ليست كبيرة كما تبدو للوهلة الأولى، كما أن فرص تعديل الآراء والاتفاق أوسع وأكبر بكثير مما هو متصور.

وعلى أية حال.. تبدأ عملية صنع السياسة الاقتصادية لعقد التسعينيات وما بعده من نقطة، عليها اتفاق عام فى الرأي، أن القلق الرئيسى حول السياسة الاقتصادية هو حل، أو التوصل إلى تفاهم حول حل لمشكلة التباطؤ فى النمو الاقتصادي. وليس هناك طبعاً ضمان لقدرة واضعى السياسة الاقتصادية، على ابتكار حلول مقبولة وناجحة تماماً. ولكننا على الأقل لا نتحدث عن أهداف متعارضة، وهذا وحده حقيقة على قدر كبير من الأهمية.

ومع ذلك.. فإنه قبل أن ننتقل إلى دراسة بدائل السياسة الاقتصادية وغيرها من بنود جدول الأعمال الاقتصادى، يفضل أن نقوم بجولة فى الماضي. وسوف يغطى

الفصلان التاليان الستين عاماً السابقة من تاريخ الاقتصاد الأمريكى والأفكار الاقتصادية، وبالرغم من ضرورة الاختصار فى العرض.. إلا أننا سنجازف بالدخول فى تفاصيل بعض المسائل الأساسية للتطور النظرى والأيديولوجية فى الفكر الاقتصادي، وسنحاول تطوير نوع من الفهم لبعض الاتجاهات التحليلية المهمة، وبعد أن نفرغ من تطوير بعض النقاط التاريخية المهمة.. ننتقل إلى استعراض لحكمة السياسة الاقتصادية فى وقتنا الراهن وذلك بفحص سياسة الاقتصاد الكلى المعاصر أولاً، وبعدها نبحث ترتيبات سياسة الاقتصاد الجزئي. وأخيراً سوف ننتقل إلى جزء من «التحليق فى المستقبل».

وحتى لا يكون القارئ غير متيقن باتجاه بقية الكتاب، أو لكى لا يصاب بخيبة الأمل نذكره منذ البداية بأن الكاتب ينزع إلى اعتبار الاقتصاد علماً اجتماعياً متطوراً، ويمكن للقارئ فهمه بصورة أفضل وأسهل بإحاطته بالأحوال والظروف العامة المتغيرة، التى يمكن على ضوئها، فهم وإدراك حقائق هذا الاقتصاد. وأن هذا التنوع من نقاط القوة فى نظام علم الاقتصاد، وأن الذين يحاولون دراسة القضايا الاقتصادية بغير انفتاح ذهنى، أو يبحثون - بدلاً من ذلك - عن حلول شاملة ونهائية للمشاكل أمام أصحاب نظرة أيديولوجية ضيقة، أو أغبياء. وقد تبدو هذه النظرية للبعض «غير اقتصادية» بالتأكيد، وأنها تخالف المادة التى يفكر فيها الاقتصاديون، عندما يمارسون عملهم فى الاقتصاد، ولكن تجربتى تدل على أن معظم الاقتصاديين بين متفتحى الذهن، وقادرين على التكيف فى تفكيرهم، بأكثر مما هو مفهوم أو متصور عنهم.



الفصل الثالث

النظر إلى الوراء . .

(1): أصول الاقتصاد الحديث: 1929-1950

كان نجاح النظرية العامة فورياً وطويل الأمد - كما نعرف - وقد ساهمت مراجعات المعارضين - وهى كثيرة - فى هذا النجاح، وكونت المدرسة الكينزية نفسها. ولم يكن هذا كل شئ، فخارج حظيرة الكينزيين المتشددين.. يوجد سياج عريض من المتعاطفين، ووراء هذا السياج يوجد كثيرون ممن استوعبوا بشكل أو بآخر - برضى أو على مضض - بعض روح التحليل الكينزى أو بعض بنوده المنفردة، ولم يحدث هذا طوال تاريخ علم الاقتصاد، إلا فى حالتين فقط : الفيزيوقراطيين والماركسيين.[1]

جوزيف شومبيتر
Joseph Schumpeter

إن محاولة تحديد متى بدأت حقبة الاقتصاد الحديث - بالضبط - هى مهمة تعسفية ومضنية، وقد يختار البعض العودة إلى عام 1766 الثورى فى أمريكا الذى شهد أيضاً نشر كتاب «ثروة الأمم» لآدم سميث، وهو أول صياغة متكاملة للمبادئ الاقتصادية والأخلاقية للمجتمع الرأسمالى الديمقراطي. وقد يركز آخرون على القواعد المؤسسة للاقتصاد، ويختارون لذلك حالة الولايات المتحدة، وبداية نشأة نظام المصنع فى العقود الأولى من القرن التاسع عشر، أو ربما يختارون شكل الشركة المساهمة فى تنظيم الأعمال التجارية فيما بعد الحرب الأهلية، وقد يختار البعض السنوات الختامية من القرن التاسع عشر، والسنوات الأولى من القرن العشرين، مع قيام الحكومة بدور مهم على مسرح الاقتصاد. ويمكن - بكل تأكيد - تقديم حجج قوية، تساند اختيار أياً من هذه

الفترات التى تعتبر نقطة تحول - وغيرها كثير - تشكل علامات تاريخية تشير إلى بداية عصر الاقتصاد الحديث.

ومع ذلك تتملكنى نزعة قوية نحو اتخاذ نقطة بداية أكثر حداثة، نقطة عاشها عدد كبير من الأمريكيين الأحياء، وهى عام 1929، وليس هناك خلاف كبير على أن عام 1929 هو واحد من تلك الأعوام المحفورة فى وعى الإنسان، مثل أعوام 1066 و1492 و1776 و1914 و1941، وقد يتذكر معظم الأمريكيين هذا التاريخ (1929) كعام الانهيار العظيم لوول ستريت (سوق المال فى نيويورك)، وهو البداية الحقيقية للكساد العظيم، كما أن رؤية الجمهور العام لهذه النقاط لا تختلف كثيراً عن آراء الاقتصاديين. وطوال أكثر من خمسة عقود كان الاقتصاديون يفهرسون معظم أفكارهم ودراساتهم، على أساس ما قبل عام 1929 ، أو ما بعد عام 1929 كتواريخ للرجوع إليها.

ولكن ما الذى يجعل - على وجه التحديد - من عام 1929 عاماً فريداً من نوعه؟ فلم يكن عـام 1929 هو الانهيار المتقطع الأول والأخير فى أسواق الأوراق المالية، كما كان كساد الأعمال التجارية أمراً شائعاً قبل وبعد عام1929، ومن ناحية أخرى.. لم يكن اتجاه نزولى اقتصادى قبل أو منذ عام 1929، على هذا القدر من الحدة والعمق، وربما نتيجة لذلك.. لن يكون هناك انكماش آخر له مثل هذا الأثر العميق فى إعادة صياغة المعتقدات والممارسة الاقتصادية الأساسية.

انتعاش العشرينات:

لكى نفهم كيف تغيرت ظروفنا الاقتصادية.. يجب أن نرسم باختصار حدود - إن لم تكن تفاصيل - عالم الاقتصاد قبل عام 1929، ونحتاج أولاً إلى التخلص من تصور خاطئ ذائع الصيت، فى ذلك الحين وفى أيامنا هذه بأن عقد العشرينات كان حتى انهيار سوق الأسهم عقد رخاء محلق، وكانت «العشرينات الصاخبة» حقاً فترة نمو، ولكنها بالمقارنة

بعقود أخرى لم تكن بارزة بشكل خاص، فطوال ذلك العقد لم يتمتع العامل العادى بزيادة فى أجره الحقيقى تتجاوز 25٪ (القوة الشرائية الفعلية للأجور بعد تكييفها وفقاً للتغير فى الأسعار). وقد بدا هذا للكثيرين زيادة طيبة، إذا أخذنا فى الاعتبار الأداء الكئيب للاقتصاد فى العقدين، السابق واللاحق للعشرينات (1910 - 1920 و1930 - 1940). ومع ذلك.. فإننا نتبين - إذا التفتنا إلى الوراء - أن هذه الزيادة أقل بكثير من زيادات الأجور الحقيقية، التى تحققت فى الثمانينات من القرن التاسع عشر، وإذا مددنا البصر إلى الأمام.. نجدها أصغر بكثير من الزيادات فى الأجور فى الأربعينيات والخمسينيات والستينيات من القرن الحالى (القرن العشرين)، والواقع أن العامل الصناعى الأمريكى كان يحصل على 1400 دولار كراتب سنوى (نحو 4 دولارات فى اليوم) فى عام 1927. وفى ذلك الوقت.. قدرت الحكومة أن 2000 دولار فى السنة تكفى حياة صحية وكريمة لأسرة مكونة من 5 أشخاص، وأثناء ذلك كان متوسط البطالة خلال ذلك العقد 5٪ من قوة العمل باستثناء 3 سنوات (1923، 1926، 1929) انخفض فيها معدل البطالة إلى 3٪ أو أقل (وهو ما كان يعتبر حينذاك مستوى مقبولاً للبطالة).

وكان رخاء العشرينيات سئ التوزيع إلى حد بعيد، كما كان العمل فى البناء، وفى صناعة السيارات، والصلب، والأدوات الكهربائية الجديدة، أو فى قطاع الخدمات وتجارة التجزئة مجزياً بصورة متزايدة. أما فى الزراعة (التى كانت تعول واحداً من كل أربعة أمريكيين حتى نهاية الثلاثينيات) وفى الصناعات «المريضة»، مثل: صناعة المنسوجات، وتعدين الفحم والسكك الحديدية.. فقد كان الفقر لا الرخاء هو ما تعيه الذاكرة فى العشرينيات من هذا القرن، وكان كل من سكان الساحل الشرقى والساحل الغربى فى الولايات المتحدة يحصلون على متوسط دخل يزيد مرتين عن متوسط الدخل فى الجنوب القديم. وينبغى ألا نتجاهل حقيقة أخرى مؤلمة، وهى أن الأغنياء جداً كانوا يحققون مكاسب أفضل من أى أمريكى آخر، ففيما بين 1922، 1929 .. تمكن أكثر الأمريكيين

ثراءً - وهم يمثلون 1٪ من الأمريكيين - من زيادة نصيبهم من ثروة الأمة من 32٪ إلى 36٪.

ومع ذلك .. ظهرت في العشرينيات حيلة زادت من وهم المواطن العادي بأنه يعيش في رخاء متزايد، وهي الشراء عن طريق الاقتراض للمستهلك، ولم يكن البيع بالتقسيط شائعاً قبل العشرينيات، باستثناء شراء المزارع والمساكن والمعدات الزراعية، التي أضيفت إليها - في العشرينيات - مواد أخرى، مثل: السيارات، وأجهزة الراديو، والغسالات الكهربائية، وعربات الأطفال والملابس، وأضيف إلى ذلك الكثير، وترتب على ذلك مضاعفة أقساط هذه الديون خلال الفترة 1920 - 1929.

وعلى الرغم مما يبدو الآن من ضعف الانتعاش، المتمثل في قلة العمالة والزيادة الحقيقية في الأجور، وزيادة الاعتماد على الائتمان الاستهلاكي، وسوء توزيع منافعه.. فإنه من الصعب إنكار أن شعوراً بالرخاء قد تملك معظم المواطنين، ففي أمة مازال فيها كثيرون يتذكرون قسوة الحياة عند أطراف المدينة، سواء في المناطق الزراعية النائية المعزولة، أو في المدن والعواصم الجديدة، وحيث مازال آخرون يتذكرون باعث «الهروب بعيداً» كضرورة للنأي بأنفسهم عن الرائحة الكريهة المتصاعدة من سفن المهاجرين... في مثل هذه الأمة، كان هناك دائماً ميل إلى رؤية «الرخاء» الراهن وكأنه النتاج الخالص لكدح الفرد، ومن المؤكد أن هناك كثيرين، ممن لم يذوقوا طعم الرخاء، أو يثقوا في أن العمل الكادح يمكن أن يؤدي إلى تحقيق الرخاء في حياتهم، مثل: السود وفقراء الريف من البيض، وكثيرين من عمال الصناعة في المدن، ومع ذلك.. لم يكن الفقراء بغير رجاء، وتأصلت بعمق العقيدة الأمريكية بأن الكفاح أو الاجتهاد سيكافئ حتماً إن عاجلاً أو آجلاً، إن لم يكن في حياتهم ففي حياة أبنائهم.

كانت الأغلبية المزدهرة - أو التي قد تصبح مزدهرة - من السكان في حاجة إلى

تبرير عقلى لفرديتهم، ولم يكن عليهم إلا العودة إلى النسخة المبتذلة والسوقية من «الاقتصاد الحر» وعدم تدخل الحكومة فى التجارة المتمثلة فى عبارة «دعه يعمل ودعه يمر» التى كانت متاحة دائماً فى الصحف، والمجلات، والكتب، وفى قداس يوم الأحد، ودائماً فى مآدب النوادي. إن تبسيط أعمال آدم سميث وإنتاجاته الفكرية الكثيرة يؤكد ـ دائماً ـ الدور الاقتصادى للرجل الفرد (دون اهتمام يذكر بدور النساء فى هذه المسائل)، وكان ينظر إلى هذا الرجل الاقتصادى كرجل يسعى بعقلانية إلى تعظيم منافعه فى التنافس مع الآخرين، فى جميع أنواع السوق، ويحصل ـ فى النهاية ـ على المكافآت بفضل اجتهاده فى العمل، ونتيجة القوى غير الشخصية للسوق. والحقيقة إن إعادة ترديد آراء سميث بطريقة ساذجة عن سيكولوجية الإنسان، وقوانين السوق، ويقينه الراسخ بالتقدم المادى لأى مجتمع، يستند على مبادئ السوق الحرة وحرية الأفراد، ومازال تعتبر حجر الزاوية فى عقيدة معظم الاقتصاديين، وهى فى الواقع نقطة البداية التى يرجع إليها معظم المبتدئين عند دراسة الفكر الاقتصادي.

ومع ذلك.. تشكل هذه العودة إلى «اقتصاد حر بسيط» نوعاً من التناقض: فقد كان عالم الاقتصاد العملى والنظرى فى العشرينيات كما هو الآن مفعماً بالاستثناءات، التى تخالف الحلول البسيطة للسوق. وعموماً.. كان الأمريكيون براجماتيين (عمليين) دائماً فى نظرتهم للمسائل الاقتصادية، ويفضلون التجربة على التمسك بالنظريات، فقد قبلت الأمة ـ بصفة خاصة ـ درجة عالية من تدخل الحكومة فى السوق، خصوصاً منذ العقود الأخيرة للقرن التاسع عشر. وكانت تلك المحاولات «التقدمية» لاستخدام الحكومة فى تحسين الأداء العادى لبعض الأسواق ـ مقبولة من الجماهير ـ على نطاق واسع حينذاك، وهى حقيقة يهملها ـ فى بعض الأحيان ـ جيل لاحق من دعاة تحرير الاقتصاد. وقد أدى إنشاء لجنة التجارة بين الولايات (1887) لتنظيم السكك الحديدية وقانون شيرمان لمكافحة الاحتكار (1890)، وقانون كلايتون (1914) للسيطرة على قوى الاحتكار وإنشاء إدارة

الغـذاء والأدوية (1903)، ولجنة التجارة الفيدرالية (1914) لحماية المستهلكين من الممارسات غير المرغوب فيها التى تقوم بها بعض المؤسسات التجارية، وإنشاء نظام الاحتياطى الفيدرالى (1914)، للإشراف على العمليات المصرفية وغيرها من مئات من عمليات التدخل المنظم على المستوى الفيدرالي. وعلى مستوى الولايات.. خلق كل هذا - عملياً - نظاماً اقتصادياً مختلفاً تماماً عن أسطورة حرية النشاط الاقتصادي، وبالرغم من أن قوة العقيدة أكبر من قوة الحقيقة دائماً على نحو ما يثبته الواقع، فقد اعتبر عدد محدود من المواطنين والاقتصاديين أن هذه التدخلات فى السوق قد غيرت - بشكل خطير - دعائم الفردية والسوق الحرة فى العقيدة الاقتصادية التقليدية.

وقد أضاف التناقض فى الفكر الشعبى - وهو وجود رجال أحرار فى أسواق حرة، يعملون فى عالم اقتصادى محكوم بالنظم واللوائح - تناقضاً آخر فى الفكر الاقتصادى المحترف فيما قبل 1929. ولم تتغير كثيراً أيديولوجية الأمريكيين الأساسية منذ كتابات آدم سميث.. ولكن نظريات ودراسات الاقتصاديين تناولت عديداً من الحقائق الاقتصادية المعقدة: المنافسة غير الكاملة، والتنظيم العام للاحتكار، والنقابات، والعلاقات النقدية لمؤسسات الائتمان بالنشاط الاقتصادي، وتقلبات التجارة الدولية، وأسعار الصرف، والمالية العامة، واقتصاديات مقاومة الاحتكار. وأصبحت أية مقدمة فى علم الاقتصاد تتناول - فى نصفها - الموضوعات النظرية والتطبيقية للاقتصاد الكلي، وفى نصفها الآخر نظريات وتطبيقات الاقتصاد الجزئي، وشكل كل من الاقتصاد الكلى والاقتصاد الجزئى نقطة الارتكاز العادية فى البحث الاقتصادى.

هذه النقطة جديرة بالذكر لأنه فى «فولكلور» مهنة الاقتصاد نمت فى الأعوام الثلاثين التالية أسطورة عن أن الفكر الاقتصادى - فيما قبل عام 1929 - كان ساذجا، ولم يكن يعنى بالاهتمامات الاقتصادية العملية. والحقيقة أن أدوات عمل الاقتصاديين كانت حينذاك غير مصقولة، فقد كانت طرق جمع البيانات فقيرة والأساليب الكمية بدائية، وكانت

الدراسات الاقتصادية التجريبية غير معقدة بمعاييرنا الحالية. غير أن الاقتصاد والاقتصاديين عالجوا معظم القضايا الاقتصادية العملية حينذاك.

ومع ذلك كان هناك عيب مميت، وهو نوع من الجانب المعتم الذى لا يرى النموذج السائد فى الفكر الاقتصادي، ينبع من حقيقة أن الاقتصاديين والمواطنين العاديين، بغض النظر عن تصرفهم البراجماتى والعملى فى تناولهم لمشكلات محددة، كانوا ومازالوا يتمسكون بالضرورة بفلسفة حرية النشاط الاقتصادى الخاص، بمعنى أن التدخلات فى السوق قد تكون ضرورية من وقت لآخر، ولكنها مجرد «استثناءات»؛ لأن حرية النشاط الاقتصادى هى «القاعدة».

امتد هذا الجانب المظلم عملياً إلى مسائل دورة الأعمال، ولا يعنى هذا أن الاقتصاديين كانوا غير واعين للانكماش الدورى للاقتصاد. والحقيقة أن توالى مرور الاقتصاد كل ثمانى إلى عشر سنوات بدورة الازدهار فالانكماش والركود ثم الانتعاش، كان من المعالم الاقتصادية المعروفة جداً، وقد بدأت العشرينيات بأسوأ انكماش شهده الاقتصاد حتى ذلك الحين. وكما كان تكرار الكساد يعد أمراً طبيعياً.. فقد كانت مفهومة إلى حد كبير على أنها قادرة على التصحيح الذاتي، وساد الاعتقاد بأن ترك الكساد لحاله يؤدى إلى انقضائه تلقائياً. وتدعم هذا الرأى قليلاً أو كثيراً بتوقعات رجل الشارع، الذى لا يرى حاجة إلى إحداث أى تغيير جذرى فى اتجاهات السياسة الاقتصادية التى يجرى تطبيقها عندما يتعرض الاقتصاد للانكماش باستثناء عمليات الإحسان لمساعدة أكثر الناس احتياجاً.

والسؤال هو: لماذا أفضى هذا التجاهل الحميد للحركة الدورية فى الاقتصاد القومى إلى كارثة فى عام 1929؟ إن الإجابة ليست سهلة؛ فقد كانت دائماً مصدر اختلاف واسع بين الاقتصاديين ـ خلال الستين عاماً المنصرمة ـ والحقيقة أن هذا السؤال

والإجابة النظرية والتطبيقية عنه كانت تمثل إشارة البداية لحقبة الفكر الاقتصادى الحديث.

الانهيـــار 1929 :

نستطيع هنا دون إصدار أحكام معينة حول أى تفسير اقتصادى يلائم تلك الظروف بأعلى قدر من الدقة.. نستطيع عرض سيناريو متفق عليه عما حدث بالفعل يحظى بالقبول العام، وبداية القول إن الجميع ـ تقريباً ـ قد نسوا قواعد اللعبة الاقتصادية بشأن الدورات الاقتصادية.

ومن ناحية.. كانت هناك دلائل كثيرة تشير إلى أن قاعدة الإنتاج فى الاقتصاد الوطنى تنكمش منذ عام 1926، حينما أخذ بناء المساكن الجديدة فى الانكماش، وأخذت الزيادة السنوية فى مشتريات المستهلكين للسيارات (السلعة الاستهلاكية المعمرة الأولى فى انتعاش العشرينيات) فى التباطؤ. وفى ذات الوقت.. كان هناك انكماش واضح فى الاستثمار الموجه لبناء الطاقات الإنتاجية الجديدة، وربما استجابة للإشارات التى يتلقاها مديرو الأعمال التجارية عن تراكم المخزون. وفى بداية عام 1928.. كانت الإشارات الاقتصادية توحى بدورة اقتصادية عادية فى طريقها للظهور، ولم يكن هناك أى سبب لتوقع أن يكون الكساد أكثر حدة أو أطول من المعتاد، وأنها مسألة شهور فقط، حتى يتم تصحيح الأسعار والأجور والناتج والاستثمار.

كانت المشكلة أن أحداً فى عام 1928 لم يكن يهتم بالمؤشرات الاقتصادية، وكانت كل الأبصار شاخصة إلى سوق الأوراق المالية، التى كانت تبدو بعد منتصف عام 1928 فى اتجاه صعودى لا نهاية لها. فلماذا تغير اتجاه الأبصار؟ تتراوح الإجابات بين السبب الرومانسى (مزاج ما بعد الحرب العالمية الأولى بإلقاء كل أسباب التعاسة وراء الظهر) أو السبب النفسى (شعور الأمة بالآمال الزائدة) والسبب الأخلاقى (تغلب الجشع البحت على

التعقل)، ولكن من الضرورى تدبر بعض الحقائق، أياً كان التفسير الذى يختاره المرء. أولاً: اتخذ النظام الفيدرالى الاحتياطى ـ وهو البنك المركزى الأمريكى واللامركزى المسئول عن السيطرة على نمو النقود والائتمان ـ إجراءات للتوسع النقدى فى عام 1927، وتحديداً فى الوقت الذى كانت فيه كل المؤشرات الاقتصادية تشير إلى الانكماش، وكانت تلك هى المرة الأولى خلال السنوات الثلاثة عشر، الذى يتخذ فيها بنك نيويورك الاحتياطى الفيدرالى بقيادة محافظه القوى جوشيا سترونج إجراءً معاكساً لاتجاه دورة الأعمال.

وفى البداية.. نجحت جرعة الائتمان السهل فى تحقيق الهدف (وقد حدث التوسع الائتمانى مرات عدة بعد 1927، وتصاعد إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة والعمالة لبعض الوقت، بعد منتصف عام 1928). ولكن أسواق الأسهم كانت المستفيد الأول من معظم المكاسب؟ فقد استخدم الجزء الأكبر من القروض فى تغطية المضاربة المجنونة، فى نوبة من نوبات الجنون التى تتملك أسواق المال (على النحو الذى وصفها به الاقتصادى الأمريكى چون كينيث جالبريث)، فارتفعت أسعار الأسهم بسرعة واضطراد، إذ كان المشترون يعتقدون بأن أسعار الأسهم لا يمكن أن ترتفع إلا إذا استمر مشترون آخرون فى التدفق على السوق، ولم يكن للطلب على السندات علاقة بالمرة بالأرباح المحتملة لأسهم الشركات؛ فمثلاً.. ارتفعت قيمة سهم شركة RCA من 85 إلى 420 دولار، فيما بين عامى 1927 و 1928، ولم تكن هذه الشركة قد وزعت ـ فى تاريخها ـ أية أرباح عن أسهمها.

ولربما نسى الاقتصاديون ـ ببساطة ـ كل ما يعرفونه عن سلوك دورة الأعمال فى غمرة ذهولهم بالانتعاش المحدود، الذى أحدثه الإنفاق الاستهلاكى، والذى حفزه التوسع فى الائتمان ونمو التجارة الخارجية؛ نتيجة للتوسع الدولى فى عرض الائتمان. وفى الماضي.. كانت سوق الأوراق المالية بمثابة مؤشر الطقس للأحوال الاقتصادية، وفى ذلك الوقت.. انتعشت السوق، وبدا الاقتصاد نتيجة لذلك أقوى بكثير مما هو فى الحقيقة، وقد

يتعلم جيل لاحق أن للسوق ديناميتها الخاصة بها؛ ففى بعض الأحيان تنتعش فى وقت يكون فيه الاقتصاد بادى الضعف، وفى أحيان أخرى تظل السوق بطيئة رغم التوسع الاقتصادى غير العادي، ولم تكن هناك تجربة مماثلة قبل عام 1929 وهكذا أغوت سوق الأوراق المالية المائلة للصعود الاقتصاديين تماماً، مثلما أغرت المضاربين العاديين.

وفى جامعة ييل.. لم تتردد شخصية اقتصادية مرموقة، مثل ايرفينج فيشر العظيم، Irving Fisher، عن القيام بدور قائد الهتاف، فقد كتب فيشر المعروف بكتاباته عن نظرية كمية النقود، وبدراساته عن العلاقة بين عرض النقود والمستوى العام للنشاط الاقتصادى، وحاضر جمهوراً مفتوح الآذان حتى وقوع الحدث وبعده. وقال أثناء الانهيار بأن السوق يمكن بل وينبغى أن ترتفع فيها أسعار الأسهم بدرجة أكبر. وظل فيشر يردد هذه الحكمة، طوال شهر بعد انهيار السوق فى أكتوبر 1929، ولم يكن لديه حينذاك غير عدد ضئيل من المستمعين. وقليلون جداً هم الأفراد الذين حققوا الثروة والشهرة معاً بتقديراتهم الصائبة، بأن سوق المضاربة المتجهة للصعود ليست إلا شذوذاً، ومن ثم فقد قرروا انسحابهم قبل فوات الأوان، وقد كان القليل منهم اقتصاديين وساسة محترفين، ولكن المؤلفين الأكاديميين و«المجانين الذين يتولون السلطة» كانوا ضمن من يستمعون إلى أصواتهم عن رؤية إلى أين يقودهم كل ذلك. ومع ذلك.. فقد استطاع عدد كبير نسبياً من أصحاب الثروات القديمة، مثل روكفلر وفاندربلت، تفادى الكارثة بالانسحاب بدهاء من السوق، قبل أن تبلغ الذروة بقليل.

كانت الشهور العشرة الأخيرة من سوق المضاربة الصاعدة أشبه بحالة من الجنون، وقد يصفها البعض بالفحش. كانت أكثر المؤسسات رادعة، وهى الشركات القابضة التى لا تزيد مهمتها كثيراً عن هرم تتراكم عنده أسهم الشركات الأخرى، تخلق وتباع فوراً للمضاربين المتلهفين. وضاربت البنوك بأموال العملاء، كما خلقت أدواتها المالية الخاصة، لتضارب فى الائتمان بالطبع، وانغمست مؤسسات السمسرة فى تشكيلة متنوعة

من المعاملات المالية الخسيسة، يفترض إنجازها ونسيانها فى أعقاب صعود السوق المتواصل، ولم يتواجد كل شخص فى السوق، إلا أن أعداد الناس فى السوق كانت تفوق كل تصور؛ فوفقاً لأحد مؤرخى الكارثة كان نحو 600 ألف أمريكى يضاربون على هامش الائتمان،[2] كما كان لمليون ونصف مليون شخص حسابات فى شركات السمسرة، وتورطت نحو 30 مليون أسرة - بطريقة أو بأخرى - فى السوق،[3] ولم يكن ذلك رقماً صغيراً فى أمة تعدادها 120 مليون نسمة؛ فهو يشمل أعداداً أكبر بكثير من نسبة الـ 1٪ من السكان، الذين يسيطرون على 36٪ من الثروة.

اقتصاديات الكساد العظيم 1930 - 1939 :

كشف انهيار سوق المال فى أكتوبر 1929 فجأة كل ما كان يجب أن يكون معروفاً قبل يوم الثلاثاء الأسود (29 أكتوبر 1929) بستة شهور، وتبخر انتعاش العشرينيات الاقتصادى الطويل، وحل محله الانكماش. غير أن سوق المضاربة للصعود وسياسات الائتمان السهلة التى انتهجها بنك الاحتياطى الفيدرالي، والتى استحثت السوق وماصاحبه من تفاؤل عام، ساعدت على تحويل ما كان يمكن أن يكون انكماشاً عادياً فى دورة أعمال عادية إلى انهيار كامل للاقتصاد، وينبغى أن نتذكر أن اتجاهاً نزولياً عادياً كان يتحول دائماً إلى انكماش حاد فى ظروف، تتسم بعدم الاستقرار بدرجة عادية وقصور الإنتاج، التى كانت بمثابة وباء أصاب الاقتصاديات الأوربية فى العقد التالى للحرب العالمية الأولى. وفضلاً عن ذلك.. ازدادت حدة التباطؤ الاقتصادى بعد عام 1929؛ بسبب ارتفاع حدة عدم الاستقرار التى فرضها سوق المضاربة للصعود على المؤسسات المصرفية والائتمانية الأمريكية، على الرغم من إمكان الاحتجاج (وقد حدث) بأن المصرفيين الذين جلبوا كل هذا على أنفسهم. وربما كان الأهم من كساد الأعمال هو فقدان الجمهور ثقته العامة فى جميع المؤسسات الاقتصادية، ففى مثل هذه الحالة.. يمكن أن يتحول أى انكماش *إلى الأسوأ*، بسبب ذكريات انتعاش السوق وانهياره بصورة مثيرة

للدوار. والحقيقة أن مسألة وجود الثقة الاقتصادية أو فقدانها، ظلت تطارد - بصورة أو بأخرى - صانعى السياسة الاقتصادية طوال العقد التالي، فقد كانت أهم القوى التى أبقت على تماسك العالم الغربى أثناء الكساد العظيم.

كان السيناريو التالى - وما يزال - أهم أساطير التاريخ الاقتصادى عن أزمة 1929، وكان الرئيس هربرت هوڤر يقف مكتوف الأيدى وهو يشاهد المصانع والبنوك تغلق، وطوابير البطالة تمتد، ومدن الأكواخ تتسع، ولم يتخذ أى إجراء لوقف التدهور، إلا بعد انتخاب فرانكلين روزڤلت فى عام 1932، وقيام رئاسة وحكومة فيدرالية قويتين، إن التلويح بتشريعات «السياسة الجديدة»، التى استهدفت مساعدة المزارعين وأعضاء النقابات، وقطاع الأعمال هو الذى أوقف – بالتدريج - مد الكساد، وأنقذ كلاً من الاقتصاد والمؤسسات الديمقراطية، أو ذلك هو ما يفترض حدوثه على الأقل، إذا ما صدقنا كثيراً من المراجع التاريخية الرفيعة. ولم يكن ذلك السيناريو صادقاً فى جوهره، فالرئيس هوڤر لم يتقاعس، كما لم يحقق الرئيس روزڤلت أو سياسته الجديدة كل هذا النجاح.

لم يلجأ هوڤر إلى سياسات حرية النشاط الاقتصادى الشائعة قبل عام 1929، بل لعله كان أكثر التزاماً بالتدخل من فرانكلين د. روزڤلت فى البداية، وكان هربرت هوڤر حاسماً فى استخدام الأداة الحكومية للتغلب على الكساد، واتخذ موقف المقاومة لا الاستسلام من دورة الأعمال، فقام - خلال عامى 1930، 1931 - بخفض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي، وحققت الخزانة الأمريكية أضخم أوجه العجز حتى ذلك الحين، وبالرغم من معارضته لتقديم الإعانات المباشرة للعاطلين كمسألة مبدأ (لأنها قد تحطم المبادرة).. إلا أنه اقترح على الكونجرس - بإلحاح - تقديم المساعدة المباشرة للمزارعين (قانون التسويق الزراعى)، وبرامج إقراض للأعمال التى كانت تضغط بشدة للحصول على الائتمان (مؤسسة تمويل إعادة البناء)، وبرامج طوارئ للوظائف العامة (قانون الإغاثة الطارئة والبناء) وكانت هذه الإجراءات ترسى الأساس لسياسة روزڤلت الجديدة (نيوديل).

وثبت من تجربة التاريخ أن تلك السياسة الاقتصادية هى ـ بالذات ـ التى كفلت لروزفلت مكانة فى التاريخ.

كان امتداد الأنشطة التنظيمية الحكومية العادية إلى ظروف دورة الأعمال العامة بالنسبة لهوڤر وكثير من الاقتصاديين والمواطنين الأمريكيين مجرد الاستمرار المنطقى لجهود الهندسة الاجتماعية، التى مضى عليها نصف قرن تقريباً. ولم يكن التاريخ رحيماً بهربرت هوڤر، أولاً: فقد كان موضع التشهير من جانب جيل من مؤيدى التدخل الليبراليين، الذين هاجموه عن غير حق «لأنه لم يفعل شيئاً». وفى وقت متأخر جداً هاجمه المحافظون من مؤيدى السوق الحرة «لأنه عمل كثيراً جداً». وفى جميع الأحوال.. لم يكن ما فعله كافياً لكبح جماح الاتجاه النزولى فى قطاع الأعمال العام. بين عامى 1929 و1932.. انخفض الرقم القياسى للإنتاج الصناعى من 114 إلى 54، أما أعمال البناء وصناعة السلع المعمرة، فقد انخفضت بنسبة تزيد على 75٪، وقفزت البطالة من 3.2٪ إلى 22٪ من قوة العمل.

ويصعب القول ما الذى يطفو أولاً فى فترات الانهيار الكبير الاجتماعى: المؤسس الأول أم الأفكار. فى رأيى أن الاثنين مرتبطان برباط وثيق، فلم يكن لأى منهما وجود يذكر فى انتخابات الرئاسة عام 1932، فقد كانت الانتخابات أبعد ما تكون عن الاستفتاء الشعبى على النظام القديم كما ادعى بذلك ـ فيما بعد ـ دعاة السياسة الجديدة (النيوديل). فلم يكن فى ذهن فرانكلين د. روزڤلت أى برنامج أو فكرة اقتصادية تقريباً، وهو يخوض حملته الانتخابية على نطاق أمة بلا أمل. وقد انكشف ما فى مسيرة الانتخابات من سخرية، بسبب عدم وضوح التصورات الاقتصادية، غير المؤكدة لفرانكلين روزڤلت، حين وقف فى حملته الانتخابية بمدينة سايكس فى شهر سبتمبر، وقال وهو يشير بإصبعه على طريقته الخاصة:

«إننى أتهم الإدارة المالية بأنها أكثر الإدارات إنفاقاً فى فترة سلم فى كل تاريخنا. إنها إدارة أنشأت مكتباً فوق مكتب ولجنة فوق لجنة، وعجزت عن إدراك الحاجات الماسة، وخفضت من قدرة الشعب على الكسب».[4]

وأعلن بعد ذلك بثلاثة أسابيع فى مدينة بتسبرج «إننى أعتبر تخفيض الإنفاق واحداً من أهم قضايا هذه الحملة».[5]

كانت الانتخابات فى الحقيقة استفتاءً عاماً حول التدخل مقابل علاجات حرية النشاط الاقتصادى الشافية، وقدأظهر الناخبون تمسكهم بالأخيرة، عندما أدلوا بأصواتهم لصالح روزقلت بأغلبية ساحقة، وقد حاول روزقلت ـ لفترة قصيرة ـ الالتزام بوعوده الانتخابية بتخفيض الإنفاق الحكومي، ولكنه سرعان ما تخلى عن ذلك لصالح سياسة التدخل النشيطة. وطوال السنوات السبع التالية.. استمر فى ذلك، وأظهر الاقتصاد استجابة معتدلة لجهود التدخل التى قبلها روزقلت، ودافع عنها أمام الشعب الأمريكي، باعتبارها «سياسته الجديدة».

وعلى الرغم من تدفق تشريعات السياسة الجديدة لمعالجة مجموعة واسعة من مشكلات الكساد العظيم.. فإنه لم تكن لها ـ قط ـ نقطة ارتكاز واضحة فى رسم السياسة الاقتصادية، ويقال أحياناً إنها كانت تعانى من كثرة نقاط الارتكاز، فالإغاثة المباشرة والأشغال العامة وبرامج التأمين الاجتماعى كانت تستهدف إما خلق فرص التوظف، أو توفير الضمان الاجتماعي. وقد حصلت مجموعات معينة، مثل: المزارعين، ونقابات العمال على دعم الحكومة، وجرى من الناحية الأخرى تشجيع الأعمال فى البداية على تحرير الأسعار والتصرف، كاحتكارات فى محاولة لزيادة الربحية (فى ظل قانون الإنعاش الصناعى الوطنى لعام 1933)، ثم انخفضت بعد ذلك الربحية بسبب كثير من القيود الإصلاحية والسياسة النشيطة لمقاومة سياسة (الترست).

ولم تقدم الإدارة تفسيراً واحداً واضحاً عن سبب انكماش الاقتصاد أو استمرار الكساد، ولم يكن ذلك بسبب نقص التفسيرات من جانب «الاقتصاديين الهامشيين الأكاديميين»، الذين جاءوا إلى واشنطن لخدمة «السياسة الجديدة». ومن بين مستشارى الرئيس فرانكلين روزفلت الاقتصاديين المباشرين، قام روبرت ليكاشمان، Robert Lekachman، بمناقشة خمس نظريات على الأقل شدت انتباهه:(1) أنصار نظرية «قوة الاحتكار» الذين يدافعون عن ضرورة حث الشركات العملاقة على تخفيض الأسعار، وبالتالى توسيع القوة الشرائية الحقيقية.(2) أنصار نظرية «التضخم» الذين يهتمون بقضية ارتفاع الأسعار بسبب الإنفاق الحكومى أكثر من اهتمامهم بالبطالة، التى يفترض أن الإنفاق الحكومى يؤدى إلى استيعابها.(3) دعاة فرض «الضريبة والأرباح» الذين يؤمنون بضرورة توزيع الأرباح المحتجزة فى الشركات كأرباح لأصحاب الأسهم لتوسيع الطلب على السلع والخدمات،(4) دعاة «ضخ النقود» المؤمنين بأن الإنفاق الحكومى و/أو التوسع النقدى ينمى إن عاجلاً أو آجلاً القوة الشرائية والاستثمار الضروريين لاستعادة الرخاء، وأخيراً(5) أصحاب فلسفة «الركود المزمن»، الذين يرون - ببساطة - أن الرأسمالية كنظام قد فقدت حيويتها، وأن سياسات التدخل والسيطرة الاجتماعية هى المهرب الوحيد، أما الجيل الأسبق من الاقتصاديين القدامي، الذين يعتقدون بأن أنجح علاج للدورة الاقتصادية هو الإقناع عن فعل أى شئ على الإطلاق، فلم يكن لهم تمثيل فى واشنطن، والتزموا الصمت - بصفة عامة - ولم يحظوا باهتمام المهنة أو وسائل الإعلام.

ومع ذلك.. وصلت رسالة جديدة عبر الأطلنطي. وكشف چون ماينارد كينز فى خطاب شهير لصحيفة النيويورك تايمز عام 1933 جوهر «حل»، قام بصياغته تفصيلاً بعد ذلك بثلاث سنوات، قال فيه:

«أعلق أشد الاهتمام على زيادة القوة الشرائية للأمة، عن طريق الإنفاق الحكومى الممول بقروض»[6] وبحلول عام 1936 حين نشر كتابه «النظرية العامة للتوظف والفائدة

والنقود» كانت الأحداث قد خلقت جمهوراً كبيراً للترحيب به، على الرغم من أنه لم يكن واضحاً بالنسبة لكثيرين، وحينما كان كينز يضع اللمسات الأخيرة لكتابه - وبالتحديد فى عيد الميلاد عام 1935 - كانت نسبة البطالة تدور حول 20٪ (بعد أن كانت 25٪ فى عام 1933). كما كان الناتج القومى أقل بنسبة 17٪ عما كان عليه فى عام 1929. ومع ارتفاع البطالة وانخفاض الناتج. كان عدد متزايد من الاقتصاديين - من رأى كينز - فى أن «عدم كفاية القوة الشرائية» وهى سمة من سمات الاتجاه النزولى الدوري، هى السبب فى استمرار الكساد.

النظريـــة العـامـــة:

كانت النظرية العامة هجوماً شرساً على دفاعات أنصار نظرية السوق التقليديين، أو كما أسماها كينز ساخراً «الاقتصاديات الكلاسيكية». وتناول فروضهم بالنقد، واحداً بعد الآخر: استحالة وجود فائض إنتاج من السلع فى المدى الطويل، وأنه لا وجود لما يسمى بالبطالة غير الطوعية فى المدى البعيد، وأن الأسعار والأجور وأسعار الفائدة مرنة وفعالة وتشير إلى السلوك الصحيح لتوازنات السوق، والأكثر أهمية أن الاقتصاد الحر وغير المقيد ينزع - بحكم ميوله الطبيعية - إلى تحقيق العمالة الكاملة وتوازن الإنتاج عند مستوى أعلي.

ونادى كينز فوراً بما أصبح يعتقده كثيرون من الاقتصاديين الممارسين، وقدم كل ما هو مرفوض من جانب «الرجال من قش» أى الذين يؤمنون بالتقاليد الاقتصادية الكلاسيكية التى بدأ فى تقويضها، فأوضح كينز أن الاقتصاديات الرأسمالية بها ميل كامن لإحداث الاختلالات الدورية، ونوبات الركود المزمنة، بدلاً من الميل الطبيعى نحو النمو والتوازن، وكانت آراء كينز - فى ذلك الوقت - تبدو شديدة الراديكالية، غير أنها توقفت دون أن تصل إلى حد النقد للاقتصاد الكلى الشبيه بنقد ماركس الذى تنبأ فيه بالنهاية الثورية

المحتوية للرأسمالية، ولم يكن كينز يسعى إلى تحطيم نظام الإنتاج من أجل الربح، وبالرغم من وضوح قلة احترامه لرجال الأعمال وممارستهم الفردية والجماعية؛ فقد كان يسعى فقط إلى إصلاح هذا النظام.

وكان هدف كينز من النظرية العامة هو إيجاد السبل لبناء اقتصاد عالى التوظف. وركز منهجه على الكليات بدلاً من الجوانب الحرفية كما فعل التحليل الأورثوذكسي. أولاً: تتوقف المستويات الكلية للعمالة على الطلب الإجمالى على السلع، بما فى ذلك كل من الطلب على السلع الاستهلاكية، واستثمارات قطاع الأعمال والإنفاق الحكومى. ثانياً: إن المتهم الأول فى الاتجاه النزولى الدورى فى أى اقتصاد هو نشاط المستثمرين، وذلك طالما أن التغييرات فى الطلب على السلع والخدمات هى الأكثر تأثراً بتغيرات الإنفاق الاستثماري، وأن الإنفاق الاستهلاكى هو دالة ثابتة تقريباً للدخل المحلى الإجمالى، الذى يرتفع وينخفض قلبات بصورة مباشرة مع تقلبات الإنفاق الحكومى الذى كان منخفضاً، واتجه إلى الانخفاض أكثر فى ظروف الكساد بمحاولة الحكومات البقاء فى إطار التعاليم «الأرثوذكسية» عن ضرورة التوازن السنوى لميزانية الدولة.

وقد مضى تحليل كينز - بكل قوة - إلى استنتاج أنه دون إحداث مستويات أعلى مصطنعة من الطلب المجمع.. لا يمكن الوصول إلى التوظف الكامل والتشغيل الكامل للمصانع والمعدات، وكان الطريق واضحاً: يجب حفز استثمارات قطاع الأعمال، وتضخيم الإنفاق الحكومى، أو محاولة الجمع بينهما. ومع الأخذ فى الاعتبار موقف منظمات الأعمال ومستوى ثقتها فى منتصف الثلاثينيات.. أصبح من الواضح لكينز أنه ينبغى إلقاء العبء بالكامل على كاهل الحكومة، التى يجب أن تلجأ إلى الإنفاق بالعجز على نطاق واسع.

اعتقد كينز - بصراحة - أن النظرية العامة ستغير الطريقة التى ينظر بها

الاقتصاديون إلى المسائل الاقتصادية، فقد هيأت له الظروف جمهوراً مستعداً؛ لتقبل منطق تصعب مجادلته مثل ما فى النظرية العامة، لقد حظى كينز بمكانة دولية كبيرة وألف كينز ـ منذ عمله كمسئول صغير فى الخزانة البريطانية، عند توقيع معاهدة صلح فرساى فى عــام 1918 ـ عدداً من الكتب المهمة، كما كان رئيس تحرير مجلة متخصصة، ذات نفوذ هى «ذى إيكونوميك چورنال» والحق أن مكانته الكبيرة كانت وراء دعوته لزيارة البيت الأبيض، ومقابلة الرئيس فرانكلين د. روزفلت عام 1934. وقبل أن يختم كينز «النظرية العامة» اعترف بأن تغيير الأفكار الاقتصادية سيكون بطيئاً، وقال: «ليس هناك كثيرون فى ميدان الفلسفة الاقتصادية والسياسية ممن يتأثرون بنظريات جديدة بعد بلوغ الخامسة والعشرين أو الثلاثين من العمر»..[7] فإذا كان يعنى فعلاً ما قاله، فما كان له أن يتبرم من الصحف الأكاديمية، التى تناولت كتابه بنوع من الأدب، ولو بشئ من عدم الاهتمام؛ إذ لم تصفه «بكتاب العصر» كما سيصبح فعلاً، فلماذا حدث ذلك؟

قد يكون كينز على صواب إلى حد ما، عندما تحدث عن عامل السن فى تقبل الأفكار الجديدة، ولكن پول صامويلسون، Paul Samuelson ـ الحائز على جائزة نوبل فيما بعد، ومؤلف أكثر المراجع الاقتصادية توزيعاً فى الولايات المتحدة، والذى فعل الكثير من أجل نشر أفكار كينز ـ أصاب كبد الحقيقة بقوله: «أن يولد الإنسان كاقتصادى قبل عام 1936 هو أمر منعش... أجل، بشرط ألا يكون مولده قبل ذلك بكثير».[8] وكان السبب الأكبر فى بداية كينز البطيئة فى الولايات المتحدة، اتجاه الاقتصاد الأمريكى إلى انتعاش محدود فى أواخر عام 1936؛ وحبس عدد من الاقتصاديين أنفاسهم، فى انتظار أن يكون هذا الانتعاش هو نهاية «الأسوأ»، ولكن الانتعاش لم يستمر طويلاً. وكان فرانكلين روزفلت مايزال على إيمانه بضرورة توازن الميزانية؛ فخفض الإنفاق الحكومى مع انتعاش الأمل فى الاقتصاد، وفى أعقاب هذا التخفيض مباشرة.. حدث تراجع اقتصادى عام.

وفى المدى الطويل ربما كانت أهم نتائج الاتجاه النزولى لعام 1937 هى المصداقية

المفاجئة، التى حظى بها چون مينارد كينز، ولم يكن كينز من النوع الذى يتردد عندما يخطئ المسئولون، ولهذا تنبأ فى عام 1937 بأن إجراءات فرانكلين روزڤلت الاقتصادية قد تؤدى حقاً إلى الكساد. وارتفعت أسهم كينز بالتحديد مع دخول الاقتصاد الأمريكى فى الاتجاه النزولى؛ فلم يحدث لأى اقتصادى من أصحاب النظريات غير كينز أن تثبت الأحداث صحة أفكاره بمثل هذه السرعة. وأصبحت السمة الرئيسية لسياسة كينز التحليلية، هى أن وجهة النظر بأن أوجه العجز فى الميزانية - فى وقت الانكماش - تكون مقبولة تماماً، طالما أنها تحفز الإنتاج والتوظف، وأصبحت هذه النظرية هى النظرية المعتدلة، وفيما عدا ذلك.. ظلت هناك فجوة كبيرة بين أفكار كينز، وبين الممارسة الاقتصادية الفعلية «للسياسة الجديدة» فقد تسامح روزڤلت مع وجود العجز فى الميزانية، لأنه لم يكن أمامه خيار آخر. وكما رأينا من قبل.. فقد صرح بعد لقائه الأول بكينز فى عام 1934، بأنه لم يفهم الاقتصادى البريطانى، ولذلك فإنه من الواضح أن روزڤلت قد استمع لبعض أفكار أكاديمى آخر فى ذلك الوقت هذا إذا كان قد استمع لأية أفكار فعلاً. واستغرق الأمر أكثر من 20 عاماً قبل أن يستمع أى شاغل لمنصب الرئيس فى البيت الأبيض بانتباه إلى أفكار الاقتصادى البريطاني، ومع ذلك.. جاءت التغييرات فى مهنة الاقتصاد الأمريكية أسرع مما هو متصور.

كان ألفين هانسن، Alvin Hansen، من جامعة هارڤارد أكثر الأكاديميين المهتمين بأفكار كينز نفوذاً وانتباهاً، على الرغم من أن هناك كثيرين ممن وجدوا خلال عامين أن نقد كينز للرأسمالية وعلاجه لأدواء الكساد أمر لا يقاوم، تأثر هانسن بعمق بالانهيار والكساد، ولكنه ظل حتى أواخر عام 1933 معارضاً لأوجه عجز الحكومة الناتجة عن ضخ النقود، أو الصرف لتعويض العجز على أساس أن تمويل أوجه العجز هذه يؤدى إلى تخفيض الأرصدة المالية، التى يمكن استخدامها فى تمويل الاستثمارات والإنفاق الخاصين.

وبعد أن ازداد شبح الكساد قتامة.. غيّر هانسن عقيدته السابقة فى التوازن الطبيعى لقوى السوق، وبحلول عام 1938.. توصل هانسن - كرئيس لجمعية الاقتصاديين الأمريكيين - إلى أن الجمع بين هبوط معدل السكان ونهاية فرص الاستثمار فى الحدود الغربية لأمريكا وهبوط الاستثمار الأجنبى فى أمريكا، هو الذى أدى إلى البطء المزمن فى معدلات نمو الاقتصاد الأمريكى. وفى سعيه لتعويض هذا الهبوط الدورى فى الإنفاق وجد هانسن الإجابة عند كينز، خاصة دعوته إلى استخدام الدين العام لإيقاف الاتجاهات الانكماشية. وبرؤية هانسن للتوظف الكامل كأنبل غاية للسياسة الاقتصادية.. أدرك - بصفة نهائية - أن العلاج الكينزى هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذه الغاية، وتقدم بكينز خطوة إلى الأمام، فأوضح أن تدفق الإنفاق الحكومى فى فترات الانكماش يحول دون تحويل الانكماش إلى كساد، وفى المقابل .. يؤدى إيقاف هذا التدفق أو تقليله - فى أوقات الرواج - إلى السيطرة على كل من النمو والأسعار، وتحقق الخزانة العامة فوائض توازى أو تفوق أوجه العجز، التى تحدث على مدار دورة الأعمال.

لم تكن إضافة ألڤين هانسن هى الكلمة الأخيرة فى النظرية الكينزية؛ فقد أضيفت إليها بعض الاعتبارات القليلة خلال العقود الكثيرة التالية من تطور الاقتصاد الكينزي، والتى لم تكن متوقعة. ومع ذلك.. أثبت هانسن خطأ كينز على الأقل فى جانب واحد، هو إمكانية تغيير الإنسان لفكرة بعد بلوغ سن الثلاثين؛ على عكس ما كان يقوله كينز فقد انتقل هانسن من الإيمان بالاقتصاد الكلاسيكى إلى الإيمان المتشائم بالركود المزمن، ثم تحول - فى النهاية - إلى كينزى غيور ومتفائل، وهو ما يوضح بجلاء الحالة الذهنية لمهنة الاقتصاد فى الولايات المتحدة خلال الثلاثينيات. لم يتغير بالطبع كل فرد فى المهنة، ولكن مع مرور السنين أصبح عدد من غيروا عقيدتهم لصالح الكينزية أكثر عمن ظلوا غير مقتنعين بها. وبنهاية الثلاثينيات.. لم يكن هناك - من الناحية العملية - من يصدق بعودة العقيدة الاقتصادية الجماعية إلى المنظومة الفكرية الاقتصادية التى سادت العشرينيات؛

خاصة الإيمان بأن دورات الأعمال هى ظاهرة طبيعية لا تستحق الاهتمام بالضرورة من الناحية النظرية والادعاء بأن الدورة تملك القدرة على تصحيح نفسها فى جميع الأحوال.

الحرب العالمية الثانية وانتعاش ما بعد الحرب:

على الرغم مما أحدثته النظرية العامة من تغيير بين مستشارى الرئيس روزفلت، وتزايد عدد المؤمنين بها من الاقتصاديين الأكاديميين.. إلا أن قوة الأحداث - لا الأفكار - هى التى أقامت الدليل على صحة الكينزية؛ فقد كانت الحرب العالمية الثانية - ليس كينز أو السياسة الجديدة لروزفلت - هى التى أزالت غيوم الكساد، وأدت إلى عودة الأمة إلى مستوى التوظف الكامل، وهو ما تثبته بعض المعلومات الإحصائية فى الجدول (3 - 1).

جدول (3 - 1) بعض البيانات المنتقاة

السنة	الناتج القومي الإجمالي مقدر ببلايين الدولارات الجارية	البطالة كنسبة من قوة العمل	التغير السنوي في الأسعار	المصروفات الفيدرالية بليون دولار	الإيرادات الفيدرالية بليون دولار	الدين العام الفيدرالي بليون دولار
1929	104.4	3.2	—	3.1	3.8	16.9
1930	91.1	8.7	-2.5	3.3	4.1	16.2
1931	76.3	15.9	-9.8	3.6	3.1	16.8
1932	58.5	23.6	-10.2	4.6	1.9	19.5
1933	56.0	24.9	-5.2	4.6	2.0	22.5
1934	65.0	21.7	3.3	6.6	3.0	27.7
1935	72.0	20.1	2.5	6.5	3.7	32.8
1936	82.7	16.9	1.0	8.4	4.0	38.5
1937	90.8	14.3	3.5	7.7	5.0	41.1
1938	85.2	19.0	-1.8	6.7	5.6	42.0
1939	91.1	17.2	-1.4	8.8	4.9	45.9

يتبع :

1940	100.6	14.6	0.1	9.1	5.1	48.5
1941	129.8	9.9	5.1	13.3	7.1	55.3
1942	159.1	4.7	10.7	34.0	12.5	76.9
1943	192.5	1.9	7.1	79.4	21.9	140.8
1944	211.4	1.2	1.7	95.0	43.6	202.6
1945	213.6	1.9	2.3	98.3	44.4	259.1
1946	210.7	3.9	8.4	60.3	39.7	269.9
1947	234.3	3.6	14.4	38.9	39.7	258.4
1948	259.4	3.9	7.7	32.9	41.4	252.4
1949	258.1	5.9	-0.9	39.5	37.6	252.7
1950	284.6	5.3	0.9	39.5	36.4	257.4

المصدر: التقرير الاقتصادى للرئيس 1965

دخلت الولايات المتحدة الحرب بطيئة فى البداية، عن طريق إرسال الإمدادات للحلفاء، ثم باندفاع أكبر بعد 7 ديسمبر 1941؛ حيث ازداد الإنفاق الحكومى على السلع الحربية، وارتفعت مصروفات الدفاع القومى من نحو بليون دولار فى عام 1939 إلى 81 بليون دولار فى عام 1945، أو 82٪ من إجمالى المصروفات الفيدرالية، ونحو 40٪ من إجمالى ناتج الأمة من السلع والخدمات. وقد بلغ إجمالى الإنفاق العسكرى فى الفترة 1939 - 1945، أكثر من 250 بليون دولار، وقد تم تمويل معظمه بالعجز.

ومع أن أوجه العجز هذه كانت موجهة لأغراض وطنية مشروعة.. لم يتبرم أحد من التمويل بالعجز أثناء فترة الحرب، إلا أنها حققت بالضبط نفس الأثر، الذى أثبت كينز أن الإنفاق الحكومى عموماً يستطيع تحقيقه، وانخفضت البطالة من 19٪ من قوة العمل عام 1938 إلى 1.9٪ فقط عام 1945 (وإن كان تجنيد 11 مليون رجل وامرأة قد ساهم فى تخفيض البطالة المدنية)، وزاد الناتج القومى الإجمالى بنسبة 80٪ بالأسعار الثابتة.

أما الجانب السلبى.. فقد تمثل فى ارتفاع الأسعار، وكان من الممكن أن ترتفع أكثر لولا قيام الحكومة بعرض نظام التقنين (البطاقات) على الأسعار، وقبل فرانكلين روزفلت نصيحة كينز فى وقت الحرب - جزئياً - بزيادة الضرائب زيادة كبيرة لامتصاص الزيادة المفاجئة فى القوة الشرائية، مع قلة السلع الاستهلاكية المدنية المتاحة. وكان روزفلت، الذى أملت عليه فلسفته السياسية السابقة التمسك بتوازن الميزانية الفيدرالية على عكس نصيحة كينز، هو الذى قبل - فيما بعد - بتضخيم عجز الموازنة لأسباب سياسية مختلفة، وكان روزفلت يخشى صراحة من أن يؤدى امتصاص الضرائب لزيادات الدخل، التى تحققت فى فترة الحرب إلى إضعاف التأييد الوطنى للمجهود الحربي.

والأكثر مدعاة للدهشة من انتعاش فترة الحرب، هو الازدهار الذى جاء بعدها، وكانت كل الحروب التى خاضتها الأمة تؤكد - كقاعدة عامة - أن الحروب تعقبها دائماً

فترات قصيرة من الاتجاه النزولي، وقد حدث فعلاً انكماش خفيف في عامي 1946 و1947، غير أن تراكم 250 بليون دولار من المدخرات أثناء الحرب والرغبات غير المشبعة بدرجة صغيرة أو كبيرة بسبب انخفاض مستويات الدخول في فترة الكساد، ثم بعد ذلك بسبب أوجه النقص في فترة الحرب، وكل هذا استحث الأمريكيين على تبني مستويات من الاستهلاك الشخصي والإنفاق الاستثماري، ظلت تدفع الاقتصاد حتى منتصف الخمسينيات ولم يلغ ذلك - بالطبع - قوانين دورة الأعمال، فقد حدث اتجاه نزولي في عام 1949، ثم في أعوام 1953 و1954، التي لم تكن أكثر من غصة اقتصادية مقارنة بما كان يحدث في الماضي القريب.

قبل أن تهدأ خطى الانتعاش الاقتصادي في أواخر الخمسينيات واندلاع الجدل حول الركود والنمو بنفس القدر من الاهتمام الذي ساد الثلاثينيات.. تمتعت أمريكا بعقد من الانتعاش، لا نظير له في تاريخها، ففيما بين عامي 1945، 1955 نما الناتج القومي الإجمالي بمعدل سنوي قدره 4.7٪، وباستثناء سنوات الركود.. ظلت نسبة البطالة أقل من 4٪ (حتى في السنوات السيئة.. لم تصل هذه النسبة إلى 6٪، وهي نسبة ضئيلة، قياساً إلى مستوى البطالة في عام 1933 أسوأ أعوام الكساد).

هل أثبتت الحرب والإنفاق الحكومي أثناؤها صحة التحليل الكينيزي؟ والإجابة بالإيجاب وإن لم يكن ذلك هو ما فهمه القادة السياسيون والجماهير العادية؛ فليس هناك ما يدعو الناس إلى نسيان الأوقات الصعبة أفضل من مقدم الأوقات السعيدة. وفي العقد التالي للحرب.. كان صانعو السياسة الاقتصادية رغم تلفتهم بقلق إلى الوراء، يرون في أوقات الثلاثينيات السيئة شذوذاً، وفي سنوات الخمسينيات السعيدة عودة إلى القاعدة الطبيعية، كما أصبح التحليل الاقتصادي لكينز مجرد «اقتصاد كساد»، لا فائدة له إلا حينما يكون الانكماش الاقتصادي عميقاً ومفاجئاً. وما عادت قراءة الرسالة الاقتصادية لسنوات الحرب، وعاد التحليل الكينزي إلى الجدل السياسي إلا في نهاية الخمسينيات

عندما تباطئ الانتعاش، الذى أعقب الحرب مظهر الانكماش في أعوام 1957 - 1958 و1960.

وعندما اقتربت الخمسينيات من نهايتها.. كان عدد كبير ممن يمتهنون الاقتصاد، قد أعدوا أنفسهم تماماً لإثارة الجدل من جديد حول أسباب الركود الاقتصادى وأوجه علاجه.

قانون العمالة لسنة 1946:

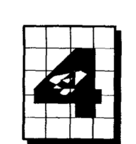
فى يناير 1945 ـ والحرب العالمية الثانية تدخل مرحلتها الأخيرة المنتصرة ـ عرضت على مجلس الشيوخ الأمريكى الوثيقة "S. 380"، التى تدعو الحكومة الفيدرالية إلى تحمل مسئولياتها فى الحفاظ على العمالة الكاملة، ولم تنص الوثيقة على «العمالة الكاملة» كقانون للبلاد فحسب، بل حددت أيضاً أداة تحقيقها بقدر كبير من التفصيل، وكانت الوثيقة كينزية بحتة، تستند إلى نظريات الطلب المجمع، وتطبيق سياسة مالية، تنطلق من مفهوم الدورة الاقتصادية.

وعندما اقترحت هذه الوثيقة كان يثور جدل حاد بين معظم الاقتصاديين وعدد كبير من السياسيين حول ماهية الظروف الاقتصادية، التى يجب أن يأتى بها السلام، وقد عكست هذه الوثيقة وجهات نظر، الذين يعتقدون بأنه بانتهاء الإنفاق الحكومى لزمن الحرب، تعود البطالة إلى مستويات الكساد العظيم، وكان بين مؤيدى الوثيقة جميع الكينزيين تقريباً، وعدد كبير من ليبراليى «السياسة الجديدة» الذين كانوا يطمعون فى إخضاع الاقتصاد الأمريكى لدرجة عالية من التخطيط المركزي. ويمكن للمراقب الاقتصادى المعاصر أن يخرج من النظرة الأولى للشواهد بالسؤال التالي: من ـ فى الحقيقة ـ يملك معارضة هذه الوثيقة؟ ولماذا؟ ألم تكن كل الشواهد فى صالح الكينزية؟

إن الإجابة عن الأسئلة السابقة هى بالإيجاب، ولكن لا أهمية لذلك، والمهم أن أحداً لم يدع أو يستطع أن يدعى بأن الإنفاق فى زمن الحرب قد فعل شيئاً آخر، غير حث الاقتصاد الأمريكي. والحقيقة أن الازدهار الذى أحدثه هذا الإنفاق هو بذاته الذى أضعف تأييد وثيقة "S. 380"، أو أى تشريع مماثل للتوظف الكامل. ومهما كانت الآلام الشخصية التى أحدثتها الحرب.. فقد دفعت بالاقتصاد إلى أعلى، ولم يعد هناك ما يثبت أن الرأى العام يتوقع العودة إلى الأوقات السيئة، كما ظن الكينزيون، ولم يثر الجدل حول الوثيقة "S. 380" عام 1945؛ أى اهتمام عام كبير، ولم يكن عام 1964 ليثير أى اهتمام أصلاً، بعد الانتقال من انتعاش فترة الحرب إلى انتعاش فترة السلم، وكانت معارضة مجموعات من دوائر الأعمال لهذه الوثيقة قوية. وكان كينز يداهن فرانكلين روزفلت؛ بسبب هجومه العلنى على دوائر الأعمال، وهى الاستراتيجية التى وجد روزفلت أنها ذات فوائد سياسية فى الثلاثينيات، وعندما كان معظم الرأى العام يؤمن بأن الكساد هو نتيجة أخطاء منظمات الأعمال. أما الآن.. فقد أصبح من رأى عدد كبير من قادة الأعمال ضرورة التخلى تماماً عن قوانين التوظف الكامل، والاقتصاد الكينزى، وسياسات التمويل التعويضي، التى تعد من أدوات «السياسة الجديدة». ومن الجائز أننا أرهقنا أنفسنا للخروج من الكساد، ولكن مادمنا قد خرجنا منه فلا حاجة إلى «السياسة الجديدة». ولو أن الاقتصاد انهار بعد الحرب بدلاً من انتعاشه لاختلفت النتائج، غير أن أفضل ما خرج به الكينزيون والسياسيون الليبراليون من مجلس الشيوخ الأمريكي، هو قانون العمالة لسنة 1946 (ويلاحظ إسقاط كلمة الكاملة منه)؛ فهذا التشريع لا يقدم برنامجاً راديكالياً، بل اكتفى بدعوة الحكومة الفيدرالية إلى استخدام كل ما فى المستطاع من وسائل، تلائم «احتياجات والتزامات السياسة الاقتصادية، وغير ذلك من اعتبارات أخرى حيوية.. وتنسيق واستخدام كل ما يتعلق بها من خطط ووظائف وموارد بغرض خلق وضمان استمرار الظروف التى تمكن من توفير فرص العمل المفيد، وتحقيق أقصى ما يمكن من توظف وإنتاج وقدرة شرائية».[9]

للعقد والنصف التاليين.. لم تنطفئ شهرة قانون التوظف لسنة 1946 تماماً بفضل جهود الكينزيين وحدهم، الذين ادعوا بأنه انتصار لهم، ونوع من الاتفاق الضمنى على حماية الثالوث المقدس فى جدول الأعمال الاقتصادى «مستويات عالية من العمالة، وأسعار مستقرة، ونمو اقتصادى». كما اعتبروا قانون تكوين مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس، ومسئوليته عن التقرير السنوى الذى يقدم للكونجرس باسم التقرير الاقتصادى للرئيس، انتصاراً لهم. إن وصف هانسين فى دفاعه الحماسى عن هذا القانون بأنه «مجاناكارتا المخطط الحكومى من أجل التوظف الكامل وصفاً مبالغاً فيه جداً»[10]، غير أن مجموعة كبيرة من الكينزيين، تعتقد أن اللحظة السياسية قد ضاعت بموت جون ماينارد كينز فى 21 أبريل 1946 بمدينة، تيلون ساسيكى عن عمر يناهز اثنين وستين عاماً.

لقد ظل قانون التوظف وأفكار كينز فى عقد الازدهار، فيما بعد الحرب العالمية بمثابة المحك بالنسبة للمؤمنين بصنع السياسات المضادة لدورة الأعمال، وفى فصول الدراسة، وغرف الندوات.. كان جيل جديد من طلبة الاقتصاد، يدرسون إمكانيات إدارة الطلب، بينما كان معلموهم يدفعون بالجوانب النظرية لعملية رسم سياسة الاقتصاد الكلى إلى حدود جديدة أكثر بعداً، وكانت قوة الأحداث الاقتصادية هى كل ما احتاجته تلك العقيدة الهائلة؛ لكى تعتلى خشبة المسرح.



الفصل الرابع

النظر إلى الوراء . .

(2) : المهلة والسقوط : 1950- 1988

جرى فى السنوات الأخيرة نقاش على نطاق واسع حول استمرار الحفاظ على التوظيف الكامل، من خلال الإنفاق الحكومى الممول بالقروض. وتركز النقاش مع ذلك حول الجوانب الاقتصادية البحتة للمشكلة، دون الاهتمام المناسب بالحقائق السياسية. إن الافتراض بأن حكومة ما ستحافظ على التوظيف الكامل فى ظل اقتصاد رأسمالى - إذا عرفت كيف تفعل ذلك - هو افتراض غير صحيح ينطوى على مغالطة، إذ إن شك دوائر الأعمال الكبرى فى استمرار العمالة الكاملة عن طريق الإنفاق الحكومى أمر بالغ الأهمية. وقد وضح هذا الاتجاه إبان الكساد العظيم فى الثلاثينيات حينما كانت دوائر الأعمال الكبرى تعارض - باستمرار - محاولات زيادة العمالة عن طريق الإنفاق الحكومى فى جميع بلدان العالم، باستثناء ألمانيا النازية. وليس من السهل تفسير هذا الاتجاه. فمن الواضح أن إنتاجاً أكثر ارتفاعاً مع توظيف لا يفيد منه العمال فحسب، بل يفيد رجال الأعمال أيضاً نتيجة لارتفاع أرباحهم. كما إن سياسة توظيف كامل تستند إلى الإنفاق الحكومى الممول بالقروض، لا تمثل تعدياً على الأرباح، لأنها لا تتضمن فرض أية ضرائب إضافية. ويتوق رجال الأعمال فى أوقات الكساد إلى أى انتعاش، فلماذا لا يقبلون بسرور انتعاشاً «اصطناعياً»، تستطيع الحكومة توفيره لهم. (1)

ميخائيل كاليسكى

Michal Kalecki

إذا اقتصرت رؤيتنا على الخمسة عشر عاماً التى تقع تقريباً فيما بين الكساد العظيم من ناحية، وبين نهاية الحرب العالمية الثانية من ناحية أخرى.. يتبين لنا بجلاء كيف تحول الفكر الاقتصادى وصنع السياسة تحولاً كاملاً. وبحلول عام 1945.. احتلت المجموعات الاقتصادية، وليست الأسواق الفردية، مكاناً محورياً. حلت سياسات تدخل الدولة، لضمان الحفاظ على الاقتصاد القومى، محل الاعتقاد القديم بوجود نظام اقتصادى طبيعي، يصحح نفسه ذاتياً ويحقق التوازن. وبينما لم يتضمن قانون العمالة لسنة 1946 كل أدوات التدخل، التى كان يأملها واضعو القانون، فقد كان - حتى بصورته المقتضبة - بمثابة اعتراف بدور اقتصادى موسع للحكومة. ويجدر بالذكر أيضاً أنه خلال الستة عشر عاماً التالية.. تقلب صانعو السياسة والاقتصاديون بين مختلف الاتجاهات. ومع تحول المزاج السياسى فى أمريكا نحو التيار المحافظ، بفضل اقتصاد مزدهر يتسم ظاهرياً بأنه لا يتعرض للانهيار. ولم تبد إدارة الرئيسين ترومان وأيزنهاور اكتراثاً كبيراً بقانون العمالة لسنة 1945، ولم تكن ذكريات الكساد العظيم قد انحسرت تماماً.. إلا أن الأوقات السعيدة، أتاحت لكثير من المواطنين فرصة إعادة النظر فى حكمة ما تم اتخاذه من إجراءات باسم إصلاح النظام الاقتصادى، وأصبح التدخل فى السوق - رغم أنه لم يحدث بطريقة ذكية فى معظم الأحيان - يتم تصويره بأنه تحول خطير نحو الشمولية، وأنه يؤدى إلى تكلفة غالية الثمن؛ لفقدان الحريات الفردية. وشاع هذا التفسير واشتدت جاذبيته السياسية، مع ازدياد سخونة الحرب الباردة، وتملكت خيال الجماهير أسطورة «نحن أم هم ؟»؛ بمعنى (الحرية أم الشمولية).

ومن ناحية أخرى.. فقد كان جانب كبير من المتهنين بالاقتصاد فى أمريكا، خارج مسار تيار الرأى العام؛ إذ كانت ذكريات الاقتصاديين المؤلمة عن الكساد العظيم قد ثبت أنها أكثر بقاءً من ذكريات المسئولين عن صنع السياسة. ولقد فرض ذلك نوعين من التطور - فى صورة قيود - على الاقتصاديات كمهنة فى أمريكا والقيد الأول : أنها جذبت أعضاء المهنة سوياً إلى ارتباط وهو بالضرورة ذو هدف مفرد مع أفكار كينز (باستثناء عدد

صغير من المعاقل، التى ظلت متمسكة باقتصاد السوق، مثل جامعة شيكاجو)، والثانى: أنها شجعت أكبر قدر من اليقظة المهنية «للظهور الثانى»؛ أى ظهور أية علامات تدل على عودة الركود الاقتصادى، وفى نهاية الخمسينات.. كان كثير من الكينزيين يلمحون نجماً يلمع فى الأفق:

كاميلوت

ظهرت فى السنوات الثلاثة الأخيرة لإدارة أيزنهاور علامات لاتخطؤها العين لتدهور ممتد، مقترن بكساد عميق فى : 1957 - 1958، يعقبه انتعاش غير مستقر ثم انكماش آخر فى عام 1960، ووصلت البطالة إلى 6.8٪ عام 1958 ولم تقل نسبة البطالة طوال هذه الفترة عن 5.5٪. وفى عام 1958 انخفض الناتج القومى الإجمالى الحقيقى للمرة الثانية منذ تسريح القوات فى عام 1945 بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (حدث انكماش قصير، وإن كان حاداً فى عامى 1953 و 1954).

وفى عام 1960.. التقط چون كينيدى لحملته الانتخابية شعار استعادة نشاط الاقتصاد الأمريكي، وكانت خطب كينيدى الانتخابية تتناول ـ بإسهاب ـ وضع الولايات المتحدة التنافسى، وغير الملائم مع الاتحاد السوفيتى، وقال إن الولايات المتحدة تخسر سباق الفضاء، وأن هناك فجوة فى سباق الصواريخ بينها وبين الاتحاد السوفيتى، لصالح الاتحاد السوفيتى بنسبة كبيرة. والأهم أن معدلات النمو الاقتصادى فى روسيا كانت تتخطى معدل النمو فى أمريكا، ومع ذلك.. لم تكن خطب أو اقتصاديات چون كينيدى هى التى أكسبته الانتخابات؛ فقد ظلت سياسته الاقتصادية غامضة طوال حملته الانتخابية، وجاءت هزيمة نيكسون على أيدى أيزنهاور، الذى كان يتمنى ترك المنصب وبالميزانية فائض بعد سنوات عديدة من أوجه العجز غير مقصودة عمداً وينظر إليها باحتقار. وقد بادر أيزنهاور باتخاذ سياسات اقتصادية، خلقت ظروفاً اقتصادية، تؤدى إلى الركود فى

سنة الانتخابات. وهناك قاعدة تقول إن الأمريكيين يصوتون لصالح من يملأ حافظة نقودهم، وقد خلقت إدارة أيزنهاور ضد نفسها كثيراً من الأصوات المعارضة، وجاءت نتيجة الاقتراع لصالح جون كينيدى.

وعلى نقيض أسطورة شاعت فيما بعد، لم يكن كينيدى - عند انتخابه - من أتباع كينز، ولأسفر تدريه على الاقتصاد فى جامعة هارفارد عن خبرة تفوق قليلاً خبرة فرانكلين روزفلت، التى اكتسبها فى مرحلة دراسته الجامعية، كما أن درجاته فى علم الاقتصاد الذى درسه لم تكن دليلاً على جدارته فى المسائل الاقتصادية، ومع ذلك.. تم تزاوج مصلحة بين الاقتصاديين المحترفين وبين حملة كينيدى الانتخابية. والتمس كينيدى - حين شعر بأن رياحاً اقتصادية وسياسية جديدة على وشك الهبوب - النصيحة من بعض الاقتصاديين البارزين فى شأن بعض قضايا حملته الانتخابية؛ خاصة نصيحة پول صامويلسون، وسيمورهاريس،Seymour Harris، وجون كينيث جالبريث أستاذه فى جامعه هارفارد. وكانوا جميعا من الكينزيين المتحمسين، وبينما كان تأثيرهم على كينيدى وعلى نتيجة الانتخابات فى عام 1960 غير مؤكد، فإنه سرعان ما أخذت أفكار كينز الاقتصادية تلوح بقوة فى الإدارة الجديدة.

لم يتأثر كينيدى من انتصاره بفارق ضيق فى الانتخابات، والذى كان - بالكاد - تفويضاً بإحداث تغيير سياسى أو اقتصادى كاسح، كوّن كينيدى فريق عمل للشئون الاقتصادية، قدم برئاسة صامويلسون عدداً من التوصيات الخاصة بالسياسة الاقتصادية، بما فى ذلك قائمة بأسماء الاقتصاديين المحترفين لترشيحهم لعضوية مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس، وكان جميع من وقع عليهم الاختيار من الكينزيين المعروفين. ولعب رئيس المجلس والتر هيللر، Walter Heller، دوراً بالغ التأثير فى بناء سياسة الآفاق الجديدة للرئيس كينيدى. وحظى هيللر بالاقتراب من الرئاسة، بما لم يحظ به من قبل أى اقتصادى محترمن خلال سلطة رسمية. وفى هذه الأثناء.. تسرب الكينزيون

إلى المراكز الرئيسية فى وزارة الخزانة ومكتب الميزانية. ولم يحدث منذ إدارة الرئيس روزفلت، زحف كبير مماثل من أقسام الاقتصاد بالكليات والجامعات إلى واشنطون. الآن تجدر الإشارة ـ قبل متابعة الحديث ـ إلى أن الاقتصاد الكينزى فى ذلك الوقت ـ كما هو ـ تمثل مجموعة منوعة، ويعتبر اثنان منها ذوا أهمية خاصة. إن جهود الحكومة فى حفز الطلب المجمع الكلى على السلع يمكن أن يتبع أحد مسارين أساسيين فى السياسة المالية أو اتباع مزيج منهما معاً، أولهما: تحقيق زيادة بسيطة فى الإنفاق الحكومى على غرار «الإنفاق التعويضى» فى الثلاثينات، أو على غرار الإنفاق أيام الحرب فى الأربعينات. وثانيهما: أنه كان من الممكن تخفيض الضرائب، تخفيضاً يفضى إلى زيادة الطلب الإجمالى؛ من خلال زيادة دخول المستهلكين المتاحة (القابلة للتصرف فيها)، وزيادة الموارد الاستثمارية للمؤسسات. وقد اتبع منهج تخفيض الضرائب بعد الحرب العالمية الثانية، على نحو غير متعمد، عندما تم تخفيض الضريبة على فائض الأرباح، وعلى دخول الأفراد؛ مما أحدث بصفة خاصة، أثراً طيباً فى الاقتصاد القومى بوجه عام.

وكانت استراتيجية الإنفاق الحكومى تلقى شعبية واسعة؛ خاصة بين القدامى من أنصار السياسة الاقتصادية الجديدة (النيوديل لروزفلت). وكان قليل منهم مازال قائماً فى صفوف السياسين العاملين، وبين «اليساريين» من الكينزيين. وفى رأى هذه المجموعة أن أهمية استخدام الإنفاق الحكومى لحفز الاقتصاد تكمن فى سماحها بقدر كبير من تنشيط تنظيم اجتماعى يتيح توجيه الموارد إلى أهداف اجتماعية مرغوب فيها، مثل: مشروعات الأشغال العامة، والتدريب المهنى، وما إلى ذلك. وكان چون كينيث جالبريث الناصح المفوه لوجهة النظر هذه، ذلك أنه ناقش فى سنة 1958، فى كتابه «مجتمع الرفاهية»، The Affluent Society ـ ببراعة فائقة ـ أن أمريكا تعيش فى حالة خلل اجتماعى متناقض، يدعو للحيرة بين قطاع خاص يبدد ثروته على وسائل شخصية للترويح عن النفس؛ وقطاع عام فقير يعانى من نقص الخدمات الاجتماعية وانهيار البنية الأساسية.

وكان مركز دعاة تخفيض الضرائب في هذه الأثناء يجنح لأن يكون أكثر تحفظاً بقدر قليل من الناحية السياسية. والواقع أنه في أعقاب تخفيض الضرائب عام 1964.. انضم جانب كبير من قادة الأعمال في أمريكا إلى صفوف هذه المجموعة. وبعيداً عن الجانبية السياسية لتطبيق المحفزات المالية، عن طريق تخفيض الضرائب، والسماح بأن تظل قرارات الإنفاق بالضرورة في نطاق خاص فيما يتعلق بالمركز الرئيسي. وقد أدى تخفيض الضرائب إلى زيادة مباشرة وسريعة في الطلب على السلع، بينما تطلب تطبيق سياسة الإنفاق الحكومي وقتاً طويلاً في إنشاء وكالات، تتسم بالبطء والتعقيد في إدارة الأموال.

وفي إحدى النوعين: فإن استراتيجية مالية لتخفيض الضرائب، أو زيادة الإنفاق الحكومي، قد افترضت حدوث عجز حكومي متعمد من أجل زيادة فعالية الاقتصاد. ولكن كينيدي في العام الأول من رئاسته تردد بسبب هذه المشكلة، غير أن مصلحة الكينزيين - وفي مقدمتهم والتر هيللر - حصلوا على مايريدونه، وصرح كينيدي للأمة في خطابه الشهير عند افتتاح العام الدراسي بجامعة ييل في شهر يونيو 1962، بتحـوله إلى الكينزية، وهاجم كينيدي الأسطورة الراسخة بأن عجز الميزانية يخلق التضخم، وأن فوائض الميزانية هي التي تمنع التضخم، مع أنها - بعد الحرب العالمية الثانية - لم توقف الضغوط التضخمية، كما أن عجز الميزانية الذي وقع - عرضاً - في العامين الأخيرين من إدارة أيزنهاور - لم يؤد إلى زيادة في الأسعار. ودافع كينيدي عن أوجه العجز المالية المخططة بعناية ودقة، ومع وجود أهداف واضحة لهذه السياسة الاقتصادية. وفي يناير 1963.. كان كينيدي قد قرر اتباع سياسة تخفيض الضرائب، وأمام النادي الاقتصادي بنيويورك شرح منطقه في اتباع هذه السياسة، وهو أن أوجه العجز في السنوات الأخيرة لم تكن بسبب زيادة الإنفاق، أو نقص الإيرادات الضريبية؛ بل كانت بسبب نمو اقتصادي غير كاف، وأن تحقيق ميزانية متوازنة عن طريق زيادة الضرائب، الذي سعى اليه سلفه قد خنق النمو الاقتصادي؛ مما أدى إلى زيادة العجز في الميزانية، وأن خفض الضرائب

يشجع النمو، ويؤدى إلى احتمالات تحسين تحصيل الضرائب .

خسر جالبريث واليسار الكينزى معركتهم فى كسب فكر كينيدى الاقتصادى، ولم يكن بمقدور جالبريث، وهو سفير للولايات المتحده فى الهند، الرد على حجج هيللر وغيره (ظن البعض أن جالبريث قد أُبعد إلى منصب السفير فى نيودلهى بسبب مضايقاته الزائدة للرئيس كينيدى)، ولم يكن ذلك أمراً مهماً فى نظر كثير من الاقتصاديين، ولكن جعل فكر الرئيس ينحاز إلى فكر الكينزية فى إحدى صوره كان يعد تطوراً مهماً فى رأى كثير من الاقتصاديين - فى ذلك الوقت - وحدثاً ذا أهمية. ومع ذلك - وفى ضوء أحداث تالية - يبدو قرار كينيدى بخفض الضرائب حدثاً مهماً، وكان جالبريث قد سبق له أن طرح قضية تخفيض الضرائب أمام الرئيس كينيدى مباشرة، على أنها الاستراتيجية الخطأ؛ لأنها ستصبح سابقة سيئة وسوف يحتضنها الماليون والسياسيون المحافظون بسرعة؛ لتنفيذ منطقهم الخاص بتوازن الميزانية، وإحباط الإنفاق الحكومى للأغراض الاجتماعية. ولقد وجد جالبريث بعد ذلك - لمدة عشرين سنة - مايبرر مخاوفه فى استراتيجيات ريجان المالية.

شهدت الشهور الأخيرة لإدارة كينيدى جدلا حول قضية خلق العجز عمداً فى وقت السلام لحفز الاقتصاد وهى القضية التى لم يعد أحد يسمع عنها بعد ذلك. وبعد ثلاثة شهور من اغتيال كينيدي.. وافق الكونجرس على قرار بخفض الضرائب على الأفراد بمبلغ «أحد عشر بليون دولار، وبخفض الضرائب على الشركات بمبلغ 2.6 بليون دولار، وصدر القانون بتوقيع الرئيس جونسون، وفى غضون سنة.. كانت نتائجه أفضل مما كان متوقعاً؛ فقد انخفضت البطالة إلى 4.5٪ فى عام 1965 (وإلى ما دون 4٪ فى السنة التالية)، بعد أن كانت لاتقل عن 5.2٪ فى أى سنة من سنوات إدارة كينيدي، ونما متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى عام 1965 إلى الضعف بمعدل 4.5٪ فى تلك السنة، وهو ضعف مثيله فى عام 1963.

كانت فترة رئاسة كينيدى قصيرة، ومن الصعب تقييم سجلها الاقتصادى الحقيقى تقييماً دقيقاً. ومن المحتمل أن تكون موافقة الكونجرس على خفض الضريبة؛ بسبب وفاة كينيدى، لا بسبب حدوث تحول واسع نحو التعليل الاقتصادى الكينزي، غير أن إعلان كينيدى قبوله للاقتصاد الجديد رفع الجدل الاقتصادى إلى المستوى الرئاسي، وجذب الاقتصاديين إلى ممارسة دور نشيط فى رسم السياسات. وقد تكون نهاية كاميلوت، Camelot، القصيرة قد جاءت قبل أوانها بطريقة مأساوية وغير حاسمة، ولكنها تركت وراءها تراثاً. وأوضح فوز ليندون ب. چونسون الكاسح بالرئاسة فى انتخابات 1964 ضد بارى جولدووتر أن تحول چون كينيدى إلى «الاقتصاد الجديد» له مايبرره؛ فقد كان چونسون فى حملته الانتخابية يدعو لأيديولوجية التدخل الحكومى والحكومة القوية فى مواجهة دعوة جولدووتر إلى حرية النشاط الاقتصادى التقليدية. وتعتبر الآن سنوات الرئيس كينيدى فى نظر الكينزيين البداية الحقيقية لحقبة اقتصادية جديدة.

المد العالى للاقتصاديات الحديثة: 1964 - 1967:

بلغ المد العالى للاقتصاديات الجديدة ذروته فى الفترة الأولى والأخيرة لرئاسة ليندون ب. چونسون، وتوصل الجمهور إلى فهم الاقتصاد الجديد؛ وخصوصا برنامج چونسون عن «المجتمع العظيم»، كما فُهم على أنه أبعد بكثير عن كونه تطبيقاً عملياً للنظرية الكينزية؛ فقد وضع چونسون، الذى تربى سياسياً تحت زعامة فرانكلين روزفلت برنامجاً اجتماعياً واقتصادياً شاملاً؛ يستهدف إنهاء كل بنود جدول أعمال السياسة الاقتصادية الجديدة «النيوديل»، وتنفيذ بعض البنود التى طرحتها المرحلة. وقد استجاب چونسون لمن طالبوا بخفض الضريبة، وعمل على توسيع مكاسبها، وقدم سياسة مالية توسعية خاصة به، وانحاز - على عكس كينيدى - إلى برامج الإنفاق الواسع؛ للقضاء على «الفقر فى عصرنا» مثل برامج إعادة التأهيل الوظيفي، والدعم للتعليم العالي، والتنمية الحضرية وزيادة وتوسيع الإعانات الاجتماعية؛ بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من برامج

تطوير المرافق العامة، التى تعتبر علامات كبرى لاتنسى فى بناء «المجتمع العظيم»، وقد زادت مصروفات الميزانية الفيدرالية بنسبة 40٪؛ فارتفعت من 65.2 بليون دولار عام 1964، إلى 90.9 بليون دولار عام 1967، وهى آخر ضريبة قبل تضخم الإنفاق العسكري، بسبب حرب ڤيتنام. كما زاد الناتج القومى الإجمالى بنسبة 25٪، وانخفضت نسبة البطالة إلى أقل من 4٪ خلال تلك الفترة.

وفيما يتعلق بالإدارة العامة للاقتصاد.. ساد الاعتقاد بين أوساط الاقتصاديين، وقادة الأعمال، ووسائل الإعلام، والمواطنين ـ عامة ـ بهزيمة دورة الأعمال. وشاعت عبارة «التناغم الجميل» بين مفردات اللغة الاقتصادية، والتي كانت تعنى إمكانية ضبط تدفق الطلب الكلى ببراعة من جانب صانعى السياسة، وتكيف السلطات النقدية بصورة ملائمة. فمن الممكن زيادة الناتج والعمالة بالقدر المطلوب بضبط الإنفاق بالزيادة فى حالات الانكماش، وبضبطه بالخفض فى حالات الإفراط فى الطلب، وبالتالى السيطرة على التضخم. غير أن العنصر الأخير فى تعبير «التناغم الجميل» مايزال قضية نظرية، أكثر منه حقيقة مؤكدة لعدم حدوث أوضاع تضخمية خطيرة طوال عقدين من الزمن.. كانت هذه الحجة وغيرها من حجج الاقتصاد الحديث تبدو معقولة تماماً لأمة، تمتعت بخمس سنوات من النمو الاقتصادى القابل للبقاء حتى بداية 1967، وبالفعل استحوذ الاقتصاديون على اهتمام الجميع تقريباً، وحظوا بقدر من الاحترام والانتباه، لانظير له من قبل. وتصدرت القصص عن كينز والاقتصاد الكينزى صفحات مجلات التايم ، والنيوزويك وغيرها، إلى جانب مطبوعات كثيرة أخرى. وفى هذا الوقت.. كانت الأمة تحتفل قبل الأوان بانتصارها على ظلام الركود والكساد.

ولم يعد أحد الآن يتذكر سنوات الستينيات فى أحسن الأحوال ، إلا باعتبارها سنوات العذاب الوطني، والاغتيالات السياسية، والحرب المكروهة، وتحرر الشباب، والاضطرابات العنصرية، والتغيرات الثقافية المؤلمة. ولكنها كانت فى الحقيقة تعد بالنسبة

لمعظم الأمريكيين - حتى الثلث الأخير من الستينيات - زمن الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية الملموسة. وأخيراً فقط، وفى السبعينيات الكئيبة.. بدأت الستينيات تتخذ سمات الأحداث المنذرة بالسوء، ولقد تناولنا الستينيات بشيء من التفصيل فى الفصل الثاني، ولكن قيم تلك الفترة وعقائدها الاقتصادية والاجتماعية تبقى على قدر كبير من الأهمية فى كشف أبعاد الحاضر، ومن ثم.. فإن العودة إلى الماضى تستحق كل عناية واهتمام.

قامت عقائد محدودة بدور البوصلة الاجتماعية، خلال النصف الأول من الستينيات، وتعتبر عقائد جديرة بالاهتمام لاسيما تكشف عن التفاؤل، الذى تحول بسرعة إلى سخرية على المستوى السياسي، والى عدم التيقن فى المسائل الاقتصادية:

أولا.. كانت هناك نظرة جديدة لمشكلة غياب الأمن الاقتصادى القديمة؛ فقد أصبح تحسن المستوى المادى للحياة - منذ نهاية الحرب العالمية الثانية - بالنسبة للطبقة المتوسطة الأمريكية النامية، مسألة حق لهم ولأولادهم، وهو وضع لم يعرفه معظم أبائهم فى الثلاثينات، وربما قبلها. والأهم.. أن برامج «المجتمع العظيم» وقوانين الحقوق المدنية لعامى 1964، 1965، وَعَدَتْ ببسط مظلة الأمن الاقتصادى على مجموعات، كانت قد استبعدت تماماً من قبل مثل: السود، والذين يتحدثون الإسبانية وسكان الأحياء الفقيرة - والأمريكيين الريفيين، والمسنين، وغيرهم.

ثانيا.. إن تجربة سنوات الكساد - رغم الرخاء الفردى الذى حدث بالفعل أو الذى كان متوقعاً - كانت ماتزال ماثلة فى أذهان كثيرين، وبقدر ماكان التدخل الحكومى يعتبر عاملاً مهماً فى صد الكساد وتحسين الظروف الاقتصادية بصفة عامة.. كان عدد لابأس به من الأمريكيين يرى أن اقتصاداً مختلطاً، تتولى إدارته الاقتصادية حكومة محدودةإلى درجة ما أمراً مستحباً بالضرورة. وقد أظهروا هذا التفضيل برفضهم فلسفة حرية

السوق، التى رفعها بارى جولدووتر فى انتخابات الرئاسة عام 1964.

والعامل الثابت الأخر فى الذاكرة الوطنية.. منذ منتصف الستينيات، بالتوازى مع عقيدة الأمة بالحفاظ على الأمن الأقتصادى لأمريكا، هو: الاعتقاد فى الاحتفاظ بسيادة أمريكا فى الاقتصاد الدولي، والجانب الآخر من هذا الاعتقاد هو النظرة إلى القوة السياسية والعسكرية وإمكان استخدامها فى أى مكان من العالم تتعرض فيه المصالح الحيوية الأمريكية للخطر. وعلى عكس ما يقال عن تفسيرات أخرى باستدراج أمريكا إلى حرب ڤيتنام.. فان قرار چونسون بتوسيع النزاع، كان يحظى - فى البداية على الأقل - بمساندة الأمريكيين وحماسهم. وفى هذه المياه الضحلة لحرب ڤيتنام.. غرقت سفينة الاقتصاد الجديد، فى وقت لم تبد فيه ثمة علاقة لتوسيع الحرب بالهموم الاقتصادية الداخلية، أو بأهداف صانعى السياسة، وبينما كانت السفينة تغرق.. فقد جرت معها إلى الأعماق كل آمال وحقائق «المجتمع العظيم».

وقد بدأ تورط الأمريكيين فى الحربين العالميتين الأولى والثانية. وفى حرب كوريا فى وقت كان فيه الاقتصاد الامريكى أقل ازدهاراً، ومن ثم.. كان يتوفر قدر معقول من الطاقات الصناعية غير المستغلة، كما كانت القوى العاملة تعمل بأقل من طاقتها فى البداية على الأقل. وكان من الممكن استخدام كل ذلك فى القيام بمهام توفير سلع الحرب، دون تحويل الموارد من الإنتاج السلمى إلى الإنتاج الحربى . ولكن مع اتساع نطاق الحرب - خاصة فى الحربين العالميتين - «حلت المدافع فعلاً محل الزبد». وعلى العكس من ذلك ما حدث فى حالة حرب ڤيتنام، إذ بدأ التدخل الأمريكى والانتعاش الاقتصادى يكاد يصل إلى الذروة بعد انتعاش طويل المدى، وكانت أمريكا بأكملها مشغولة فى إنتاج «الزبد». وأدت زيادة الإنفاق العسكرى - دون أن تصحبه تخفيضات فى أوجه الإنفاق الحكومى الأخرى، أو زيادة فى الضرائب، لتلبية طلب القطاع الخاص على السلع المدنية، أو انتهاج لسياسة نقدية انكماشية لخفض الطلب المدنى على السلع - إلى النتيجة الوحيدة

لهذه الظروف والسياسات، وهى ارتفاع الأسعار، بسبب تنافس موردى المدافع مع منتجى الزبد على موارد محدودة. ولم تكن تلك حقيقة مجهولة. وإلا كيف يمكن تفسير الكارثة الاقتصادية، التى أوقعت فيها حرب ڤيتنام الاقتصاد الأمريكى؟ ومن وجهة نظر چونسون، الذى كان مستغرقاً تماماً فى سياسته.. فقد كان يعتقد أن الكونجرس قد لا يقبل السياسة المالية المتشددة، لتحقيق استراتيجية «المدفع والزبد». وربما كان چونسون محقاً تماماً فى تقديره هذا، ولكن ذلك لا يعفيه أو الكونجرس من مسئولية هذا الخطأ الاقتصادى الفادح، و هو الخطأ الذى أدى إلى وقوع خطأ سياسى، كان بمثابة الكارثة. ولو واجه چونسون الاختيار بين «المدفع أو الزبد».. لكان من الممكن للكونجرس والشعب الأمريكى تدبير تكاليف النزاع الڤيتنامى فى وقت مبكر. هذا بالإضافة إلى أن الإدارة العسكرية الأمريكية ارتأت خوض الحرب على الفور، بدلاً من خوضها فى وقت لاحق، يكون فيه الاقتصاد والبناء الاجتماعى فى حالة تمزق.

ولكن أين كان مستشارو چونسون الاقتصاديون فى أثناء ذلك كله؟ أليس المفروض أن يعرف الاقتصاديون - على اختلاف مشاربهم - أن الفرصة البديلة والمتاحة لإنتاج مدافع أكثر فى اقتصاد، وصل إلى مستوى التوظف الكامل، هو إنتاج زبد أقل؟! وبعد سنوات.. أعلن والتر هيللر - أول رئيس لمجلس مستشارى الرئيس چونسون الاقتصاديين - على استحياء أنه وزملاؤه فى المجلس لم يضغطوا على الرئيس، بما يكفى بسبب «عدم توفر المعلومات» عن حجم المجهود الحربي، الذى رآه مستشارو چونسون العسكريون مناسباً لكسب الحرب فى ڤيتنام. ولم يكن تفسير هيللر، إلا دفاعاً وعذراً عن نفسه وعن المهنة، التى وقفت جانباً، والتزمت الصمت معظم الوقت. بينما كانت مهزلة «المدافع والزبد» تدور أمام أعينهم. ومع أخذ جميع الأمور فى الاعتبار.. يمكن القول بأن صمت الاقتصاديين لا يرجع إلى نقص المعلومات، بل إلى نقص الخبرة. فقد كان النمو الاقتصادى والبطالة هما الشغل الشاغل طوال أربعين عاماً، بينما لم يحظ التضخم

بالاهتمام إلا فى النادر، ولفترات قصيرة، مثل: تعبئة الاقتصاد بعد 1942، والتسريح العام للقوات بعد الحرب. والحقيقة.. أنه لا الاقتصاديون، ولا صانعو السياسة كانوا مستعدين جيداً لما سيحدث بعد تصعيد ليندون ب. چونسون للحرب فى ڤيتنام.

التفكك العظيم: 1968 - 1980:

لم يكن اعتراف ليندون ب. چونسون بالهزيمة ورفضه الترشيح للرئاسة فترة ثانية، مخالفاً بذلك جميع أساطير السياسة فى ذلك العصر، بسبب سمعة الحرب الڤيتنامية السيئة فحسب، بل أيضاً بسبب تراكم شواهد اقتصادية كئيبة. فقد احتفظت السياسة الاقتصادية آنذاك باثنين من ثلاثة معايير رئيسية، حتى عام 1968، هى: ثبات البطالة عند نسبة 3.6٪، ونمو الناتج القومى الإجمالى بمعدل 4.4٪ سنوياً، (أى أقل قليلاً عن متوسط سنوات كينيدى / چونسون). ولكن ارتفاع الأسعار من ناحية أخرى بلغ 4.2٪ سنوياً. وفى أثناء ذلك.. تمكن الاقتصاديون من استعادة صوابهم، وبدأوا فى النصح بسياسة مالية مقيدة (إنفاق اجتماعى أقل وضرائب أعلى)، بمبادلة شئ من النمو ومستويات التوظيف فى مقابل تخفيف الضغوط التضخمية، وكانت استراتيجية إغلاق الصنبور المتحكم فى الطلب الكلى على البضائع، مجرد تمرين ـ من الناحية النظرية ـ على طريقة «التناغم الجميل». ولكن چونسون أدرك ـ من الناحية السياسية العملية ـ أن تنفيذ الإجراءات التقييدية المطلوبة يعنى نهاية أحلامه «بالمجتمع العظيم» عملياً، لأنه كما ظل يردد بلا كلل ولا ملل، إنه غير قادر على التوصل إلى طريقة مشرفة للخروج من حرب ڤيتنام. ولم يكن إغلاق صنبور التحكم عملية سياسية هينة فى مثل تلك الظروف، أو لا يترتب عليه عواقب غير مرغوب فيها، ولها صلة بالسياسة العامة. ومع أن معدلاً سنوياً للتضخم لا يتجاوز 4.2٪، قد يبدو مقبولاً بالنسبة للجيل التالى، الذى اعتاد على معدل تضخم من رقمين.. إلا أن معدل 4.2٪ كان يمثل ـ فى ذلك الوقت ـ أعلى قفزة فى الرقم القياسى للأسعار، منذ عام 1950. والأسوأ من ذلك أنه جاء بعد أن اتخذت الإدارة بالفعل

إجراءات متواضعة لتهدئة الاقتصاد فى عام 1967، بفرض زيادة إضافية فى الضرائب على دخل الأفراد والشركات، مقدارها 10٪ من الضرائب السائدة، وكذلك فرض سياسة نقدية ذات قيود متوسطة بهدف الحد من الاقتراض.

وكان الفشل فى تقليل ضغوط زيادة الأسعار لمواجهة السياسة الانكماشية، يوضح لكل من يراقب السياسة والأحداث عن كثب فى عام 1968 فكرة مخيفة، هى: عدم جدوى نظرية «التناغم الجميل»، التى تعتبر ركيزة التفكير الاقتصادى الجديد، فإذا كانت هذه الفكرة صحيحة، فإن كل الاحتمالات القائمة بالتغلب على دورة الأعمال كانت بلا جدوى، وقد تحققت صحة هذه المخاوف بسرعة.

واتضح فى أواخر الستينيات وبداية السبعينيات أن استراتيجية الاقتصاديين الجدد فى إدارة الاقتصاد، من خلال التحكم فى الطلب الكلي، لم تكن سياسة متوازنة، وكانت زيادات الطلب فى حالة الركود الحاد والكساد، تؤدى ـ بالتأكيد ـ إلى زيادات فى الناتج والعمالة (أى تخفيض معدل البطالة)، كما أفضت تخفيضات الطلب الكلى إلى انخفاض الناتج والتوظف. وقد بنيت نظرية «التناغم الجميل» على أساس ملاحظة هذا السلوك فى المقام الأول، وكذلك عدم التوازن حول سلوك الأسعار. ولا يمكن لمن يملك قدراً من الذكاء الاقتصادي، أن يتشكك فى أن زيادة الطلب عند مستوى التوظف الكامل للموارد، تؤدى إلى نتائج تضخمية خطيرة، بسبب مطاردة كمية كبيرة من النقود لعدد محدود من السلع، وهى حقيقة معروفة على نطاق واسع. وقد لاحظ البعض احتمال ارتفاع الأسعار، حتى قبل أن يصل الاقتصاد إلى مستوى التوظف الكامل، مثلما حدث فى الشهور الأولى للحرب العالمية الثانية، حين أدت أوجه النقص والاختناقات فى أسواق بعض الموارد إلى ارتفاع تكاليف الحرب، وقيام المنتجين بنقل أعبائها إلى مستهلكى السلع. وتمثلت ـ فى النهاية ـ فى ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلك. وكانت القضية الحقيقية : ما هى الظروف، التى يمكن ـ فى ظلها ـ خفض الأسعار أو تخفيف الضغوط

التضخمية على الأقل؟ قام كينز بتفنيد منطق الكلاسيكيين فى مرونة الأسعار وتوازن السوق، وأوضح عدم مرونة الأسعار، حتى فى اتجاهها إلى الانخفاض. إلا أنه مع ذلك.. فقد افترض أنصار نظرية «التناغم الجميل» أن التخفيضات المقصودة فى الطلب الكلى قادرة على منع الضغوط التضخمية، أو إيقافها على الأقل. واكتشفوا فيما بعد ـ للأسف ـ عدم استجابة الأسعار لما فرض على الطلب من قيود معقولة (أى القيود، التى كانت تعتبر حينذاك مقبولة سياسياً)، وقد يقال إن هذه القيود لم تكن كافية للغوص إلى أعماق ضغوط الطلب. ومن الجائز أن يكون هذا على قدر كبير من الصحة، إذ لم يخف جونسون وبعده نيكسون خوفهما، مما قد يترتب على تنفيذ كوابح اقتصادية صارمة من نتائج وتبعات سياسية، ولم تكن هناك قوة تستطيع وقف الضغوط التضخمية، إلا انكماش يشل الأعصاب، وهو ماحدث فعلاً فى عام 1981، ولكن ذلك ـ فى النهاية ـ لم يكن إلا محاولة لرد اعتبار التناغم الجميل، لأن الأخير يعتبر فى النهاية محاولة لتفادى آلام التقلبات الاقتصادية. ولا يختلف استخدام الركود كسياسة للقضاء على التضخم، عن حركة التصحيحات الاقتصادية فى دورة الأعمال الطبيعية القديمة.

وسرعان ما عمقت الأحداث تصدع الإيمان بـ «التناغم الجميل»، فقد بدا الاقتصاد على وشك الغرق فى سيل من الأنباء الاقتصادية المنذرة بالسوء، وكان الكساد فى استقبال إدارة نيكسون عند وصوله للحكم عام 1969، وتحول الناتج القومى الإجمالى إلى النمو السالب ـ لأول مرة ـ منذ أحد عشر عاماً. ولأول مرة منذ عام 1961 زاد معدل البطالة عن 6٪. بالنسبة لمعدلات التضخم فإن الاقتصاد لم يشهد لحظة واحدة لالتقاط الأنفاس، ولم يكن لتحول الأحداث نظير من قبل. وكان من المعروف أن أحسن ما فى الانكماش، هو انخفاض الأسعار. ولكن الأسعار ارتفعت بمعدل 5٪ عام 1969، و6٪ عام 1970. وساد الركود التضخمى، الذى وصفه به پول صامويلسون فيما بعد بأنه: معدلات مرتفعة من البطالة، ونمو اقتصادى بطئ، أو عدم وجود نمو خلاق، ومعدلات مرتفعة من

التضخم.

كان ركود عام 1969 - 1970 ضربة مؤثرة للثقة فى الاقتصاد الأمريكى فقد هبطت أسعار الأسهم فى البورصة، بطريقة لم تحدث منذ عام 1959. أما وسائل الإعلام التى كانت منذ أشهر قليلة تحتفل بانتصار السياسة الاقتصادية الجديدة، فسرعان ماأعلنت سقوطها.

وكان الحماس فى الدفاع عن الكينزية بصفة عامة، وسياسة «التناغم الجميل» بصفة خاصة يتجدد من حين لآخر، ولكن على فترات أبعد وبقدر أقل من التأثير. واتخذت إدارة نيكسون سياسات متخبطة لم تحقق إلا مزيداً من البؤس وعدم التيقن. ولم تفلح محاولات السيطرة المباشرة على الأسعار مع استمرار زيادة الإنفاق العسكرى فى حرب فيتنام، وسجلت الموازنة العامة لأمريكا أكبر عجز مالي، تشهده الولايات المتحدة حتى ذلك التاريخ.

وجدت الأغلبية الكينزية، التى كانت ما زالت مسيطرة على مقاليد السياسة الاقتصادية نفسها فى حالة حصار، وأخذ أتباعها المعروفون بإيمانهم الكينزى العميق، يتسللون سراً (تحت جنح الظلام) من الصفوف. وتعرضت الكينزية التقليدية المتشددة للهجوم من جبهتين: الأولى هى جبهة اليمين التى تمثلت فى انتعاش اقتصاديات حرية السوق بصورة واضحة. ورغم ظهور ورثة النظام الكلاسيكى القديم فى أشكال مختلفة.. إلا أنهم كانوا يشتركون معاً فى معارضة «الحكومة الكبيرة»، وتركز هجومهم على أن سياسة الاقتصاد الجديد لم تفشل فقط، ولكنها فى الواقع كانت السبب المباشر فى كل المشكلات الراهنة. والجبهة الثانية هى جناح اليسار المتمثل فى الراديكالية الأمريكية التى نمت محلياً، والتى تبنّت نقد ماركس للرأسمالية، وتربت على معارضة حرب فيتنام والتفرقة العنصرية، والتوزيع الحالى لكل من الدخل والسلطة فى المجتمع. وانصب هجوم هؤلاء

الراديكاليين اليساريين على التقاليد الكينزية، بوصفها محاولة فاشلة لإخفاء أخطاء مجتمع الإنتاج من أجل الربح، وإذا لم يصغ المرء جيداً فى السنوات الأولى من عقد السبعينيات، فقد تبدو حجج اليسار واليمين، وكأنهما متماثلتان، وفى الواقع يشاركان وجهة نظر واحدة، هى استحالة نجاح النظام الرأسمالى فى ظل درجة عالية من التدخل والتنظيم الحكوميين.

وإذا كان عقد الستينيات يذكرنا بسنوات انتصار الاقتصاد الجديد.. فإن السبعينيات تذكرنا بالسنوات التى انساق فيها الاقتصاد بلا هدف مع التيار، وبسيطرة الانتهازية السياسية على رسم السياسات الاقتصادية. ويتجلى غياب التعقل الاقتصادى فى سياسة نيكسون لتجميد الأجور والأسعار والإيجارات فى 15 أغسطس 1971، لمدة تسعين شهراً ثم لمدة أربعة عشر شهراً أخرى مستخدماً فى ذلك ثلاث وكالات فيدرالية وهى: (مجلس تكاليف المعيشة ولجنة الأسعار ومجلس الأجور)، لكى تتولى مراقبة الأجور والأسعار والسيطرة عليها. ولقد وجدت هذه الإجراءات بعض المدافعين عنها رغم التحفظات الخطيرة لمعظم الاقتصاديين على فعالية سياسات التحكم فى الأجور والأسعار فى زمن السلم واعتبارها غير مؤثرة بالمرة. ومن بين المدافعين عن هذه الإجراءات، چون كينيث جالبريث، الذى كثيراً ما أيد فرض الرقابة على الأسعار، بوصفها الأداة الوحيدة الفعالة فى مقاومة التضخم. ولكن حتى جالبريث لم يجد كثيراً من الكلمات الطيبة التى يبرر بها السياسة الاقتصادية الجديدة لنيكسون، إذ كانت تفتقر إلى الخبراء والقوة، التى تكفل لها الكفاءة والفعالية. ونظراً لطبيعتها المتعجلة.. فقد أوحت لجميع الأطراف الذين تأثروا بها، أنها فى طريقها إلى الإلغاء عاجلاً أو آجلاً. وقد هاجم المفكرون الاقتصاديون المحافظون هذه السياسة، باعتبارها خيانة من جانب رئيس محافظ لمبدأ حرية السوق، (وكانوا قد استشاطوا غضباً لتصريح نيكسون فى عام 1968 بقـــوله: «كلنا الآن كينزيون»). أما الليبراليون.. فقد اعتبروا السياسة الاقتصادية الجديدة لنيكسون مجرد

موقف سياسي، واتهموه بممارسة سلطات رئاسية، أكثر مما ينبغي. وقد أشار البعض - وبحق - إلى ممالأة وكالات الرقابة لمصالح رجال الأعمال. بينما وقف الراديكاليون ينظرون ويصفقون، حيث إن السياسة الاقتصادية الجديدة دليل حى على فشل النظام الرأسمالى فى القيام بوظائفه بجدارة.

وبالرغم من كل ذلك.. ظهرت فى منتصف عام 1972 بارقة الأمل فى الخروج من الكساد، كما خفت حدة الضغوط التضخمية بعض الشئ، ثم جاء الانتعاش الضعيف فى عامى 1972 و1973 ربما بسبب قيام الاحتياطى الفيدرالى بزيادة المعروض النقدى زيادة كبيرة. وفى نفس الوقت.. أدت السياسة الجديدة - على المدى القصير - إلى بعض الضغوط، التى أحدثت انخفاض معدلات الأسعار. وانتقد كثيرون من الاقتصاديين تصرفات إدارة الاحتياطى الفيدرالى بأنها مجرد محاولة لتحسين صورة نيكسون، قبل انتخابات عام 1972، وإظهاره كرجل الأوقات السعيدة. وتوقع الكينزيون وغير الكينزيين معاً أن تفضى هذه الإجراءات - بالإضافة إلى الضغوط التضخمية المكبوتة والمؤجلة - إلى موجة تضخمية جديدة، وقد صحت هذه التوقعات. ومن الإنصاف الإشارة إلى أن عام 1973 كان العام الأخير، الذى شهد فيه الاقتصاد الأمريكى بطالة تقل عن نسبة 5٪ (إذ كان معدل البطالة فى تلك السنة 4.9٪ فقط).

ويقول أحد الأمثال إن الآلهة حين تريد تدمير قوم تصيبهم بالجنون أولاً، وقد حدث ذلك فيما تبقى من سنوات السبعينيات.

فى ذلك الوقت لم تكن فى جعبة كل من الكينزيين أو المعاصرين من أنصار نظريات حرية السوق أية وسائل لتهيئة الأمة، لمواجهة الجولة التالية من الأحداث. وبرغم حقيقة مفادها أن أنصار النظام الاقتصادى الرأسمالى الأوائل توماس مالتوس، Thomas Malthus، وديفيد ريكاردو، David Ricardo، كانا قلقين دائماً بشأن نضوب العالم من

الموارد الأساسية،، إلا أن الفكر الاقتصادى الحديث لم يعر هذه الأفكار اهتماماً يذكر، وأن أوجه نقص الموارد من بعض السلع الأساسية الحساسة فى عام 1973 كشف عن هذه النواقص فى التعليل الاقتصادى المعاصر، وصنع السياسة التى كان ينظر إليها ـ بكل بساطة ـ على أنها أمر مسلم به.

أولاً: جرّت الولايات المتحدة على نفسها المشاكل بعقدها صفقة الحبوب الروسية عام 1972، التى تضمنت بيع 19 مليون طن مترى من الحبوب للاتحاد السوفيتى (وهو تقريباً كل مخزون أمريكا من الحبوب) والتى كان يعانى مثلها معظم بقية دول العالم من دورة فشل شديد فى المحاصيل الزراعية، ومع النقص الشديد فى الإمداد بالحبوب اللازمة للاستهلاك المحلى.. اتجهت أسعار السلع المعروضة فى المتاجر سواء الخبز أو البيرة أو اللحوم إلى الارتفاع.

ثانياً: أدى قيام كارتل الأوبك (البلدان المنتجة والمصدرة للنفط) فى شتاء 1974/1973 بقطع إمدادات البترول، إلى زيادة أسعار جميع أنواع الطاقة بنسبة 50٪ خلال سنة واحدة. وكان حظر تصدير النفط مجرد رد فعل لمساندة الولايات المتحدة لإسرائيل فى حرب يوم كيبور (عيد إسرائيل) 1973، تكرر مرة أخرى فى 1977. وارتفعت فى آخر المطاف أسعار برميل النفط من 2.59 دولار فى عام 1973، إلى 12 دولار فى عام 1976، ثم تجاوز سعر البرميل 35 دولار فى عام 1980. وكانت النتيجة فى بلد كالولايات المتحدة، يستورد نصف احتياجاته من النفط من الخارج هى فى الواقع ارتفاع تكلفة إنتاج كل السلع والخدمات.

ثالثاً: أدى نقص بعض الموارد الحيوية المعدنية والتعدينية على الصعيد العالمى إلى تزايد الشعور ـ على نطاق واسع ـ وإن لم يكن هو الدافع تماماً «بأننا سوف نمنى بنقص فى كل شئ».

وتحت وطأة صدمة نقص الإمداد، واستمرار ضغوط الركود التضخمي.. اندفع الاقتصاد الأمريكى إلى الكساد مرة أخرى فى عام 1974 (وتخلى نيكسون فى تلك السنة عن السياسة الاقتصادية الجديدة، خاصة بعد فشل برنامجه الثانى لتجميد الأسعار فى عام 1973). ومما زاد فى هذا الجنون الاقتصادي، التفكك الواضح لأية رغبة سياسية فى التعامل مع صدمات نقص الإمدادات، واستمرار الركود التضخمي، ثم جاءت استقالة سپيرو أجنيو، Spiro Agnew، نائب الرئيس نيكسون، فى أكتوبر 1973، بعد اتهامه بالتحايل الضريبي، واعترافه بذلك أمام المحكمة. وأخيراً.. وبعد ذلك بعام واحد، استقال الرئيس نيكسون نفسه فى أعقاب فضيحة ووترجيت. وفى هذه الفترة.. توقفت تماماً كل القيادة الفعالة فى الفرع التنفيذى، وساعد على ذلك انشغال الكونجرس بالقضايا والمشكلات المتعلقة بالجهاز التنفيذي، وانصرف الاهتمام بالقضايا الاقتصادية، واضطربت الأمور رغم الاتجاه النزولى اللولبى فى الاقتصاد بوجه عام. (فى عام 1974.. بلغ معدل التضخم 11٪، ومعدل البطالة 5.6٪، وأعقبه فى عام 1975 معدل تضخم 9.1٪، وبلغ معدل البطالة 8.5٪).

وليس هناك أدل على تخبط السياسة الاقتصادية فى العهد القصير للرئيس جيرالد فورد، والذى حل محل نيكسون بعد استقالته، من تقدم فورد إلى الكونجرس بطلب الموافقة على زيادة الضرائب من أجل مكافحة التضخم (وهو مسار معقول للسياسة فى ذلك الوقت)، ثم عكست الاتجاه وحصلت على موافقة الكونجرس على تخفيض الضرائب بنسبة كبيرة (وهو مسار سياسة معقولة فى ذلك الوقت)، وقد لعب تخفيض الضرائب دوره المتنبأ به، وتحقق قدر من الانتعاش الاقتصادى عام 1976، وإن كان له طابع مختلف عن أوجه الانتعاش التى عرفتها الولايات المتحدة من قبل، فقد انخفض معدل البطالة إلى 7٪ فقط، واستمر معدل زيادة الأسعار عند 6٪ سنوياً تقريباً. ولم يكن قرار تخفيض الضرائب فى عام انتخابات الرئاسة من الأمور التى تثير دهشة كبرى، ولكنه لم ينجح فى

زيادة الإنتاج السلعى زيادة ملموسة، تغرى الناخبين بإعطاء أصواتهم لجيرالد فورد، الذى وصل إلى مقعد الرئاسة بعد استقالة كل من أجنيو، ونيكسون.

ربما كانت عودة الديمقراطيين إلى البيت الأبيض مع چيمى كارتر فى عام 1977 تعنى العودة إلى نوع أو آخر من مجتمع العهد الجديد و«الآفاق الجديدة» أو«المجتمع العظيم» لصنع السياسة الاقتصادية، إلا أن شيئاً من هذا لم يحدث. وبدلاً من ذلك كانت استراتيجية الديمقراطيين ـ إذا صح الإدعاء بوجود خطط اقتصادية أصلاً ـ تعمل فى ظل عدد من الحقائق المقيدة، فقد استمرت الأسعار فى الارتفاع، وسجل الرقم القياسى لأسعار المستهلك زيادات تصل إلى 6.5٪ فى 1977، و7.5٪ فى 1978، ثم 11٪ فى 1979. وفى أعقاب الحظر البترولى الثانى فى 1977.. انصرف اهتمام إدارة كارتر إلى تطوير سياسة جديدة للطاقة، وهو مجهود لم يسفر عن نتائج ملموسة، ولم يشهد العام الأخير لإدارة كارتر أية مبادرات اقتصادية جديدة، بسبب ما عاناه البيت الأبيض من إحباط وجمود نتيجة أزمة الرهائن الأمريكيين فى إيران. وبحلول عام 1980.. كانت هناك إشارات ـ من كل مكان ـ تنذر بأن الركود التضخمى المزمن على وشك أن يتحول إلى كساد كبير، كما تجمد الإنفاق الاستثمارى، وتراوحت نسبة البطالة بين 6٪ و7.5٪. ومع ذلك لم يحدث الانهيار الكبير قبل نهاية 1980، ويرجع ذلك إلى أن إنفاق المستهلكين ظل عادياً، وربما ـ كما لاحظ معظم الاقتصاديين ـ لأن التضخم كان يكافئ الذين ينفقون، ويعاقب الذين يدخرون.

ولم تكن ذكريات الأمريكيين عن الكساد العظيم والتزامهم بالاقتصاد الموجه عند مستوى التوظف الكامل، قد تلاشت تماماً، فأجاز الكونجرس عام 1978 قانوناً للتوظف الكامل والنمو المتوازن (ومن الأفضل أن يعرف القانون باسم همفرى ـ هوكينز) لم يوضع موضع التنفيذ إلا فى عام 1983، ويقضى بالعمل على تخفيض نسبة البطالة إلى 4٪ بصفة عامة، وإلى 3٪ فقط بين من تزيد أعمارهم على 20 سنة. علاوة على ذلك فإنه نص

على تخفيض معدل التخضم إلى 3٪، على أن يكون هدف تخفيض نسبة البطالة فى المقام الأول، بالنسبة للأهداف الأخرى فى أية سياسة، تتضمن التناوب مع التضخم. وذهب القانون إلى الاعتراف بفشل جهود السياسات المالية والنقدية فى توفير العمالة الكاملة، وأكد على ضرورة رفع معدل النمو بالاعتماد على مجموعة من الإجراءات المباشرة (مثل: التدريب المهنى ، والرقابة على الأسعار)، لمكافحة البطالة والتضخم وزيادة النمو. كما افترض القانون الحاجة إلى درجة أكبر من التخطيط الاقتصادى المركزى، للوصول إلى هذه الأهداف . ولذلك دعا القانون أيضاً إلى تطوير وتحسين جمع وإعداد البيانات والمعلومات، والتنسيق فى تخطيط السياسة على المدى الطويل بين الرئيس والاحتياطى الفيدرالى والكونجرس.

نادراً ما يشار إلى قانون همفرى - هوكينز هذه الأيام، فى هوامش المراجع الاقتصادية. فبعد عام من موافقة الكونجرس عليه تأجلت أهدافه الخاصة فى تحقيق استقرار العمالة والأجور حتى عام 1988. والواقع أن النسيان قد طواها تماماً منذ منتصف الثمانينيات، ولم يعد القانون سوى المناوشة الأخيرة فى معركة خاسرة بالفعل. ودخلت مرحلة الحفاظ على التوظيف الكامل كهدف من أهداف السياسة الاقتصادية العامة نهايتها. وما إن حل عام 1980 حتى كانت سيطرة الكينزية المتشددة على مهنة الاقتصاد قد انتهت.

الانتعاش المحافظ: ثورة الاقتصاد الريجانى 1980 - 1988 :

جاء انتخاب رونالد ريجان للرئاسة عام 1980، بمثابة إيذان بدورة مقدارها 360 درجة فى الفكر الاقتصادى الأمريكى، التى بدأت منذ نصف قرن تقريبا. فقد قدم ريجان فلسفة اقتصادية أقرب إلى سياسة الرئيسين كالفن كولدج، وهربرت هوفر، منها إلى الفلسفة الاقتصادية للعقود القريبة. وقدم ريجان دفاعاً غير موفق عن المبادئ الاقتصادية

للسوق الحر. وقد جمعت مقترحاته الاقتصادية المعنية بين خطين رئيسيين للفكر المحافظ المعاصر، والتقليد النقدى القديم، وتحليل جانب العرض، الذى يعتبر حديثاً نسبياً. وينبثق الخط الأول من العقيدة الكلاسيكية المؤمنة بالتدخل الحكومى عند حده الأدنى والموازنات المتوازنة، والافتراض بأن القواعد التنظيمية وليست حرية التصرف، كانت أفضل مرشد لصنع السياسة الاقتصادية. وقدم الأخير مذهباً أكثر مدعاة للجدل، بمعنى أن الاقتصاد قد يمكن تنشيطه بواسطة مختلف الأعمال الحكومية، التى تستهدف جانب الإنتاج للنشاط الاقتصادى (جانب العرض).

وبالمزج بين وجهتى النظر هاتين.. دعا البرنامج الاقتصادى لريجان إلى الالتزام بميزانيات متوازنة، وإجراء تخفيضات فى الضرائب، تواكبها تخفيضات فى الإنفاق، وتقليل دور الحكومة فى إدارة الاقتصاد العام بوجه عام، وتحرير القواعد التنظيمية. والمفروض أن يحدث ذلك فى العودة إلى نظام السوق الحر، وإنهاء التضخم، وخلق مزيد من فرص العمل، وتنشيط النمو، علاوة على ذلك.. أعلن كل من أنصار المذهب النقدي، وأنصار جانب العرض أن اهتماماتهم ليست محلية بالمعنى الضيق، كما وعدوا بإخضاع التضخم للسيطرة، وتحسين المركز التجارى المتدهور للولايات المتحدة.

إن خفض أسعار السلع الأمريكية يجعل من الأيسر تسويقها فى الأسواق فيما وراء البحار، ويحد من اختراق الأسواق الأمريكية فى ظل المنافسة الأجنبية، وأسعارها المنخفضة.

ولم يكن فوز ريجان بأغلبية كبيرة مجرد ضربة حظ، كما زعم الليبراليون.. فقد كان الاقتصاد الليبرالى المتشدد فى مأزق، كما كانت الكينزية فى ذروة ركود تضخمى، يتضافر فيه ارتفاع معدلات التضخم والبطالة مع بطء النمو الاقتصادى، غير قادرة فى نظر الجميع تقريباً على الارتفاع إلى مستوى المهام التى تواجهها الأمة. ومما زاد الأمور

سـوءاً مـا بدى على الرئيس كـارتر - بطل الهندسـة الاجـتـمـاعـيـة الليبـراليـة والتـدخل الاقتصادى الاجتماعى المنتظر - من عدم الاستعداد الفكرى لتفهم حقيقة أن الأزمة هى - فى جوهرها - أزمة الاقـتـصـاد الأمريكى، ومن عجـز عن الارتفـاع إلى مسـتوى الحسم المطلوب.

ولقـد بذل المفكرون الاقـتـصـاديون أثناء ذلك كـثـيـراً من الجـهـد والوقت لإقناع الأمريكيين، بتقبل رؤى اقتصادية، كانوا قد انصرفوا عنها منذ نحو خمسة عقود، بل ونبذوها تماماً منذ ستة عشر عاماً، عندما اقترعوا لصالح چونسون ضد انتخاب جولد ووتر. وطوال عامى 1979 و1980.. قامت الوول ستريت جورنال، والنيويورك تايمز بنشر مـجموعة من المقـالات لچودى وانسكى، Jude Wanniski، وپول كـريج روبرت، Paul Craig Roberts، فى افتتاحياتها، وتتضمن صفحاتها الأولى سلسلة من البرامج، التى تستند إلى نظريات جانب العرض الجديدة. وقد بلغت استراتيجية تبسيط وتعميم الأفكار والتحليلات الاقتصادية، التى اقتصر تداولها فى الماضى على المراجع الاقتصادية وفى قاعات الدراسة، قمة نجاحها فى مقالة شهيرة لميلتون فريدمان، Milton Friedman، بعنوان «أحرار فى الاختيار» فى نفس الوقت، الذى كان فيه التليفزيون يعرض مسلسلاً، لا يقل شهرة يحمل نفس الاسم. وبينما كان الكينزيون يقتصرون فى عرض آرائهم - لعقد أو عقدين سابقين - على المناهج الدراسية.. اتجه الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد إلى الجماهير مباشرة. ومن الواجب عدم التقليل من الدور، الذى لعبته محاورات فريدمان الشعبية فى تبسيط اقتصاد السوق بكل الصور، التى قدموها إلى أكثر الأمريكيين ذكاءً، ومن بينهم عدد كبير من أساتذة الاقتصاد بالجامعات. وبغض النظر عن نجاح الدعوة لحث الأمريكيين على تبنى العقائد الجديدة.. كانت أعداد كبيرة منهم تتصرف بالفعل عن المسار الاقتصادى للسنوات العشرين السابقة، ولم تحرك لهم حجة الليبراليين بسابقة تجربة، وفشل أفكار المرشح رونالد ريجان منذ نحو نصف قرن خلى ساكناً.

تمسك ريجان فى سياسته للاقتصاد الكلى بالعمل على إنهاء الركود التضخمى بالهجوم على كل من مشكلات النمو والتضخم فى آن واحد (لأن البطالة لا تمثل فى الاقتصاد الكلاسيكى الدور المحورى، الذى تحتله فى الاقتصاد الكينزى، وأنها لا تمثل أية مشكلة فى حالة تشجيع النمو الاقتصادى). وكان من الواضح أن استراتيجية الرئيس ريجان ترتكز على مهاجمة مشكلات الإنتاج (العرض) بالسياسة المالية، والتعامل مع التضخم باستخدام السياسة النقدية، أى باستخدام القليل من اقتصاديات العرض، والسياسات النقدية. وتبعاً لذلك.. أجاز قانون الإصلاح الضريبى لعام 1981 تخفيض ضريبة الإيراد العام بنسبة 25٪ فى خلال ثلاث سنوات، وتعتبر اقتصاديات العرض أن الإصلاح الضريبى هو الأداة الرئيسية لحفز الإدخار والاستثمار. وصدق تحذير جالبريث للرئيس كينيدى من أن تخفيض الضرائب سيتحول إلى أداة أساسية فى يد المحافظين. وبالرغم من الدعوة المتكررة إلى ضرورة تخفيضات كبيرة فى الإنفاق العام إلى جانب تخفيض الضرائب.. إلا أن الإنفاق الحكومى فى عهد ريجان زاد ولم يقل. وتلقت البرامج الاجتماعية الضربة الأساسية فى برنامج ريجان، والتهمت الزيادة فى الإنفاق العسكرى كل ما أصاب الإنفاق فى المجالات الأخرى من نقص. وكانت استعادة قدرات الولايات المتحدة الدفاعية هى الخط الرئيسى لحملة ريجان الانتخابية، واهتمامه الشخصى بغض النظر عن أية اعتبارات اقتصادية.

وأدى خفض الضرائب مع تزايد الإنفاق العسكرى إلى نزيف مالى دامٍ، ووضح لأى كينزى متمرس أن الجمع بين تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومى هو بالضرورة إجراء توسعي، وأن تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومى لابد أن يولدا ضغوطاً تضخمية هائلة (وكان من الممكن أن يزيد الرقم القياسى لأسعار المستهلكين بمعدل 10٪ سنوياً، مالم تستخدم الإدارة العلاج النقدى). ولم يكن العلاج النقدى يعنى شيئاً آخر إلا استخدام سياسة التضييق النقدى وزيادة أسعار الفائدة، وقد أدى هذا

العلاج بالفعل إلى الحد من الاقتراض الذى جر فى أذياله الركود الاقتصادي، وارتفعت معدلات البطالة إلى مستوياتها فى ظل الكساد العظيم، إذ بلغ معدل البطالة 10٪ خلال عامى 1982 و1983، ولكن معدل التضخم استقر عند أقل من 3٪ فى عام 1983.

شبه النقاد استراتيجية الاقتصاد الريجانى، بقيادة سيارة مع الضغط على كل من الوقود والكوابح (الفرامل) فى آن واحد، وتبين فى هذه الحالة أن الضغط على كوابح السياسة النقدية، كان أكثر فعالية من الضغط على الوقود. ورغم ذلك تبين فى عام 1983 أن تخفيض الضرائب قد بدأ يؤتى ثماره، فحدث انتعاش طويل، نسبته الإدارة إلى نفسها، معلنة أن انتصارها على التضخم هو مفتاح الموقف.

وانخفض معدل زيادة الأسعار من 10.4٪ عام 1981 إلى 3.2٪ فى 1983، وظل ثابتاً حول هذه النسبة طوال فترة رئاسة ريجان، أما البطالة.. فقد كانت أكثر عناداً، فلم تنخفض عن نسبة 7٪ إلا بحلول 1986، ثم انخفضت إلى أقل من 5.5٪ فى 1988، وهى نسبة لم تشهد لها أمريكا نظيراً منذ العام الأخير لوجود نيكسون فى البيت الأبيض. ومن المؤكد أن النمو الاقتصادى لم يكن بنفس القوة التى توقعتها السياسة الاقتصادية لريجان باستثناء عام 1984، وهى السنة التى بلغ فيها معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى 5.9٪، وهو معدل مرموق للنمو.

لم يتأثر أصحاب الميول الكينزية بالانتعاش الذى حدث فى عهد الرئيس ريجان، فقد كان فى ظنهم أن انتعاش ما بعد 1983 ليس إلا نتيجة لجرعة قوية وتراكمية من الحوافز المالية التى استخدمتها الحكومة. إن تخفيض الضرائب بمقتضى نظرية جانب العرض لا يختلف عنه وفقاً لنظرية جانب الطلب، وتخفيض الإنفاق العسكرى يفضيان دائماً إلى الانتعاش الاقتصادى. كما أن بطء معدل زيادة الأسعار أثناء كساد 1982/81 كان يبدو فى رأى الكينزيين أمراً عادياً، لأن أى كساد اقتصادى ـ تصل فيه نسبة البطالة

إلـــى 10٪ - لابد أن يؤدى إلى تخفيف الضغوط التضخمية. وكانوا يرون أن استمرار انخفاض معدلات ارتفاع الأسعار بعد 1982، إنما يعكس انخفاض أسعار النفط بسبب ما أصاب الأوبك من ضعف بصورة مؤقتة، على الأقل. وأياً كانت النبرة التى عبرت بها وجهة النظر الكينزية عن رأيها فى السياسات المالية والنقدية لريجان.. فإن قلة من الليبراليين كادت أن تحتضن رونالد ريجان، ولم يكن فى مقدورهم - على وجه العموم - تفنيد منطق ريجان الأساسي، فقد نجح ريجان فى تحقيق ما فشل فيه الكينزيون، أياً كانت الاستراتيجية التى انتهجها. ولم يكن ميزان الاقتصاد الكلى لريجان يخلو من الخصوم إلى جانب ما كان له من أصول. ومن الأهمية بمكان أخذ هذه الخصوم فى الحسبان، وأهم هذه الخصوم على الإطلاق: العجز الفيدرالى المتصاعد، الذى تحول من قطرات إلى سيل على النحو، الذى يبينه الجدول رقم (4 - 1).

جدول (4 - 1) : العجز الحكومى الفيدرالى 1979 - 1990

السنة	العجز ببلايين الدولارات	السنة	العجز ببلايين الدولارات
1978	-59.2	1985	-212.2
1979	-40.2	1986	-221.2
1980	-73.8	1987	-149.7
1981	-78.6	1988	-155.1
1982	-127.9	1989 تقديرى	-161.5
1983	-207.8	1990 تقديرى	-92.5
1984	-185.3		

المصدر : تقرير مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس 1989.

ارتفعت قيمة إجمالى الدين الفيدرالى القائم أقل من تريليون دولار (1,000 بليون دولار) فى بداية رئاسة ريجان إلى 2.6 تريليون دولار (2,600 بليون دولار) فى نهاية رئاسته. كما تفاقم الشق الثانى للعجز التوأم، أى العجز التجاري، الذى تمثل فى تزايد

الفجوة بين صادرات الولايات المتحدة ووارداتها، وقد تزايد هذا العجز فى عهد ريجان، بسبب بعض الظروف الهيكلية التى لا سيطرة لأحد عليها من ناحية، ونتيجة لمشكلة التضخم الموروثة من سنوات طويلة سابقة من ناحية أخرى. ولمواجهة هذا العجز.. سعت إدارة ريجان إلى دعوة رؤوس الأموال، التى جاء معظمها من الخارج عن طريق رفع أسعار الفائدة على كل من السندات الحكومية والودائع الدولارية. وقد أدت هذه السياسة - خاصة فى عام 1983 و1987 - إلى تزايد الطلب على الدولارات الأمريكية لتمويل الاستثمارات داخل الولايات المتحدة، فارتفع سعر الدولار الأمريكى فى مواجهة جميع العملات الأجنبية، وأدى ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المصنوعة فى الولايات المتحدة، مقارنة بأسعار السلع الأجنبية، وانفتحت الأسواق الأمريكية أمام السلع الأجنبية، بينما أغلقت الأسواق الأجنبية فى وجه السلع الأمريكية، وتحولت الولايات المتحدة إلى أكبر أمة مدينة فى العالم.

ولم يكن عجز الموازنة الفيدرالية والميزان التجارى من الأسرار بالكاد، إلا أن معظم أصحاب الفكر الاقتصادى فى الثمانينيات - باستثناء عدد قليل من المحافظين المتسمين بالجرأة، والذين أحسوا بتخلى «ريجان» عن المبادئ الاقتصادية؛ بالإضافة إلى عدد صغير، أخذ يزداد، من المتعصبين - لم يروا إلا الخراب فى نهاية الطريق. وقد بيَّن استطلاع للرأى أن الجمهور الأمريكى كان يرى أن العجز الفيدرالى المزمن هو الجانب الوحيد المظلم والأكثر مدعاة للقلق فى الاقتصاد الأمريكي. ومع ذلك.. فعندما أتيحت الفرصة للأمريكيين، لاختيار رئيس ديمقراطى ليبرالى، يشاركهم هذا الرأى، ويعد بسد العجز عن طريق زيادة الضرائب أعادوا انتخاب رونالد ريجان. ولم يتوان ريجان فى الإعلان عن تحفظاته تجاه العجز الفيدرالي، وإلقاء اللوم على الكونجرس لرفضه الموافقة على التخفيضات، التى يقترح إجراؤها فى الموازنة الفيدرالية. وأخيراً.. استجاب الكونجرس تحت ضغط الرأى العام والخوف من فضيحة سياسية فأصدر تشريعاً خاصاً لضمان التوازن فى الموازنة قبل أعياد الميلاد عام 1985، يعرف باسم قانون جرام -

رودمان ـ هولينج، يقضى بأن يكون عام 1991 هو الحد الأقصى لتحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات الفيدرالية، وحدد آليات تخفيض العجز والاحتفاظ به فى حدود أهداف محددة. ولم يأخذ الجدل حول العجز التوأم طابع الإلحاح إلا حينما بدأ سوق الأسهم فى إرسال إشاراته المحزنة فى أكتوبر 1987، بعد ارتفاع أسعار الأسهم إلى ذروة غير مسبوقة مباشرة.

لم يكن برنامج ريجان محصوراً ـ بالطبع ـ فى تخفيض الضرائب، فقد تضمن قضايا أخرى، أحرز فيها نجاحات اقتصادية لبعض الوقت على الأقل، وحظى تحرير الاقتصاد بتقدير واسع، تجاوز حدود أنصار حرية السوق، واعتبرت معارضة ريجان لإصدار أية تشريعات للحماية التجارية، بمثابة خطوة إيجابية أخرى. واعتبرت سياسته فى التخفيف من الصرامة فى تنفيذ قوانين مكافحة الاحتكار، والتراجع عن الشروط الإلزامية السابقة لحماية كل من البيئة والمستهلك والوظائف... اعتبرت فى نظير الكينزيين من الاقتصاديين إجراءات حكيمة، رغم معارضة الليبراليين، خاصة فى ظروف تدهور الموقف التنافسى للأعمال الأمريكية فى الأسواق العالمية.

إن الحكم النهائى على سنوات الرئيس ريجان يتطلب فسحة من الزمن، ومع ذلك.. سنقوم فى أثناء محاولتنا فى الفصول المتبقية تجميع الصورة عن الوضع الراهن للتعليل الاقتصادي، ورسم السياسات، بتناول كثير من سياسات الحقبة الريجانية، التى لم يتسق لنا تناولها فى هذا الفصل، بمزيد من الدراسة والفحص. وبصرف النظر عما قد نتوصل إليه من تقييمات فى النهاية.. فإن هذه الفترة ستظل على جانب كبير من الأهمية بفضل إعادتها فتح أبواب النقاش حول كثير من القضايا، التى كان من المعتقد أنها قد حلّت مرة وللأبد، وطرحها لكثير من الحلول، التى ظُنَّ أنها غير قابلة للتحقيق.



الفصل الخامس

تحليل الاقتصاد الكلى المعاصر (مضمون الفكر الاقتصادى الحديث)

كانت أفكار كينز الأساسية بسيطة للغاية، ولكن حدث منذ ذلك الحين بعض الأمور التى جعلتها تبدو على قدر أكبر من التعقيد؛ فقد اتضح - على سبيل المثال - أن السياسة المالية نتائج لم يلحظها كينز . ومن الطبيعى أن يكون كينز - كرجل شديد الذكاء - قد رأى أشياء، ويمكن للمرء أن يرى فى كتاب «النظرية العامة» الإشارة لكل شئ تردد فيما بعد. وإن كنت حريصاً جداً فسوف ترى البذور على الأقل فى كتاباته. غير أنى أعتقد أن الرسالة التى وصلت كانت بسيطة، وما من شك فى أن التوصل إلى استنتاجه بالحاجة إلى سياسة الاستقرار هو الجانب الأساسى فى نموذجه. وبما أن النظام لا يتكيف إلا ببطء - على أحسن الأحوال - إذا ترك لشأنه.. فإن الحاجة تنشأ إلى سياسة عامة، تعمل على زيادة فاعلية النظام وهى بأكملها داخل إطار النظام الرأسمالى.[1]

فرانكو موديليانى

Franco Modigliani

طفنا فى الفصلين السابقين بأهم معالم وسمات التطور الاقتصادى فى أمريكا فى العقود الستة الماضية، مع إلقاء نظرة خاصة على تطور نظرية «الاقتصاد الكلي» ورسم السياسات، وكشفت دراستنا النجاحات والإخفاقات فى الآجال القصيرة، وفى الفترة ككل. ويعد هذا الأسلوب مدخلاً تجريبياً ملائماً لابتكار استراتيجيات للتعامل مع هموم الاقتصاد الكلى، المتعلقة بالنمو الاقتصادى والبطالة واستقرار الأسعار. وكانت نظرتنا

تاريخية لا تستهدف الدراسة المفصلة أو المعقدة للنظريات الاقتصادية الأساسية، ونحاول فى هذا الفصل جمع الخيوط النظرية لرسم صورة كاملة للفكر الاقتصادى الكلى، ورسم السياسات فى وقتنا الراهن.

يعتبر هذا الفصل والذى يليه بمثابة جرد لسياسة الاقتصاد الكلى الحديثة، بالاتفاق مع قولنا إن الفكر الاقتصادى الراهن يمتلك أدوات التحليل والخبرة الكافية فى رسم السياسة، لابتكار سياسة اقتصادية عملية لعقد التسعينيات وما بعده. وسنحاول - فى البداية - بناء صورة نظرية عامة عن «الاقتصاد الكلى» مع الاهتمام بصفة خاصة بالتعرف على المتغيرات والمكونات الاقتصادية الأساسية، ثم ننتقل - بعد ذلك - إلى تقييم مدى قدرة أدواتنا العادية فى إدارة الاقتصاد الكلى على مواجهة الحقائق الاقتصادية الراهنة والمستجدة، إذا أمكنها ذلك.

إن بناء تصور كامل عما قد يحدث بعد ذلك يبدو عملية رهيبة ومهمة صعبة، ومع ذلك.. يمكن أن تكون المهمة أسهل بكثير، إذا ما أخذنا البعد التاريخى فى الاعتبار، خاصة أحداث واتجاهات التاريخ الاقتصادى الحديث للولايات المتحدة. ومن الماضى نستطيع أن نكشف السياسة الاقتصادية فى الأجل القصير عما كانت تظهره دائماً من نجاحات وإخفاقات، وتبرز الحاجة أيضاً إلى التكيف لمواجهة الظروف الجديدة.

اليقظة القاسية : الاثنين الأسود:

كان انهيار سوق الأوراق المالية عام 1929 وما أعقبه من كساد أخذ يظهر تدريجياً، بمثابة بداية عصر الاقتصاد الحديث. وقد أصبح هذا الحدث بصفة خاصة علامة على بداية ظهور سياسات «الاقتصاد الكلي». وبالمثل.. لم ينس أكثر الاقتصاديين يوم الاثنين الأسود 19 أكتوبر 1987، وظل عالقاً بأذهانهم كعلامة مهمة فى تاريخ الاقتصاد الأمريكى. وكان التوصل إلى هذا الرأى سهلاً، بينما يتحدث مندوبو الأخبار فى

التليفزيون عن نوبان «سوق المال»، والأسواق المالية فى العالم كله تعيش نوبة من القلق العصيب طوال شتاء 1988/1987. وبحلول الربيع تحولت الأزمة الحادة إلى شئ أكثر قليلاً من الذكرى البعيدة. وبعد ذلك بثمانية عشر شهراً نسى معظم الأمريكيين ذلك الحدث تماماً. ولكن ذكرى يوم الاثنين الأسود تراجعت ببطء شديد بين الاقتصاديين، خاصة الذين تابعوا أسواق المال عن كثب.

وحتى كتابة هذا الكتاب، مازال الجدل يدور حول ما إذا كان يوم 19 أكتوبر 1987، مجرد عملية «تجشؤ» مالى، أم بداية حالة خطرة من سوء الهضم الاقتصادى العام.

ويمكن اعتبار مؤلف هذا الكتاب من بين الذين يعتقدون بأن يوم الاثنين الأسود كان أكثر من مجرد حادث مفزع. وقد أعاد إلى الذاكرة يوم الثلاثاء الأسود فى 29 أكتوبر 1929، وكان يوماً مخيفاً آنذاك، غير أنه سرعان ما تلاشى تدريجياً فى خلفية الوعى الاقتصادى المهنى والعام. والواقع أنه فى نهاية عام 1929، اختارت النيويورك تايمز رحلة الأدميرال بيرد إلى القطب الجنوبي، على أنها «قصة العام»، وهذا يكشف احتمالات وقوعها فى تقديرات خاطئة بالنسبة للمسائل الاقتصادية. وكان قد قضى عامين تقريباً، قبل أن يلقى الانكماش الاقتصادى العالم بظلاله القاتمة، ومضت أربع سنوات قبل أن ينكفئ الاقتصاد على ظهره وتنكشف أحشاؤه.

وحتى المنذرين.. فإن عدداً قليلاً منهم فقط يرى التشابه الشديد بين يومى الاثنين الأسود عام 1987، والثلاثاء الأسود عام 1929. والحقيقة أن أوجه الشبه بينهما مذهلة سواء فى انهيار السوق فى كلتا الحالتين ، أو فى تتابع الأحداث وتوقيتها، أو فى مجموعة الظروف التى أفرزت كل كارثة مالية منهما. غير أن هناك اختلافاً واحداً على قدر كبير من الأهمية؛ إذ سيبقى عام 1929، وكل ما تلاه من أحداث كسابقة وخبرة متراكمة تكفى

كتوجيه مفيد لرسم السياسة العامة، دون تكرار ما جرى من صراع طويل أعمى فى الثلاثينيات والأربعينيات فى سبيل رسم جدول أعمال اقتصادى متماسك، ووضع استراتيجية مناسبة لمواجهة الأزمة. ولقد أكدنا مراراً أن الاقتصاد يتعرض للتغير المستمر. وأن تغير الظروف يجعل من غير المحتمل أن استراتيجية معينة لمواجهة موقف معين قد تنجح مرة ثانية فى مواجهة موقف آخر.

وبغض النظر عما سيكتبه التاريخ عن مغزى أحداث يوم 19 أكتوبر 1987.. فإن يوم الاثنين الأسود سيظل نقطة تحول بطريقة ما؛ فقبل حدوث الصدمات المالية لهذا اليوم كانت الأمة تطفو مع تيار توسع اقتصادى استمر أربع سنوات. وقليلون هم الذين اهتموا بالنظر بتمعن فى القوى الاقتصادية الرئيسية، التى أبقت على الانتعاش الاقتصادى، رغم أنه كان هناك اعتقاد شائع أن هذا الرواج يخفى تعفناً كبيراً تحت قشرته. وشدت صدمة يوم الاثنين الأسود الأنظار إلى الأسواق المالية، ولكن سرعان ماتحولت الأنظار من أسواق «وول ستريت» إلى «مين ستريت»، أى إلى رجل الشارع ومنه إلى واشنطن. وكانت الأمة تسعى جاهدة لمعرفة كيف حدثت الأزمة أولاً، ثم ما الآثار وردود الأفعال المنتظرة فى الأجل الطويل. وكان تحول الأنظار على هذا النحو متوقعاً؛ فعلى مدى الثمانين عاماً السابقة، وفى ثمانية من حالات الانهيار التسع الكبرى فى أسواق المال للصعود (وهى تلك التى تنجم عنها خسائر تصل إلى 35٪ أو أكثر) نجد أن الانهيار يتبعه كساد كبير أو أزمة اقتصادية كبرى.

وفى الشهور التى تلت يوم الاثنين الأسود، وهذا ما سوف يؤكد أهمية الحدوث كمفترق طرق تاريخى ، حظى الجدل والنقاش حول بدائل السياسة الاقتصادية بمستوى من الاهتمام لم يحدث من قبل فى السنوات الأخيرة. ومع مضى الشهور .. تلاشى الاندفاع نحو فحص المشكلات الجوهرية كالعجز المالى الفيدرالى والعجز التجارى. والواقع أن انتخابات عام 1988 الرئاسية جاءت ومضت، دون أن تشهد ـ فى الحقيقة ـ أى

موقف واضح أو خلاق من جانب المرشحين بشأن اتجاه أيهما فى السياسة الاقتصادية، ورغم ذلك بدأ خبراء الاقتصاد فى إعادة تقييم سياسة الاقتصاد الكلى بطريقة حسية وواعدة حتى نعرف أين تقودنا هذه السياسة.

وتركز الفحص والنقد بصفة خاصة على سياسات سنوات الرئيس ريجان. ومثل الغلام الذى لاحظ أن الملك لا يرتدى أى ثياب، أدى يوم الاثنين الأسود خدمة جليلة، بفتحه باب النقاش حول ما كان يستحيل مناقشته فى فترة الاقتصاد أيام ريجان. وعلى العموم سواء بالخير أو بالشر فقد أشعل يوم الاثنين الأسود من جديد الاهتمام بالاقتصاد الكلي.

التيارات القديمة والجديدة فى فكر الاقتصاد الكلى:

والجدير بالاهتمام حقاً هو ما اتضح مع بداية إعادة تقييم الاقتصاد الكلى، من تغير ضئيل فى أدوات الاقتصاد الكلى، بهدف تحليل الاقتصاد الكلى الأساسى. ورغم كل الخلافات النظرية فى السبعينيات والثمانينيات.. فقد أثبتت إعادة تقييم اتجاه السياسة الاقتصادية للثمانينيات أن الحرارة لا تولد الضوء دائما. ولم تثمر الانقسامات النظرية بين الكينزيين التقليديين والكينزيين الجدد، أنصار جانب العرض، وأنصار المذهب النقدى والراشدين وغيرهم من فصائل المحللين، وخفضوا القليل عن أى شئ قد يعتبر مفيداً ونافعاً. ولكن بحلول الثمانينيات.. فإن جوهر تحليل الاقتصاد الكلى لم يتغير كثيراً عما كانت عليه منذ عقد أو عقدين قبل ذلك، بيد أنه يجب ألا يساء تفسير تلك الملاحظات.. فإن اتفاق الاقتصاديين فى الستينيات لم يكن له وجود فى الثمانينيات. وبدلاً من ذلك توجد الآن عدة مدارس، مختلفة الفكر الاقتصادى، مضت كل منها بطريقتها الخاصة فى توضيح أبعاد مفهوم تحليل الاقتصاد الكلى مباشرة. إن استعراضنا لأكثر هذه المواقف اختلافاً ستكون له فائدة كبيرة للغاية فى تحديد مايعرفه الاقتصاديون بدقة عن الاقتصاد الكلى الحديث.

مع أن الكينزية تلقت كثيراً من الضربات أثناء الركود التضخمى فى السبعينيات، إلا أنها ظلت حية كإطار عام لتحليل الاقتصاد الكلى على الأقل، وستبقى حية على أحسن وجه إن هى خففت من غلواء دفاعها عن سياساتها الاقتصادية وتطبيقاتها. كان النقد الكينزى - فى الأصل - ينصب على اقتصاد وقع فى قبضة كساد حاد ومراوغ، ويرى أن هذا الانكماش المزمن يرجع إلى نقص الإنفاق الخاص، وتعلل بأن تصحيح الوضع يتطلب إنفاقاً حكومياً واسعاً يعوض النقص.

بينما كانت أحداث الكساد والحرب تبرهن على صحة آراء كينز، تبين فى أواخر الستينيات أن الجهود الكينزية - فى إدارة الطلب - لم تحقق أغراضها بصورة جيدة فى اقتصاد قريب من مستوى التوظف الكامل، أو أعلى منه، وعلى الرغم من أن بعض أنصار الكينزية طالبوا بالعمل على ضبط الطلب بفتح أو إغلاق صنبور الطلب، حسبما تقتضى الظروف، إلا أنه عندما اقتضت الضرورة ذلك ، تبين أن إغلاق الصنبور يتطلب اتجاه إجراءات مؤلمة للغاية وغير مقبولة سياسياً، وأدرك السياسيون بأنه بقدر ما للسياسات الاقتصادية التوسعية من منافع بقدر ما للسياسات الانكماشية، التى تتطلب زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق الحكومى من مضاعفات سياسية انتحارية، إن تسييس الكينزية هو أكثر ما حوَّل العيب الفنى إلى كارثة.

لم تختف الأفكار الكينزية - رغم ذلك - حتى بعد انكشاف قصور سياسات التقييم الجميل الدقيق ومكافحة التضخم. ويتضح من جرد محتويات كتب الاقتصاد العادية، التى تدرس للطلبة المبتدئين أن معظم الاقتصاديين يستخدمون - حتى الآن - معادلات كينز، والسببية فى إعداد إطار تحليل الاقتصاد الكلى (وهو ما سنعمله نحن أيضاً فى ملخصنا عن التحليل الاقتصادى فى الفصول التالية). وتتمسك معظم المراجع بنظرية كينز عن الميل الطبيعى لاقتصاديات الإنتاج، من أجل الربح نحو الركود الدورى، وتبين الطاقات الكامنة لاستخدام السياسات الحكومية فى معالجة هذه الأوضاع. وكان التوجه النظرى لهذه

التمارين أكبر من ارتباطها بصنع السياسة، ومن ثم.. اتسمت بالطابع النظرى أكثر من الطابع العملى بصنع السياسات، وهو انعكاس للقيود التى فرضتها تجارب السبعينيات. ويعطى من يقبلون إطار التحليل الكينزى (سواء يستخدمون راية الكينزية أم لا) اهتماماً كبيراً بدور الاستثمارات الخاصة فى المحافظة على مستوى عال من العمالة على المدى الطويل، أكبر من أى وقت مدى. وجدير بالذكر أن السياسة النقدية التى لم يعطها الكينزيون التقليديون كثيراً من الاهتمام فى الماضي، قد أصبحت تحظى بمعالجة أكثر اتساعاً، وبقدر أكبر من التأييد.

ويمكن على الجانب الأكثر محافظة سياسياً ومهنياً تعرف ثلاث صور على الأقل من فلسفات اقتصاد السوق، لها أثر ملموس على تحليل الاقتصاد الكلى المتداول، ويعارض النقديون - بزعامة ميلتون فريدمان - أية إجراءات تدخلية خاصة السياسات المالية ،التى تؤدى إلى تزايد العجز المالى الفيدرالي. وتعتبر هذه المجموعة أن التضخم هو المشكلة الاقتصادية الرئيسية، وأنه يرجع - أساساً - إما لتشغيل الحكومة مطابع النقود لتمويل الدين العام، أو اتخاذ السلطات النقدية إجراءات توسعية مستقلة. ويحبذ النقديون قاعدتين أساسيتين فى سياسة الاقتصاد الكلى الأولى: النص فى الدستور على التوازن السنوى للميزانية، والثانية: الالتزام الصارم بمعدل ثابت للتوسع النقدي، لا يجوز لأى سلطة التلاعب فيه.

ويفترضون أن انتهاج هذه السياسات المقيدة يحرر الأسواق لممارسة نزعاتها التصحيحية الذاتية فى مواجهة الاتجاهات الاقتصادية المعاكسة، وباختصار بنى الاقتصاد الريجانى استراتيجيته على الفلسفة النقدية، ولكن سرعان ما أدت الضرورات السياسية وأوجه العجز المالية المروعة إلى إزاحة النقديين من إدارة ريجان.

بلغت الفلسفة النقدية ذروة نفوذها العملى حين قام بنك الاحتياطى الفيدرالى - فى

عـام 1981 ـ باستخدام سياسة التضييق النقدى فى كبح جماح التضخم بما يفضى إلى الركود. وعندما عاد البنك أخيراً إلى سياسة نقدية متساهلة، وبالتحديد.. عندما حدثت أوجه عجز مـالية ضـخمة بسبب تخفيض الرئيس ريجـان للضرائب وزيادة الإنفاق العسكري.. تنبأ النقديون بكل ثقة بعودة التضخم بأرقام عشرية. ولكن الانتعاش استمر فى منتصف وأواخر الثمانينيات، مع ارتفاعات معتدلة فى الأسعار فسقطت نبوءة النقديين، وسقط معها نفوذهم بشكل واضح، غير أن الاهتمام بقضايا التضخم كان قد تسلل بصورة غير رسمية إلى كل منظومة فكر الاقتصاد الكلي.

ظهر أنصار اقتصاد جانب العرض فى السبعينيات كشكل مختلف عن الأشكال الكلاسيكية، يستخدم أفكاراً وإدارات قريبة الشبه بالكينيزية. إن تشجيع النمو الاقتصادي، ورفع مستوى التوظف، وضمان استقرار الأسعار لا يتحقق إلا بتخفيض تكاليف الإنتاج (العرض)، أو بمعنى آخر اتخاذ الإجراءات لخفض أرباح واستثمارات القطاع الخاص.

وفى رأى أنصار اقتصاديات جانب العرض أن توسيع قاعدة الإنتاج، لا زيادة الطلب الكلى هو طريق الرخاء بغير تضخم. ودعوا إلى ضرورة تحرير الاقتصاد؛ بالإضافة إلى السياسات المالية والنقدية كضرورة لإنعاشه. وطالبوا بتخفيض الضرائب من أجل زيادة المدخرات الخاصة (للأفراد والشركات)، وقد حدث ذلك بالفعل فى عام 1981. وكانت دعوتهم هذه تفترض توفير الأموال اللازمة لتعميق وتوسيع رأس المال وزيادة الإنتاجية. وكذلك طالبوا بالتراجع العام للحكومة من كافة المجالات الاقتصادية، ورفع ثقل الحكومة عن كاهل الأعمال حتى يمكنها تخفيض تكاليف «العرض» وتحسين الربحية. ورأى الليبراليون الكينزيون ـ بالطبع ـ أن استخدام أداة الكينزية فى تخفيض الضرائب هنا هو بغرض تحقيق أهداف سياسية رجعية، تستهدف ـ فقط ـ التخفيف عن القادرين، والحقيقة أن عدداً ضئيلاً فقط من الاقتصاديين يمكنه تبرير اقتصاديات

العرض، كما جرت ممارستها فى الثمانينيات، فالمدخرات تناقصت بدلاً من أن تزيد بعد تخفيضات الضرائب فى عام 1981، وظلت الإنتاجية على انخفاضها، وتفجر الدين الفيدرالى فى ظل السياسة المالية الميسرة، التى انتهجها اقتصاد العرض. ومع ذلك.. ترك أنصار النقدية وجانب العرض وراءهم تراثاً نظرياً. كما أعطى تركيزهم على قاعدة الإنتاج - باعتبارها عنصراً مهماً من عناصر الاقتصاد الكلى، عبر اهتمامهم الكلاسيكى بتضخم الأسعار الناشئ عن زيادة الطلب - أعطى للاقتصاد الكلى بعدين مهمين قوامهما الاهتمام الكينزى بمكونات الطلب، والاهتمام كذلك بالقوى الأخرى المؤثرة فى إجمالى المنتج.

تؤمن نظرية التوقعات العقلانية، أحدث المدارس المحافظة (التى تسمى أحياناً بالاقتصاد الكلاسيكى الجديد) بأن إدارة الاقتصاد بالسياسات المالية والاقتصادية التقديرية مكتوب عليها الفشل؛ فعند اتخاذ مثل هذه السياسات ستبطل ردود فعل الناس فعالية محاولات الاستقرار. كما أن تعلمهم - مع مرور الزمن - أن صانعى السياسة يحاولون خداعهم - فالأفراد يتعلمون بسرعة، الشك فى السياسات التقديرية - جعلهم يتخذون أعمالاً مضادة للسياسة، قد تكون محققة لمصالحهم. وإنه من الخير لهم النضال فوراً من أجل أجور (العمال)، وأسعار (المنتجين)، وفائدة (المدخرين) أعلى، لا الانتظار حتى يأتى التوسع بحتمية التضخم. والنتيجة هى إحداث نمو ضئيل، مع ضغوط تضخمية فورية، لا تشجيع النمو الذى يعتبر الهدف الأساسى لها. ففى عالم التوقعات العقلانية تكون لسياسات مقاومة الدورة الاقتصادية آثار مشجعة للدورية فى أسوأ الأحوال، وقد لاتكون لها أية آثار فى أحسنها. وفى كلتا الحالتين يعود أنصار التوقعات العقلانية إلى وجهة النظر الكلاسيكية القديمة، وهى: ترك حركة السوق ودورة نشاط الأعمال وشأنها، حتى تسير فى مسارها الخاص، الذى نستطيع التنبؤ به بسهولة أكبر من التنبؤ بما سيترتب على السياسات المضادة للدورة. ولفترة ما بدا أن نظرية التوقعات العقلانية فى سبيلها إلى الانطلاق والتحليل الواعد بالخير. ولكن بفحصها - بدقة - تبين لمعظم

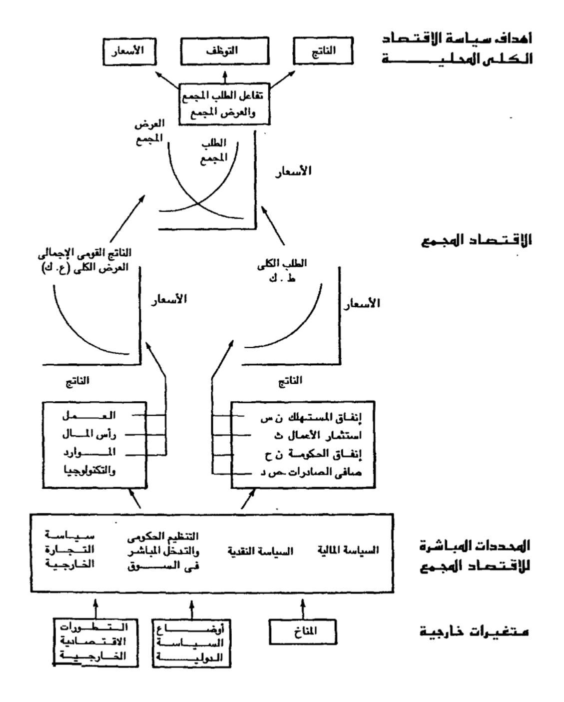
الاقتصاديين أنها مجرد اقتصاد كلاسيكى قديم فى ثوب جديد، إذ إنها لم تقدم أية حلول للسياسة الاقتصادية بصرف النظر عن مقاومتها للسياسات التقديرية.

لقد بدأ الاقتصاد الكلى - بمعناه الحرفى - على يد چون ماينارد كينز، ولن يفقد هذا الفرع من الفروع البحث الاقتصادى جذوره سريعاً، وقد لا يفقدها على الإطلاق. وبالرغم من كل نواقص وإخفاقات سنوات المد الكينزى، إلا أن محاولات أنصار الثورة المضادة من النقديين، وأنصار جانب العرض، والتوقعات العقلانية لطمس كينز باءت بالفشل. والحقيقة أن كثيراً مما وجه لكينز من نقد طعمت به الكينزية، وإن كان بقدر من الخشونة. والجمع بين أفضل ما فى كل هذه النظريات الاقتصادية يعد أهم سمات الاقتصاد الكلي، الذى يولد الآن من جديد.

تشريح الاقتصاد الكلى :

يقـــدم شكل (5 - 1) عرضاً بيانياً عاماً عن كيفية إدراك معظم الاقتصاديين المعاصرين للعلاقات الهيكلية فى وضع السياسة الفعالة فى اقتصاد حديث للإنتاج من أجل الربح. ويجدر بالقارئ أن يتذكر أن ما فى الشكل البيانى من تناسق وترتيب هو مجرد تصوير فنى بحت، ومن المستحيل أن تعبر التدفقات والعلاقات فى عالم الواقع عن نفسها بمثل هذه الدقة.

شكل (5 - 1) : علاقات الاقتصاد الكلى



إن أهداف سياسة الاقتصاد الكلي الحديثة هي - في جوهرها - ثلاثية الأضلاع: المحافظة على مستوى معقول من النمو الاقتصادي (زيادة مقبولة في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي). ومستوى معقول من العمالة (معدل بطالة منخفض)، واستقرار الأسعار (الحد الأدنى من الضغوط التضخمية)، وهذه الأهداف مجتمعة تشكل «الثالوث الأقدس» لرسم سياسة الاقتصاد الكلي. ويرجع تاريخ هذه الأهداف النبيلة إلى المحاولات الأولى في التعليل الاقتصادي. ولكن أصولها كمادة عملية في صنع السياسة الاقتصادية، ترجع مباشرة إلى سنوات الكساد العقيم العظيمة، وقننت كأهداف لسياسة الحكومة لقانون التوظف لسنة 1946.

وهذه الأهداف الثلاثة لا تقف متفردة، كما أنها ليست متساوية في انتمائها. ومن المفهوم أن مستوى التاريخ الاقتصادي هو المحدد الرئيسي لمستوى التوظف والأسعار، وأن العلاقة بين مستوى العمالة ومستوى الأسعار علاقة عكسية (باستثناء فترة الركود التضخمي في السبعينيات). ويهتم الاقتصاديون على اختلاف رؤياهم النظرية والأيديولوجية في المقام الأول إما باستقرار الأسعار، أو بزيادة معدل التوظف، ويعطي الليبراليون الأولوية لتوفير فرص العمل، بينما يركز المحافظون على استقرار الأسعار.

ويتفق معظم الاقتصاديين على أن التفاعل بين الطلب المجمع والعرض المجمع يحدد المستوى الفعلي للناتج القومي الحقيقي، وبالتالي مستوى التوظف والأسعار. ومعنى ذلك أن الناتج (وبالتالي مستوى التوظف والأسعار) هما نتاج قدرة المجتمع على إنتاج السلع واستعداده لاستهلاكها. ومستوى الطلب المباشر هو حاصل جمع هذه العناصر الأربعة: إنفاق المستهلكين على السلع والخدمات، والإنفاق أو المشتريات الحكومية، واستثمارات قطاع الأعمال الجديدة، وصافي مبيعات الولايات المتحدة للخارج ومشترياتها منه. ومن المسلم به أن كل زيادة في طلب أي عنصر من هذه العناصر - على الناتج - تؤدي إلى زيادة الطلب المجمع، وبالتالي تشجيع الاقتصاد. وكذلك يحدث نقص أحد أو كل هذه

العناصر انكماشاً فى الاقتصاد. ويعتمد العرض الكلى على الطاقة الإنتاجية فى الاقتصاد، وكم ونوع العمل، ورأس المال القائم، والمتاح من الموارد والمهارات التقنية والإدارية. ومن الواضح أن زيادة وتعميق أحد أو كل هذه العناصر تؤدى إلى زيادة العرض المجمع أو القاعدة الإنتاجية، وأن انكماش أحد أو كل هذه العناصر يؤدى إلى تخفيض العرض المجمع.

استطراد حول الطلب المجمع والعرض المجمع:

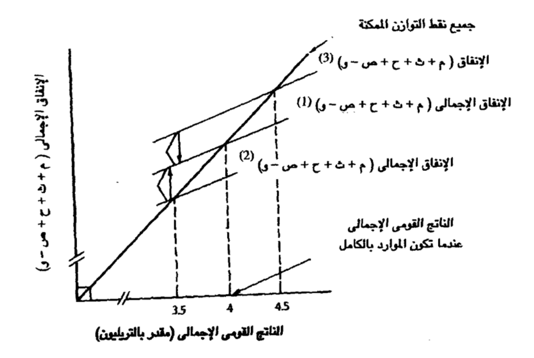
من المفيد هنا تناول مفاهيم الطلب المجمع والعرض المجمع بقدر من التفصيل بما لها من دور مركزى فى فهم ممكنات وحدود سياسة الاقتصاد الكلي.

ثمة عدد قليل من الأفكار الاقتصادية أو على الأقل اقتصادات العقدين الآخرين؛ مما يمكن اعتبارها حقائق جديدة تحت الشمس. وقد يحدث أحياناً تلميع وصقل بعض أسلحة الأفكار القديمة وإلباسها ثوباً جديداً ودفعها مرة أخرى إلى المعركة. وفى بعض الأحيان.. تبلى هذه الأسلحة بلاءً أفضل فى المرة الثانية، مثلما هو الحال بالنسبة لمفهومى الطلب المجمع، والعرض المجمع . وبصفة عامة.. يتبقى تحذير طلبة علم الاقتصاد من محاولات الاقتصاديين لتبسيط المفاهيم التحليلية؛ فكل تبسيط بالمعنى العادى للمصطلح لايماثل الحقيقة إلا فيما ندر. غير أن هذا ليس هو الوضع بالنسبة لتحليل الطلب المجمع والعرض المجمع، فهذه الأدوات - حتى فى أعلى مستوى من التعميم - عندما لا تنشأ ثمة حاجة إلى درجة عالية من المواصفات.. فإن هذه الأدوات تكون توضيحية بشكل رائع لمعالم لنظرية الاقتصاد الكلى.

منذ فترة غير طويلة.. أدخل الاقتصاديون طلابهم إلى عالم أسرار تحليل الاقتصاد الكلى باستخدام حيلة، تعرف بخطوط التقاطع الكينزي، ونقطة الارتكاز فيها هى مستوى توازن الناتج فى رسم بيانى ذى محورين، يصور مستوى الإنفاق الكلي، وممثلاً فى

عناصره السابقة: إنفاق المستهلك، واستثمار قطاع الأعمال، والإنفاق الحكومى وصافى الإنفاق الخارجى مقابل الناتج الكلى (يقاس عادة بوصفه الناتج القومى الإجمالى أو ناتج القومى الصافي). ويبين الجزء الأول من شكل (5 - 2) هذه الحيلة.

شكل (5 - 2) : الطلب المجمع والعرض المجمع (الجزء الأول)



ملاحظات الشكل :

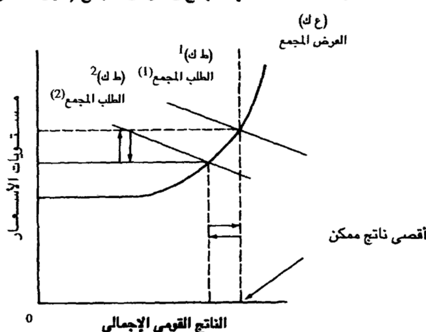
- يمثل مستوى الإنفاق الإجمالى (م + ث + ح + ص – و)[1] ناتجاً قومياً، وإجمالياً قدره 4 تريليون دولار، وهو الناتج عند مستوى التوظف الكامل.

- يمثل مستوى الإنفاق الكلى (م + ث + ح + ص – و)[2]، هو الذى يقع أسفل (م + ث + ح + ص – و)[2] بعقد الفجوة الانكماشية، مستوى توازن للناتج القومى الإجمالى مقداره 3.5 تريليون دولار، وهو أقل من مستوى الناتج عند مستوى التوظف الكامل (4 تريليون دولار) والحل: زد الإنفاق الإجمالى (م + ث + ح + ص – و)[2] بمقدار الفجوة

الانكماشية، فنحصل على التوازن عند مستوى التوظف الكامل.

ـ يقع مستوى الإنفاق الإجمالى (م + ث + ح + ص – و)^3 فوق (م + ث + ح + ص – و)^1، بمقدار *الفجوة التضخمية*؛ مخففاً التوازن عند مستوى 4.5 تريليون دولار، وهو مستوى لا يمكن الوصول إليه. الحل: اخفض الإنفاق الإجمالى (م + ث + ح + ص – و)^3 بمقدار الفجوة التضخمية، واحصل على التوازن عند مستوى التوظف الكامل.

شكل (5 - 2) : الطلب المجمع والعرض المجمع (الجزء الثانى)



ملاحظات الشكل :

ـ إذا كان العرض المجمع (ع ك) ثابتاً، ومستويات الطلب الكلى (ط ك) متغيرة.. يتفق التوازن عند (ط ك)^1 مع مستوى التوظف الكامل؛ فإذا انخفض (ط ك)^1 إلى (ط ك)^2 ينخفض الناتج وكذلك الأسعار، وإذا رفعنا (ط ك)^2 إلى مستوى (ط ك)^1 يزيد الناتج والأسعار (والعمالة أيضاً).

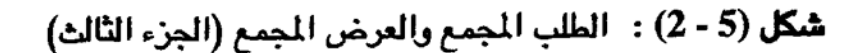
كان الغرض من هذا التمرين أولاً: إثبات ما هو واضح، أى إن الاقتصاد ينزع إلى

التوازن، حين يتساوى الإنفاق الإجمالى بالناتج الإجمالى.

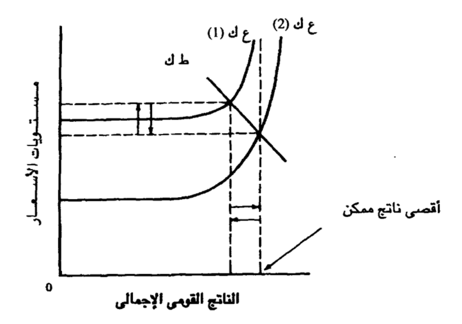
ثانياً: نظراً لافتراض أن الاتجاه الأساسى للاقتصاد هو الوصول إلى التوازن عند نقطة، أقل من الناتج عند مستوى التوظف الكامل؛ فعندما تكون نقطة التقاء منحنى العرض مع إجمالى المصروفات أو ما يسميه كينز بالطلب الكلى عند أعلى مستوى هو فى حالتنا التقاء (ع ك) مع (ط ك)[1].. فإن الفرق بين نقطة الالتقاء فى (ط ك)(1) و(ط ك)(2) يمثل الفجوة الانكماشية، التى يجب تغطيتها بزيادة إجمالى النفقات.

وقد ظلت هذه الحيلة تبين - لأجيال كثيرة من الطلبة - كيف يمكن زيادة الطلب الكلى لتغطية الفجوة الانكماشية، وتحقيق مستوى التوظف الكامل. وقد استخدم الكينزيون «تقاطع» كينز فى تبيان كيف تظهر الفجوة التضخمية (انظر شكل 5 - 1 الجزء الأول)، وكيف يمكن تغطيتها بتخفيض الطلب المجمع أو الإنفاق المجمع (عادة بخفض الإنفاق الحكومى، أو زيادة الضرائب).

على مدى الزمن .. أصبحت المهارة والتجديد فى استخدام هذه الأداة مدعاة للغيظ بين الاقتصاديين على الأقل. ومع ذلك.. كان هذا التكتيك وما يعبر عنه من تحليل، يعانى من عيب جوهري، لم يكن من الممكن الاستمرار فى تجاهله أثناء الركود التضخمى فى السبعينيات؛ فالتحليل الكينزى - رغم إتقانه بنجاح - يفترض استقرار الأسعار عند كل المستويات بما فى ذلك مستوى التوظف الكامل. وموضوع التوظف الكامل ذاته موضع جدل مستمر، نظراً لأن استقرار أو جمود الأسعار لا يمت بصلة للشواهد المستمدة من التجارب العملية، باستثناء حالات البطالة المفرطة. إن العكس هو الصحيح، فتوازن الناتج والطلب المجمع عند المستويات المختلفة يقترن بمستويات مختلفة للأسعار، وقد دخلت هذه الحقيقة إلى تكتيك الطلب المجمع (العرض المجمع فى السبعينيات انظر شكل (5 - 2) الجزء الثانى، والجزء الثالث).



شكل (5 - 2) : الطلب المجمع والعرض المجمع (الجزء الثالث)



ملاحظات الشكل :

إذا علمنا أن الطلب المجمع.. نستطيع أن نرى فى الرسم أثر منحنيين للعرض المجمع. تحقق توازن (ع ك)[1] عند مستوى أعلى من الأسعار ومستوى أدنى من الناتج. ويخفض التحول إلى (ع ك)[2] الأسعار، بينما يزيد الناتج والتحول فى الاتجاه الآخر، أى من (ع ك)[2] إلى (ع ك) [1] يؤدى إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض الناتج.

إن التحليل الذى يظهره هذا التكتيك تحليل أصيل، وكان الاقتصاديون - قبل عهد كينز - يعرفون العرض المجمع والطلب المجمع، رغم ندرة استخدام المصطلحين. ورغم أن الاقتصاد الكلى - كما نعرفه الآن - لم يكن له مكان حينذاك، ففى رأى النظرية الكلاسيكية أن الاقتصاد المجمع والطلب المجمع بصورة طبيعية، يحقق على الأمد الطويل التوظف الكامل أيضاً. ويمكن استخدام بعض التعديلات الكينيزية باستخدام العرض المجمع

والطلب المجمع لتبيان بعض ظروف العالم الواقع، التى لم تتنبأ بها المدرستان الكينزية والكلاسيكية.

هنا.. تظهر مكونات الطلب المجمع الكينزية القديمة (استهلاك المستهلكين واستثمارات الأعمال، والإنفاق الحكومى وصافى الصادرات) فى صورة منحنى هابط للطلب المجمع، يبرز علاقة عكسية بين مستوى الأسعار، ومستوى الطلب المجمع. ومن الممكن فهم هذه العلاقة بين الأسعار الحقيقية ومستويات الطلب المجمع بالحس الفطري، بسهولة أكبر من تفسيرها بالمعنى الرسمى بالنسبة للسلع منفردة، وإن كان ذلك يعنى توسعاً فى التفسير، فعلاقة السعر / الكمية فى السلعة منفردة تختلف اختلافاً كبيراً عن علاقة السعر / الكمية فى الاقتصاد القومى ككل. وبعبارة أبسط.. يستحيل تفسير الزيادة الإضافية فى الطلب الكلى برغبتنا فى شراء مزيد من السلع، بسبب انخفاض أسعارها مثلاً، لأن افتراضات الأسعار النسبية للسلع منفردة ـ والتى تفسر العلاقة العكسية بين السعر والكمية ـ لا تصلح لدراسة التغيرات فى المستوى العام للأسعار، الذى يشمل جميع السلع.

يبدو أن المنحنى الهابط للطلب المجمع نتيجة ثلاثة مؤثرات:

الأول: أثر التوازن الحقيقى الذى تتحقق عنده للأفراد زيادة صافية فى قيمة ممتلكاتهم، بسبب انخفاض الأسعار؛ ففى ظل انخفاض الأسعار ينمو إحساس الأفراد بالثروة والرفاهية، إذ يشعرون بوجود فائض فى الشراء. وبالعكس.. يقلل ارتفاع الأسعار من قيمة ممتلكاتهم، فيميلون لأغراض وقائية إلى تقليل الإنفاق.

الثاني: أثر سعر الفائدة، وذلك بسبب اقتران الأسعار المرتفعة بشكل طبيعى بارتفاع الفائدة (أسعار أدنى مع أسعار فائدة أدني)، وينشأ عن ارتفاع أو انخفاض زيادة أو نقص الاستثمار، وهو ما يتفق مع هبوط منحنى الطلب المجمع.

وأخيراً: أثر التجارة الخارجية، الذى يؤكد افتراض المنحنى الهابط للطلب المجمع، فالأسعار المرتفعة للسلع المحلية تقلل الصادرات، وتشجع الواردات والعكس صحيح. ومن ثم.. يزيد الطلب المحلى والخارجى عندما تكون مستويات الأسعار أقل وليس فى حالة ارتفاع الأسعار.

إن فهم منحنى العرض الصاعد أسهل قليلاً على الفهم، فقد رأينا - من قبل - أن كينز يركز على اقتصاد يعانى من الركود والبطالة الواسعة، ومن ثم يفترض فيه إمكانية زيادة الناتج، مع ضغوط تضخمية ضئيلة، وأنه يمكن مع زيادة عدد بائعى الموارد على عدد المشترين المحتملين، الإبقاء على انخفاض معدلات الأجور وأسعار الفائدة وتكلفة المواد الأولية.

وكان من المقدر أن تكتشف الولايات المتحدة - أثناء الحرب العالمية الثانية، وحرب ڤيتنام - أن التوسع فى الناتج قد يدفع بالاقتصاد الوطنى إلى حدود، تزيد عن إمكانياته فى الإنتاج. ويؤدى تناقص عوامل الإنتاج - قبل الوصول إلى مستوى التوظف الكامل - إلى ارتفاع الطلب عليها، ومن ثم إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، حتى مع زيادة الناتج.

وعندما يتم الجمع بين منحنيات العرض والطلب فى الجزءين الثانى والثالث من شكل (5 - 2) تتحقق الظروف المواتية لتوازن السعر / الناتج. والأهم من ذلك تبيان التوازن الدقيق للناتج، فيما يزودنا به النموذج من ديناميات اقتصاد كلى فى تفسير التغير عن وضع التوازن. فإذا افترضنا وضعاً معيناً للتوازن، فيه العرض المجمع ثابت والطلب المجمع متزايد، كما فى حالات تخفيض الضرائب، وزيادة الإنفاق الحكومي، أو زيادة صافى الصادرات.. فإن منحنى الطلب المجمع يتجه إلى اليمين، وتحدث زيادة فى الناتج، وفى حالة انخفاض الطلب ينخفض الناتج. وإذا افترضنا ثبات الطلب المجمع مع زيادة العرض المجمع، كما فى حالة زيادة الإنتاجية والمهارات الإدارية، أو فى حالة

انخفاض تكلفة المواد.. فإن منحنى العرض الكلى سيتجه إلى الخارج محققاً توازناً جديداً عند مستوى عام للأسعار أدنى وناتج قومى أكبر، وبالطبع.. يؤدى انخفاض العرض إلى نتائج عكسية تتمثل فى طلب أقل وأسعار أعلى.

وكما لوحظ سابقاً.. إن البساطة هى قضية تحليل الطلب المجمع والعرض المجمع - إلى جانب الحقيقة - أن تركيزه الجزئى على مستويات الأسعار يتلافى عيب تقاطع كينز، وقد يقال إن هذه الأداة من البساطة بحيث لا يستدعى شرحها كل هذه المساحة، ولكننا نأمل بألا يكون استطرادنا بغير داعٍ، وأن يزودنا بإطار نافع، لفحص بدائل سياسة الاقتصاد الكلى فى وقتنا الراهن.

يجب ألا نغفل فى تقديرنا للقيمة الفعلية للطلب المجمع والعرض المجمع، قيمة الجمع بين وجهتى نظر مختلفتين فى تحليل نشاط اقتصاد الإنتاج من أجل الربح، وتركيز الكلاسيكيين على الإنتاج (جانب العرض) وتركيز الكينزيين على الطلب؛ فمن الممكن أن يتكامل كل من المنطق الكلاسيكى بأن العرض يخلق الطلب. ووجهة النظر الكينزية بأن النقص المزمن فى الطلب هو السبب الرئيسى للاتجاهات نحو الركود، فى أداة تحليلية واحدة. وعلى عكس الاعتقاد السائد، بأنهما على طرفى نقيض أيديولوجياً ويستحيل التوفيق بينهما، وبمعنى آخر.. يمكن اكتشاف مساحة مشتركة، يمكن أن يتحقق حولها الاتفاق فى الرأى الاقتصادى حتى لو اختلفت النظرة الاستشراقية التى تتمثل فى إمكانية تقنيته.

استعراض أدوات السياسة الاقتصادية:

لاحظنا تطور أدوات سياسة الاقتصاد الكلى فى العقدين الماضيين، بيد أننا لم نفحصها بصورة منهجية فى نطاق الإطار العام للاقتصاد الكلي. وفى محاولة منا للحصول على رؤية أوسع لمخطط الاقتصاد الكلى - الذى يتعين أن يعمل فى إطاره صانعو

السياسة الاقتصادية ـ ننتقل إلى تقييم اصطلاحى لهذا المزيج المتاح للسياسة الاقتصادية، وأثره المحتمل على مجدداتنا للطلب المجمع والعرض المجمع. وقد يكون من المفيد للقارئ العودة إلى شكل (5 - 1).

تؤثر أربع مجموعات عريضة من أدوات السياسة الاقتصادية، فى مستويات الطلب المجمع والعرض المجمع وأهمها: السياسة المالية التى تضم كل التصرفات الحكومية، فيما يتعلق بالضرائب والإنفاق، والأرصدة التحويلية (التى تمنح للأفراد أو قطاعات الأعمال). وبينما يرى معظم الاقتصاديين الكينزيين أن السياسة المالية تؤثر أولاً فى حاجة الطلب، يرى أنصار العرض المعاصرون أن لها تأثيراً مباشراً أيضاً على كم ونوع عوامل الإنتاج. ويتركز اهتمامنا بالاقتصاد الكلى ـ فى الفصلين التاليين ـ على السياستين المالية والنقدية، اللتين ينفذهما بنك الاحتياطى الفيدرالى. وتشمل السياسة النقدية كل السياسات المصرفية، التى تؤثر فى كل من كمية النقود والمتاح منها، وفى أثر الائتمان والفائدة، وندرة نقود السياسة الانكماشية. أما أسعار الفائدة المنخفضة، والائتمان السهل.. فتعكس السياسة التوسعية، وقد يكون للسياسة النقدية تأثير على الطلب مماثل لتأثير السياسة المالية أيضاً، ولكن لها تأثيراً على جانب العرض.

وتغطى سياسات تدخل الحكومة فى السوق نطاقاً واسعاً من أنشطة الحكومة فى الاقتصاد، تتراوح بين فرض سياسات الدخل والسيطرة على الأسعار والأجور، وبين التنظيم المباشر وغير المباشر لنشاط (الأعمال)، عن طريق تنظيم مستويات الأسعار والناتج، من خلال قوانين حماية المستهلك والبيئة وتأمينات العمال. أما سياسة التجارة الخارجية.. فتشمل فرض التعريفات، والرسوم، والحصص على السلع الأجنبية التى تدخل السوق المحلية وإجراءات تيسير أو تقييد دخول وخروج رأس المال والتكنولوجيا وغيرها، ومعالجة تقلبات أسعار الصرف العالمية. ولهذه الإجراءات الحكومية آثار مختلفة على كل من الطلب المجمع والعرض المجمع.

ويقف وراء أدوات السياسة تلك وتؤثر فيها، كما يصور أصحاب نظرية الاقتصاد الكلى مجموعة مختلفة من التغيرات الخارجية المناخ، فالحرب أو التهديد بالحرب (وكذلك السلام وتهديدات السلام) وسياسات وآراء الاقتصادات الأجنبية وسياساتها الاقتصادية الدولية، تفرض على الاقتصاد الوطنى قيوداً خارجية.

إن تأثيرات الأوضاع الخارجية على أهداف سياستنا للاقتصاد الكلى معقدة، ولكننا سنتخذ لأغراض التوضيح مثالاً واحداً بسيطاً ونتائجة بسيطة أيضا؛ فالآثار المباشرة لاندلاع الحرب فى الخليج* مثلا. هى: (1) توقف الإمدادات من بترول الخليج، (2) زيادة الاستعدادات العسكرية الأمريكية. ومن ثم .. نتوقع على المستوى الاقتصادى الكلى أن يحدث السيناريو التالي: يؤدى انخفاض الإمدادات العالمية من النفط الخام إلى ارتفاع أسعار الطاقة، وهو مايتطلب قدراً من التدخل الحكومى فى تسعير وتسويق المنتجات البترولية، ويؤثر نقص البترول دوليا، والإجراءات الحكومية المترتبة عليه(تحديد الأسعار والتوزيع بالمقتنات) على أسعار العرض (الإنتاج)مباشرة، وقد يدفع بمنحنى العرض المجمع إلى اليسار، ويؤدى إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض الناتج عند مستوى التوازن الجديد، وهو أمر مسلم به. فى هذه الأثناء، ومع بقاء الأمور الأخرى على حالتها.. فإن زيادة الإنفاق العسكري؛ نتيجة الخوف من اندلاع الحرب تؤدى إلى المزيد من الإنفاق الحكومى لأسباب عسكرية، ومن ثم زيادة الطلب المجمع على السلع وارتفاع المستوى العام للأسعار، وزيادة الناتج، وتلك هى ديناميات نموذجنا للاقتصاد الكلى.

قد يكون من المفيد ـ قبل أن نترك هذا النموذج ـ أن نعود إلى فحص السياسة الاقتصادية بقدر أكيد من الدقة. وقد لاحظنا ـ فى الفصل الأول ـ أن الناتج والعمالة واستقرار الأسعار فى الآونة الأخيرة مخيبة للآمال، مقارنة بالأداء الاقتصادى فى العقدين السابقين مباشرة، إن معدلات النمو، ومستوى البطالة، والأسعار شديدة التواضع مقارنة

* تم تأليف الكتاب وصدر قبل أزمة الخليج 1991/1990 ـ المؤلف.

بما اعتدنا عليه فى منتصف السبعينيات، ويجب ألا ينس القارىء هذه الحقيقة. وفى الفصل السابق رأينا - على سبيل المثال - إصرار الكونجرس على النص فى قوانين التوظيف الكامل والنمو المتوازن (المعروف بقانون همفرى - هوكينز) على هدف خفض نسبة البطالة إلى 4٪ بحلول عام 1983م (بعد أن كانت 10٪ فى سنة اصدار القانون)، كما أن معدلات التضخم هبطت إلى الصفر بحلول عام 1988م. ولسنا بحاجة إلى القول أن هذه الأهداف قد عطلت، وترك القانون ليغطيه التراب؛ حينما أملت الحقائق الاقتصادية الجديدة أهدافاً للاقتصاد الكلى مختلفة تماماً. وما إن حلت نهاية عام 1988م، وبين امتداح الكينزيين من الاقتصاديين للاقتصاد، الذى مر بأكثر من 70 شهراً من التوسع حتى كان معدل نمو الناتج القومى الإجمالى الحقيقى أقل من 3٪، والبطالة مستقرة عند نحو 5٪، والأسعار تزيد بمعدل 5٪. ومن الواضح إن معايير الرضى بنتائج السياسة الاقتصادية قد تغيرت كثيراً خلال عقد واحد من الزمن.

ويجب ألا ننس - ونحن نستعرض حدود إمكانيات سياسة الاقتصاد الكلى- تذكر أن الأهداف والأغراض التى يمكن تسميتها اصطلاحاً بجدول الأعمال الاقتصاد الكلى هى موضع تفسيرات ومعان كثيرة؛ فالتغيرات لاتوجد فقط فى العمليات، التى ترسم وتنفذ فى نطاقها السياسة الاقتصادية، بل إن أغراض السياسة الاقتصادية تخضع أهدافها لسياسة التغير (باستثناء تعميمات عريضة).

تغيير الآراء حول مشكلات البطالة والتضخم العتيدة:

كما جرت مناقشتنا - فى الفصل الثالث - كانت هناك نزعة أولية فى السبعينات بين الاقتصاديين الأمريكيين المتآثرين، والآخذة فى الاضمحلال بالحكمة السائدة آنذاك فى التسليم بالعجز أمام مشكلة الركود التضخمي؛ فالنظرية والتجربة علمتنا على المدى الطويل أن البطالة والتضخم طرفى نقيض فى دورة الأعمال. وبدا أن ظهور التضخم والبطالة معاً - وفى وقت واحد - بالنسبة للكينزيين أمراً يعز تفسيره - ربما إلى الأبد - على

كل المدارس الاقتصادية. ولم يكن ذلك هو الحال فى الحقيقة؛ فلمعدلات التضخم والبطالة المرتفعة فى السبعينيات وما شاهدناه من ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية، لكل منها تفسير وحلول محتملة. ونحتاج فى الكشف عن هذه الخبرة إلى فهم طبيعة كل من البطالة والتضخم، وعلاقة كل منهما بالأخر.

يعترف الاقتصاديون المعاصرون - بوجه عام - بوجود ثلاثة أنواع من البطالة: أولاً البطالة الاحتكاكية الناشئة عن حركة دخول العمال الجدد أو عودة العمال القدامى العادية إلى قوة العمل، والتنقل الطوعى للعمال من وظيفة الى أخرى؛ وفقاً لإرادتهم. ولايرى معظم الاقتصاديون فى البطالة الاحتكاكية مشكلة؛ لأنها لاتمثل فى اعتقادهم إلا نسبة ضئيلة من البطالة، ربما كانت منتجاً ثانوياً مرغوباً فى مجتمع حر.

ثانياً: البطالة الهيكلية وهى تطرح مشكلة أكثر خطورة، وتنشأ من إلغاء الوظائف بسبب تغير المهارات المطلوبة، مثلما يحدث فى حالات إدخال رسائل الإنتاج التلقائية فى الإنتاج، وتدهور صناعة ما بصورة دائمة، وإعادة توظيف وظائف صناعة ما جغرافياً (على المستوى المحلى أو الدولى). وتوجد البطالة الهيكلية على نطاق واسع فى بعض الجيوب فى مناطق تعدين الفحم بمنطقة الأپالاش، ومدن صناعة الصلب فى الغرب الأوسط، وحقول البترول فى تكساس، وأحياء الفقراء السود والملونين فى المدن. وتبلغ معدلات البطالة فى هذه المناطق خمسة أو عشرة أضعاف المتوسط الأمريكى العام. ويوجد فى هذه الحالات من البطالة الهيكلية اختلاف بين عرض العمل بمستوى المهارة السائد والطلب عليه. والحقيقة الأهم أنه من غير المحتمل أن يزيد الطلب على هذه النوعيات من العمل، مهما كانت أحوال الاقتصاد ككل. وفى نموذج «السوق العاملة» البحت.. يفترض - من الناحية الفنية - تصحيح هذه المشكلة فى الأجل الطويل بالشروط التالية:

أولا: تخفيض الأجور الى الحد الذى يمكن معه استخدام العامل صاحب الأجر المرتفع من قبل، والذى لم يعد مطلوباً، عند أرباب أعمال جدد (يجدون أن العمال العاطلين

هيكلياً، قد يكونون منتمين عند مستوى أقل من الأجور).

ثانياً: أن يكون العمال المتعطلين هيكليا قادرين على التحرك والانتقال من مناطق الوفرة النسبية إلى المناطق التى يوجد بها نقص نسبى فى هذا النوع من العمل.

ويبدو هذا الافتراض جميلاً من الناحية النظرية، ولكنه لايمت للواقع إلا بصلة محدودة للغاية ومؤلمة. فليس هناك الكثير مما يحفز العمال على السعى وراء وظائف منخفضة الأجر، إن وجدت أصلاً. ونظراً لوجود تأمين اجتماعى وأمان عائلى يخففان من آلام البطالة المباشرة، ويجعلان من السعى وراء الوظائف منخفضة الأجر عملاً غير ذى ميزة. وحتى إذا توفر الاستقرار لقبول مستوى معين يقل أو يزيد عن مايمنحهم التأمين من الشعور بالأمن فى ظل البطالة المباشرة.. فإن صعوبة الحراك تقف عقبة؛ فالعاملون فى حقول البترول فى تكساس لا يعرفون ولايرغبون فى الانتقال إلى فرص العمل المتاحة فى قطاعات الخدمات فى منطقة بوسطن، والسود فى جنوب بوسطن لا يستطيعون تولى وظائف التقنيات العالية الشاغرة فى ممر بوسطن - وركيستر. ولذلك .. فإن ارتفاع وتزايد البطالة الهيكلية (تمثل نحو 90٪ من كل المتعطلين عن العمل فى فترات الانتعاش) ماتزال معضلة، يصعب حلها. ومع كل ماتمثله هذه المشكلة من إلحاح.. إلا أنها لا تعد ظاهرة استثنائية. فالبطالة الهيكلية من نوع أو آخر ظاهرة قديمة، ترجع إلى فترة التحول من الاقتصاد الرعوى الزراعى إلى الاقتصاد الصناعى. ويزخر القرنان الماضيان وربما أكثر بالأمثلة لكثير من مجموعات العمال، الذين فقدوا وسائل الرزق بسبب تغير تكنولوجيات الآلة والمهارات المطلوبة.

ومع ذلك فالإدعاء بأن البطالة الهيكلية هى مجرد ثمن التقدم، هو إدعاء غير مقبول فى وقتنا الراهن على الأقل، ولأسباب كثيرة؛ فبصرف النظر عن الاعتبارات الأخلاقية والمعنوية تطرح البطالة الهيكلية مشكلات سياسية. ولسوف نعود إلى هذه المشكلة مرة أخرى، ولكن يكفى هنا القول بأن البطالة الهيكلية لاتتمشى مع سياسات الاقتصاد الكلى،

التى تستهدف الحد من البطالة عن طريق زيادة الإنتاج*.

ثالثاً: البطالة الدورية: ونعنى فقدان الوظائف بسبب انخفاض المستوى العام لنشاط الاقتصاد الوطنى، وهى النوع الوحيد من البطالة الذى يستجيب للسياسات المالية والنقدية بمعناها الاصطلاحى، وتمثل بؤرة الاهتمام فى دراستنا للأدوات السياسية فى هذا الفصل.

ويحسن - قبل أن نواصل السير - تقديم شرح بسيط بطريقة حساب البطالة الدورية؛ ففى طريقة الحساب هذه.. يعتبر عاطلاً من كان يبحث بجد عن عمل خلال الشهر السابق، أو من ينتظر دعوته للعمل مرة أخرى، أو ترشيحه لعمل جديد. ومن يكفى قيامه بعمل مدفوع الأجر خلال الشهر الأخير؛ لايعتبر غير عاطل. أما الغائب عن العمل (حتى دون أجر) بسبب المرض أو الاضراب فلا يعد عاطلاً، ويعتقد بعض الاقتصاديين أن هذه القواعد تظهر مستوى البطالة فى الولايات المتحدة أقل بكثير من الحقيقة، خاصة البطالة الهيكلية، حيث يؤدى الإحباط بسبب طول البطالة إلى تسرب العاطل من قوة العمل ككل، ويصبح من المستحيل حسابه ضمن العاطلين، كذلك حين يقوم العاطل بعمل مؤقت بين حين وآخر، أثناء بحثه عن عمل دائم؛ فإنه يعتبر من المشتغلين، ولايدخل فى حساب البطالة.

ويعنى هذا التصنيف للبطالة فى مناقشة مسألة «التوظيف الكامل» وجود بطالة تزيد على الصفر؛ أى وجود نسبة كبيرة من البطالة الاحتكاكية ، والهيكلية فى ظل اقتصاد فى قمة دورة الأعمال ويستخدم كل طاقاته الإنتاجية بالكامل، ولاتوجد به بطالة دورية. وقد ظل معدل البطالة طوال العقدين أو الثلاثة الأخيرة ينمو فى ظل التوظف

* ترتبط البطالة الهيكلية بارتفاع مستوى المهارات التقنية المطلوبة، وكذلك المستوى العلمى بسبب ثورة التكنولوجيا ؛ فضلاً عن الاتجاه نحو الاستخدام التقنيات الموفرة للعمل. ومن ثم.. فإن اتساع الاقتصاد لا يضمن استيعاب هذا النوع من البطالة - المترجم.

الكامل من نسبة: 3,5٪ إلى 4٪ و 5٪ و 6٪ سنويا وأعلى من ذلك فى بعض التقديرات. إن هذه الاتجاهات العامة وكذلك اتجاهات للبطالة، والأسعار فى السبعينيات الثمانينيات، استدعت ـ فى بداية الثمانينات ـ إعادة النظر بعناية كبيرة فى سياسات البطالة، وسياسات الاقتصاد الكلى المضادة للتضخم. (انظر جدول 5 – 1).

وبناء عليه.. ففى مهنة الاقتصاد أخلى مفهوم التوظف الكامل مكانه لوجهة نظر جديدة، معناها أو مفادها القبول بقدر من البطالة، يطلق عليها «المعدل الطبيعى للبطالة». والبطالة المقبولة اجتماعيا أو المعدل الطبيعى للبطالة، هى الحد الأدنى من البطالة، الذى يتمشى مع ارتفاع معقول فى الأسعار. ويعنى ذيوع هذا المفهوم أخيراً الاعتراف فى نهاية العقد الأخير بأن سياسة الاقتصاد الكلى، التى سعت فى السابق للإبقاء على مستوى معقول من البطالة، قد أدت الى خلق ضغوط تضخمية، دون أن تحقق كثيراً فى دعم الوظائف. وبالعودة بسرعة إلى مناقشتنا السابقة للطلب المجمع والعرض المجمع.. يتضح أن زيادة الطلب بعد نقطة معينة لها أثر أكيد على الأسعار منها على الناتج والعمالة، ومن الواضح أن مفهوم «المعدل الطبيعى» يعد تقدماً بالمقارنة بمفهوم «التوظف الكامل» القديم، من حيث الربط بين مشكلات البطالة والتضخم بطريقة أفضل، لم تحظ بالتقدير إلا مؤخراً.

جدول (5 - 1) : معدلات النمو والبطالة والتضخم 1950 - 1987

السنة	معدل التغير السنوى فى الناتج القومى الإجمالى ٪	المعدل السنوى للبطالة ٪	المعدل السنوى لزيادة الأسعار ٪
1950	8.5	5.3	1.0
1951	10.3	3.3	7.9
1952	3.9	3.0	2.2
1953	4.0	2.9	0.8
1954	-1.3	5.5	0.5
1955	5.6	4.4	-0.4
1956	2.1	4.1	1.5
1957	1.7	4.3	3.6
1958	-0.8	6.8	2.7
1959	5.8	5.5	0.8
1960	2.2	5.5	1.6
1961	2.6	6.7	1.0
1962	5.3	5.5	1.1
1963	4.1	5.7	1.2
1964	5.3	5.2	1.3
1965	5.8	4.5	1.7
1966	5.8	3.8	2.9
1967	2.9	3.8	2.9
1968	4.1	3.6	4.2
1969	2.4	3.5	5.4

بعده

يتبع :

1970	-0.3	4.9	5.9
1971	2.8	5.9	4.3
1972	5.0	5.6	3.3
1973	5.2	4.9	6.2
1974	0.5	5.6	11.0
1975	-1.3	8.5	9.1
1976	4.9	7.7	5.8
1977	4.7	7.1	6.5
1978	5.3	6.1	7.7
1979	2.5	5.8	11.3
1980	-0.2	7.1	13.5
1981	1.9	7.6	10.4
1982	-2.5	9.7	6.1
1983	3.6	9.6	3.2
1984	6.8	7.5	4.3
1985	3.4	7.2	3.6
1986	2.8	7.0	1.9
1987	3.4	6.2	3.7
1988	2.9	5.5	4.2

المصدر : *التقرير الاقتصادى للرئيس* 1989.

كان التضخم وما زال ـ حتى الآن ـ يعتبر نتيجة طرف واحد أو طرفين بصفة عامة، هما: زيادة الطلب ويسمى بالتضخم بفعل زيادة الطلب، أو نتيجة تضخم التكاليف ويسمى بالتضخم بفعل تضخم التكاليف. ويمكن تعريف التضخم نتيجة زيادة الطلب بشكل أفضل

«مطاردة كمية كبيرة من الدولارات لكمية صغيرة من السلع». وينشأ هذا النوع من التضخم، عندما يقترب الطلب الكلى من الحدود القصوى للناتج فى أى مجتمع (أى عندما يتقاطع منحنى الطلب الكلى مع منحنى الحدود القصوى للناتج فى أى مجتمع) (أى عندما يتقاطع منحنى الطلب الكلى بمنحنى العرض الكلى الصاعد السريع). وفى هذه الحالة.. يؤدى فائض الطلب المجمع إلى رفع أسعار الموارد والسلع النهائية، عندما تكون الزيادة فى الناتج غير ملموسة؛ ففى حالة الاستخدام الكامل للموارد.. تستحيل زيادة الناتج، أو قد يزيد قليلاً. أما التضخم نتيجة تضخم التكاليف ويعرف أحياناً بتضخم العرض فينشأ عن ارتفاع الأسعار، التى تنشأ - أساساً - فى جانب العرض - (ويتمثل فى اتجاه منحنى العرض المجمع إلى اليسار). أما العوامل التى أدت إلى التضخم نتيجة تضخم التكاليف فى السبعينيات فإنها بالتحديد: ربما تتجاوز زيادة الأجور التفاوضية تحت ضغط النقابات مكاسب الإنتاجية، وتدخل الدولة فى شئون الأعمال بفرض معايير لتلوث البيئة وحماية المستهلك ومستويات أمان العمل؛ بالإضافة - بالطبع - إلى المقاطعة البترولية من جانب الأوبك وما ترتب عليها من إجراءات؛ مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الطاقة ارتفاعاً كبيراً.

بالرغم من وجود هذين التفسيرين فى كتب الاقتصاد - منذ أمد بعيد - إلا أنهما أخذا معنى جديداً أثناء الركود التضخمى لفترة السبعينيات، وبداية الثمانينيات. وحظيت العلاقة الوثيقة بين سياسات البطالة، وسياسات مقاومة التضخم بنوع جديد من الاهتمام. فبدلاً من رؤية التضخم قائمة طعام بها قليل من واحد، وكثير من الآخر، من توأم هذين الشرّين.. أصبح الاقتصاديون يؤمنون بقدرتهم على السيطرة على الاثنين ببساطة، باستخدام إجراءات تناوبية دورية، لتحقيق التوازن بقدر ما تسمح به الأوضاع والتفضيلات السياسية. ولكن مع بدء ارتفاع الأسعار والبطالة، أصبح مجرد تحقيق التناوب بينهما أمراً غير مؤكد. وعلى أية حال.. فقد وصلت إلى حد، أصبحت معه إعادة التفكير فيما بينهما من علاقة ضرورة ملحة، وحدث نتيجة ذلك تحولات كثيرة ورئيسية فى التحليل الاقتصادى.

أولاً: أصبح واضحاً أن الضغوط السعرية الناشئة عن زيادة الطلب تظهر قبل وصول الناتج إلى مستوى التوظف الكامل (وهو ما أشرنا إليه فى الفصل السابق باختلال حركة الأسعار). وتبين كذلك أن هناك قدراً من البطالة، لا يستجيب لسياسات إنعاش نشاط الأعمال عن طريق زيادة الطلب، ومعنى ذلك أن البطالة الهيكلية كانت كبيرة ومتزايدة. ومن ثم.. أدت السياسات العادية فى مقاومة البطالة إلى ارتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة. كما تبين أيضاً أنه حتى حينما كان الطلب أقل من الناتج الإجمالى بكثير. ظلت الأسعار مرتفعة بل، واتجهت إلى مزيد من الارتفاع فى بعض الأحيان. وأرجع البعض هذه الظاهرة إلى صدمات ارتفاع التكاليف، والواضح - الآن - أنه بعد تحول التضخم إلى حالة مزمنة وعادية فى الحياة الاقتصادية.. أصبح الجميع يتوقعون استمراره، وبالتالى العمل على حماية أنفسهم من الارتفاع العام فى الأسعار، والمطالبة بتعديل الأجور والأسعار، ومعدلات الفائدة. وأصبحت الضغوط التضخمية - الناشئة عن توقعات التضخم، أو بالقصور الذاتى - حافزاً لجانب العرض على زيادة الأسعار، حتى فى حالات بقاء مستويات الطلب الكلى منخفضة نسبياً.

لم تختف لعبة تناوب التضخم - التوظف، ولكن استخدامها - الآن - يتطلب رهانات باهظة على المستقبل فمع انقضاء النظرية الأولى أصبحت الأمة تواجه الآن البطالة حتى عند أعلى مستويات التوظف الكامل، كما تعانى التضخم الناشئ عن القصور الذاتي، الذى يبقى على ارتفاع الأسعار بل يزيد منه، كما أن مستويات البطالة المنخفضة - فى السابق - قد أصبحت الآن مستحيلة المنال، مادامت البطالة الهيكلية مرتفعة، ومادام جمود سوق العمل شديداً. وفى ذات الوقت ينذر تضخم القصور الذاتى دائماً بالعودة إلى معدلات تضخم عالية.

نعود الآن إلى مفهوم «المعدل الطبيعي» للبطالة؛ فهذا المفهوم: يجمع بين المعدل الطبيعى والحقائق الجديدة للبطالة والتضخم، ويستوعب فكرة معدل البطالة الذى قد يكون

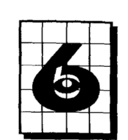
عالياً وصاعداً، بسبب التغيرات الأساسية فى هيكل الاقتصاد، ويدعو - بالتالى - إلى تقبل هذه المستويات المرتفعة سياسياً واجتماعياً، طالما أن السياسات التوسعية لا تؤدى إلا إلى التضخم، نتيجة زيادة الطلب، فعن طريق ذلك تنحسر التوقعات التضخمية، ويصبح التضخم بالتالى تحت السيطرة. وقد ظلت هذه الحجة غير مقنعة للاقتصاديين، حتى منتصف الثمانينيات، فقد كانت المشكلة هى غياب أى حجة أخرى عن مشكلة الركود التضخمى المزمن، يمكن قبولها فى إطار الحكمة التقليدية. ويعنى ذلك التفسير أن فهم مسألة البطالة - حتى الآن - يتطلب جهداً نظرياً وعملياً أعقد بكثير، مما كان فى أوج الكينيزية بعد أن أصبح تزامن البطالة وارتفاع الأسعار ظاهرة عامة. وإذا كانت الحاجة ماسة إلى علاج آخر للبطالة الهيكلية غير التضخيمة بتركها لمداواة الزمن.. فإن هذا العلاج ليس إلا إعادة التدريب المهنى وتحسين الحراك فى سوق العمل، أو إلغاء الضمانات والتأمينات الاجتماعية، ويرى بعض الاقتصاديين المحافظين أنها تعرقل تكيف سوق العمل مع قوى التغير الاقتصادى العنيدة.

ومع أن أصل المنهج «المعدل الطبيعي» سياسى وهو محافظ فى جوهره؛ فإنه يظهر الآن فى الكينزية من شتى أنواع الأيديولوجيات، ومع ذلك.. فإن له آثاراً مهمة طويلة الآجل فى صنع السياسات:

أولاً: نقص دور السياسة المالية النظرى والعملى فى إدارة مستويات الناتج القومي؛ إذ يبدو نظرياً على الأقل أنه يشجع الابتعاد عن وضع أهداف طموحة للعمالة كبديل أفضل للعودة إلى تطبيق السياسات التوسعية، كلما ساءت الأنباء عن العمالة.

ثانياً: إن قبول أشكال من «المعدل الطبيعى» يوحى بأن التضخم لا العمالة، قد أصبح محور اهتمام صانعى سياسة الاقتصاد الكلى لسبب بسيط، هو أن فرص نجاح السياسة المقاومة للتضخم أكبر من احتمالات نجاح السياسة المضادة للبطالة.

ومن الواضح أن جدول الأعمال للاقتصاد الكلى قد غير بؤرة اهتمامه، وذلك فيما يتعلق بالبطالة والتضخم، خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية من مشكلة البطالة إلى مشكلة الأسعار، وقد يختلف الاقتصاديون، ذوى المشارب المختلفة حول دقة الاستراتيجيات الملائمة لتنفيذ جدول الأعمال الجديد، ولكن المفاجأة هى وجود الاتفاق النظرى بين المحافظين والليبراليين حول هذه النقطة، كما سنرى فيما بعد.



الفصل السادس

الاقتراب من الحدود الخارجية لرسم سياسة الاقتصاد الكلي

إن أوجه العجوز المالية التى تستهلك ثلثى الإدخار الخاص فى اقتصاد، وصل إلى درجة عالية من التوظف ستؤدى إلى تضييق الموارد المتاحة لتكوين رأس المال بقوة. إن أوجه العجز التجارى الضخمة، واستمرار الاقتراض من الخارج يلقى عبئاً ثقيلاً على تلك القطاعات من الاقتصاد العاجزة عن المنافسة فى الأسواق العالمية. وفضلاً عن ذلك.. يفرض التراكم السريع للدين العام المحلى والأجنبى أعباء جسيمة على عاتق الأجيال القادمة. وأخيراً فإن الاقتصادات النامية تجد أنه يجب أن تخصص جزءاً أكبر من حصيلة صادراتها لخدمة فوائد ديونها المتصاعدة على دينها القائم، تاركة مجالاً ضيقاً جداً للتوسع فى اقتصادها المحلي، وتجد نفسها فى منافسة جادة مع الدول الأغنى فى العالم من أجل المدخرات فى الأسواق المالية الدولية، بينما تعظ الولايات المتحدة البلدان الأفقر بأنها ينبغى أن تخفض استهلاكها المحلى، وأن تعيش فى حدود إمكانياتها.[1]

بارى ب . بوسوورث

Barry P. Bosworth

يتطلب منطقنا عن الطابع التطورى لعمليات وممارسات التحليل الاقتصادى إضافة مسألة أخري، هى موقف الجماهير فى وقتنا الراهن من دور الحكومة فى الإدارة العامة للاقتصاد، خاصة تقلباته الدورية. وبعبارة أخرى.. كانت اتجاهات الجماهير تتعرض لتقلبات دورية منذ منتصف القرن التاسع عشر على الأقل من انفتاح الشهية، لحد أدنى من الظروف الملائمة للسوق إلى تتوق التدخل الحكومى والهندسة الاجتماعية.

تمثل العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر ذروة الإيمان بحرية النشاط الاقتصادى (حتى لو لم تمارس عملياً فى كل الأوقات). وبعد ذلك.. جاءت فترة الالتزام «التقدمى» بالإصلاحات الاجتماعية الهادئة، التى أفضت إلى قيام نظام مصرفى مركزى فى الأساس، وإلى كثير من إجراءات التدخل المباشر فى تنظيم بعض الصناعات، وإصدار قوانين مقاومة «الترست» والجهود الاجتماعية المتواضعة، وشروط وساعات العمل، والاعتراف بحق العمال فى الانتظام فى نقاباته. وحينما تبرم الأمريكيون من الحكومة بصفة عامة، والسلطة بصفة خاصة، بعد الحرب العالمية الأولى تحركوا إلى الاتجاه الآخر، وجرت العودة إلى نظام اقتصادى أكثر استناداً على السوق، وتلت ذلك حقبة من الدفاع المستميت عن الهندسة الاجتماعية أثناء الكساد، وفى فترة الحرب العالمية الثانية على النحو الذى بيناه، فى الفصول الأولى من هذا الكتاب. وجرى إهمال الهندسة الاجتماعية فى عهد إدارة أيزنهاور، ثم بعد ذلك فى بداية ومنتصف الثمانينيات، عندما عاد الاقتصاد المحافظ إلى الظهور.

لم تكن تلك الدورات متشابهة فى حركتها تجاه حرية السوق، بل أشبه بقفزات الكرة، تأتى القفزة التالية إلى أعلى أقل من سابقتها، ولا يمكن إلا للقليلين تشبيه تركيز سنوات ريجان على حرية السوق بما كان سائداً فى عهد الرئيسين هاردنج وكوليدج، أو الادعاء بأن حرية السوق فى ثمانينيات القرن التاسع عشر تشبه فى حيويتها حيوية عشرينيات القرن العشرين. وبعبارة أخرى.. كان التزام الحكومة بقيادة الاقتصاد يزداد عمقاً حتى مع بقاء حرية الأسواق. والإشارة إلى هذه النقطة ليست مقصودة لذاتها، بل بسبب سيفصح عنه ما نتناوله من أمور بشأن الاتجاهات الحالية ونتائجها المحتملة.

قد يصاب من يجهلون تاريخ الاقتصاد السياسى الأمريكى فى القرن العشرين بالدهشة للتأييد السياسى والشعبى لشتى أشكال التدخل الحكومى فى عام 1987 و1988. وبعد فشل الريجانية المحافظة فى معالجة بعض القضايا الاقتصادية، وما كشف

عنه انهيار سوق الأسهم فى يوم الاثنين الأسود من ضعف أمريكا محلياً ودولياً.. انطلقت فوراً الدعوة المحمومة غير المفاجئة إلى توسيع التدخل الحكومى فى تنظيم أسواق الأوراق المالية (وقد جاءت أوسع وإحدى هذه الدعوات من جانب المتعاملين فى الأوراق المالية). واستطاع AFL-CIO والديمقراطيون الليبراليون - بعد غيبة طويلة - استصدار قانون من الكونجرس، يلزم أرباب الأعمال بإخطار العاملين قبل ستة شهور من إغلاق المصانع. فى ذات الوقت .. ظهرت مشكلات التجارة الداخلية المختلفة، وتأزم صناعة الإدخار والاستثمار، وازدياد مشكلات الزراعة بسبب الجفاف فى عام 1988، مما أدى إلى بذل مجهود جاد، من أجل دور أكبر للتدخل الحكومي. ومما له مغزى فى هذا الصدد أن كل من سعوا لترشحهم أحزابهم للانتخابات الرئاسية فى عام 1988، لم يحاولوا ربط أسمائهم حتى بالحد الأدنى من أيديولوجية حرية السوق.

ولسوف نعود إلى هذه القضايا فيما بعد، ويكفى ما قدمنا - حتى الآن - كمقدمة مفيدة لدراسة الحدود المفروضة على صنع سياسة الاقتصاد الكلى حالياً.

كان الاقتصاد الكينزى أحد المستفيدين بأحداث السنوات الأخيرة من رئاسة ريجان، وقد عبر محررو تقرير «أنباء الولايات المتحدة والعالم» عام 1988 عن اشتعال جذوة الكينزية من جديد بالقول:

> بعد عقد من المهانة عادت وصفات الكينزية بضرورة تدخل الدولة كلما تعثرت الأسواق الحرة، وعادت الكينزية إلى حظوتها لحد ما كتعبير عن العجز، فقد ثبت أن النظريات النقدية وجانب العرض اللتين كانتا الوعاء الفكرى لهجوم رونالد ريجان على الحكومة الكبيرة، عاجزتان عن درء الاضطراب الجارى[2].

جوهر هذه الملاحظة أن عودة الأفكار الكينزية قد جاءت كرد فعل لفشل السياسات

الريجانية، وقد يستعيد البعض قول ماركس حين عادت فرنسا إلى مغازلة ثانية لنابليون فى ستينيات القرن التاسع عشر: «وعندما يعيد التاريخ نفسه فإنه يبدو فى المرة الأولى مأساة، وفى المرة الثانية ملهاة.» وسواء كانت عودة الكينزية ملهاة أو لا، فقد أعيد البحث فى حقيبة أدوات الكينزية، الذى بدا فى السابق خالياً من الأدوات المناسبة، لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلى. وما يزال من السابق لأوانه الحكم بأن الميلاد الجديد سيصبح ظاهرة طويلة الأمد. وفى ضوء ما أوضحناه من دورات الفكر الاقتصادي.. فإن ما حظى به التدخل الحكومى من ترحيب لا يبدو أمراً غريباً، ففى غيبة أية أفكار وأدوات اقتصادية أخرى، كانت الكينزية هى البديل الوحيد المتاح. ومن المؤكد أن الحقبة الكينزية الجديدة ستكون مختلفة عن حقبتها السابقة، إذ ستفتقر إلى روح التباهى والثقة الشديدة بالنفس، التى تميزت بهما فى الستينيات، فمن المستحيل أن يكون الكينزيون فى مثل براءة سنوات السياسة الاقتصادية الجديدة. وبصرف النظر عن ذلك.. فإن الكينزية أو غيرها تواجه الآن قيوداً صارمة فى صنع سياسة الاقتصاد الكلى، تكمن فى طبيعة السياسة والمؤسسات السياسية الأمريكية جزئياً، وفى محدودية قدراتنا على صنع سياسة اقتصاد كلى، ملائمة ودالة لبيئة اقتصادية تغيرت إلى حد كبير.

القيود السياسية:

فحصنا - فى الفصل الأول - دور الأيديولوجية فى صياغة الأفكار الاقتصادية، وتحديد جداول الأعمال والسياسات الاقتصادية، وإخضاع التفسيرات الاقتصادية دائماً لأبعاد الحقائق الاقتصادية. ويميل المحافظون إلى اعتبار التضخم والقوى التضخمية أهم عامل فى مشكلات الاقتصاد الكلى، بينما يعتبر الليبراليون أن البطالة هى العامل الأهم، يعطى النقديون الأهمية الأولى لكمية النقود، ومن ثم يركزون على السياسات النقدية والمالية المقيدة والعقلانية. ويدعو الكينزيون أنصار جانب الطلب التقليديون، وكذلك أنصار جانب العرض إلى سياسة مالية نشطة. أما مجموعة التوقعات العقلانية.. فينكرون أية

فائدة لصنع السياسات الاقتصادية، لأن الأفراد والمؤسسات يرفضون ذلك، ويتخذون مواقف عكس ما تتبعه هذه السياسات التى تتسم بحرية التصرف، والحقيقة أن اختلافات الاقتصاديين السياسية تثرى التعليل الاقتصادى، وصنع السياسات دون تقييدها. أما القيود التى نبرزها هنا.. فإنها تأتى من جهات أخرى، وتعكس اهتماماتها.

والقيد الأول الجدير بالملاحظة هو أن إدارة الاقتصاد الكلى ليست هى الوظيفة السياسية والاقتصادية الوحيدة للحكومة، فالمنتظر من الحكومة - إلى جانب تحقيق التوازن الاقتصادى - أن تحقق أهدافاً اقتصادية أخرى، مثل: توفير السلع العامة (مثل: الطرق السريعة، والتعليم العالي، ومواجهة المشكلات الاقتصادية الخارجية، مثل حماية البيئة والمستهلك.. إلخ)، والمحافظة على شروط التأمين فى الأسواق (الالتزام بسياسة مقاومة الترست)، وتصحيح الاختلالات غير المقبولة فى توزيع الدخل. وقد تناقض سياسات الحكومة فى هذه المجالات أهداف الاستقرار، فتصحيح التدهور الخطير فى خدمات النقل والبيئة الأساسية يتجاهل الآثار المرغوبة أو المرفوضة لزيادة الإنفاق الحكومي، اللازم لتحقيق ذلك.

يلى القيد السابق فى الأهمية ضرورة الثبات فى تعامل سياسة الاقتصاد الكلى مع جمهور الناخبين، الذى يمتلك العضلات السياسية، وله أهدافه الاقتصادية الخاصة. فمثلاً.. لصناعة البناء والتشييد ونقابات العمال مصلحة خاصة فى تحسين الطرق السريعة، ولكبار السن مصلحة فى الرعاية الصحية، ولمنتجى السلاح وعمالهم مصلحة فى الإنفاق العسكرى، وأخيراً للعاطلين والفقراء مصلحة فى التدريب على الوظائف وفى المدفوعات التحويلية. وتؤدى هذه المصالح - فى بعض الأحيان - إلى التضحية بأهداف التوازن والاستقرار. ويؤمن معظم البالغين الأمريكيين بفضيلة التحرر من ديون الدولة، ويطلبون توازن الميزانية الفيدرالية، ولكنهم يرفضون ذلك إذا كان على حساب حقهم الخاص فى الضمان الاجتماعى. ومع أنه من المؤكد أن تعارض صناعة البناء والمشترون

المحتملون للمساكن التضخم، إلا أنهم يفضلون خفض أسعار الفائدة أياً كان مستوى الأسعار، وحاجتها إلى برنامج. والنصيحة الدائمة التى يقدمها الناخبون للاقتصاديين والساسة واضحة: «لا تذبحوا ثورنا».

يواجه من يرغب فى الاحتفاظ بمنصبه من السياسيين ضرورة التخفيف من غلواء التمسك بصنع سياسات اقتصاد كلى مثالية، إذ عليه الموازنة بين المكاسب والخسائر السياسية المحتملة عند اختيار أهداف اقتصادية معينة، فى ظل تنافس مصالح الناخبين على صنع سياسة الاقتصاد الكلي. وفى السياسة - كما فى الاقتصاد - يلعب قانون الفرصة البديلة دوره. ومن الطبيعى أن تتنافس المصالح الاقتصادية المختلفة على الفوز بالاهتمام السياسي، لأنه جانب مهم قديم من جوانب اتخاذ القرار السياسي. ومع ذلك.. أدى ظهور مجموعات المصالح ذات النفوذ السياسى واتساع نطاق نشاط الحكومة فى وقتنا الراهن، إلى تحويل ما كان يعتبر نزعة سياسية شائعة إلى شرط أساسى من شروط صنع السياسة الاقتصادية، غالباً ما يعرضها للوهن. لذلك يندر حدوث ترقى لسياسات الاقتصاد الكلى إلى مستوى النماذج التى يتصورها الاقتصاديون على اختلاف توجهاتهم الأيديولوجية.

يمثل العنصر السياسى الثالث الصلة بين المستوى الاقتصادى العام فى أوقات الانتخابات، وخطوط المرشحين للمناصب السياسية، ويترتب على ذلك ما يعرف الآن باسم «دورة الأعمال السياسية»، إذ يحرص المرشحون للمناصب - فى العادة - على إعلان سياسات مالية / أو نقدية توسعية قبل إجراء الانتخابات بصرف النظر عن تبعاتها فى المدى الطويل، ثم التحول غالباً إلى السياسات الانكماشية بعد النجاح فى الانتخابات، وبالتالى حلول الركود الاقتصادى بدلاً من الانتعاش. والحقيقة أن كل الإدارات تنتهج هذه الاستراتيجيات، والمعتقد أن الرئيسين جونسون ونيكسون كانا أكثر الرؤساء انتهاجاً لها.

تلعب السياسة - لا الظروف الاقتصادية - غالباً الدور الأكبر فى التقلبات الدورية فى وقتنا الراهن، وذلك وفقاً لنظرية دورة الأعمال السياسية. ومن ثم.. يصبح وضع سياسة اقتصاد كلى متماسكة ومستقرة وثابتة حتمية أساسية من حتميات الضرورات الانتخابية، بيد أنه ينبغى ملاحظة أن محاولات إثبات وجود دورة الأعمال السياسية إحصائياً قد قوبلت بردود فعل متباينة بين الاقتصاديين، وبين كثير من الدراسات المؤيدة لوجود الدورة، والدراسات التى تنفى وجودها، ومع ذلك.. هناك قدر من الحقائق لا خلاف عليه.

وعلى سبيل المثال.. منى الحزب الحاكم بالهزيمة فى أربعة انتخابات للرئاسة منذ عام 1956، وذلك فى السنوات (1960، 1968، 1976، 1980)، ففى هذه السنوات الانتخابية.. كان الدخل القابل للإنفاق قد انخفض فى عامين، وظل دون تغيير فى العامين الأخيرين. وارتبطت الهزيمة فى السنوات الأربع بزيادة الضرائب كنسبة من الدخل القابل للإنفاق، وفى المقابل.. نجح الحزب الحاكم - للمرة الثانية - فى خمسة انتخابات للرئاسة منذ عام 1956، وهى انتخابات (1956، 1964، 1972، 1984، 1988). وفى أربع من هذه السنوات الانتخابية الخمس، ارتفع الدخل القابل للإنفاق، وظل ثابتاً فى العام الخامس 1972. وفى انتخابات أعضاء الكونجرس.. تظهر العلاقة بين البرامج الاقتصادية للمرشحين من حيث مراعاتها لمصالح الناخبين، وبين نجاح المرشحين الأكثر قوة. فإذا انتقلنا إلى موضوع الضرائب تبين أنه فى الاثنى عشر انتخاباً لأعضاء الكونجرس التى جرت منذ عام 1956، فقد حزب الأغلبية عدداً كبيراً من ممثليه فى مجلس الشيوخ ست مرات، كما فقدها فى مجلس النواب ست مرات كذلك. وكان حدث ارتفاع نسبة الضرائب إلى الدخل المقابل للإنفاق فى عشر حالات. وفى الحالات السبع الذى حقق فيها حزب الأغلبية زيادة كبيرة فى عدد المقاعد (وهى خمس مرات فى مجلس النواب، ومرتين فى مجلس الشيوخ) ارتبط ست مرات منها بتخفيض الضرائب كنسبة من الدخل القابل للإنفاق.

لا يثبت أى مما سبق أنه قد يمكن رشوة السياسة عن طريق صنع السياسة للناخبين الأمريكيين، كما لا يثبت أن رجال السياسة يؤيدون البرامج التى تتمشى مع رغبات الناخبين، فالأحزاب تقصى عن السلطة. ومع ذلك.. يبدو افتراض أن السياسيين لايتغابون فى هذه المسألة معقولاً، وأن قدرة الاقتصاديين على بيع توصياتهم السياسية، أو العمل على تنفيذها بصورة شاملة سوف تتصل ببعض البشر بحكم الضرورة، عندما يتعارض الأفضل اقتصادياً مع الأفضل سياسياً فى المدى القصير.

ويجب ألا يسئ القارئ فهم إطالتنا فى الحديث عن القيود السياسية، فليس القصد من ذلك هو تملص الاقتصاديين من المسئولية، أو الاعتذار عن فشل. بل إن ذلك مجرد دليل بسيط على وجوب تعامل الاقتصاديين مع العالم الحقيقي، الذى لا يشبه تماماً، النماذج التى يقدمونها فى فصول الدراسة أو الصحف الأكاديمية.

محدودية أدوات السياسة:

بيَّنا - فى الفصل السابق - الأدوات الأساسية لسياسة الاستقرار ، على الأقل نظرياً ، ووسائل استخدام كل منها لتحقيق نتيجة اقتصاد كلى جديرة بالذكر. ففى عالمنا المثالى كان وجود نظام محدد للإجراءات السياسية ونتائج متوقعة أمراً واضحاً. ورغم ذلك.. فإن النموذج المثالى أقل تعقيداً بكثير من عالم الحقيقة والواقع. ومن الضرورى تجاوز النظرية قليلاً وفحص المشكلات النهائية، حتى يمكن تفهم احتمالات سياسات الاستقرار فى عالمنا المعاصر. ولتحقيق هذه الغاية.. يجدر بنا دراسة اتجاهين حديثين فى السياسة.

أولهما: إن رسم سياسة فى وقتنا الراهن، والذى يجرى فى مناخ مختلف عما كانت عليه فى الماضى، ينزع كما بيَّنا من قبل إلى التركيز على التعامل مع التضخم بقدر أكبر من الاهتمام بالهدفين الآخرين: العمالة المرتفعة والنمو الاقتصادى، على عكس الحال

فى الثلاثينيات. وقد بيَّنا فى مناقشة نظريات البطالة الهيكلية والمعدل الطبيعى للعمالة فيما سبق، أن تغيير الاقتصاد الكلى الحديث قد قطع شوطاً طويلاً نسبياً فى تفسير ارتفاع معدلات البطالة المزمنة.

والاتجاه الثانى المرتبط إلى حد كبير بالاتجاه الأول، هو التحول عن تأييد السياسة المالية بالطبع، كأداة طارئة فى مكافحة الكساد. ويدعو جميع الاقتصاديين إلى استخدام بعض الإجراءات التوسعية فى مواجهة أى (انكماش) اقتصادى خطير. ومع ذلك.. فإن الإدارة العامة للاقتصاد من خلال السياسة المالية فى تراجع مستمر. ومن بين المشكلات، التى كان يظن فى العادة أنها تفاهم جميل، وأنها بحاجة إلى ضبط دقيق فقط، هو أن السياسة المالية لا تحقق نجاحاً كبيراً فى الاتجاه الآخر. وهناك قيدان يعملان ضد زيادة الضرائب وخفض الإنفاق لتهدئة الاقتصاد فى حالة فوران. وأول هذين القيدين هو الاحتمال الراجح بأن هذه الإجراءات لا يمكن التعويل عليها لكبح جماح الضغوط التضخمية ذات الجذور المتعمقة فى الاقتصاد. وثانيهما الرفض السياسى العام للسياسات المالية الانكماشية.

وحتى لو أمكن تنحية هذين القيدين فى استخدام السياسة المالية جانباً.. فقد ظهرت مشكلة أكثر تعقيداً مؤخراً، متمثلة فى هذا العجز المالى الضخم الذى تراكم فى سنوات ريجان، مع إحداث تغيرات هيكلية فى ظل كل من هيكل العجز والدين العام. وكقاعدة عامة.. لم يكن الاقتصاديون ـ فى الماضى ـ قلقين بشأن الدين القومى الكلي، ومركزين ـ بدلاً من ذلك ـ على تغيراته الجدية السنوية (أى التى تعكس بكل بساطة أوجه العجز، أو الفائض السنوى فى ميزانية التشغيل للحكومة)، غير أنه مع زيادة العجز السنوى عن معدل نمو الناتج القومى الإجمالى فى الثمانينيات، وارتفاع أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية، أصبحت خدمة الدين عبئاً ثقيلاً على الموازنات السنوية. وبحلول عام 1987.. أنفقت الحكومة نحو 5٪ من الناتج القومى الإجمالى، كفوائد لأصحاب السندات

الحكومية (بالمقارنة بنسبة 1.4٪ فقط عام 1975). وبعبارة أخرى ثانية فإنه بحلول عام 1986.. كانت أعباء خدمة الدين الفيدرالى وحده تستهلك 25٪ من كل المدخرات القومية المتاحة. وقضى هذا التحول على إدعاء بأن «العجز المالى لا يهم» وأن «الدين القومى غير مهم» بين معظم الاقتصاديين على اختلاف ميولهم الأيديولوجية والنظرية.

أطلقت سياسة ريجان المالية الفضفاضة العنان لاستخدام المالية التى تتسم بحرية التصرف، مما أكد منطق النقديين التقليدى بأن للعجز المالى الحكومى أثراً تراكمياً طارداً بنسبة 100٪، بمعنى أن كل دولار من دين الحكومة ممول من بيع الأوراق المالية للجمهور يحجب دولاراً من الأموال المتاحة للقطاع الخاص، وينتقص قدراً من الاحترام. وفقدت حجة الكينزيين عن قدرة العجز المالى الحكومى على خلق الاستثمارات المالية إلا فى حالة التوظف الكامل كل معنى لها. بسبب أن العجز المالى وفوائد الدين المتراكمة تستوعب القدر الأكبر من المدخرات. وبالفعل.. فإنه لولا تمويل المستثمرين الأجانب تحت إغراء ارتفاع معدلات أسعار الفائدة فى أمريكا، بما يمثل حوالى ثلث الإصدارات الجديدة من السندات لواجهت الحكومة مشكلات بالغة الخطورة.

وبصرف النظر عن المشكلات الهيكلية التى يفرضها الدين العام والعجز المالى المزمن، تسبب العجز المالى الكبير (بلغ 5٪ من الناتج القومى الإجمالى عام 1986 مقابل أقل من 1٪ عام 1979) فى فرض قيود مباشرة أخرى على قدرات السياسات المالية التقديرية. والحقيقة أن الآثار الفعلية التحفيزية والانكماشية للإجراءات المالية المعقولة محدودة للغاية، خاصة حين يكون العجز المالى كبيراً، فعندما يتدفق سيل الماء، لا يلحظ أحد فتح أو إغلاق الصنبور إلا نادراً. إن تجربتنا الأخيرة مع العجز المالى ومخاوفنا من التضخم، تقيد بجدية الاعتماد على السياسة المالية كأداة معدة دائماً لتحقيق الاستقرار، كما كان الحال فى السبعينيات.

بطبيعة الحال هناك السياسة النقدية التى لا يعيرها الكينزيون تقليدياً اهتماماً كبيراً كأداة للاستقرار. وفى السنوات القليلة الأخيرة أصبح الجدل حول أفضلية السياسة المالية على السياسة النقدية، بمثابة الاسم الرمزى لصراع الكينزيين والنقديين. ومن الطبيعى أن يعتبر فشل السلطات النقدية الذريع فى إيجاد السياسة النقدية الصحيحة فى أواخر العشرينيات وبداية الثلاثينيات، عنصراً إضافياً مهماً فى حدوث الانهيار، وازدياد حدة الكساد. وكثيراً ما اهتم بنك الاحتياطى الفيدرالى فى الخمسينيات والستينيات باتباع سياسات مؤيدة لدورة الأعمال بسبب توسيع المعروض النقدي، وتشجيع الإنفاق فى أوقات التضخم، وانكماشه فى فترات الكساد. ورغم التوصل إلى قدر من التنسيق بين السلطات النقدية والسلطات المالية (الخزانة العامة ومكتب الميزانية) ظلت السياسة المالية والنقدية عاجزة عن الترادف إلا فى حالات نادرة.

كانت أهم مشاكل تنسيق السياستين هى مشكلة التوقيت. فهاتان السياستان تعانيان مشكلات الفارق الزمنى للبيانات والمعلومات ومعرفة اتجاهات الاقتصاد. كما أن إقرار السياسات المالية يستغرق الكثير من الجهد والوقت، نظراً لأن أى تغيير استثنائى للضريبة أو الإنفاق كوسيلة لتحقيق الاستقرار، يجب أن يمر بالكونجرس وتوقيع الرئيس. وعلى سبيل المثال عندما بينت المؤشرات الإحصائية فى عام 1962 الحاجة إلى تخفيض الضرائب، قدم للكونجرس مشروع قانون فى عام 1963، ولكنه لم يتحول إلى قانون إلا فى عام 1964 (ومن الجائز القول بزوال المشكلة، التى أبرزت تلك الحاجة، عند إجراء التخفيض بالفعل). وفى المقابل.. مر تخفيض الضرائب فى سنة 1981 بالعملية التشريعية بسرعة كبيرة نسبياً. إن الفارق التشريعى الزمنى للسياسة النقدية قصير جداً ولا يزيد عن الفترة التى تستغرقها لجنة صنع السياسة (لجنة السوق المفتوحة للاحتياطى الفيدرالى) فى الوصول إلى قرار (تجتمع اللجنة مرة كل شهر)، ولكن إجراءات جهود السياسة النقدية تستغرق الآن ما بين ست إلى ثمانية عشر شهراً لتصبح سارية المفعول،

ومن ناحية أخرى.. فإن فاعلية الفارق الزمنى فى تغيير السياسة المالية، تعتبر تغييراً نسبياً، وذلك طالما أن التغيرات فى الضريبة والإنفاق تسفر عن نتائج طيبة وسريعة. إن اختلاف الفارق الزمنى بين السياستين المالية والنقدية، بالإضافة إلى عدم اليقين للإطار الزمنى لكل فارق زمنى سوف يستمر فى جعل التنسيق بينهما بالغ الصعوبة. وينبغى ملاحظة أيضاً قدرة بنك الاحتياطى الفيدرالى على التجاوب السريع مع الظروف المتغيرة، بسبب سهولة صنعه للسياسة النقدية، كما أن إشاراته - بما لها من وزن - تبعث الرسالة مباشرة (التى تستهدف عادة استراتيجية لتخفيض أسعار الفائدة). ومع ذلك.. يبين استعراض السجل الكامل للسياسة النقدية معارضة النقديين الدائمة لاستخدام هذه السياسة، لتحقيق أهداف استثنائية فى الأجل القصير، وقد طالبوا - منذ عهد بعيد - بوضع قاعدة نقدية قانونية للزيادة السنوية فى المعروض النقدى.

ومع ترنح الاقتصاد - تحت وطأة التضخم المزمن - احتضن البنك الفيدرالى - منذ عام 1979 حتى عام 1982 - وجهة نظر نقدية أخرى، هى: يرجع التضخم فى الأساس إلى فائض المعروض النقدي، الذى تمتد جذوره إلى العجز المالى للحكومة، وأنه فى مثل هذه الظروف يصبح للتدخل ما يبرره. ونتيجة لذلك.. أغلق البنك مفارخ النقود، فجاء بكساد عميق من ناحية، وأبطأ من الناحية الأخرى معدل التضخم إلى حد كبير، على نحو ما رأينا، من قبل. وهكذا تسفر الفترة 1979-1982 عن تناقض أساسى فى رسم السياسات، وفى الممارسة، إذ تستخدم السياسة المالية عملياً فى مكافحة البطالة، بينما تستخدم السياسة النقدية فى محاربة التضخم. وكم بدت هذه الإجراءات حمقاء، عندما اصطدمت سياسة التضييق النقدى بتخفيض الضرائب فى البداية بنسبة 25٪، وصحيح أن الأسعار قد انخفضت بعد فترة طويلة نسبياً، وانخفضت كذلك البطالة بعد فترة أطول عن مستوياتها القريبة من مستويات الكساد، بسبب السياسة النقدية الانكماشية، إلا أن الثمانينيات أفرزت أيضاً أعلى معدلات فائدة فى تاريخ أمريكا الحديث، وكانت لكل هذه

النتائج آثارها الكبيرة على الاستثمار الخاص فى أمريكا، الذى كان من الممكن أن يكون أفضل فى ظروف أخرى، وكان معنى هذه الآثار السيئة على الاستثمار حدوث أثر معاكس على النمو الاقتصادى.

ما الذى نستطيعه ونحن نعرف هذه القيود التقنية للسياسة المالية النقدية كسلاح لمقاومة الدورة؟ ليس أمامنا إلا احتمالين فى سعينا لتخفيض العجز المالي: الأول هو مواصلة ما كنا نفعله من قبل، أى استخدام السياسة المالية فى تشجيع الاقتصاد والسياسة النقدية فى إبطائه. ولكن أسلوب المعجل المالى ـ الكابح النقدى لا يضع حداً لدورة الأعمال بل يقننها. ولا يعتبر استخدام السياسة، التى تفضى للركود فى علاج التضخم والسياسة، نجاحاً كبيراً فى صنع السياسات.

ومع ذلك يوجد احتمال آخر هو الامتناع كلية عن استخدام السياسة المالية، كأداة مهمة فى مقاومة الدورة والاعتماد بالدرجة الأولى على السياسة النقدية. ويبدو الشق الأول من هذه الاستراتيجية من الناحية التقنية معقولاً، إذا ما أخذنا فى الاعتبار كلاً من أوجه قصور السياسة المالية الواضحة، ومعضلة العجز المالى الراهن. ولكن تقليل الاعتماد على السياسة المالية كأداة رئيسية فى تحقيق الاستقرار، لن يتحقق بسهولة، لأنه يتطلب تنازل الكونجرس والرئيس عن دورهما فى صنع السياسة الاقتصادية، وقد يرحب الاقتصاديون بمثل هذا التطور، وهم الذين يؤمنون «بدورة الأعمال السياسية»، غير أن نقاد هذه الاستراتيجية يشيرون إلى أن سلطة الإدارة الاقتصادية سوف تملكها تماماً السلطات النقدية فى بنك الاحتياطى الفيدرالي، التى قد تكون لها رؤية سياسية خاصة، فضلاً عن استقلالها، وغياب أية رقابة شعبية عليها أو حتى رقابة من القوى السياسية الأكبر، التى تعد مسئولة أمامها مباشرة. وهناك مشكلة سياسية أخرى محيرة عدا مشكلة الرقابة وهى احتمال تخلى البنك الفيدرالى عن غيره لمقاومة التضخم، وأن يتعلم التصرف بسرعة، لتشجيع اقتصاد متراخ مثلما يعمل على تهدئته فى حالة فورانه، والسؤال:

ما الذى يضمن النجاح حتى لو تعلم البنك هذا؟ فمع أن سياسة ندرة النقود أكثر فعالية من السياسة المالية فى مهاجمة التضخم الناشئ عن زيادة الطلب، فالدليل ضعيف جداً على أن سياسة التوسع النقدى تعتبر أداة فعالة لمقاومة الركود، وبكل بساطة.. فما من اتجاه نزولى خطير مع فائض فى الطاقة فى صناعة وارتفاع البطالة قد تم إيقافه بواسطة تيسير الائتمان فقط.

إن النتائج التقنية لهذه المأزق غير متيقنة، وعدم فعالية السياسة المالية - فى وقتنا الراهن - إلى جانب السياسة النقدية وحيدة البعد - يعتبر دعوة مفتوحة لردود أفعال غير عادية، خاصة احتمال التدخل الحكومى على نطاق واسع، واتخاذه الإجراءات المباشرة للتأثير على العمالة، والأسعار، والأجور، والأرباح، والاستثمار، وغيرها كثير. ولوضع الأمر ببساطة.. ستكون الإدارة الحكومية هى النتيجة المنطقية الوحيدة لفشل الإدارة غير المباشرة، أو الأسوأ احتمال فشلها للأنشطة الاقتصادية الكلية. ولا تقتصر هذه النتيجة المحتملة على حالات الانكماش الاقتصادى أو ركود الاقتصاد فقط .. فمع تزايد تكلفة البطالة ومكافحة التضخم مع سياسات جيدة قد تنجح السياسة النقدية، وقد تساءل كثير من الاقتصاديين والملاحظين عن اتخاذ التضخم ذريعة لتعظم التدخل الحكومى. وقد زاد الاهتمام بهذه المسألة فى أكبر مؤسسات الأعمال والمال فى الولايات المتحدة غداة يوم الاثنين الأسود مباشرة، وأصبح التناقض واضحاً، ففى ذروة التأييد لحرية السوق فى السنوات الأخيرة، دار الحديث عن أشكال أوسع من التدخل الحكومى فى الاقتصاد. ومع تراجع ذكريات يوم الاثنين الأسود انحسر هذا الجدل، ولكن لم يجادل أحد فى حقيقة أن أدواتنا التقليدية لم تعد كافية لتحقيق المهام الصعبة.

الاثنين الأسود والعجز التوأم:

بعد انهيار سوق الأوراق المالية فى عام 1929 أمضى الاقتصاديون وغيرهم وقتاً طويلاً، بحثاً عن حقيقة ما حدث بالفعل بين الركام. واستلزم حصول هذا الحدث على

الاهتمام الذى يستحقه بعض الوقت على عكس انهيار عام 1987، حيث كان الاهتمام سريعاً وقوياً. كما كان الاتفاق فى الرأى حول مشكلاته الكامنة سريعاً نسبياً. ورأى القليلون بلا شك أن الحدث ظاهرة تقنية بحتة: المضاربة والتجارة من خلال أجهزة الحاسب الآلى وما إلى ذلك. وركزت الحكمة التقليدية على الأسباب الجوهرية الأساسية كما ركزت على الآثار المحتملة والعلاجات الممكنة، واعتبرت أن الأزمة نتيجة مباشرة لحدثين، هما: تزايد العجز المالى الفيدرالى والعجز المزمن للتجارة الخارجية. ويرجع العجز المالى إما إلى زيادة الإنفاق عن حصيلة الضرائب أو إلى تخفيض الضرائب فى الفترة 1981-1983، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات العامة إلى حد غير معقول. أما العجز التجارى المرتبط بالعجز المالي، فيرجع إلى التحول للخارج وجذب الأموال الأجنبية برفع أسعار الفائدة وتدعيم مركز الدولار كوسيلة لتمويل العجز الفيدرالى المتزايد. وتعتبر هذه الإجراءات دعماً للسلع الأجنبية وضريبة على الصادرات الأمريكية، مما أدى إلى اتساع فجوة التجارة الخارجية، وأفضت هذه الحجة إلى أن العجز المزدوج أحاط سوق الأسعار المرتفعة بالشك فى قدرة الاقتصاد على احتماله إلى ما لانهاية. وأخيراً.. أصبح السوق على حافة الانهيار بسبب قيام إدارة الخزانة بالعمل على تخفيض سعر الدولار (لتغطية فجوة التجارة الخارجية) قبل انهيار السوق بعد 5 أيام، فضلاً عن عزم بنك الاحتياطى الفيدرالى على استخدام سياسة التقييد النقدى للحد من التضخم المنتظر الناشئ عن ارتفاع التكاليف بسبب العجز المالى الفيدرالي.

وجهت العلاجات المقترحة عن تيسير الائتمان فى الأجل القصير على الأقل، إلى رفع الضغوط عن أسواق المال وأزمة السيولة التى تواجهها والهجوم المباشر على مصدر المشكلة، وهو العجز المالى الفيدرالي. وكان الإجراء الثانى رمزياً وإشارة (مجرد إشارة كما فهمه الجميع) إلى جدية موقف الولايات المتحدة من «العيش فوق إمكانياتها»، وفى هذا الوقت كانت أوجه الشبه بين أحداث الاثنين الأسود، وأحداث 1929 تدعو إلى تريث

الجميع فى اتخاذ إجراءات توازن الميزانية العامة وتقييد الائتمان، لما قد يترتب عليها كساد عميق. واستعاد بعض المراقبين الرسوم الجمركية لـ «سموت - هاولى» عام 1932، ودعوا إلى الامتناع عن استخدام القيود الجمركية لحماية أسواق الولايات المتحدة من السلع الأجنبية فى تخفيض العجز التجاري، بحجة أنه يؤدى إلى ردود فعل انتقامية وزيادة الأوضاع الاقتصادية سوءاً.

كان إنصات الأمريكيين العاديين لهذا المنطق وتفهمه دليلاً على ارتفاع مستوى المعرفة الاقتصادية فى الولايات المتحدة، غير أن التحليل - كما قدم فى البداية - كان ينطوى على بعض الأحكام المضللة:

الخطأ الأول: الافتراض الضمنى الذى بدى فى كل المناقشات التى جرت حول مشكلات الاثنين الأسود، بأن لسياسة الاقتصاد الكلى الصحيحة إمكانية إعادة كل الأمور إلى نصابها. وأن استعادة تماسك الاقتصاد ممكن بالتطبيق الجيد للمسئولية المالية، وكان المنطق واضحاً: يمكن بتخفيض العجز الفيدرالى أو بلوغه الصفر، أن يخفض العجز التجارى والضغوط التضخمية. ومن ثم عودة الأمة والعالم كله إلى حالة الاستقرار. وكان هذا التحليل - رغم كل ما وصل إليه - مجرد فهم مدرسى لما حدث وما يجب عمله. وتكمن مشكلة هذا المنطق فى التبسيط المخل وإثارة الأمل الزائف فى سهولة عمليات التصحيح.

والخطأ الثانى وهو مرتبط بالخطأ الأول، هو تأكيده على دور العجز الفيدرالى فى إثارة المتاعب دون دراسة، ولم يكن قيام وول ستريت بنقل المشكلة إلى واشنطون بسرعة كبيرة أمراً مفاجئاً، ولكن تغليف المشكلة لم يكن متميزاً، حتى إذا كان العجز الفيدرالى هو المحرك الأول للشروط الاقتصادية السياسية، أو المؤثر الرمزى فى التوقعات.. فإن المنطق يدعو - فى المقام الأول - إلى التساؤل عن سبب خلق الدين أصلاً. وقد ألقى ريجان باللوم - بطبيعة الحال - على چون ماينارد كينز وألقى الجمهوريون باللوم على

الديمقراطيين، وألقى الديمقراطيون باللوم على الدجل الاقتصادى لدعاة تخفيض الضرائب من أنصار جانب العرض. ومن المحتمل أن جميع هذه الاتهامات تحمل ذرة من الحقيقة، غير أن هذه التفسيرات لم تكن عميقة بما فيه الكفاية.

وفى الأساس.. كان العجز نتيجة عجز الاقتصاد على النمو، فقد انخفض متوسط معدل النمو السنوى من 4٪ فى الستينيات إلى 3٪ فى السبعينيات، ثم 2٪ فى الثمانينيات. ولو بقى معدل النمو عند 4٪ سنوياً فى الثمانينيات حتى يوم الاثنين الأسود، لما حدثت أوجه العجز المالية أصلاً فى تلك الفترة، ولقضى على العجز التجارى أيضاً. ومن هذه الزاوية.. لم يكن العجز سبباً للأحداث، بل كبش الفداء، لتغطية المشكلات الاقتصادية الحقيقية لاقتصاد راكد. وقدم العجز ـ أياً كان قصد الكتاب بالضبط ـ على أنه مقياس التحفيز الاقتصادى، وقد يحتج بعدم كفاية التحفيز، ولكنه كان ـ فى وقت من الأوقات ـ حقيقياً بما يكفى لقيادة الاقتصاد خلال أطول فترة انتعاش شهدها بعد الحرب، تلك الحقيقة التى يتجاهلها الآن كثيرون ممن ينظرون إلى الدين وكأنه طائر البطرس.*

أبعاد أخرى لمشكلة العجز المالى الفيدرالى:

كان العجز المالى الفيدرالى، وسيظل بؤرة للجدل السياسى والاقتصادي، أشهر خيط فى التعليل الاقتصادى للعجز وآثاره هو نظرية التزاحم على المدخرات والطارد لها التى أشرنا إليها من قبل. وباختصار.. ترى هذه النظرية التحليلية أن العجز المالى للحكومة يمتص قدراً كبيراً من المدخرات الخاصة (ثلاثة أرباع كل المدخرات المحلية الخاصة خلال الثمانينيات)، وبالتالي.. حجب الأموال التى كان يمكن أن تتاح للمستثمرين الخاصين، مما يسهم فى تخلف التكوين الرأسمالي، وإبطاء معدل النمو. والعلاج الواضح لمشكلة العجز هو إما تقليل الإنفاق أو زيادة الضرائب أو مزيج منهما.

* البطرس : طائر بحرى كبير ـ المترجم.

نبدأ هنا فى مواجهة بعض السخريات والألغاز، والتناقضات التى تحيط بالجدل حول «السيطرة على العجز». حتى غلاة الداعين لتوازن الميزانية يدركون حجم الصعوبات التى تكشف تكيف الإنفاق الحكومى وزيادة الضرائب، فإن تكييف الإنفاق الحكومى الذى يعد الرأى الواسع الانتشار فى صفوف المحافظين، يصعب تحقيقه من الناحية السياسية، فله مخاطره، حتى لو كان مقبولاً سياسياً. وعلى سبيل المثال.. تؤدى زيادة الضرائب على الدخل إلى خفض الدخل القابل للإنفاق، وبالتالى احتمال تخفيض المدخرات الخاصة. ومن الممكن استخدام ضرائب الاستهلاك، وضريبة المبيعات، والقيمة المضافة لضبط الاستهلاك، وتشجيع الإدخار، ولكن النتائج غير مضمونة. ومن ثم.. فإن أى جهد محافظ أقل أو أكثر لوقف استنزاف المدخرات قد يؤدى بشكل أو بآخر إلى تخفيض المدخرات.

ويشير بعض الاقتصاديين إلى مشكلة أخرى، قد تؤدى إلى تعظيم أزمة العجز، ويحاول هؤلاء الاقتصاديون ومنهم الكينزى الليبرالى روبرت إيزنر، Robert Eisner، وغيره من الاقتصاديين المحترفين المستخدمين فى غرف التجارة الأمريكية الأكثر محافظة القول بأن مشكلة العجز والدين قد تستدعى حلولاً لها آلام وأضرار، أكبر مما تسببه المشكلة الأصلية التى يراد علاجها. وفى ضوء تحليلنا السابق لعلاقات الاقتصاد الكلى المتشابكة (انظر الفصل الخامس) يبدو هذا المنطق واضحاً. والمشكلة الحقيقية هى أن الأدوات المباشرة لتخفيض العجز - عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومى أو زيادة الضرائب - تؤدى إلى خفض الطلب المجمع خاصة الطلب على السلع الاستهلاكية. وعموماً.. فإن اتفاق المستهلكين الأمناء بالدور الحاكم فى استمرار الانتعاش الطويل فى منتصف الثمانينيات ونهايتها . وترى هذه المجموعة من النقاد أن زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق الحكومى اللذين يخفضان الطلب الكلي، قد يؤديان إلى إغراق الاقتصاد فى كساد طويل، يؤدى عموماً إلى خفض الدخل القابل للإنفاق. ومع انخفاض الأخير.. تنكمش المدخرات، وتلغى خسائر الإدخار المكاسب المتدفقة من زيادة أموال الاستثمار.

يبدو هذان الرأيان على طرفى نقيض للوهلة الأولى: العجز يؤدى إلى انخفاض المدخرات وتخلف زمنى لمعدلات النمو وخفض العجز، أو إلغائه باستخدام الأدوات المالية المعتادة؛ مما يؤدى إلى خفض المدخرات وإبطاء معدلات النمو. غير أن النظرة الثاقبة تلغى هذا التناقض، فلماذا لا يكون العجز وإجراءات تخفيضه أيضاً آثاراً مؤلمة وضارة بل ومتماثلة؟ فبمثل هذه النظرة.. يبدو العجز الذى لا هدف له من زاوية عقلانية صنع السياسة، نوعاً من الإدمان كإدمان المدخرات إلى التخمة، فالسلوك نفسه يؤدى إلى الألم والإقلاع عنها مؤلم أيضاً.

وقبل مواصلة السير يوجد بعد آخر للجدل حول العجز يستحق الاهتمام، وهنا نتخطى مسألة الخلاف فى التفسير الاقتصادى إلى المشكلة الأكثر عناداً، وهى اختلاف مايعرفه الاقتصاديون عما يريد المجتمع سماعه. والحجج التى تفسر الزيادة المزمنة فى الإنفاق الفيدرالى من الإيرادات فى وقتنا الراهن.. ليست قليلة. فقد تكونت لدى المراقبين الاقتصاديين الرغبة فى تجاهل الهرطقة الكينزية، وإبراز تسييس كل عملية الإيرادات والمصروفات أو الإشارة إلى الاختلالات الهيكلية والدورية الأساسية، وصعوبات النمو فى تفسير العجز الفيدرالى. ومع ذلك.. فإن التفسيرات الكثيرة والمختلفة لزيادة الإنفاق الفيدرالى باستمرار عن الموارد، وما يبدو من استبعاد بعض البنود كلية من قيود الميزانية، تلتقى فلسفياً على الأقل عند نقطة أساسية هى: أن جميع أوجه العجز الفيدرالية تعكس فى الأساس زيادة توقعات الجماهير الشعبية من دور الحكومة، كمشتر للسلع وفى إجراء التحويلات عن استعداد كامل، بصرف النظر عن قدرة المجتمع واستعداده لتقبل التضحيات وإنكار الذات اللازمة لتغطية هذه المصروفات. وقد يجادل بعض الاقتصاديين حول ما إذا كان هناك عجز جيد و«عجز سئ». وقد يناقشون آثار الإنفاق بالعجز قصير الأجل ولكن ما من اقتصادى له شهرته المهنية واحترامه الشعبى (بما فى ذلك كينز ومعظم أتباعه) قد أيد قيام الحكومة ببساطة - وكاستراتيجية طويلة الأجل - بتحرير «شيكات دون رصيد»؛ لضمان رخاء وطنى مستمر.

إن تلك النقطة ليست قليلة الدلالة، فنسبة كبيرة من المواطنين الفطنين يربطون العجز بمواقف الاقتصاديين المحترفين من نوى النظرة السياسية الليبرالية، والمحافظة التقليدية على السواء (فى سنوات ريجان المحافظة تضاعف الدين الوطنى ثلاث مرات)، وينفى هذا الربط عن المعلنين الاقتصاديين قدرتهم على المساهمة بشئ مفيد فى حل «ورطة الميزانية» من ناحية، وتعزية أنفسهم بالركون إلى أن أزمة الميزانية أصعب من أن تخضع لأية سيطرة رشيدة من ناحية أخرى. إن هذا يجعل مواجهة مشكلة العجز أشد صعوبة.

ويظهر معظم المواطنين نزعة أساسية ضد العجز المالى تماماً كما يفعل معظم الاقتصاديين. إلا أن هناك بوناً شاسعاً بين العقيدة العامة المعلنة والممارسة اليومية. والحقيقة أن الأنباء التى تسبب العجز: زيادة الإنفاق الحكومى أو تخفيض الضرائب فى الأجل القصير، ولكن تحقيق توازن الاقتصاد يتطلب ـ حتى فى أحسن الظروف ـ قدراً من الألم والتضحية. ويكون تخفيض الإنفاق الحكومى أو زيادة الضرائب مقبولاً فى العادة حينما تقع الآثار على الآخرين، لا حينما يكون الألم شخصياً ومباشراً. وهكذا.. تشير مشكلة العجز الفيدرالى إلى بؤرة رئيسية للصراع الاجتماعى والسياسى فى أمريكا، لا بين من تجمعهم النظرة الواحدة تجاه هذه المسألة من الاقتصاديين، بل وأيضاً بين التعليل الاقتصادى الرشيد والمصلحة الذاتية للمجتمع ككل فى الأجل القصير.

وفى هذا المثال وفى غيره.. سوف نواجه حقيقة أن مشكلة فشل صنع السياسة لاترجع بكل بساطة إلى نقص المعرفة الاقتصادية أو قصور النظريات، وعدم كفاية الإتفاق المهنى فى الرأي. إن خطوط إجراء السياسة قد تكون واضحة بالفعل، غير أنه كثيراً مايعطى الجمهور ممثليه السياسيين أن ما يعرفه الاقتصاديون وما يريده المجتمع فى مجموعه غالباً ما يكونان شيئين جد مختلفين.

إحاطة حول مأزق النمو:

انحسر يوم الاثنين الأسود إلى مجرد ذكرى بعيدة وأصبح نسيان ما أثاره من قلق

مباشر أمراً سهلاً ، وأصبحت العودة إلى العادات القديمة فى التفكير يسيرة إلى أن يظهر على المسرح الاقتصادى حدث مماثل أكثر جسامة. ومن بين الأشياء الكثيرة التى كان ينبغى أن تشير إليها أحداث الاثنين الأسود، وما تلاه من صدمات قلة ما فى صندوقنا من أدوات السياسة الفعالة للتعامل مع الأزمات الاقتصادية الخطيرة، غير أن ذلك لم يحدث. كما كان لهذه الأحداث أن تلفت أنظارنا إلى قضايا، أكثر جدية من العجز المزدوج فى محاولة تحديد المشكلات الحقيقية التى تواجه اقتصادنا القومي. وببساطة كان علينا أن نتعلم عاجلاً أو آجلاً أن أدوات الاستقرار القديمة لم تعد كافية، طالما أن المشكلة الاقتصادية تعزى إلى إبطاء النمو الاقتصادي. ويمكن لمعظم الاقتصاديين الاتفاق على ضرورة النمو لنجاح جهود تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وكذلك ضرورته المناسبة لحل أية مشكلة أخرى ترغب فى معالجتها. وبقدر ما فى النمو الاقتصادى من جلال بقدر ما فيه من ألم، هو أكبر بكثير مما نتصوره فى العادة.

إن تناول مشكلة النمو الاقتصادى بقدر من التفصيل فى هذه المرحلة من البحث قد يضيف بعض الاضطراب. وفى الفصول السابقة انصب اهتمامنا على أهداف الاستقرار أو أهداف مقاومة الدورة فى سياسة الاقتصاد الكلي. وبدا النمو منذ اعتباره فى الفصل الثانى «البند» الرئيسى فى جدول الأعمال الاقتصادي، كأنه يحدث بالطبيعة ما دامت اتجاهات التضخم والبطالة تحت السيطرة. وقد لا يوافق معظم الاقتصاديين على صحة هذا التصور، ولكن تظل حقيقة التعامل مع النمو قائمة قولاً وتحليلاً، وكأنه مجرد مجموعة تابعة لسياسة الاستقرار، رغم كل ما له من أهمية فى حل المشكلات الاقتصادية المختلفة عملياً. وإذا أخذنا تجربة العقود الستة السابقة فى الاعتبار.. فإنه لا يصعب فهم مصدر هذا الاعتقاد، فقد استحوذت الاتجاهات الدورية على اهتمام الاقتصاد الكلى تماماً، حتى وقت متأخر، وكذلك ترك النمو لحاله. إن إعادة التفكير فى علاقة النمو الاقتصادى وصنع سياسة الاقتصاد الكلى وإعادة الاعتبار لدور النمو المحورى أمر مطلوب من كل من يعنيه مسار الاقتصاد الأمريكى فى الحاضر والمستقبل.

ومن بين المهارات الأولى التى يكتسبها الذين يأملون فى أن يكونوا اقتصاديين ناجحين، هى الإصرار والاجتهاد فى جمع وعرض البيانات بطريقة تبين النقطة التى يسعون إلى إظهارها. وقد أصبحت بيانات وإحصائيات النمو عبر السنين من الوفرة، بحيث أصبحت تشكل منجماً ثميناً لمن يرغبون فى إظهار براعتهم فى التعامل مع الأرقام، حتى وإن لم تكن مسألة النمو ذاتها مدعاة للاهتمام غير العادي. ومن نافلة القول أن البيانات يمكن استخدامها لتأييد طرفى أى جدل حول كفاية أو عدم كفاية النمو. ويقدم جدول (6 - 1) ملخصاً لافتراض المؤلف بأن معدلات النمو كانت - فى السنوات الأخيرة - مخيبة للآمال، رغم إدراكنا أن هذه البيانات قد تكون أيضاً مادة لتفسيرات أخرى.

جدول (6 - 1) : معدلات نمو متوسط نصيب الفرد
من الناتج القومى الإجمالى كل فترة عشر سنوات
1987 - 1938

الفتـــرة	متوسط معدل النمو (٪)
1987 - 1978	1.2
1977 - 1968	1.3
1967 - 1958	3.1
1957 - 1948	2.1
1947 - 1938	4.3

يلاحظ بالنظر إلى فترات كل عشر سنوات من 1937 - 1987، أن آخر عقد هو الذى شهد أقل معدل نمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى بين العقود الخمسة المتقدمة. والأهم أنه كلما عدنا إلى الوراء تبينا أن الأمة قد شهدت أعلى معدل نمو فى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى الحقيقى.

ولم تكن مشكلة النمو الاقتصادى مشكلة أمريكية فقط فى العقود الأخيرة. فبالنظر إلى اقتصاديات سبع دول صناعية متقدمة، هى: الولايات المتحدة، والسويد، وألمانيا، وفرنسا، واليابان، والمملكة المتحدة، وإيطاليا، تبين أنها قد سجلت منذ عام 1973 لتجارب محبطة فى النمو الاقتصادى بالمقارنة بالسنوات الخمس عشرة والعشرين السابقة. والمملكة المتحدة فقط هى التى قدمت أسوأ سجل من الولايات المتحدة فى السنوات الأخيرة. إن أسباب بطء النمو الاقتصادى - على وجه التحديد - فى الولايات المتحدة، وبالتالى بطئه فى كل العالم غير واضحة كلية، ولكن الاقتصاديين متفقون حول متطلبات النمو فى الأجل الطويل: التوسع فى رأس المال المتاح، وتخفيض جزء كبير من الناتج الجارى لبناء الطاقات الإنتاجية الجديدة، ومن ثم احتمال زيادة معدل الناتج مقدار معطى من المدخلات. ولكن يمكن للمجتمع من خلالها زيادة نصيب الفرد من الناتج باستمرار، وبعبارة بسيطة.. يتوقف النمو الاقتصادى عَلى زيادة معدل الناتج/عامل (أى زيادة الإنتاجية)، التى تتحقق بزيادة رأس المال/عامل. ويتعين على الأمة لتنمية رأس المال تشجيع المدخرات إما طوعاً أو جبراً عن طريق السياسات الاقتصادية، فتكوين رأس المال لا يتحقق إلا من المدخرات (أى بالتضحية بالاستهلاك الحاضر).

وبطبيعة الحال.. فإن المدخرات وما يترتب عليها من تكوين رأس المال لا يضمنان وحدهما النمو الاقتصادى، فهناك عوامل أخرى تلعب دوراً مهماً فى النمو الاقتصادي: الظروف الاقتصادية العامة محلياً وخارجياً، والتمويلات الهيكلية المهمة فى الاقتصاد القومي المؤثرة فى الصناعات الأساسية المسيطرة، والتغيرات التكنولوجية، والتغيرات فى كمية ونوعية العمل وغيره من الموارد، ومعدلات الاختراع والابتكار، بالإضافة إلى القيم والرؤية الاجتماعية. ولكن لا يمكن لأمة أن تنمو لفترة طويلة دون استثمار المدخرات الوطنية أو الأجنبية. إن النمو الاقتصادى غير الملائم يحد من فعالية أدوات سياسة الاستقرار، كما أشرنا من قبل. ومن التناقض القول بأن سياستنا لتحقيق الاستقرار هى

بذاتها التى تحدث آثاراً ضارة بالنمو، ولكن المسألة لا هى غامضة أو معضلة، والمشكلة - فى النهاية - هى مشكلة استقرار غير كاف. مع أن الثابت والصحيح هو أن الاستقرار على المدى الطويل مستحيل دون نمو، وأن النمو أيضاً يتوقف على الاستقرار، الذى دونه لا يمكن زيادة المدخرات والتكوين الرأسمالى. ويزيد النظر إلى تخفيض الضرائب لسنة 1981 تحت ضغط أنصار جانب العرض المشكلة وضوحاً.

أعلن أنصار جانب العرض تخفيض الضرائب كسياسة للنمو، وقد اكتسح منطقهم فى هذه السياسة الساحة حينذاك، وهو: أن خفض الضرائب يؤدى إلى زيادة الدخل القابل للإنفاق، ويزيد بالتالى المدخرات والتكوين الرأسمالي. ومن غير الواضح وجه الاختلاف بين هذا المنطق ومنطق الكينزيين فى خفض الضرائب لتشجيع الطلب فى الأجل القصير (باعتباره أداة لمقاومة الدورة). وكان الأثر على أى الأحوال هو ما توقعه معظم الكينزيين، وهو أن زيادة الطلب توفر للاقتصاد، فترة قصيرة من الاستقرار، غير أن الوعد بالاستقرار على المدى الطويل لم يتحقق، فمع زيادة دخول الأفراد القابلة للإنفاق ازداد الاستهلاك، وظل حجم المدخرات ثابتاً تقريباً، فانخفض معدل الإدخار (نسبة المدخرات من الناتج القومى الإجمالى).

زُعم أن كينز قال (ما من شك مأخوذ من النص) «أن الأمة ما عليها إلا أن تختار بين إدخار العوز أو إنفاق الثراء». وإذا صح ذلك.. فإن كينز فى الحقيقة كان يتحدث عن ذلك فى معرض الحديث عن الانكماش الاقتصادى، أو انكماش نشاط الأعمال فى الأجل القصير، وليست هناك وصفة سياسية طويلة الأجل. ومع ذلك انتهت «سياسة النمو» لأنصار جانب العرض كغيرها من سياسات إدارة النمو الأخرى المبكرة إلى البديل الثانى «إنفاق الثراء».

ومن جانبهم، يتعاون الأمريكيون - ومعظمهم ممن لم يسمعوا قط عن الوصفة الكينزية المزعومة - بسعادة مع كل استراتيجية، تستند إلى الإنفاق، ففى أواخر

الثمانينيات.. بلغت نسبة مدخرات الأمريكيين الفردية من الدخل القابل للإنفاق إلى أقل من نصف مثيلتها فى ألمانيا الغربية، وإلى نحو ربع اليابان، وخمس معدل الإدخار فى إيطاليا. وحقق الأمريكيون ذلك بإدخارهم عشرة بنسات من كل دولار يدخل جيبوهم. وهو أقل معدل إدخار بين الدول الصناعية. وهناك بالطبع أكثر من تفسير لهذا الأداء: التضخم، وسياسات الاستقرار، والنظرة الاجتماعية «اشتر الآن وادفع غداً»، والهيكل السكانى (استهلاك كبار السن لمدخراتهم، وعجز صغار السن عن الإدخار)، وما إلى ذلك. من المستحيل إنكار هذه الحقائق التى تبين بجلاء أن عادات الإدخار بين الأمريكيين تقطع الطريق على متطلبات الحفاظ على معدلات معقولة للنمو.

وهكذا.. اتضح الاستقرار فى الأجل الطويل، وكذلك حدود سياسات النمو فى الولايات المتحدة قليلاً. إن اتخاذ الإجراءات المعتادة فى مقاومة الدورة ـ من حين لآخر ـ ضرورى بشرط ألا تتعارض مع المتطلبات الأساسية للحفاظ على النمو الاقتصادي، ويجب تفضيل السياسات، التى تستهدف ـ بوعى ـ تشجيع التكوين الرأسمالى والامتناع عن السياسات «لاتشجعه أو تشجعه قليلاً». وقد يتطلب ذلك ـ من الناحية العملية ـ إعادة النظر بعمق فى فلسفاتنا وسياساتنا الضريبية؛ فبدلاً من فرض الضرائب على دخول الشركات والأفراد.. يمكن استخدام الضريبة التصاعدية على الاستهلاك، وبالتالى تشجيع الأفراد والشركات على الإدخار بإرادتهم، طالما أنهم ـ كمنفقين ـ سيضطرون إلى دفع الضريبة ، وهى أيضاً نوع من الإدخار الإجبارى من وجهة نظر المجتمع؛ لان الحكومة هى التى تحصل على وتستخدم حصيلة هذه الضريبة فى النهاية. ويعتقد أنصار ضريبة الاستهلاك أن بتعديلها ـ من حين لآخر ـ بحسب ما تمليه ظروف الدورة يمكن توسيع أو تقليل الطلب. ويمكن لضريبة الاستهلاك ـ مع غيرها من وسائل تشجيع الأفراد والشركات على الإدخار ـ توفير أسس النمو الاقتصادى المستمر. وقد يسارع الواقعيون إلى الإجماع بأن هذه الجهود ستفشل، لأن تشجيع الإدخار والتكوين الرأسمالى يتطلب تغييرات فى

فكر وتصرفات جميع أعضاء المجتمع، وهى مهمة صعبة التحقيق إلا إذا فرضت على المجتمع حقائق اقتصادية، تنذر بخطر شديد.

قد يختلف الاقتصاديون حول اختيار استراتيجية النمو الملائمة، ولكن يتوفر الإتفاق العام على الخيارات الأساسية المتاحة لأمة، تعانى من مشكلات جوهرية فى الإنتاجية والنمو. ويوجد بديلان، أولهما:

الامتناع عن القيام بأى جهد، أو بذل جهد لايذكر لتصحيح الوضع، ومايترتب عليه من نتائج. وهو مايرقى إلى تخفيض مستوى المعيشة إلى مستوى الطاقات الإنتاجية الحقيقية لا المدعاة للمجتمع، وربما إلى أقل منها، ولن يكون تخفيض مستوى المعيشة متساوياً بالنسبة للجميع فيكون هناك من يعانى كثيرا، وآخرون لا يعانون على الإطلاق. بل وربما يرتفع مستوى معيشتهم، وقد تتجلى هذه النتائج فى بطالة وانخفاض الأجور الحقيقية للعاملين فى الحالات الأكثر تأثراً بانخفاض معدل النمو، أو فى تضخم يحبط كل الدخول الحقيقية للجميع، أو فى صورة بطالة وتضخم فى وقت واحد؛ فلا ينبغى ألا يصل التصحيح بمستوى المعيشة إلى أقل من المستويات المعروفة للأمريكيين. وعلى العموم.. أخذ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى الحقيقى - بعد ارتفاعه إلى 14,185 دولار عام 1979 - فى الانخفاض، ولم يصل إلى مستوى عام 1973 إلا فى عام 1984. وتقدم المملكة المتحدة فى الستينيات والسبعينيات لمن يشاء مثالاً كلاسيكيا ساطعاً، لما قد يؤدى إليه بطء النمو الاقتصادى من آثار فعلية.

والبديل الثانى - وليس أقل إيلاماً من الأول فى الاجل القصير على الأقل - هو اتخاذ سياسات اقتصادية، تحقق زيادة فعلية فى الناتج الإجمالى للأمة، ويتطلب اتخاذ سياسة صارمة لتحقيق النمو، قدراً من الصرامة فى كل شىء وهو مايعنى إحباط عادات الاستهلاك، التى سادت الحياة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية. كما تتطلب إجراءات وضع حد لمشكلة تناقص معدلات النمو الاقتصادى، ومعدلات نمو الإنتاجية أن يتم

تخفيض مستويات المعيشة، ولكن ستنتظرنا ـ فى نهاية التضحيات ـ نتائج طيبة للغاية. ولم يقدم لنا التاريخ سوى صور قليلة جداً عن أمم، اتخذت ـ بنجاح ـ استراتيجية للنمو من هذا النمط، فيما عدا حالات إعادة البناء بعد الدمار الشامل؛ بسبب الحرب أو انعدام البديل الآخر، الذى يتمثل فى زيادة كل من التكوين الرأسمالى والناتج (النموذج الباهر هو ألمانيا واليابان).

أمــريــكـــا والعــالــم:

أجبرت مشكلة التجارة الخارجية التى تمثل نصف «العجز التوأم» الأمريكيين على إعادة التفكير فى المسلمات القديمة. فمنذ بضع سنوات.. كان اهتمام السياسات الاقتصادية الأمريكية منصباً على الداخل. أما بقية العالم.. فكان يؤخذ على علاته فى رسم السياسة. والحقيقة أننا ـ بصفة عامة ـ كنا قادرين على اتخاذ وإملاء السياسات، التى تحقق مصالحنا فى بعض المسائل الدولية ذات الطابع الخاص، مثل أسعار الصرف، والتجارة الدولية، والترتيبات المالية. ولكن استقلالنا السياسى أصبح مستحيلاً؛ بسبب اعتمادنا المتزايد على مصادر المواد الخام الأجنبية، وأموال الاستثمار من الخارج، وتدويل أعمالنا وعملياتنا المالية، وتزايد قوة كثير من الدول الصناعية، التى كانت لنا عليها سيطرة فى السابق، وتدهور مركز الولايات المتحدة فى التجارة الدولية. وأصبحت هذه الأسباب تفرض قيوداً خاصة على صنع سياسة الاقتصاد الكلى، وأصبح توافق أهدافنا وبرامجنا المحلية مع سياسات الدول الأخرى مسألة ضرورية، كما أصبحت حقيقة كوننا مديناً تجارياً مزمناً وأكبر أمة مدينة فى العالم، تقلل من قدرتنا على تسيير الشئون الاقتصادية الدولية هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى.. أصبح وضعنا الاقتصادى الدولى يلعب دور الحافز للعمل على استرداد نمونا الاقتصادى؛ لزيادة قدرتنا التنافسية الدولية.

أصبحت القدرة التنافسية فى الحقيقة إحدى القضايا الرئيسية فى الثمانينيات، حين قام جيش صغير من المفكرين الاقتصاديين بوضع استراتيجيات لتطوير قدراتنا

الإدارية واستثماراتنا وسياستنا العامة، ذات الأثر المباشر في قدرتنا على التصدير. وكان المنطق وراء ذلك واضحاً، وهو أن زيادة صافى الصادرات تؤدى - كحقيقة مسلم بها - إلى زيادة الناتج القومى. ومن ثم فإننا بتركيز الاهتمام على تنمية قدراتنا التصديرية (قدرتنا التنافسية) نضرب عصفورين بحجر واحد؛ إذ ننشط أولا - قبل كل شيء - نمو اقتصادنا المحلي، ونستعيد ثانياً قدراً من الاستقلال فى صنع سياستنا الاقتصادية بفضل هذا النمو.

إن هذه الحجج والنتائج المتوقعة للاستراتيجيات التى تستند اليها مفرحة إلى حد إغراء المرء بالتقليل من شأن الصعوبات، التى تكشف الانتقال دولياً، مما نحن فيه الآن حيث نريد فى المستقبل ، غير أن محاولات إحياء أمريكا كدولة تصديرية رئيسية قوبلت بكثير من احتمالات خيبة الأمل.

المؤكد أن الطلب الخارجى على السلع الأمريكية هو دالة السعر والنوعية وأسعار الصرف، وتلك مسائل نملك منها ممارسة قدر من التحكم عن طريق سياساتنا وإجراءاتنا الاقتصادية. ولكن الطلب الخارجى على منتجاتنا مشروط كذلك بعديد من المتغيرات، التى لا نملك إلا القليل من السيطرة عليها، مثل: تأثير السياسات الاقتصادية الأخرى على الطلب، وبالتالى على وارداتها من الولايات المتحدة وغيرها، سواء كانت سياسة هذه الدول توسعية أو انكماشية. ومن الطبيعى أن انتهاج هذه الدول لسياسة وقائية حذرة سيحد من مبيعات السلع الأمريكية، فمن الضرورى أخذ الوضع الاقتصادى الدولى فى الاعتبار. ففى حالة انزلاق العالم إلى الركود لن تفلح السياسة الأمريكية العامة مهما كانت أصالتها وإبداعها فى تنمية صادراتنا. والحقيقة أن الركود الذى ساد الاقتصاد الدولى فى السنوات السابقة - بدرجة أو بأخرى - جعل من الصعب على الولايات المتحدة بيع منتجاتها فيما وراء البحار، رغم كل ما بذلناه من جهد لتنمية قدرتنا التنافسية فى تلك الفترة.

ومن ثم.. لا تملك أمريكا بالنسبة للتصدير - كمصدر محتمل للنمو الاقتصادى - السيطرة التامة على مصيرها، وللتأكد سواء انتهجنا استراتيجيات محلية تؤدى إلى ارتفاع الأسعار وارتفاع أسعار الفائدة، وقوة مفرطة للدولار أم لا. وكذلك الفشل فى مواجهة مشكلة الإنتاجية والقدرة التنافسية، إذ يمكن أن نتوقع استمرار أوجه عجزنا التجاري، بل ربما يزداد العجز سوءاً. ولكن حتى إذا قمنا بكل ما هو صحيح بشأن الإنتاج من أجل التصدير واستراتيجيات التسعير.. فسوف لا نتيقن من إحداث تحول سريع فى صادراتنا.

إننا نملك الاختيار بين الامتناع عن بذل أى جهد، أو القيام بجهود خاطئة فتزداد أصولنا سوءاً. كما لا نملك أيضاً استخدام استراتيجيات لحفز التجارة وانتظار الأحسن. ولكن ينبغى ألا نخدع أنفسنا بالاعتقاد بقدرتنا على التحكم فى نتائجها بمفردنا. إن ودعاة تطوير القدرة التنافسية كاستراتيجية ملائمة محقون قولاً وفعلاً. ولكن دعوتهم ليست حلاً مضموناً. والنقطة الجديرة بالتذكر هى طالما أن الإحباط يسبب ضعف قدراتنا على التصدير.. فإنه قد يلهب المشاعر الوقائية أو الحمائية عميقة الجذور، والمنذرة بالشر فى الفكر الاقتصادى الأمريكى إلى جانب الممارسة. كما أنه من الطبيعى أن تثير الإجراءات الوقائية أو الحمائية ردود فعل انتقامية، وقد تنشر الانكماش الاقتصادى فى ربوع العالم، كما حدث فى الثلاثينيات. إن كون أمريكا جزءاً من العالم والشعور المحبط بالعجز يضيفان إلى قضية تحمل المسئولية قدراً كبيراً من عدم الارتياح.

ملحوظة عن «الوعد» بالنمو الاقتصادى:

قبل مواصلة السير.. يجب الاعتراف «بتميز» بعض فروضنا، السابقة، والذى قد يسميه البعض «خطأ» بعض فروضنا، خاصة الافتراض باستحالة التوصل إلى حلول المشكلات، التى تلح على المجتمع الأمريكى بصورة غير مسبوقة دون النمو الاقتصادى.

وقد يبدو هذا القول واضحاً بما فيه الكفاية لمعظم القراء وغير قابل للجدل. ومن الشائع بين المعللين الاقتصاديين اعتبار النمو الهدف الطبيعى لكل أنشطة الاقتصاد الحديث العادية. ومع ذلك فقد أثار بعض النقاد ـ لبعض الوقت ـ سؤالاً جوهرياً حول تحيز المهنة للنمو الاقتصادى: هل يفرض النمو ذاته مشكلات فى المدى الطويل، قد تكون أكبر من الصعوبات التى تواجهها دون النمو؟ وبعبارة أخرى هل يمكن للنمو أن يجلب مصائب أكبر عما يجلبها عدم النمو؟

منذ عقدين تقريباً أصر إى. ف. شوماخر، E.F. Schumacher، فى كتابه الصغير الباعث على الغيظ «الصغير الجميل: علم الاقتصاد، كما قد يهم الناس»، Small Is Beautiful: Economics as if People Mattered، أصـــر على أن الفكر الاقتصادى يخطو بلا أمل نحو تفهم أن تزايد الإنتاج المادى باستمرار لا يعتبر أساس الحياة الطيبة وحسب، بل أساس كل الحياة بصفة عامة [3]. لقد تأثرت أفكار شوماخر تماماً بأفكار المهاتما غاندى، Gandhi، وتصرفات ذلك البطل الوطنى الدؤوب، الذى قام بدور رائد فى حمل بريطانيا العظمى على الخروج من الهند فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. ولم يكن غاندى عدواً للإمبريالية فحسب، بل ومعارضاً لممارسات الرأسمالية البريطانية الاجتماعية وفلسفتها. وفى تبشيره بفضائل الحياة القروية البسيطة، والإنتاج الحرفى بهدف الاكتفاء الذاتى (الذى لا يزيد كثيراً على حد الكفاف). كان غاندى، معارضاً للمركزية الاقتصادية والإنتاج الكبير والاعتماد الزائد على التكنولوجيا، وغيرها من سمات المجتمعات الصناعية فى القرن العشرين. وكان تفضيل غاندى وشوماخر للزراعة والصناعة المحلية الصغيرة رفضاً تاماً للفروض الأساسية فى الفكر الاقتصادى التقليدى.

على نحو نموذجى .. فليست هناك أهمية كبيرة لعادة التركيز الاقتصادى على كفاءة العمل فى زيادة معدل المخرجات/ المدخلات فى عالم صغير، كما أنه ليست هناك

أهمية لمعيار الكفاءة والربح عند دعاة «الصغير الجميل». وهذه الأفكار التى تتحدى أنماط التعليل السياسى والاقتصادى السائد هى أفكار مدمرة، ولو لم تكن النظرة إليها تعتبرها منظومة حماسية ملغزة وقفزة يائسة خارج التاريخ، لتعرضت للقهر الفكري، إن لم يكن السياسي. وقد سمح لأفكار غاندى وعرض شوماخر بالوجود على هامش التعليل الاقتصادى الاصطلاحى لحاشية غريبة فى المناقشات حول النمو الاقتصادي.

ما تزال هذه الأفكار متمسكة بالبقاء، وتحقق مكاسب متواضعة وإن كانت بطيئة. فهناك اعتقاد لدى معظم دعاة حماية البيئة - وإن كان لا وجود له بين الكثيرين من الاقتصاديين - ولدى غيرهم، ممن يهتمون بصغر وهشاشة كوكبنا بأن الاندفاع وراء الإنتاج الأكثر هو فى النهاية نقيض الإنتاج، لأنه يؤدى إلى تناقض البيئة المادية، ومن ثم تدهور أو تناقص الوجود الإنساني. ومع ذلك.. لا ينبغى التقليل من شأن ما يحيط بالنمو من شكوك، باعتباره الهدف الاجتماعى والإنسانى النهائي. وبالرغم من تزايد الوعى أو التوقع بأن معركة كبيرة - إلى حد ما وفاصلة - فى انتظارنا.. فإن هذا الوعى أو الشعور لم يترجم بعد إلى مجالات لرسم سياسة اقتصادية، ترفض النمو أو تتقبل فكر «الصغير الجميل» فى أى بلد من بلدان العالم.

نحن فى بداية تقبل فكرة ضرورة اتفاق أهداف النمو مع حقيقة ندرة الموارد، ومتطلبات الحفاظ على قدر ما من التوازن البيئى. ونحن نفعل ذلك ببطء وتبرم، وما زال معظم سكان العالم وكل الاقتصاديين والسياسيين تقريباً أياً كانت اختياراتهم الأيديولوجية أبعد ما يكونون عن التأثر بالآراء المثالية عن إمكانية تحقيق حياة أفضل، دون استنزاف «الحياة الطيبة» فيزيائياً ومادياً.

هكذا.. سيظل النمو الاقتصادى بنداً مركزياً ليس فقط فى جدول أعمال الولايات المتحدة، بل فى جميع بلدان العالم. ويجب على الجنس البشرى تعلم الحياة على القليل، بل الواقع إن الغالبية قد تواصل العيش على أقل القليل. ولكن الدعوة لحياة مادية أقل

انتهاجاً للسياسات اللازمة لتحقيق هذه الغاية بوعى، لا يحظى إلا بأقل الاهتمام بين من يملكون الكثير، ومن لا يملكون إلا القليل على حد سواء. فالسعى بوعى لتحقيق «الأقل» يعتبر بديلاً مثالياً ويستحيل تحقيقه دائماً إلا إذا فرضت الأحداث تغييرات جذرية فى أنماط التفكير الاجتماعى والسوك الفردى والترتيبات المؤسسية. وبالرغم من حجج أنصار «الصغير الجميل» فإن النمو الاقتصادى هو الاستراتيجية المجمع عليها فى وقتنا الراهن. والاختيارات المطروحة علينا ليست بين الغايات، بل بين الوسائل. وقد نختار ألانقوم بشئ وننتظر الأفضل بشأن النمو الاقتصادى أو أن نتبنى سياسات واعية للنمو. وكل من هذين السيناريوهين سيمر علينا قبل أن يصبح «اللانمو» برنامجاً مطلوباً فى جدول الأعمال الاقتصادى للأمة وللعالم كله.

بعض التأملات الأخيرة:

إن كان فكر الاقتصاد الكلى الحديث وصنع السياسة يقتربان على ما يبدو من الحدود القصوى للفاعلية.. فإن السبب فى المقام الأول هو تخبط جهود الاستقرار فى المياه الضحلة لنمو اقتصادى ضعيف، وقد ظل الأمريكيون بما فيهم الاقتصاديون لفترة طويلة فى غير حاجة إلى التفكير بعناية فى مشكلات النمو المزمنة. وستظل قضية رابحة بالنسبة للمستقبل المنظور للتأكيد على حقيقة أن مشكلة النمو تفرض القيود على جميع جوانب جدول الأعمال الاقتصادى للأمة، وليس على صنع سياسة الاقتصاد الكلى، فحسب، بل أيضاً على صنع سياسة الاقتصاد الجزئى. كما سنرى فى الفصول العديدة القادمة نسيان الاقتصاد الجزئي، وسياسات السوق أيضاً.

وتتطلب أى استراتيجية للنمو تخفيض الاستهلاك الجارى، وزيادة المدخرات، بينما يتم الحفاظ فى ذات الوقت على مستوى عال من الناتج وإخضاع الأسعار للسيطرة وتوفير حوافز للتوسع فى الاستثمارات، وزيادة الكفاءة. وليس هذا بجدول أعمال اقتصادى سهل التحقيق، فهو- إلى جانب ذلك - يتطلب المهارة فى رسم السياسات، كما يتطلب قدراً من

التضحية لم تعرفه أمم لم تروعها الحرب. وبناء عليه.. فإن شعبية سيناريو عن «يوم القيامة» فى وقتنا الراهن يثير الدهشة بصفة خاصة. كما أن الأزمة والانهيار يبدوان خادعين إذا نظرنا إليها من بعيد، وقد تكون هناك مسافة كبيرة بين «أين يقف الاقتصاد الآن،» وبين «وقوع الكارثة الاقتصادية الشاملة». ومع ذلك تمر الحاجة إلى فترة من الزمن، حتى يمكن ابتكار وصقل السياسات المناسبة والتكييف كأمة مع الحقائق الجديدة، التى ستعرضها هذه السياسات.

ولسوف نعود فيما بعد لقضية الأزمة، ولكننا فى حاجة إلى جمع خيوط مناقشتنا، قبل أن نترك التقييم المفصل لسياسة الاقتصاد الكلى. وقد درسنا فى الفصول الأربعة الأخيرة كلاً من منظور وأدوات التعامل مع التقلبات الاقتصادية وآفاقها، وتعلمنا كثيراً عن كيفية عمل الاقتصاد، ولماذا وكيف تعمل أو لا تعمل بعض أدوات السياسة من منظور صنع السياسات؟. ومع ذلك.. فإن دائرة عمل صانعى السياسة تضيق باستمرار، وهو مايعتبره البعض انعكاساً لعيب خلقى فى منظومة علم الاقتصاد، ودليلاً على قلة مايعرفه الاقتصاديون أو حتى عدم معرفتهم، ومثل هذا النقد بعيد عن الهدف.

وأخيراً.. ما الذى يعرفه الاقتصاديون عن الاقتصاد الكلي؟ ما من مغزى يذكر لتقليب صفحات الخلافات الأيديولوجية، والانحيازات المهمة التى تفرض نفسها، عند انتقاء استراتيجيات معينة وأدوات للسياسة التقنية، فهناك قدر كبير من الاتفاق حول كثير من القضايا.

أولاً: إن الاقتصاديين يمتلكون الفهم العام الجيد للهيكل العام للمشكلات والعلاقات المتبادلة بين كثير من المتغيرات الاقتصادية.

ثانياً: إن طريقة عمل أكثر المتغيرات أهمية ليست سراً أو موضعاً للجدل الكبير، رغم تعرض الهيكل العام للتغيير باستمرار، واكتشاف علاقات متبادلة ومسببات جديدة.

ثالثاً: إن تطور أدوات لسياسة الاقتصاد الكلى وما بها من نقاط القوة أو الضعف معروفة. وأخيراً.. إن معظم الاقتصاديين متفقون على أن سياسة الاستقرار - كما أوضحها العقدان الأخيران - محدودة القدرة على تخطى الاتجاهات الدورية المتطرفة وتصحيحاً، وأن الاستقرار لا يعد بديلاً عن التصدى لمشكلات النمو الاقتصادى الأساسية، فى جميع الأحوال.

ووجود قدر من الاتفاق فى الرأى هو دليل على ابتعادنا عما كان سائداً من أوضاع منذ بضع عقود. ومع ذلك تطرح قضية النمو الاقتصادى مشكلة من نوع خاص، لا يرجع سببها إلى اختلاف الاقتصاديين حول الوسائل الأساسية لحلها (وهم بالفعل لايختلفون). ولكن بسبب أن كثيراً مما ينبغى أن يقوله الاقتصاديون غريب على آذان الجمهور. ففى هذه الحالة يتخذ الصراع حول السياسة شكل النزاع بين وزن الأساس الحقيقى للتعليل الاقتصادى، وبين الأحلام والتطلعات الكامنة فى العقل الجماعى للجماهير.



الفصل السابع

الحكومة والسوق : الأسس النظرية

إن المشكلة الرئيسية فى تحديد الأنشطة التى تتولاها الحكومة ، هى كيفية حل التنازع بين حرية الأفراد المختلفين ، والإجابة سهلة فى بعض الحالات .. فلا صعوبة كبيرة فى الوصول إلى ما يشبه الإجماع حول التضحية بحرية شخص ، يريد قتل جاره حماية لحرية هذا الجار وحقه فى الحياة ، وفى حالات أخرى.. تكون الإجابة صعبة، وتنشأ فى مجال الاقتصاد صعوبة أكبر بسبب التنازع بين حرية التكتل وحرية المنافسة؛ فما هو معنى وصف المؤسسة بأنها حرة، فى الولايات المتحدة.. تفهم كلمة «حرة» بأنها حرية كل شخص فى إنشاء مؤسسة، وهذا ما يعنى بالتالى أن المؤسسات القادمة ليست حرة فى طرد المنافسين إلا ببيع منتجات أفضل بنفس السعر، أو بيع نفس المنتج بسعر أقل[1].

ميلتون فريدمان

Milton Friedman

يكتنف تدريس علم الاقتصاد نوع من الخلط الدقيق يسميه البعض نوعاً من التناقض. وعادة ما يجرى تناول تحليل الاقتصاد الكلى بوصفه المجال المناسب لنشاط الدولة، حيث ينتظر من الحكومة أو البنك المركزى القيام بدور حاسم فى رسم للسياسة. ولا يستطيع المفكرون الاقتصاديون – باستثناء غلاة المحافظين ـ تصور علم اقتصادى لاتلعب فيه الدولة دوراً مهماً ، عن طريق السياسات المالية والنقدية. أما تركيز الاقتصاد الجزئى على أسواق السلع المنفردة وعوامل الإنتاج فهو مسألة أخرى. وهنا تقوم النظرية على افتراض مسبق بأن هذه الأسواق تعمل على أفضل نحو ممكن، فى حالة عدم تدخل

الحكومة، وفقط بعد السيطرة على نموذج السوق الكامل التى تتمثل حقيقة تطبيق شتى تدخلات الحكومة، وبغير ترحيب إلا فى النادر.

يثير هذا الانفصام فى التعليل الاقتصادى كثيراً من الارتباك فى حالة إمعان النظر، ومع ذلك فهو ليس عسيراً على التفسير. وترجع جذور هذا الانفصام إلى «التصنيف الكبير»، الذى أدخلته المهنة فى الخمسينيات بحفر النقد الكينزى فى كيان التعليل الاقتصادى التقليدى. وقد اشتهر هذا التوصيف فى كتابات بول صامويلسون المدرسية بأنها حل وسط بقدر أكبر من الدقة، وهى تكامل لخيطين متصارعين ومستمرين فى منظومة علم الاقتصاد. ومع مر السنين ساهم انقسام مادة علم الاقتصاد إلى مكونين، أحدهما يقبل التدخل الحكومى فى حالات اختلال الأمور الاقتصادية الكلية، والثانى يكيل المديح لمنطق وكفاءة التصرفات الفردية فى الشئون الاقتصادية، ويساهم فى خلق المشكلات التعليلية والتقنية، غير أن هذا الانقسام ظل بعيداً عن النقاش داخل منظومة علم الاقتصاد. وعلى وجه التحديد.. لماذا من الناحية الفردية تؤدى الإجراءات المنطقية، والتى تتسم بالكفاءة فى مجموعها إلى أوضاع عامة غير عقلانية، وغير مرغوب فيها، رغم كونها قضية خطيرة، تستحق كل الاهتمام. والواقع أن الاعتقاد السائد بصفة عامة هو أن من يتصدون لهذه المسألة معرضون مهنياً لخطر الاتهام بالتطرف الفكرى الراديكالى أو الرجعى.

إن التحيز النظرى ضد أى سيطرة أو دور مركزى للحكومة كامن فى طبيعة تحليل الاقتصاد الكلى. وقد ازداد قوة فى السنوات الأخيرة، نتيجة المشاعر السياسية الشعبية النامية ضد «الحكومة الكبيرة»، بصفة عامة (أى فى نشاط اقتصادها الكلى والجزئى). وفى أثناء ذلك.. اقتربت المهمة فى السنوات الأخيرة كثيراً من الرؤية الأرثوذكسية للسوق، والانحياز لها كما رأينا من قبل، وبذلك أصبحت المساهمات المحتملة للحكومة فى تهذيب سلوك السوق محدودة فعلاً، بسبب اضطرارها إلى اتخاذ موقف الدفاع وسعيها الثابت

للتأثير فى قواعد اللعبة، ولسوف تزداد هذه المشكلة وضوحاً فيما بعد.

الخلفية النظرية للتدخل الحكومى:

فى العالم المثالى لأسواق المنافسة الكاملة.. يتصور الاقتصاديون نظاماً ما، به عدد كبير من البائعين والمشترين الصغار نسبياً، ومن ثم.. لا يستطيع أحدهم ـ منفرداً ـ التأثير فى سعر المنتج. وفى سوق السلعة الواحدة.. يعتبر المنتج الذى يقدمها بائعاً فعلياً أو محتملاً بديلاً تاماً للسلع التى يطرحها البائعون الآخرون. وتكون عقبات الدخول إلى السوق عند حدها الأدنى، ويصبح دخول أى منتج لهذه السلعة للسوق ممكناً كما يفترض الرشد والمعرفة الكاملتين فى البائعين والمشترين، ويحاول المشترون ـ دائماً ـ تعظيم منفعتهم إلى أقصى حد بالشراء بأرخص سعر ممكن، كما يحاول البائعون البيع بأعلى سعر ممكن. ويكون تنظيم المنفعة ممكناً لأن المشترين واعون تماماً بكل الأسعار، وبالمعروض من المنتج. كما يعى البائعون ـ بنفس القدر ـ كل أسعار المنافسين لذات المنتج، فضلاً عن الأجور السائدة، وسعر المواد الأولية، واتجاهات السوق المتوقعة. وفى مثل هذا العالم المثالي.. تكون غريزة الإنسان الطبيعية فى تنظيم رفاهيته الاقتصادية السبب فى بقاء الأسعار عند أو حول تكلفة الإنتاج الاقتصادية، وتندر أو تتعذر الكفاءة طالما أن المنتجين غير الأكفاء أو أصحاب التكاليف الأعلى لايمكنهم مواجهة أسعار المنافسين. ومن شأن ذلك توزيع (تخفيض) الموارد المنتجة على النحو المرغوب اجتماعياً (ويتضمن الفصل التاسع كثيراً من مشكلات التوزيع). ونتيجة كل ذلك هى حصول كل أفراد المجتمع على كل رغباتهم واحتياجاتهم بكميات وأسعار تحقق مصلحة الجميع.

لا يوجد للأسف مثل هذا المجتمع الاقتصادى الكامل إلا فى كتب الاقتصاد وغرف الدراسة. وقد يسارع المدافعون عن هذا العالم المثالى بالطبع إلى القول بأن وجود أو عدم وجود هذا النموذج هو معيار ممتاز للتطلعات حول ما يجب أن يكون عليه الحال. أما النقاد فلا يرون فى ذلك غير الوهم، وأداة غير نافعة فى رؤية الأحداث الواقعية. ومع ذلك..

يتفق المؤيدون والنقاد على أن هذا النموذج المبسط ـ حتى وإن كان لا يمثل أوضاع العالم الواقعي ـ يوفر إمكانية اكتشاف اختلالات وإخفاقات السوق، التي لا تظهر في سياق المنطق العام (لا يملك إلا المدافعين المتبلدي الحس والأكثر عناداً، الادعاء بأن السوق الحرة تخلو من العيوب).

تسلم النظرية الاقتصادية ـ بصفة عامة ـ بإمكانية حدوث ثلاثة اختلالات في السوق الحر:

1 – إمكانية ظهور القوى الاحتكارية.

2 – نقص مستوى التعليم والمعلومات للمشاركين في السوق.

3 ـ منافاة نتائج السوق الحرة أياً كانت للمعايير الأخلاقية العامة للمجتمع.

في تناول الاختلال الأول.. يجب أن ندرك أن ظهور الاحتكار يتخذ شكلين، الأول: ممارسة بائع واحد أو مجموعة متحدة من البائعين قوة غير مستحبة في تحديد السعر، والثاني: الاحتكار الطبيعي الذي يكون مرغوباً اجتماعياً. إن ميل بائعي المنتجات لامتلاك القوة الاحتكارية (أو تصرف المشترين كمحتكرين للشراء) هو ميل طبيعي مع التسليم برغبة البشر الرشيدة في تنظيم المنفعة بالبيع بأعلى سعر ممكن (أو الشراء بأقل سعر ممكن) . ونظراً لمحدودية عدد البائعين تعتمد السوق الاحتكارية للشركة الواحدة أو مجموعة الشركات المهيمنة على سلطة تحديد السعر، وتغيير شروط تحديد السعر السائدة في اقتصاد، تقوم فيه قوى العرض والطلب بتحديد الأسعار، دون أن تكون للبائعين الصغار أي سيطرة أو سلطة في تحديدها. ويفهم الاقتصاديون ـ في الظروف الاحتكارية ـ أن المستهلكين يحملون بأسعار تزيد عن السعر الطبيعي (الذي يتحقق في ظروف حرية المنافسة السعرية)، كما يواجهون النقص العام في كميات المنتج المتاحة (نظراً لأن ارتفاع السعر يحد من دخول الكثيرين من المشترين إلى السوق) وبالتالي إساءة تخصيص الموارد (لأن ارتفاع السعر وتخفيض الإنتاج يقللان الطلب على الموارد).

وقبل ظهور الرأسمالية كنظام اقتصادى بكثير، كانت محاولة أى فرد أو مجموعة اكتساب القوة الاحتكارية فى تحديد أسعار تعد فى غير صالح المجتمع. ومنذ زمن بعيد.. كانت القوانين العامة تعتبر الاحتكار غير شرعى باستثناء الاحتكارات الخاصة الممنوحة من قبل التاج، والحق أن قوانين مقاومة الاحتكار فى الولايات المتحدة هى امتداد لسياسة عامة، رسمت منذ ثلاثة أو أربعة قرون. ومع ذلك.. فإن تطبيق القانون والالتزام به فى الولايات المتحدة لم ينصف تاريخياً بالعدل، وكان دائماً موضوعاً للتفسير الاقتصادى والسياسى.

ومع أن للحكومة أن تتدخل فى الأسواق لتصحيح القوى الاحتكارية وحماية المنافسة.. فإن لها أن تتدخل فى بعض الأسواق لإنشاء الاحتكار، إذا كان ذلك أفضل من المنافسة. ويتمثل ذلك بوضوح فى حالات المرافق العامة، وشركات الهاتف المحلية، والقوى الكهربائية، وخدمات الغاز الطبيعي، والصرف الصحي، وشركات المياه..إلخ. ويعتقد فى حالات «الاحتكار الطبيعي» أن التكلفة تكون أقل فى حالة قيام مؤسسة واحدة بخدمة السوق بأكمله، بسبب الاستفادة من وفورات الحجم الكبير (زيادة الكفاءة بسبب الحجم). وإذا تركت الاحتكارات الطبيعية لحالها.. فإنها لن تتردد لحظة واحدة بالطبع فى استغلال قوتها الاحتكارية فى تحديد الأسعار، وتقسيم الأسواق، والبيع بأسعار قد لا تطيقها السوق. والنتيجة هى حصول من يطيقون الأسعار المرتفعة على الخدمة، وعجز الكثيرين من عامة الشعب عن الحصول عليها على الإطلاق. وظهرت لتصحيح هذه الأوضاع مؤسسة أمريكية فريدة من نوعها، هى الاحتكار الخاص المنظم. أما بقية العالم.. فيتجنب هذه المشكلة، بتملك الحكومة لهذه المشروعات بصفة عامة. وفى التجربة الأمريكية.. قامت الحكومة بإنشاء وكالات مستقلة، لتنظيم عملية تحديد الأسعار، وكمية ونوعية الإنتاج من خلال المساومة الاحتكارية المنظمة، التى تمنح للمؤسسة الخاصة المحتكرة هيكلاً عاماً للأسعار، يضمن لها عائداً مجزياً على الاستثمار. ولسوف نرى ـ فيما بعد ـ عودة النظرية

الاقتصادية التقليدية، التى كانت تحبذ ـ فى السابق ـ الاحتكارات المنظمة، إلى إعادة تقييم المنافع الاجتماعية المنسوبة لمثل هذه المناهج.

بالنسبة لنواقص التعليم والمعلومات يفترض الفقه الاقتصادى التقليدى أن المستهلك حين يدفع دولاره/دولارها فإنه يقوم فى الحقيقة عندما تؤخذ كل تصرفاته فى الاعتبار بالإدلاء بصوته حول ما يجب أن تقوم السوق بإنتاجه بصفة عامة وبأية أسعار. ومن الصعب إثبات صحة امتلاك المستهلك للعلم الكامل والرشد فى هذا السلوك خاصة، لمن يرى الجمهور يقبل على الشراء بحكم العادة والممارسة. ومن الجائز أن يعرف المستهلك الأسعار والجودة النسبية للمعروض فى الأسواق من أقمشة وخبز وأحذية، وأن يبنى اختياره برشد. ولكن فى عالم بيع السلع المعقدة فى أسواق متباعدة، تروج لها الإعلانات الأكثر إثارة والحملات التسويقية المدوية.. تضيق قدرة المستهلك على التصرف عن معرفة ومنطق إلى أدنى حد، ولقد عشنا زمناً طويلاً فى ظل مجموعة متنوعة من قوانين حماية المستهلك، وعلى الرغم مما وجه ـ لهذا الوضع ـ من نقد حاد فى الفترة الأخيرة.. إلا أنه لا يوجد بين الجماهير ـ أو فى صفوف مهنة الاقتصاد ـ أى رغبة فى العودة إلى ظروف سوق شعاره «احترس أيها المشتري».

وفى مثالنا الثالث لنواقص السوق، حيث تتعارض نتائج السوق مع القيم الاجتماعية المحببة، يحدث التدخل الحكومى على نطاق واسع نسبياً. وعلى سبيل المثال يعتقد الأمريكيون ـ منذ أمد بعيد ـ أن قدراً من العدالة فى توزيع الدخول والثروة هو أفضل من التفاوت الكبير بين الثراء والفقر، ولهذا السبب وضعنا مجموعة واسعة من برامج الدعم، تستهدف تحويل قدر من الدخل (ليس كبيراً بالتأكيد) من الأغنياء إلى الفقراء، وانتهجنا سياسات معتدلة للضريبة التصاعدية. وفى الفصل التاسع.. سيكون لنا الكثير من القول عن مسألة تدخل الحكومة للتأثير فى توزيع الدخل.

ندرك فى تمييزنا للسلع أن بعض السلع «سيئة» وبعضها الآخر «حسنة». ويسعى

المجتمع إلى عدم تشجيع المجموعة الأولى بفرض الضرائب الباهظة، وتدخل منتجات الدخان ضمن هذه العينة. كما يسعى إلى دعم سلع المجموعة الثانية مثل التعليم والرعاية الصحية.

ومن بين القيم الأخلاقية الأخرى التى قد تتدخل فى سياسة الحكومة، وتنحاز نحو أسواق معينة سواء جند دعاة السوق الحرة ذلك أم لا، هو تفضيل الأمريكيين العميق للأمانة والإنصاف فى معاملاتهم وكذلك تفضيلهم الحجم الصغير على الحجم الكبير، والالتزام بإخضاع المشروعات الخاصة للمصلحة العامة فى بعض المجالات. وتعتبر جميع هذه التفضيلات اختيارات أخلاقية من المحتمل أن يحافظ عليها أو لا، فى عمليات السوق الحرة. وبصراحة لا تحافظ السوق على أى من هذه القيم الأخلاقية، رغم إدعاء أنصار السوق بوجودها ضمنياً فى كل عمليات السوق، فمثلاً.. تعتبر المعاملات القائمة «على العلم ببواطن الأمور» فى أسواق المال غير مشروعة. ومع ذلك.. يعارضها المجتمع على أسس أخلاقية، لا على الأسس الاقتصادية، رغم أنه من الممكن النص فى القانون على عدم شرعيتها اقتصادياً. و«التشحيم» (الذى يسميه أمريكيون كثيرون بالرشوة) مقبولاً فى بعض الأسواق الأكثر تحرراً، وفى معظم الأسواق التنافسية فى العالم. ومع ذلك أصدرت الولايات المتحدة مجموعة من القوانين التى تحرمها، ومن الضرورى عدم التقليل من أهمية القيم الأخلاقية فى تشكيل مواقفنا من السوق.

وتنشأ نواقص السوق حينما تعمل الأسواق عكس ما هو مطلوب من سلوك ومعايير اجتماعية. وتنشأ أوجه فشل السوق عندما يخفق السوق كأداة اقتصادية منظمة تقوم بإنتاج مقادير كبيرة من السلع والخدمات غير المرغوبة، أو عند عدم توفير سلع أخرى معينة مطلوبة إطلاقا. وأحد أو أكثر أوجه فشل السوق أهمية هى مشكلة تقدير التكاليف الخارجية. وباختصار تنشأ العوامل الخارجية، حينما لا يعكس سعر السلعة - كما تحدده السوق - تكلفتها أو منافعها الحقيقية من الناحية الاجتماعية، وتنشأ كذلك

عندما يجرى الأطراف المباشرون (بائعون ومشترون) صفقة اقتصادية، تفرض على طرف ثالث تكلفة، أو تحقق له منفعة بغير ثمن.

وتتمثل تكلفة خارجية أو مهدرة مثلاً فى قيام شركة صناعية بتلويث الهواء أو المياه، أثناء عملياتها العادية فى الإنتاج. فالشركة تفرض السعر الذى يغطى ما يسمى بالتكاليف الداخلية، أى تكلفة العمل ورأس المال والمواد والإدارة، بالإضافة إلى هامش ربح. ولا يدخل التلوث فى تقديرات الشركة، ويدفع ثمن التلوث (التكلفة) من يقيمون بالقرب من مصانعها فى صورة الأضرار، التى تصيب صحتهم وممتلكاتهم. ولا توفر السوق أية وسيلة لإدخال هذه الخسائر ضمن التكاليف الداخلية عند تسعير المنتج. فالسوق التى تجمع بين المشترين والبائعين أو بين البائعين والمشترين لا توفر أى عون للأطراف الأخرى. وما لم تفرض ضرائب كافية على الاستغلال والاستخدام، وحدود معينة للتلوث.. فإن هذه التكاليف الخارجية لن تصبح تكلفة داخلية. وتظل أسعار المنتج أقل مما ينبغى أن تكون عليه، مما يؤدى إلى الإفراط فى تخصيص المواد لاستخدامات المنشأة، وإلى مستوى من الناتج غير مرغوب فيه اجتماعياً.

وبالمثل.. يحتمل إنتاج سلعة لها آثار اجتماعية إيجابية بكميات قليلة للغاية كالتعليم والصحة. وفى سوق حرة.. لا تشترى سلعة التعليم - مثلاً - فى العادة إلا وفقاً لتقديرات المشترين لمنفعتها لهم. ومع ذلك.. فإن المجتمع ككل يستفيد إذا تعلمت أعداد أكبر من السكان. والمنافع كثيرة: انخفاض معدل الجريمة، وما يترتب عليها من تكلفة اجتماعية، وقوة عاملة منتجة، وأكثر قدرة على التكيف، وما إلى ذلك. ومن ثم.. فإن الإجراءات الحكومية لتشجيع استهلاك العلم تتم بقدر أكبر من استهلاكه بمقتضى القرار الجماعى للأفراد، بهدف الاستفادة من الوفورات، ومزايا الإعداد الأفضل لأعداد كبيرة من خريجى الكليات. وذلك من خلال توفير الدعم المباشر وغير المباشر للمؤسسات التعليمية، وتقديم المعونات للطلاب، الذين لا يستطيعون تلقى العلم بغير هذه المساعدات. ويعتبر المجال

التعليمى من المجالات الملائمة للإجراءات الحكومية.

إن بعض السلع لا يمكن إنتاجها قطعاً فى جميع الأسواق الحرة، لأنها ببساطة قد لا تحقق أية أرباح أو لا تحقق إلا أرباحاً ضئيلة لمن يخاطر بإنتاجها من الأفراد. ولا تنتج المنشأة الرشيدة إلا السلع التى يمكن بيعها لمشترين متميزين، والراشدون من المشترين لن يدفعوا ثمناً لسلعة، يمكنهم الحصول عليها بغير مقابل. ثم هناك سلع أخرى، مثل: الدفاع القومي، والطرق العامة السريعة، والشرطة، والإطفاء، ونظم التحكم فى الفيضانات، وصيانة الموانئ، وهى سلع ذات أهمية حاسمة بالنسبة للمجتمع. ومع ذلك لايعرف المنتج أو المورد الخاص كيف يبيعها. إن هذه السلع تعرف باسم السلع العامة، التى يجب أن تتاح لكل من يرغب فى استخدامها سواء كان استخدامها بثمن أو دون ثمن.

وبنفس الطريقة.. لا تستطيع الأسواق الحرة حل مشكلة الموارد المملوكة على المشاع لجميع أفراد المجتمع. إن المنشأة التى تهدف إلى تعظيم الربح لا تستنكف استنفاد كل الموارد المشاعة، خلال فترة حياتها. ولكن القطع الجائر للأخشاب، والصيد الجائر للأحياء المائية، والتلويث الجائر لموجات الهواء وغيرها يصنَّف من وجهة نظر المجتمع ككل نتائج ضارة، لا تعالجها حرية السوق. ومن ثم.. ينبغى قيام الدولة بتنظيم مثل هذه الموارد وتقنين استخدامها.

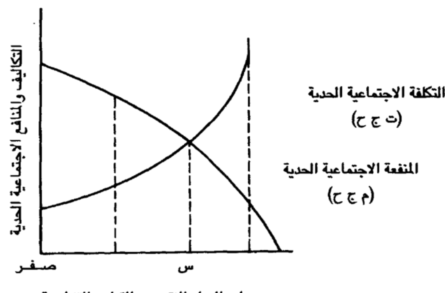
وعندما لا تقوم السوق الحرة بإرسال الإشارات الصحيحة للتعامل مع التلوث، والدفاع الوطني، والطرق السريعة، والحفاظ على الموارد، وما أشبه ذلك.. يكون التدخل الحكومى المباشر فى السوق ضرورة مطلقة من وجهة نظر الاقتصاديين، ولكن السؤال هو:

ما حجم التدخل المقبول ؟ هنا يستخدم الاقتصاديون مبدأ تساوى المنفعة الاجتماعية الحدية بالتكلفة الاجتماعية الحدية فى تحديد مقدار ما نرغب ـ كشعب – فى شرائه من تدخل حكومي، حتى نضمن تصحيح التكاليف الخارجية، مع تزويد أنفسنا

بهذه السلع العامة فى ذات الوقت. وينطبق هذا المبدأ فى تحديد التدخل الحكومى المباشر لتصحيح أوجه فشل السوق، فهناك تكلفة اجتماعية لمشتريات الحكومة من السلع، والمساعدات المالية للتعليم، والإجراءات المنظمة لها. وتتمثل هذه التكلفة فيما ينفق من حصيلة الضرائب من الدولارات بالإضافة إلى التكلفة المباشرة لأثر هذه السياسة على كل من المنتجين والمشترين لهذه السلع العامة. وفى المقابل يفترض أننا قادرون على حساب المنافع الاجتماعية لهذه الإجراءات، ممثلة فى ارتفاع مستوى الحياة بفضل التدخل. وهكذا يمكن تقدير حجم التدخل الحكومى بأنه ذلك القدر من التدخل، الذى تتساوى فيه المنافع والتكاليف. ففى البداية ـ على الأقل ـ تكون الدولارات القليلة الأولى المنفقة لتيسير التدخل (أى تكلفة التدخل)، ذات منافع كبيرة جدا. فمثلاً تحقق الدولارات الأولى المنفقة لابتكار معيار معين لنقاء الهواء والالتزام به (انطلاقاً من هواء ملوث للغاية) منافع استثنائية، تتمثل فى مصروفات طيبة أقل بالنسبة للمجتمع، فضلاً عن خسائر أقل فى الممتلكات. ولكن إضافة وحدات متتالية من الإنفاق فى سبيل تنقية الهواء، تحقق عوائد أقل على الدولارات المنفقة. إننا فى البداية نركز ـ بالطبع – على المهام السهلة فى تنقية الجو، وتحسين جودة الهواء، وفى المرات التالية نضطر إلى استخدام أساليب تقنية أكثر تعقيداً وأعلى تكلفة للمحافظة على جودة الهواء ومزيد من التحسن. ومن ثم.. ترتفع التكلفة الإضافية لكل وحدة إضافية متتالية من الهواء النقى على النحو المبين فى الشكل (1 - 7).

شكل (7 - 1) : تحديد المنافع الاجتماعية

للتكاليف الاجتماعية الحدية لوحدات الهواء النقى



كم حجم تنظيم *الهواء النقى الذى* نشتريه؟ إننا نشترى تنظيم الهواء حتى النقطة س فى الشكل (7 - 1)، ففى هذه النقطة تتساوى المنفعة الاجتماعية الحدية (م ج ح) مع التكلفة الاجتماعية الحدية (ت ج ح). أما بعد نقطة س.. فسندفع مقابل وحدات الهواء النقى تكلفة أكثر مقومة بالدولارات من قيمة المنفعة التى يحصل عليها المجتمع مقومة بالدولارات. وفى مستويات الهواء النقى الأقل من س، يكون الإنفاق للسيطرة على تلوث الهواء أكثر، لأن المنافع الحدية التى تتحقق من إضافة وحدات من الهواء النقى تكون أكبر من التكاليف الحدية للحصول عليها.

ولا يقتصر استخدام مبدأ تساوى التكاليف الاجتماعية الحدية مع المنافع الاجتماعية الحدية على قضايا التلوث فقط، ومن الممكن تطبيقه نظرياً - على الأقل - فى تحديد نطاق التدخل الحكومى فى السوق من شراء القاذفات (ب -1) إلى الإلزام بقوانين

مقاومة الاحتكار. ومن الطبيعى أن حساب التكاليف والمنافع بالدولار أصعب عملياً بكثير مما بيناه. لأن مثل هذه الحسابات تتضمن قضايا سياسية معقدة، تؤدى بالأفراد إلى حساب التكاليف والمنافع بطرق مختلفة للغاية، فمثلاً.. تعكس المعركة الطويلة حول التكاليف، والمنافع المحتملة لمقاومة الأمطار الحمضية، أو عدم التعرض لها - وليس حول أسباب حدوثها - اختلافات فى وجهات النظر السياسية والاقتصادية التى تواجه الاقتصاديين والسياسيين، عند تطبيق مبدأ تساوى التكاليف الاجتماعية الحدية مع المنافع الاجتماعية الحدية فى عالم الواقع.

ويعتبر الوصول إلى الحساب الدقيق مشكلة فنية بحتة من الناحية النظرية، ولكن تحليل التكلفة/ المنفعة هو حجر الأساس فى تحديد حجم ونطاق التدخل الحكومى فى الأسواق، وفوقه يمكن بناء قدر كبير من الإجراءات التنظيمية. وعملياً.. لم يؤد تحليل التكلفة/ المنفعة إلى كثير من التغيرات لفكر الاقتصاد الكلى حول دور الحكومة فى الأسواق. وماتزال النظرة بأن الحكومة مسرفة بطبيعتها، وغير كفؤة، بل ومدمرة عندما تقحم نفسها فى السوق، هى نفس النظرة التى سادت منذ نحو قرنين. ولايلين موقف الاقتصاديين التقليديين (الاقتصاد الجزئى) إلا فى حالات فشل السوق أو اختلاله الأشد وضوحاً، وقد يلين أحياناً قبل ذلك.

حول تذكر دور السياسة والأرباح:

فى كثير من الأحيان.. تحتم الأوضاع تدخل الدولة فى الأسواق الخاصة، أو إحلال النشاط الحكومي، حينما لا تكون هناك بدائل خاصة. وفى هذه الحالات.. يكون التدخل الحكومى مبرراً نظرياً. ومع ذلك.. لا تزودنا النظرية بمفردها بما نحتاج لمعرفته فى دراسة كل سياسة من سياسات الحكومة فى الأسواق فى عالم الواقع. وتتجاهل الاعتبارات النظرية عاملين مهمين لهما تأثير فعلى عميق فى رسم السياسة، ومن الضرورى أن

تعكسهما السياسة على أكبر قدر من الدقة. الأول: التجربة التاريخية الفعلية للأمريكيين، ونظرتهم السياسية والفلسفية الفريدة للحكومة بصفة عامة. والثانى ويرتبط بالأول: حقيقة ازدياد الدافع الطبيعى لتحقيق الربح فى إنتاج يهدف إلى اقتصاد ربحى (ولكن ذلك ليس دائماً بالتأكيد)، يحسن من أداء الشركات أو المنشآت الخاصة أكثر من التقليل من تدخل الحكومة فى نشاط الأعمال. وترتب على الاعتبارات العملية فى عالم الواقع، توسيع دور الحكومة بأكثر مما هو مبرر نظرياً فى التحليل الكلاسيكي. وسنتناول هذين العاملين بالترتيب.

يؤيد الأمريكيون ـ منذ أمد طويل – وجهات النظر الاقتصادية، التى تغذى استخدام الحكومة على كل المستويات ، فى تصحيح أوضاع السوق الفعلية أو المحتملة التى تعتبر غير مقبولة. إن قيام الدولة ليس حدثاً سياسياً حديثاً، فالنظام الاقتصادى الأمريكى الذى نشأ على أنقاض الميركانتالية الإنجليزية قد التزم منذ البداية باستخدام قوة الدولة فى تنظيم النشاط التجارى والمالي. واستمرت الدولة (على المستوى الفيدرالى ومستوى الولايات) فى ممارسة دورها فى تحديد سلوك السوق واتجاهاته، حتى بعد تخلى التطويع الأمريكى للميركانتالية عن مكانه لحرية النشاط الاقتصادى الجاكسونى. منتهياً بالتصنيع لما بعد الحرب الأهلية. ومن أمثلة التدخل الحكومى فى الأسواق فى القرن التاسع عشر: الدعم المالى لبناء القنوات والسكك الحديدية، والرسوم الجمركية، وقانون البنك الأهلى وغيره من التشريعات الحكومية المنظمة للمال والتجارة، وشروط العمل، وقد تركت للقرن العشرين ـ على أية حال ـ مهمة تطوير كل هذه الاتجاهات.

وبكل بساطة.. شقت السوق طريقها بحلول العقد الأخير من القرن التاسع عشر. وأدى قيام «الترسات»، والاندماجات الضخمة بين الشركات، بالإضافة إلى المخاطرات بتنمية الطاقات الإنتاجية بغير حساب إلى دفع الاقتصاد الأمريكى للارتطام بصخور كساد طويل، أعقب الذعر المالى الذى جاء فى عام 1893. وعجز الاعتماد التقليدى على

قوى السوق فى التسعير وتخفيض الموارد عن استعادة التوازن، ولم يقتصر الانهيار ببساطة على ما أحدثه التركز والتمركز فى الإنتاج، وفيض الطاقة الإنتاجية من مشكلات، بل كذلك على آثار قيام التنظيمات النقابية المتزايدة والصلبة، وإيذانه بانتهاء حرية أسواق العمل، وتضييق حدود الحلم «بالأرض الحرة».

فى العقدين الأولين من القرن العشرين ردَّت الأمة على الأوضاع الجديدة، بإعداد برنامج جيد ـ وإن لم يكن كاملاً ـ من التشريعات «التقدمية»، التى تستهدف استعادة توازن الأسواق عن طريق التدخل الحكومى الكثيف. بالرغم من الاحتفاظ بجوهر آليات السوق فى تسعير المنتجات، وتخصيص الموارد.. فرضت الرقابة على «الترسات»، وتكتلات الأعمال، والجهاز المصرفى، والمعروض النقدى، وبعض الممارسات التجارية، بالإضافة إلى الاعتراف بالنقابات العمالية. وكانت كل هذه الإجراءات دليلاً على نمو التنظيم الفيدرالى لشئون السوق فى عصر ما يسمى بالاقتصاد التقدمى المنظم. ثم جاء الانهيار الاقتصادى الثانى فى الثلاثينيات، وأدى إلى فرض الرقابة المكثفة على نشاط الاحتكارات، وتوسيع دور الحكومة كمنظم، ومنتج للسلع العامة، ومدبر للاقتصاد الكلى كما رأينا من قبل.

وكانت الحكومة ـ فى كل هذه الأدوار ـ تستجيب لفترة طويلة من الزمن، للضغوط السياسية الحقيقية التى تمارسها قوى سياسية حقيقية فى الاقتصاد الأمريكي. وقد ظلت غالبية استجابات الحكومة فى صالح دوائر الأعمال بشكل واضح حتى ثلاثينيات القرن، إذ كانت هذه الدوائر لا ترى أية مشكلة فى تدخل الحكومة، طالما كان يحقق مصالحها وأهدافها. وللتأكد.. كانت بعض قوانين العهد التقدمي، ثم السياسة الاقتصادية الجديدة (النيوديل) وأقصى ما استحدث فى العلم والبحث (النظام الجديد)، وقوانين المجتمع العظيم فيما بعد، تستهدف تحقيق غايات واضحة للهندسة الاجتماعية، تحظى بتأييد متوسطى وفقراء المجتمع. غير أن ما يجدر ذكره أن الأمريكيين الذين يتسمون دائماً بالواقعية لم يتمسكوا بصراحة أبداً بنظريات محددة لاقتصاد الحكومة / السوق الحرة.

ليس فيما سبق دفاع عن قيام مجموعات المصالح السياسية برسم السياسات الاقتصادية للحكومة. وهناك من الأدلة ما يكفى لإثبات أن وضع الحكومة فى خدمة المجموعات، التى تسعى لتحقيق مصالحها السياسية كان وسيظل دعوة للكوارث الدورية. ولكن تجاهل حماة السوق الحرة للمصادر التاريخية للتدخل الحكومي، وممارسة هذا التدخل بالفعل يوحى بأن الترويج للأمريكيين فى السنوات الأخيرة، على أساس فضائل «الأيام السعيدة القديمة» للأسواق الحرة قد يكون مبالغاً فيه.

يشير منحنى التاريخ أيضاً إلى شئ آخر، وهو أهمية الإيمان التاريخى والدوافع التاريخية فى رسم سياسات الاقتصاد الجزئى. والاقتصاديون الذين لا يدركون أو لايعترفون بأن تطور التدخل الحكومى فى الاقتصاد والحياة الأمريكية ـ بصفة عامة ـ يبدأ بالعملية السياسية ذاتها، وبأنه رافد خاص من روافد السياسة الأمريكية، لن يستطيعوا ـ بكل بساطة ـ بناء نماذج عملية للسياسة الاقتصادية، دون أن يبرز فى النقاش ـ بشكل واضح ـ لماذا تتدخل الحكومة، فإن كلاً من التدخلات الحكومية الحميدة والسيئة ـ على السواء ـ لن تكون مفهومة.

تفرض علينا النقطة الثانية، وهى إمكانية دور بعض الإجراءات الحكومية فى حفز دافع الربح فى أن تخلق قضية، مما يعتبر بالنسبة للكثيرين مجرد بديهية، ولكنها ـ مع ذلك ـ تخرج قليلاً عن هدف التهجم النظرى للاقتصاد الجزئى الأرثوذكسى. إن نظرية الاقتصاد الجزئى التقليدية ـ كما صاغها آدم سميث منذ قرنين، وقام ألفريد مارشال وآخرون ببلورتها منذ مائة عام، وحتى وصولها دون أى تغير تقريباً إلى الطلاب الذين يدرسون علم الاقتصاد الحديث ـ تفترض أن للتدخل الحكومى آثاراً ضارة عديدة. والمشكلة أن هذه الحجة كثيراً ما تبسط على يد غير الاقتصاديين وكذلك أولئك الذين يفترض أنهم يعرفون أكثر عن العبارة التالية التى لا تستند إلى أى منطق: إن تجربتى، هى أن تدخل الحكومة فى الأسواق هو «غير اقتصادى بصفة عامة»، أو أن التدخل

الحكومى هو غير مربح - بصفة عامة - للمؤسسات الخاصة.

فالجزء الأول من هذه المقولة هو فى أحسن الأحوال موضع جدل، وهو - فى أسوأ الأحوال - بديهية أيديولوجية بحتة، لا تستند إلى دليل تجريبى مقنع إلا فى النادر. والأهم هو أن الجزء الثانى من هذه المقولة هو - فى الحقيقة - تبسيط مخل ومضلل، بل وعينة تعسفية لما يجب أن يكون عليه العالم. ومعظم حسابات الأعمال لأرباح وخسائر التدخل الحكومي، هى أكثر مرونة بكثير، مما تشير إليه تلك الخرافة الوطيدة.

إن الربح من منظور أى مؤسسة لا يعتبر مسألة بالغة التعقيد، وعملياً.. لا يعتبر مسألة نظرية على الإطلاق. والربح كما تبينه القاعدة المحاسبية الأساسية = قيمة إجمالى الإيرادات (أو إجمالى المبيعات) – قيمة إجمالى التكاليف. ونظراً لأن الربح هو الهدف الأساسى.. فمن الطبيعى أن تقوم الشركة بالعمليات، وتتخذ الاستراتيجيات التى تحقق زيادة إجمالى الإيرادات و/أو تؤدى إلى تخفيض إجمالى التكاليف. ومن منظور الإيرادات أو المبيعات فإنه وبصرف النظر عن الإجراءات الاقتصادية المقبولة والمحبذة فى زيادة حجم المبيعات، مثل: ابتكار منتجات جديدة، وفتح أسواق جديدة، أو تخفيض الأسعار من أجل زيادة كمية المبيعات والإجراءات الأقل تحبيذاً من الناحية الاقتصادية، مثل: الإعلان، وتوفير التسهيلات الائتمانية، نجد أن الشركة كذلك تستطيع زيادة مبيعاتها بقدر ما لها من قوة احتكارية فى تحديد السعر. ويتمثل هذا الوضع فى شتى نشاط الأعمال فى مجال: الزراعة، واحتراف البيسبول، والنقل التجارى البرى والجوي، وتوفير المرافق العامة والإمدادات العسكرية على سبيل المثال، وغالباً مايتحقق ذلك بفضل التدخل الحكومى بالإجراءات المقبولة فى تحديد الأسعار، أو منح الامتيازات الاحتكارية. أما الإجراءات الوقائية التى تفرضها الحكومة على المنافسين الأجانب عن طريق الرسوم الجمركية، ونظام حصص الاستيراد، هى مجال آخر من المجالات الكثيرة، التى يمكن فيها للحكومة أن تجنب المؤسسة القلق المباشر على الأرباح.

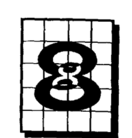
ومن المنتظر دائماً أن تحرص الشركة فى جانب التكلفة على كفاءة الإنتاج، ودفع أثمان عوامل الإنتاج بما لا يزيد عن مساهمتها الحدية فى الإنتاج والابتكار، ورفع القدرة التكنولوجية، والاستثمار لتحقيق إنتاج أكبر بنفس القدر من المدخلات، أو بقدر أقل من المدخلات. ولا يرى أى رجل أعمال عاقل فى دعم الحكومة المباشر وغير المباشر لهذه المصروفات عملاً لا أخلاقى. كما أن مراكز الرعاية الصحية، وتدريب العاملين، ومنح البحث العلمى والتنمية التى تدعمها الدولة، ليست لها آثار ضارة على موازنات الدخل فى المؤسسات الفردية. ومن المعروف - حتى على مستوى سياسة الاقتصاد الكلى - أن بعض إجراءات الدولة التى تؤثر على المبيعات و/أو التكاليف (مثل توسيع الطلب بالحفاظ على أسعار الفائدة منخفضة) لها آثار محببة، ومرحب بها على الأرباح فى الأجل القصير. وبمثل هذه النظرة يصبح من المنطق تماماً أن ترى المؤسسة فى كثير من تدخلات الحكومة عوناً لها.

إن الأكثر هوساً وشذوذاً من قادة رجال الأعمال الأمريكيين هم فقط الذين يستطيعون استخدام مكانتهم الشخصية ومكانة شركاتهم فى تأييد الحملات الصليبية الواسعة المعادية للتدخل الحكومى. ولا تصبح هذه الحقيقة معضلة إلا حينما نعطى لمبادئ الاقتصاد الجزئي، أكبر قدر من الاهتمام، ولا نعطى للممارسة فى العالم الحقيقى والحدس الفطرى إلا القليل من الاهتمام.

لا ينبغى تعميم ميل رجال الأعمال الطبيعى إلى استخدام الحكومة، لتحقيق مصلحتهم الخاصة من وقت لآخر على كل علاقات الدولة/ أعمال. فحتى الماركسيين والراديكاليين لا يعارضون القول بأن الحكومة لا تناصر الأعمال فى تدخلها فى الأسواق بصفة دائمة. ومن الضرورى خدمة مصالح المجموعات الأخرى من الناخبين. فالفقراء وكبار السن وغيرهم يطلبون حماية الدولة، ومن ثم.. فالكثير من تدخلات الحكومة ليس دائماً ذا آثار مباشرة لصالح دوائر الأعمال. وللمرة الثانية.. لا يبدو غريباً بالحدس

الفطرى ـ لا بالنظرية الاقتصادية ـ أن تكره معظم المؤسسات الصدق فى الإقراض والدقة فى الإعلان، وألا تعجب ببعض سياسات التدخل، ومقاومة الترست والقواعد التنظيمية والحد الأدنى للأجور والتأمينات الصحية، وحماية البيئة وكثير غيرها. وبينما تسعى الحكومة لتحقيق نتائج اقتصادية معينة أكثر أهمية ومرغوبة سياسياً حينما تكون إجراءاتها على الأخص فى حدود التقليل بالنسبة للاقتصاد الجزئى المبرر نظرياً، لتصحيح أوجه الفشل واختلالات السوق، ويتيح التنبؤ برد الفعل السلبى لدوائر الأعمال ليصبح ممكناً بدرجة مقبولة.. فإن التهديدات الفعلية أو المتخيلة للأرباح فى هذه الظروف تصور وكأنها تهديدات للنظام الاقتصادى بأكمله.

ما الذى بقى معنا إذن عند العودة إلى التأثيرات الحقيقية لرسم السياسة على الأسواق. إنه الاختلاف الشاسع بين النظرية الاقتصادية الشائعة شعبياً، وبين قضايا الأحكام العملية. فبعكس جوهر الاقتصاد الجزئى النظري، الذى يؤمن بأن الحكومة تهدد دائماً التصرفات الصحيحة للنشاط الاقتصادى الخاص.. نجد أن حكم معظم دوائر الأعمال على التدخل الحكومى يستند إلى ماله من آثار إيجابية أو سلبية مباشرة على الربح. ولسوف نرى ـ فيما بعد ـ كم لفهم هذا البعد من فائدة كبرى فى مهمة تقييم السياسات الفعلية للحكومة فى الأسواق.



الفصل الثامن

الحكومة والسوق: مضامين السياسة

إن المصلح البرئ والمحافظ المتبلد الذهن هما وحدهما اللذان يتصوران الدولة أداة للتغيير بغض النظر عن مصالح وآمال هؤلاء الذين يشكلونها. وتتقدم مصالح أو احتياجات النظام الصناعى بقوة وبحذق. ونظراً لصياغتها فى صورة تتناسق مع أغراض المجتمع.. فإن تصرف الحكومة، الذى يخدم احتياجات النظام الصناعى يكتسب بعد الهدف الاجتماعى بقوة، وكما رأينا.. فإن الخط الفاصل بين النظام الصناعى والدولة يصبح باضطراد أكثر اصطناعاً وأكثر تميزاً. [1]

جون كينيث جالبريث

John Kenneth Galbraith

درسنا فى الفصل السابق الأسس النظرية لاقتصاد يستند على السوق والأوضاع فى النظرية البحتة والرؤية الفلسفية الممتدة. وقد طوع الأمريكيون فى ظلها تدخل الحكومة لنموذج السوق. وليس من المدهش اكتشاف أشكال واسعة النطاق للتدخل فى شئون الأعمال والسوق يمكن تبريرها تاريخياً وتحليلياً. ولكن نموذج السوق الذى ندافع عنه ونقوم بتدريسه فى مقدمات ومناهج علم الاقتصاد، بعيد كل البعد عن السلوك الحقيقى للسوق فى أمريكا.

وننتقل فى هذا الفصل من الاعتبارات الأساسية لتحليل دور الحكومات فى الأسواق إلى دراسة قضايا السياسة العامة المعاصرة. ونظراً لاستحالة مناقشة جميع القضايا بسبب ضيق المساحة.. اخترنا معالجة أربعة مجالات فقط هى: عمليات الوكالات

التنظيمية المستقلة، والتنظيم الاجتماعي للأعمال، وتطبيق قانون مقاومة الاحتكار في أوضاع السوق والجدل الأخير حول الاستثمار، وتخطيط الأعمال في السياسة الصناعية. ولسوف نتناول دور السياسة في توزيع وإعادة توزيع الدخل عند تركيزنا على اتجاهات توزيع الدخل في أمريكا في الفصل التالي.

في دراستنا السابقة للوضع الراهن لسياسة الاقتصاد الكلي ونقدنا له.. لاحظنا أن مشكلة انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وأزماتها في الولايات المتحدة في الوقت الراهن تحد - إلى حد كبير - من مقابلة أدوات السياسة الاقتصادية، كما لاحظنا ضعف صياغة سياسات الاقتصاد الكلي، خاصة في علاج مشكلة ضعف النمو الاقتصادي. ومع ذلك.. تبدو مشكلة النمو أكبر من ذلك بكثير لشئون الاقتصاد الجزئي حتى على مستوى بعض الأسواق. فالنمو الاقتصادي - رغم أنه لا يشكل بالضبط النقطة النظرية للبحث في الاقتصاد الجزئي - إلا أنه يفترض في نظرية الاقتصاد الجزئي كشرط وغاية وناتج ثانوي طبيعي للعمل الناجح للأسواق. ووفق هذه الخطوط من الفكر، دافع النظريون من أنصار نظرية جانب العرض عن تحرير الأسواق، واستراتيجية إبعاد الحكومة عن الأعمال في السياسة العامة في السنوات الأولى من رئاسة ريجان، بافتراض تحرير القواعد التنظيمية، وسياسة سلبية لمقاومة للاحتكار وغيره من أشكال تقليص دور الحكومة في شتى الأسواق، وكذلك يتم تشجيع كفاءة الأعمال، بالإضافة إلى تحسين الربحية واتخاذ قرارات الاستثمار. ولكن دون أن يغيب النمو عن الذهن، دعا أنصار السياسة الصناعية إلى مزيد من التدخل الاقتصادي لا إلى نقصه، لأغراض تحسين الكفاءة والربحية واتخاذ قرار الاستثمار.

والحقيقة أن هناك قدراً معقولاً - على مستوى الاقتصاد الكلي - مما يمكن التوصل إليه من اتفاق بين الاقتصاديين حول مسألة النمو الاقتصادي بوجه عام ووسائل السياسة في تحقيق النمو والاستقرار. وعلى الرغم من اتفاق الجميع على أن النمو أمر جيد في

حالة الاقتصاد الجزئي.. إلا أن هناك انقساماً عميقاً حقيقياً حول أى نوع من الأسواق، يمكن أن يحقق النمو: الأسواق الحرة أم الموجهة أم المخططة تخطيطاً مباشراً، وما من شك فى أن هذا الانقسام يخلق مشكلة مهمة بين المفكرين الاقتصاديين الأمريكيين. وحتى يمكن تجاوزها سيظل قدراً كبيراً من الجدل يدور حول «أصح» سياسة عامة للأسواق مجرد جدل حول أهداف وغايات متعارضة.

وفى الحديث عن الدور الصحيح للحكومة شاع بين دعاة السوق فى السنوات الأخيرة الإيمان الشائع والمهنى بأن التدخل الحكومى غير مفيد وغير مجد. هذا.. بالطبع بالإضافة إلى كل منظومة نظرية الاقتصاد الجزئى التقليدية، التى غذت باستمرار هذا المنظور. أما على جبهة دعاة التدخل التى تتكون من مجموعات متفرقة، تتراوح بين المدافعين الذين ينادون بقليل من التدخل هنا أو هناك. وحتى بين دعاة التنظيم الاجتماعى المكثف والتخطيط المركزي.. فسوف نجد العادة الأمريكية القديمة فى إخضاع النظرية للأهداف العملية (البراجماتية) البحتة. وكذلك هناك الحقيقة الملزمة بأنه لا يوجد بين منافسينا على نطاق العالم كله (والذين نسميهم بكل ثقة ـ شركاءنا فى التجارة) من ينتهج سياسة تقترب من سياسة «دعه يعمل، دعه يمر».

ولقد ناقشنا من قبل التأرجح الدورى بين الإيمان بتدخل أكبر أو تدخل أقل للحكومة والذى كان من خصائص الفكر الاقتصادى الأمريكى طوال القرن السابق وربما أكثر. ومن الحكمة أن نتذكر دائماً هذا الاتجاه نحو التغيرات الدورية فى نظرتنا الفلسفية وممارستنا الفعلية، ونحن ندرس دور السياسة العامة المعاصرة فى نشاط الأعمال. وذلك سيذكرنا دائماً بحقيقة أنه لا توجد سياسة نهائية فى الواقع. ومن جانب آخر سوف يزودنا دائماً بالبصيرة النيرة فى المقارنة بين وجهات النظر المتصارعة.

وبطبيعة الحال.. كان مزاج الثمانينيات العام ـ كما بدأ فى بنسلڤانيا أڤينيو، حيث

وول ستريت (سوق المال بنيويورك) مروراً بمين ستريت (حيث رجال الشارع)، مؤيداً للسوق وأقل تدخلاً من جانب الحكومة. ولكن على وجه الخصوص لوحظ أن خبراء الاقتصاد فى الجامعة لم يتوانوا فى ابتلاع الطعم، ففى أكثر وأعمق تحول فى النظام الأكاديمي.. تعلم الاقتصاديون بين يوم وليلة كيفية الانتقال من النقد الذى استمر طويلاً لأوجه فشل السوق واختلالاته إلى تمجيد نقاط القوة فى السوق. إن مصدر القلق القديم المصاحب للسوق، وما يصاحبه من القوى الاحتكارية، وتأثيرات الاقتصاد الخارجي، ونقص المعلومات والفشل فى توفير السلع العامة لم يعد يدور بشأنها الحديث عن الاقتصاد الجزئى بينما تعاظم إبراز شرور الحكومة التى أصبحت واضحة الآن فى دعم المزارعين، وقوانين الحد الأدنى للأجور، والتحكم فى تسعير الطاقة، والتنظيم المباشر من خلال لجنة مستقلة. وكان هذا تغييراً ملحوظاً فى التفكير المهنى وأدى إلى نتائج أكبر بكثير مما يتصوره أفراد مهنة الاقتصاد.

قضية تحرير الاقتصاد:

أصبحت كلمة التحرير الاقتصادي، كشعار شعبى ومفهوم اقتصادى ، مرادفة للدعوة لإلغاء كافة الجهود الحكومية السيئة المقيدة للمبادرات الخاصة فى الأسواق، كما أنها بالتحديد وكهدف سياسى تركز عليه، أصبحت تعنى بقدر أكبر بالحد من أو إنهاء وتقليل استخدام الوكالات واللجان المستقلة فى تحديد الناتج والاستثمارات وقرارات التسعير فيما كان يعرف من قبل بالصناعات التى تخضع للقواعد التنظيمية (السكك الحديدية، والمواصلات السلكية واللاسلكية، والمصارف وما إلى ذلك) وكذلك إلغاء أو تقليل بعض جهود «التنظيم الاجتماعي» التى اتخذت فى الستينيات والسبعينيات (مثل قوانين حماية المستهلك، وحماية البيئة، وقوانين تأمين الوظائف).

طرحت مسألة التحرير الاقتصادى على أيدى الاقتصاديين المحافظين، فى أواخر

السبعينيات ، ولكنها ظلت المجال الخاص بأنصار «جانب العرض». وانتقل كثير من الاقتصاديين، الذين لم يعرف عنهم من قبل الإيمان بالفلسفة الحرفية لاقتصاد السوق أو تأييدها، إلى صفوف معسكر النشاط الاقتصادى الحر، ودون أن تظهر عليهم ملامح الانزعاج النظري. ومن السخرية أن يجد عدد كبير منهم نسبياً إمكانية التأييد للتحرير الاقتصادي، مع التمسك ببعض المواقف الليبرالية فى بعض القضايا الأخرى. إن هذا التغير الجارف الذى حدث بين الاقتصاديين لم يحدث له نظير بين زملائهم من علماء السياسة والإدارة العامة، الذين ظلوا على عدم اقتناعهم بجدوى التحرير الاقتصادى بصفة عامة، وكانوا السبب الرئيسى فى استمرار الجدل الأكاديمى الجاد حول هذا الموضوع.

وليس من السهل تفسير تحول مجموعة الاقتصاديين إلى معاداة الممارسة الطويلة الأجل لعادة إنشاء اللجان التنظيمية المستقلة. فالتنظيم الاقتصادى والتدخل كقانون وفلسفة اقتصادية هما تقليد قديم لكثير من التخصصات الفرعية لمهنة الاقتصاد. لقد أنجب الاقتصاد المنظم عدداً لا بأس به من رؤساء ومسئولى جمعية الاقتصاد الأمريكية فى سنواتها الأولى، وكانت رسالات الدكتوراه فى هذا الفرع من الاقتصاد أكثر من أى تخصص آخر فى الثلاثينيات والأربعينيات. وقد تغيرت الأحوال على كل حال فى منتصف السبعينيات، حين أخذت حركة تحرير الاقتصاد فى الاتساع. ومع تغير الظروف، كان الانبهار المتزايد بحلول السوق الحرة يسير جنباً إلى جنب مع تزايد سوء سمعة التنظيم الاقتصادى. وقد هاجم المعللون والنقاد الاقتصاديون اليساريون بدءاً من رالف نادر، Ralph Nader، إلى الماركسيين الشبان لجان التنظيم، باعتبارها مجردأدوات فى تنظيم الصناعات التى يدعى أن تنظيمها يحقق الصالح العام. أما خط الهجوم من جانب اليمين فكان واضحاً وهو أن التنظيم العام يعزز عدم الكفاءة بدرجة كبيرة، ويؤخر النمو الاقتصادي، ويعرقل حيوية الأمة. وفقد الدفاع عن قضية اللجان المستقلة قوته بتناقص

مجموعة كبار السن بين المدافعين: ولم يكن غريباً مع الهجوم من اليسار واليمين والضعف الذى بدا على المدافعين من لجان، أن يتخلى الذين يتخذون مواقف الوسط عن كل دفاع عن القواعد التنظيمية.

وبحلول أوائل الثمانينيات.. استحوذ التحرير الاقتصادى على اهتمام الجمهور. وكانت أشد الحجج تأثيراً هى القول بأن التحرير الاقتصادى سيحقق انخفاض التكاليف والأسعار لصالح مستخدمى سلع وخدمات الصناعات المحررة. ولم يكن السبب فى بطء تحطيم آليات التنظيم هو قصور جهود أعضاء المهنة، باستثناء من يعملون فى الحكومة بالطبع. أما ما بقى من آليات التنظيم.. فيعكس قوة مصالح البيروقراطية المتشبثة داخل الحكومة وخارجها وقدرتها على تعطيل عملية تحرير الاقتصاد. وبدت اللجان التنظيمية فى الثمانينيات أمراً سخيفاً فى نظر كثيرين من الاقتصاديين لسبب وجيه. فقد بدا عملياً أنه ما من أحد من أعضاء المهنة يعرف لماذا نشأت اللجان أولاً، ولماذا دافع عنها الاقتصاديون فى وقت ما. وتلك هى النتيجة حينما لا يأخذ التحليل الاقتصادى فى الاعتبار أى تقدير للتاريخ أو لا يعطيه إلا قدراً ضئيلاً من التقدير.

جذور التنظيم:

توجد فى النظرية التقليدية المبررات الكافية لإقامة الاحتكارات الطبيعية المنظمة. ولكن تعريف الاحتكارات الطبيعية لا ينطبق على السكك الحديدية، أو البنوك، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وأطوال موجات الإذاعة العامة. وتقدم لنا دراسة كيفية ظهور اللجان التنظيمية المستقلة فى هذه الصناعات حقائق مهمة غالباً ما تتجاهلها المناقشات حول التحرير الاقتصادى فى وقتنا الراهن. كما أنها تساعدنا على تطوير نقطتين، سبق لنا عرضهما فى الفصل السابق هما: الأولى، الرؤية العملية للأمريكيين تجاه التدخل الحكومى، والثانية، أن أهداف السعى لتحقيق الأرباح لا تترجم بالضرورة من جانب دوائر الأعمال إلى أهداف حكومية عند حدها الأدنى.

ظهر التنظيم الحكومي في الحياة الاقتصادية منذ مائة عام استجابة لظروف اقتصادية معينة واجهتها بعض الصناعات. وكانت السكك الحديدية هي النموذج الأساسي للتنظيم الحكومي، وقد قدمت في ذلك خبرة ثمينة.

كان في الولايات المتحدة نحو (200) ألف ميل من الخطوط الحديدية العاملة في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. وكان خط واحد على الأقل يمر بكل بلدة ريفية صغيرة، بينما كانت تمر بكل مدينة رئيسية عدة خطوط للسكك الحديدية، وتمتع معظم مستخدمي السكك الحديدية من مصدري البضائع بميزة الاختيار بين الشركات المتنافسة للسكك الحديدية من حيث السعر (كانت تربط نيويورك بشيكاغو نحو أربعة خطوط). عانت السكك الحديدية من مشكلة الطاقات الفائضة المزمنة والرسملة الزائدة في بنائها، وتحولت أرباحها - في كثير من الأحيان - إلى خسائر فادحة نتيجة لحرب الأسعار المنخفضة والشرسة بين الخطوط المتنافسة. وتكررت حالات الإفلاس، بسبب انخفاض سعر الشحن للمسافات الطويلة، بحيث أصبحت تغطي بالكاد تكاليف التشغيل المتغيرة. وكانت السكك الحديدية آنذاك أكبر مستخدم للعمالة في البلاد، وأكبر مستثمر لرؤوس الأموال. لذلك.. فإنه كثيراً ما كان إفلاس الخطوط الرئيسية يثير الذعر الاقتصادي، كما حدث في السنوات 1873 و1884 و1893.

لاحظ رجل المال ج . ب . مورجان، J.P. Morgan، وهو يفحص أوضاع السكك الحديدية في أوائل تسعينيات القرن العشرين أن أكثر نتائج المنافسة وضوحاً هو «إهدار رأس المال». ونتيجة لذلك اقترح إنشاء كارتل خاصة لصناعة النقل بالسكك الحديدية، بحيث تتولى مكاتب خاصة تحديد تعريفات النقل، وتوزيع عمليات النقل. ولقد فشلت هذه الجهود، ولو أنها نجحت لما فعلت أكثر من إثارة غضب الرأي العام من «احتكار شركات السكك الحديدية»، واشتهرت السكك الحديدية في سعيها لتحقيق الأرباح بالتلاعب في الأسعار في كل حالة تمتلك فيها قدراً من السلطة في تحديد السعر. أما معدلات سعر

النقل للمزارعين، ورجال الأعمال على خط سكة حديد المفرد الذى لا تنافسه خطوط أخرى قريبة، فكانت تتحدد فى كثير من الأحيان، بمستوى يفوق عدة مرات معدلات النقل بين المدن التى تقوم بخدمتها خطوط متنافسة. كما لم يكن أصحاب خطوط السكك الحديدية يتصفون بالشفقة كأصحاب عمل.

كان من المعروف والمفهوم مدى حيوية النقل بالسكك الحديدية لكل مشروع تجاري، يمارس نشاطه على نطاق أوسع من سوقه المحلية، وأن رخاء الأمة كلها يعتمد على وجود شبكة جيدة وواسعة من خطوط السكك الحديدية. وباختصار كانت السكك الحديدية تحقق مصلحة عامة، وهذا يتطلب إبعادها عن تقلبات السوق وحمايتها منها. وكانت مسئولية الحكومة عن المصلحة العامة، وليس الجدل حول ضرورة تنظيم المرافق العامة (أو الاحتكارات الطبيعية) هى السبب فى إنشاء لجنة التجارة بين الولايات (ICC) عام 1887 وتطوير صلاحيتها طوال العقود الثلاثة أو الأربعة التالية.

وفى البداية على الأقل، دعمت كل المصالح الذى أمكن التعرف عليها مفهوم «التنظيم من أجل المصلحة العامة، وإن يكن لأسباب خاصة بها وبجدول أعمالها. وعلى وجه أخص دعمت السكك الحديدية هذا المبدأ، طالما أن مسئوليات لجنة التجارة بين الولايات كانت تعنى تحديد السعر الذى يضمن عائداً مجزياً للاستثمارات، وهو العائد الذى لم يتحقق لها فى السنوات السابقة على التنظيم إلا فى النادر.

ودون الدخول فى التفصيلات.. أدت التجارب الأخرى ومعيار المصلحة العامة إلى إدخال تنظيم اللجان المستقلة فى النقل بالمقطورات، والأتوبيسات وخطوط الطيران، وخطوط الأنابيب، وشركات النقل السريع، والناقلات البرية والبحرية، وتوليد الطاقة الكهربائية، والاتصالات الهاتفية عبر القارات، والإذاعة والتليفزيون، وكابلات التليفزيون، والطاقة الذرية. وأنشئت الوكالات الرئيسية التالية خلال هذا الاندفاع نحو التنظيم: لجنة

التجارة بين الولايات (ICC) (1887)، ولجنة الطاقة الفيدرالية (FPC) (1934)، ولجنة الاتصالات الفيدرالية (FCC) (1934)، وإدارة الطيران المدنى (1938)، ولجنة الطاقة الذرية (AEC) (1946)، وتنظيم المصارف فى ظل نظام الاحتياطى الفيدرالى (1914)، ويضاف تنظيم سوق المال تحت إشراف لجنة السندات المالية والبورصة (1934) إلى قائمة لجان التنظيم الفيدرالية، التى تتولى مسئوليات المصلحة العامة. وبين عامى 1890 و1940.. أنشئت مئات اللجان المنظمة المستقلة على مستوى الدولية للإشراف على قضايا المصلحة العامة، ولم يستند تقدير ما يعتبر من المصلحة العامة فى جميع الحالات على تعريف اقتصادى محدد، وكان تحديد المصلحة العامة يستند على ما تراه الهيئات التشريعية (على المستوى الفيدرالى ومستوى الولايات).

يبدو الآن أن اللجان التنظيمية قامت على أساس نصائح «سيئة»، ولكن معظمها كان استجابة تشريعية أمنية لشواهد، تؤكد على أفضيلة خدمة الجمهور بعزل الصناعة المعنية عن تقلبات السوق، وأنه من الأفضل قيام طرف ثالث محايد بتحديد الأسعار ومعايير الإنتاج. إن الولايات المتحدة لم تكن فريدة فى الاهتمام بمعيار المصلحة العامة، أما الحل.. فقد كان مزيداً من الاهتمام. وفى بعض الأحيان.. يتناسى أيضاً التحرير الاقتصادى فى الولايات المتحدة حقيقة أن الاقتصاديات الرأسمالية الأوروبية اعتادت حل هذه المسألة بتأميم الصناعات، التى تمثل مصلحة عامة.

رأينا - من قبل - أن سجل الوكالات التنظيمية المستقلة كان حتى الستينيات يعتبر سجلاً جيداً بصفة عامة، وكان النقد الذى يوجهه الاقتصاديون وأساتذة الإدارة العامة - لهذه اللجان والوكالات - ينصب على عدم ممارستها لسلطاتها الإدارية بالكامل أو عدم تعويضها بالكامل للقيام بالتنظيم. وفى السبعينيات.. أصبح من الواضح أن معظم هذه اللجان تعانى المتاعب، فبغض النظر عن عدم ملاءمة الإدارة وافتقارها للإلهام.. وجدت هذه اللجان نفسها أمام متغيرات هيكلية فى الاقتصاد لا تملك إزاءها التفويض القانونى

والاستعداد الذاتى لمواجهتها. وكان بناء طريق سريع للربط بين الولايات، أو تشييد المطارات العامة، يعنى أن تقوم السكك الحديدية غير المدعمة بنشاطها ـ جنباً إلى جنب ـ مع وسائل الانتقال والنقل الأخرى، التى يتوفر لها الدعم القوي: الشاحنات، وخطوط الطيران، والباصات (ناهيك عن السيارات الخاصة)، وأصبح من الصعب تحديد سعر للخدمة، يضمن عائداً عادلاً لجميع وسائل النقل. وفى أثناء ذلك.. أخذت الشركات الأخرى التى تمارس نشاطها فى مجالات أخرى، مثل: المؤسسات الجديدة الخاصة بالحاسب الآلى والمعلومات تطالب بقوة بوضع حد لبعض الأسواق المنظمة والمحمية. وبدا أن ماأحدثته التكنولوجيا من ثورة فى الاتصالات يفوق قدرة لجنة وحيدة (لجنة الاتصالات الفيدرالية) وشركة وحيدة «آت وتى» AT&T على التعامل معها. وفى السبعينيات.. بدت على جميع القطاعات المنظمة علامات عدم الكفاءة، بسبب تقييد دخول المنافسين، كما مالت الشركات المحمية إلى إبطاء إدخال الابتكارات الجديدة وتكييفها. وكان المستهلكون هم الخاسرون، إذ كانوا يدفعون أثماناً أعلى مقابل خدمات أو منتجات متناقضة، وهو مايذكره دائماً أنصار جانب العرض وغيرهم.

يفترض دعاة التحرير الاقتصادى أنه بدفع الضغوط البيروقراطية التنظيمية المكبلة تستعيد السوق حريتها بالكامل، وأن ذلك هو الحل الوحيد لوضع حد لتلك المشكلات. غير أن النتائج الفعلية لعملية التحرير الاقتصادى جاءت متضاربة، ففى المدى القصير.. ظهر الخاسرون والرابحون حينما بدأ التحرير فى سنوات الرئيس كارتر (رغم ارتباط التحرير باسم الرئيس ريجان، وقد بدأت استراتيجية التحرير الاقتصادى فى الحقيقة، قبل أن يدشنها ريجان بكثير). وتعتبر صناعات النقل مثالاً بالغ الدلالة. وقد كانت أسعار نقل الركاب بالطائرات منخفضة للمسافات الطويلة ومرتفعة للمسافات القصيرة. كما دخلت شركات جديدة مجال النقل الجوى والبرى، بينما اختارت السكك الحديدية استراتيجية الاندماج والاتحاد لتدعيم قوتها. ارتفعت مكاسب السكك الحديدية بينما تعرض النقل

بالشاحنات لخسارة نسبة كبيرة نتيجة انخفاض الأسعار، بسبب التنافس بينه وبين النقل بالسكك الحديدية على الخط الواحد. وفي غضون ذلك.. حدثت موجة من الاندماجات بين شركات النقل الجوى القديمة والجديدة، التى ترجع أساساً إلى عدم استقرار الأسعار والتهديد بالإفلاس، بسبب انخفاض الأرباح، وظهر فى خطوط الطيران وصناعة النقل الجوى على الأخص شبح تكرار أزمة السكك الحديدية فى القرن التاسع عشر، والتى كانت بداية إدخال التنظيم. ويتوقف نجاح التحرير الاقتصادى أو فشله على ما يرغب المرء فى رؤيته وعلى كيفية تقديره لتكاليفه ومنافعه. وإذا قارنّا التنظيم بالوضع السابق عليه مباشرة، نجد أن مكاسبه فى الأجل القصير كانت تفوق خسائره بكثير، ولكن ذلك يحدث بالنسبة للوكالات التنظيمية المستقلة، مثل: لجنة التجارة بين الولايات، إذ إنها نشأت أصلاً للطريق الطويل.

ومن السابق لأوانه الحكم بأن أهداف المصلحة العامة فى الأجل الطويل ستتحقق بشكل أفضل بتقليص أو إلغاء التنظيم. وقد شعر عدد قليل من مراقبى صناعات النقل بالقلق تجاه بداية ظهور نتيجتين غير مرغوبتين مع خفض أو إلغاء الخدمة، وتقلص مكونات صناعة النقل عن طريق الاندماج والإفلاس. وهاتان النتيجتان هما: الأولى: التقلص المادى لشبكة النقل فى الولايات المتحدة، وما يترتب على ذلك من آثار ضارة ببعض المجتمعات والشركات المحلية، والثانية: ظهور قوى احتكارية فعلية فى تحديد الأسعار بعد طرد المنافسين الضعفاء من السوق نتيجة للمنافسة، وتعتبر هذه الاتجاهات بطبيعة الحال إنكاراً للصالح العام.

وتكشف المجالات الأخرى التى ينشط فيها دعاة التحرير من القواعد التنظيمية عن كثير من الأحداث. تعرضت المصارف لقدر كبير من التحرير فى الثمانينيات وكانت المطالبة بتطبيق المثل فى أسواق المال على أشدها، غير أن أحداث الاثنين الأسود كبحت جماح هذا الاتجاه. وجاءت إشارات كبار رجال المصارف، وسوق المال بعد أكتوبر 1987

معبرة عن إيمانهم بكثير من التنظيم لا بالقليل منه. ووراء هذه الرسالة تكمن زيادة أوجه فشل صناعة الإدخار والإقراض فى الوقت، الذى بدا فيه أن بعض «فراخ التحرير الاقتصادي» قد عششت فيها.

مع إطلاق حرية شركات الإدخار فى منافسة البنوك التجارية، وغيرها من المؤسسات المالية فى عام 1982، وجدت تلك الشركات نفسها مضطرة إلى دفع أسعار فائدة أعلى لجذب الموارد المالية، وكان من الممكن أن تؤدى أسعار الفائدة الأعلى غير العادية فى تلك الفترة إلى مشكلة بصرف النظر عن التحرير. ومع ذلك.. أخذت الشركات التى تحررت من القيود السابقة التى كان نشاطها مقتصراً فى السابق على أسواق الرهونات العقارية تقريباً، تخاطر بالإقراض المرتفع العائد والكبير المخاطر. وارتفعت معدلات الفشل فيما منحته - فى بداية الثمانينيات - من قروض لشركات المضاربات العقارية، وشركات الطاقة الشمسية، والمزارع التى تعمل بدواليب الهواء، وأخذ كثير من البنوك يتجه نتيجة لذلك إلى الإفلاس، ثم أفلس فعلاً فى النهاية.

ومع ضمان مدخرات المودعين.. اضطرت الحكومة إلى إضفاء الطابع الاجتماعى على تكاليف حماس الإدخار والإقراض فى السعى وراء الاستثمارات المرتفعة العائد، فقامت فعلاً بجدولة 200 بليون دولار لتحافظ على ملاءمة الصناعة. وقد يدعى البعض بأن ما حدث يعتبر حالة فريدة، جاءت نتيجة عزل الحكومة المؤسسات المالية عن نظام السوق بضمانها المسئوليات الائتمانية لهذه المؤسسات. ومع ذلك.. لا يحتاج الأمر إلى كثير من الخيال بأن إضفاء الطابع الاجتماعى على تكاليف التحرير، أى تحميل المجتمع كله أعباءها، لا يقتصر بالضرورة على أسواق المال. ولو تطلبت الظروف الناشئة عن التحرير ذلك.. فإنه ليس من المستبعد التفكير بتقديم الحكومة العون المالى لشركات الطيران والاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها.

من الطبيعى - بدرجة كافية - ألا ينادى المؤمنون حقاً بالتحرير بمسئولية الحكومة

عن إنقاذ المؤسسات المعرضة للفشل، حتى وإذا كان هذا يرجع مباشرة إلى التحرير، فهم سيحتجون بأن السوق لا تضمن حماية المؤسسات غير الكفؤة تماماً، كما لا تضمن حصول كل فرد على الخدمة أو السلع التى يحتاجها بالسعر الذى يريده. ولكن هذا المنطق الواضح وعدالة حجج السوق الحرة لا أثر لها، إلا فى حالات التجريد عندما لاتؤخذ مؤسسة بعينها أو خدمة أو مستهلك بعينه فى الاعتبار.

لم يكن تحرير القواعد التنظيمية قضية ذات شأن فى انتخاب عام 1988. وكان الموقف فى ترشيح بوش، Bush، هو «الأقل كلاماً هو الأفضل». ولكن ما إن تحقق لبوش النجاح فى الانتخابات حتى راجت الإشاعات بأن الإدارة الجديدة تعتقد بأننا قد ذهبنا إلى أبعد مما يجب، وبأسرع مما يجب فى تحرير الاقتصاد. وظهر فى الحقيقة «شعار آخر» «العودة إلى التنظيم». وأوحى ذعر يوم 19 أكتوبر 1987، وأزمة المدخرات والإقراض، وغيرها من نتائج غير سعيدة بعد إزالة مختلف أشكال الرقابة والتنظيم الحكوميين، بقرب استعادة التحرر من جدول الأعمال الاقتصادى الرسمى. ومن المؤكد أن الاجتماع بالمصلحة العامة لم يلعب إلا دوراً متواضعاً فى تغيير «القلب الاقتصادى». وكان الأهم فى تغيير المواقف من التنظيم والتحرير هو ما بدى من قدرة التنظيم مرة أخرى على توفير منافع حقيقية للمؤسسة الخاصة فى اقتصاد الإنتاج من أجل الربح.

التنظيم الاجتماعى:

وجهت الجهود الأولى إلى تنظيم صناعات بأكملها بحكم ارتباط نشاطها بالصالح العام، ولمعالجة قضايا خاصة بالعمليات تتعلق بالسعر والربح والناتج أساساً. أما موجة النشاط التنظيمى فى الستينيات والسبعينيات.. فكانت لها أهداف مختلفة، أولها: كانت جهود التشريعات الاجتماعية موجهة لا إلى القرارات الاقتصادية الأساسية للمؤسسة، بل إلى جوانب فى عمليات المؤسسة، رؤى أن لها آثاراً ضاراً بالمجتمع. وثانيها: سعى ذلك

المنهج فى التنظيم إلى فرض معايير محددة على جميع المؤسسات، وليس على فئة خاصة منها.

لم يكن التنظيم الاجتماعى بهذا المنهج جديداً تماماً، ففى عام 1906 وضعت إدارة الغذاء والأدوية معايير لحماية الصحة العامة. كما أن للوكالات الفيدرالية وعلى مستوى الولايات الأخرى - التى تعود جذورها إلى فترة الاقتصاد التقدمى - تاريخاً طويلاً فى حماية المستهلك وشروط العمل فى الولايات المتحدة. ومع ذلك تفوق نشاط التنظيم الاجتماعى فى الستينيات والسبعينيات على كل الجهود السابقة فى عمقه واتساعه. ونشأت مجموعة وكالات من نوع جديد، أهمها: لجنة سلامة المنتجات الاستهلاكية (CPSC)، ووكالة حماية البيئة (EPA)، ولجنة المساواة فى فرص التوظف (EEOC) وإدارة الطاقة الفيدرالية (FEA)، وإدارة الأمن الصناعى والصحى (OSHA). وكانت أسباب انفجار التنظيم الاجتماعى واضحة بما فيه الكفاية، وإن كانت تبدو الآن غامضة بالنسبة للكثير من القراء. أولا: كانت الستينيات وأوائل السبعينيات زمن الآمال الاجتماعية والفردية المتزايدة فى الولايات المتحدة. وكانت «نوعية الحياة» موضع اهتمام عاطفى كبير لدى كثير من المواطنين، كما كان الساسة يدركون هذه الحقيقة تماماً. وثانياً مع الرخاء العام الفعلى أو المتوقع الذى ساد تلك الفترة، لم تعد التكاليف الإضافية التى يتطلبها تحقيق قدر أكبر من سلامة المنتجات وأمان ظروف العمل ونقاء الهواء تشغل بال أحد، فالمفروض أن تتناقض هذه التكاليف مع استمرار النمو الاقتصادي.

مع تجدد الركود التضخمى فى السبعينيات.. أصبحت هذه الأهداف ذات تكلفة أعلى نسبياً. والأهم أن التنظيم الشامل كانت له نتائج اقتصادية غير متساوية بشكل يثير الدهشة، وكان لوضع معايير عامة تطبق - بصرف النظر عن أثرها - على هياكل الربح والتكلفة فى المؤسسات والصناعات المختلفة، أثر على بعض المؤسسات أكبر منه بكثير على بعضها الآخر، فمثلاً.. قد تتعرض شركة بسبب موقعها الجغرافى الفريد وأسلوب

إنتاجها لحالة ارتفاع التكلفة تلبية لمتطلبات وكالة حماية البيئة، التى قد لا تشكل صعوبة تذكر، أو قد لا تشكل أية صعوبة على الإطلاق لمنافس مباشر آخر. وقد أدى التنظيم الاجتماعى ـ فى بعض الحالات ـ إلى الإغلاق النهائى لبعض المؤسسات، وهجرة بعضها الآخر إلى خارج البلاد.

وتحت ضغط اقتصاد مخيب للآمال، خاصة ضغوط رجال الأعمال لتفادى تكاليف التنظيم الاجتماعى.. بدأت الأمة تتحول فى الثمانينيات عن أهداف العقد السابق. والواقع أن معظم الضغوط من أجل تحرير الاقتصاد جاءت كرد فعل لتكاليف التنظيم الاجتماعي، إذ كان التنظيم الاجتماعى يفرض على الشركات الأمريكية تكاليف أكبر، حتى مما تستهدفه لجان التنظيم.

ما من فرد ذكى يدافع عن التلوث، أو منتجات عشوائية، أو ظروف العمل غير الواقعية، ولكن من الواضح أن دفع تكاليف الفرص البديلة لبيئة نظيفة وصحية أسهل فى حالة اقتصاد متوسع ومزاج اقتصادى مرتفع. وإذا كان قد حدث تغير فلسفى فى مسائل التنظيم الاجتماعى فى سنوات الرئيس ريجان، فهو انعكاس لحقيقة أن الرخاء فى عهده لم يكن كافياً لحسم قضايا نوعية الحياة. وكان أسهل فى الأجل القصير ـ على الأقل ـ وأقل تكلفة هو تغيير الفلسفة وخفض التكاليف، لا التمسك بمبادئ نوعية الحياة. وبسبب ذلك عدلنا عن آمالنا السابقة، فخفضت المعايير وأصبح التجاهل الحميد هو الاستراتيجية الرئيسية فى السياسة العامة.

وإذا كان لنا أن نتعلم من كل هذا درساً خاصاً فهو أن التنظيم الاجتماعى لن يصبح أبداً بنداً مهماً فى جدول الأعمال الاقتصادي، إلا بعد حل مشكلة النمو الاقتصادى. وأن القضية الأوسع الجديرة بالاهتمام هى أن حل بعض بنود جدول أعمال الأمة الاقتصادى يتوقف على حل بنوده الأخرى. وليس فى هذه الفكرة عزاء كبير

للأمريكيين، الذين لم يكتشفوا بعد كم هى قريبة منازلهم من «قنوات أخرى للحب»، وأنهم يعملون «لجون مانڤيل»، John Manville، آخر.

أصول وتطور السياسة المضادة للترست:

يفرض نموذج المنافسة وجود عدد كبير من المشروعات الصغيرة، والحقيقة أنه يوجد فى الولايات المتحدة كثير من هذه المشروعات التى يصل عددها إلى نحو 15 مليون مشروعاً صغيراً، ولكن هناك بضع مئات من المؤسسات الكبيرة، من بينها نحو مائتى أو ثلاثمائة شركة عملاقة.

ويبين جـــدول (8 - 1) الدلالات المخيفة لهذه الشركات العملاقة. ومما هو جدير بالذكر أن هذه الشركات كانت تزداد حجماً منذ فترة طويلة من الناحيتين النسبية والمطلقة على السواء.

جدول (8 - 1) : حصة المشروعات الصناعية العملاقة

من القيمة المضافة للصناعة التحويلية 1948 - 1987

حجم المؤسسات في الصناعة التحويلية	٪ من القيمة المضافة		
	1948	1967	1987
أكبر 50 مؤسسة	17	25	24
أكبر 100 مؤسسة	23	33	33
أكبر 150 مؤسسة	27	38	39
أكبر 200 مؤسسة	30	42	43

المصدر : قسم التجارة ـ الولايات المتحدة ـ إحصائيات الأعمال ـ 1988.

من الطبيعى أن يحتمل جدول (8 - 1) أكثر من تفسير، ففى الجيل السابق.. كان لبيانات الجدول تفسير، يختلف عن تفسيرها فى الدوائر المهنية فى الثمانينيات، وهو ما نحاول فهمه.

إن احتمال ظهور القوة هو أحد البنود التى وردت بالقائمة التى قدمناها فى السابق نظرياً عن أوجه نقص السوق التى تتطلب تدخل الحكومة، وقد تمثل التدخل الحكومى - فى هذا المجال - فى رسم السياسة فى شكل قوانين مكافحة الاحتكار، كما هو معروف من قبل. ويتفق الاقتصاديون تماماً على إدانة الممارسات الاحتكارية، وتركها بغير تنظيم. وفيما عدا ذلك لم تحظ مشكلة «ضخامة الأعمال» باتفاق الرأى فى المهنة فى حالة القيام بتنفيذ السياسة. وتركزت الخلافات - على نحو نموذجى - حول تقدير درجة قوة الاحتكارات الفعلية فى نشاط الأعمال، وبالتالى القدر المطلوب من التدخل الحكومى. ومن الواضح أن مقاومة الترست هى أحد المجالات التى يمكن الاتفاق حولها من حيث المبدأ. أما الاختلافات حول الممارسات الاحتكارية فهى مسألة أخرى. ومع ذلك.. قل الاختلاف حولها فى السنوات الأخيرة، بسبب التآكل النسبى الواضح فى قدرة الولايات المتحدة الاقتصادية عالمياً، خاصة ضعف قدرة المنتجين الأمريكيين التنافسية فى مواجهة المنافسين الأجانب سواء فى الأسواق المحلية أو الأسواق الخارجية. وقد أضعف ذلك من تعاطف الاقتصاديين المحترفين والساسة مع التطبيق الصارم لسياسة مقاومة الاحتكار، ففى ظل المنافسة الأجنبية الخطيرة لا تكون المطالبة بالتخفيف من تركز الأعمال والممارسات الاحتكارية بإعادة تنظيم الشركات المحلية العملاقة، وتقسيمها على نفس القدر من الإلحاح. ولكن لا تسبق قصتنا بضرورة أن تتبع خط استراتيجيتنا فى دراسة التنظيم، وفى دراسة الوضع الراهن لسياسة مقاومة الاحتكار، وأن تعود إلى جذور المقاومة الاحتكار وتطورها. فرغم اختلاف البواعث النظرية.. إلا أن الأصول واحدة.

بعد ثلاثة أعوام من إنشاء لجنة التجارة بين الولايات للإشراف رسمياً على كارتل

السكك الحديدية.. صدر قانون شيرمان، Sherman، لمقاومة الاحتكار عام 1890، واعتبر القانون أن أى اتحاد أو مؤامرة «لتقييد التجارة» أو أية محاولات للاحتكار - منذ صدور القانون - عمل غير مشروع. وكان منهج تنظيم ومقاومة الترستات محاولة للتعامل مع مشكلات اتساع نطاق مؤسسات الأعمال.

كانت الشركة الضخمة ذات الميول الاحتكارية هى أول وأهم سمة من سمات الحقبة الاقتصادية الأخيرة للقرن الماضى. وقد يبدو - للوهلة الأولى - ثمة تناقض بين إخضاع بعض الشركات الكبيرة للتنظيم «باسم المصلحة العامة»، وترك جميع الشركات الأخرى لقوى المنافسة، ولم يكن فى هذين المدخلين أى تناقض، فهما وجهان لعملة براجماتية واحدة.

لم يقف الأمريكيون دائماً موقف المعارضة من الضخامة. ففى سبعينيات وبداية ثمانينيات القرن التاسع عشر تميز التوسع الصناعى - بعد الحرب الأهلية - بأضخم مشروعات تشهدها الولايات المتحدة حتى ذلك الحين، وبسعيها المستمر إلى زيادة قدرتها فى تحديد الأسعار (بأساليب الترستات، والكارتيلات، والاتحادات، واتفاقيات الجنتلمان، وامتلاك أغلبية أسهم الشركات المنافسة والابتلاع المباشر للمنافسين عن طريق الاندماج)، كما لم تكن مقيدة بالنظرية الاقتصادية التقليدية، التى لم تكن قد وصلت إليها بعد من الشاطئ الآخر للأطلنطي، فساد مزاج تشجيع الضخامة باعتبارها صنو النجاح. واعتبر تزايد ضخامة الشركة وما ترتب عليه من تركز الثروة فى أيدى جبابرة الأعمال أمثال روكفلر، Rockefeller، وجوولد، Gould، وكارنيجى، Carnegie، وڤاندربيلت، Vanderbilt، ومورجان، Morgan - ببساطة - عملاً طبيعياً للنظام الاقتصادى. وكان تشارلز داروين، Charles Darwin، قد اكتشف قانون الانتقاء الطبيعى فى عالم الأحياء، حيث تنشأ الأنواع، ثم تتكيف أو تموت. وبدى أن نوعاً من الانتقاء الطبيعى يجرى فى السوق، ولخص هربرت سپنسر، Herbert Spencer، أكبر من أذاع شهرة داروين

وأصلب من دعى له فى العلوم الاجتماعية، هذه العملية فى عبارة واحدة «البقاء للأصلح»، وكان البقاء مسألة تكيف، وأن البقاء لا الوسائل التى أمكن بها تحقيق التكيف هو المهم. ولم يكن انطلاق بعض الشركات أو الأفراد إلى المقدمة بفعل المنافسة من حقائق الحياة الاقتصادية غير المستحبة.

أخذت تلك النظرة فى التغير فى الخمسة عشر عاماً الأخيرة. وأثارت فكرة أن القوة الاحتكارية هى نتاج طبيعى لصراع المنافسة كثيراً من الأسئلة، أولها: مشكلة خلق الصراع للفوضى فى بعض الصناعات، وأبرزها السكك الحديدية، التى لا تخدم مصالح الرأسمال الخاص أو المصلحة العامة. وثانيها: وجود بعض الصناعات الأخرى التى تمارس فيها شركة واحدة أو اتحاد عدة شركات بصورة دائمة درجة من القوة الاحتكارية، ففى هذه الحالة يصعب إنكار السمات الاحتكارية غير المستحبة، كما هو الحال فى اتحاد روكفلر وشركة ستنادارد للزيوت. وكان الرد الذى تطور بتفاصيله بين عامى 1890، 1920 هو التنظيم ومقاومة الترستات، باعتبارهما سياستين عامتين مختلفتين، ولكنهما مكملتان إحداهما للأخرى للتعامل مع قضية ضخامة الأعمال. وقدم التنظيم الحل الأمثل فى الصناعات، التى تحمل صفة من صفات المصلحة العامة، فبسطت الحماية على كل من المستهلك والصناعة. أما مقاومة الاحتكار.. فقد فرضت السيطرة على أسوأ الممارسات الاحتكارية، ونجحت - إلى حد بعيد - فى تهدئة رد الفعل المعاصر المتزايد لضخامة الأعمال فى نهاية القرن التاسع عشر. ولم يتقبل الاقتصاديون الأمريكيون سياسة مقاومة الاحتكار إلا بعد صدورها، فألقوا عليها رداء الاقتصاد الأرثوذكسى الذى شق طريقه أخيراً عبر الأطلنطى فى نهاية القرن التاسع عشر. ومع الزمن نما فى النظرية الاقتصادية والقانون كيان متعاظم، يحتوى اقتصادات مقاومة الاحتكار تماماً، كما نما كيان آخر حول اقتصاديات التنظيم، وأصبحا جزءاً لا يتجزئ من الحكمة الاقتصادية.

ظلت سياسة مقاومة الاحتكار نباحاً بغير معنى تقريباً، رغم تغليفها النظرى التام

وخدمتها الواضحة فى التعليل الاقتصادى لحرية السوق، ونما قانون مقاومة الاحتكار كثيراً بالتشريع وأحكام القضاء، ولكن السجل يشير إلى أن إساءة استعمال القوة الاحتكارية الأكثر خطورة كانت هى وحدها التى تحظى بالاهتمام الفورى، وتستدعى الإجراءات التصحيحية الراديكالية. منذ البداية، ومع قرارات شركتى ستاندرد أويل وشركة الدخان الأمريكية فى عام 1911، تمسك القضاء بما أسماه بحكم «المنطق» بأن الضخامة فى حد ذاتها لا تعتبر عملاً غير قانونى. وظل التمييز بين «ترستات حميدة» و«ترستات سيئة» خطًا ثابتاً فى سياسة مقاومة الاحتكار وإدانته. وخضعت مشروعات الاندماج الأفقى والرأسى - لفترة من الزمن - لقواعد صارمة، ثم فيما بعد لفحص إحصائى لأثر الاندماجات على حصص السوق. وكانت النية متجهة إلى التأكد من عدم زيادة حصة الشركة أو مجموعة المؤسسات المهيمنة فى السوق زيادة كبيرة. وفى السنوات الأخيرة.. امتدت نظرية «الضخامة ليست سيئة فى حد ذاتها» إلى الاندماجات التى بدأت بموجة اندماج المؤسسات المتعددة الأنشطة فى الستينيات، ثم انتقالها فى السنوات الأخيرة إلى الاندماجات التى تحظى بالموافقة، بناءً على ما تظهره من كفاءة أكبر كنتيجة للاندماج.

باستثناء حالات الممارسة غير التنافسية المحددة، مثل: تثبيت السعر، والتمييز السعري، والاتفاقيات المقيدة، والمقاطعة وما إلى ذلك، وهى من التصرفات غير القانونية، وبصرف النظر عن حجم المؤسسة.. كانت سياسة مقاومة الاحتكار لا تزيد كثيراً عن كونها استخداماً «لقاعدة المنطق» فى كل حالة على حدة، والتى استمر استخدامها لأكثر من ثمانين عاماً.

وقد يرى البعض أن ذلك يرقى إلى مستوى «اللاسياسة» نظراً لأن الحكم بإساءة استخدام القوة الاحتكارية قد أصبح مسألة تقديرية. والأحكام التقديرية عند الاقتصاديين، لا تنجح فى بناء نماذج نظرية سياسية دقيقة. وما لم ننتهج نوعاً من استراتيجية التقسيم

المرن عندما تصل إلى الفخامة إلى حد معين أو لا ننتهج أية استراتيجيات على الإطلاق، فلن يبقى أمامنا فى المسائل المتعلقة بالفخامة إلا منهج «حالة بحالة». ومن الطبيعى أن مثل هذه الأمور تفتح الباب أمام الأيديولوجية السياسية لفرض مقاومة الاحتكار، وكان ذلك هو الحال فى السنوات الثمانين الماضية، حيث كانت الإدارات المختلفة تصدر أحكاماً مختلفة بما يعتبر أو لا يعتبر انتهاكاً لقوانين مقاومة الاحتكار. ومع أخذ كل البدائل فى الاعتبار - وبالرغم من غياب البعد الاقتصادى - يزودنا منهج «حكم المنطق» بالمرونة المطلوبة حالياً.

السياسة المضادة للاحتكار والمضادة للمنافسة:

بالرغم من أن «حكم المنطق» يسمح بقدر من الابتكار والتكيف فى إدارة سياسة مقاومة الاحتكار فعلياً، إلا أنه أصاب تفكيرنا بالميوعة قليلاً، حول ما يجب أن تكون عليه غايات سياسة مقاومة الاحتكار. و أصبح «سوء الاستخدام» لا الضخامة هو المعيار الحقيقى فى تطبيق هذه السياسة. غير أن هذا المنهج يميل - مع مرور الزمن - إلى الابتعاد عن الغرض الأصلى لسياسة مقاومة الاحتكار، إذ يبدو ببساطة أننا قد نسينا أن حماية المنافسة هو الهدف الأساسى لنشاط مقاومة الاحتكار. كما نسينا أن المنافسة فى حد ذاتها بلغة الاقتصاد جديرة بالدفاع كغاية فى حد ذاتها.

رغم اختلاف الميول الأيديولوجية فإن الاقتصاديين يتفقون على أن التعريف التقليدى «للمنافسة» و«التنافسية» قد فقد كثيراً من معناه فى بيئة أصابها تغيير واسع. ففى عالم يزداد فيه تدويل الأسواق، وتتكاثر فيه مشروعات الأعمال متعددة الجنسيات، تبدو نماذج الاقتصاد الكلى القديمة عملياً قليلة المعنى. وفى مواجهة الشركات الأجنبية العملاقة التى تستولى على شرائح أكبر من الأسواق المحلية، بينما انتشرت الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات - جنباً إلى جنب - مع الشركات الأمريكية العملاقة فى جميع

أرجاء العالم توصل المعللون الاقتصاديون الليبراليون والمحافظون على السواء، وكذلك معظم صانعي السياسة إلى استخلاص النتيجة بأن التطبيق الحرفي الجامد للسياسة المحلية لمقاومة الاحتكار يضع الشركات الأمريكية العملاقة في موقف غير ملائم في المنافسة وأن الشركات الأمريكية العملاقة هي خط الدفاع الأول في مواجهة الشركات الأجنبية العملاقة، والضخامة في الإطار الدولي ـ على الأقل ـ تعبير جديد عن المنافسة الدولية.

ظهرت أولى علامات التغير في هذا الاتجاه عام 1982 بإسقاط إدارة الرئيس ريجان للدعوى، التي امتدت ثلاثة عشر عاماً ضد شركة IBM، وكان الحكم بالإدانة على «بج بلو Big Blue» التي تمتلك 70٪ من سوق الإطار الرئيسي لأجهزة الحاسب الآلي ـ بسبب قيامها بالحسم في السعر على أسس انتقائية، وإعادة تقييم المعدات، بهدف القضاء على منافسيها الأصغر (وهي إجراءات واضحة للنهب) ـ على وشك الصدور، حينما أسدلت الحكومة الستار على القضية. ومع أنه قد وجد في البداية بعض التذمر بين بعض الليبراليين من أنصار مقاومة الاحتكار وبين دعاة المحافظة، إلا أنه ما لبث أن تلاشى. وحينما بدأت نظرية «ادفعوا بشركاتنا العملاقة لمواجهة شركاتهم العملاقة» تخطو خطوة أبعد في عام 1986، وجاء رد فعل المهنة محدوداً .. دعا وزير التجارة بالدريدج، Baldridge، إلى تخفيف الخطر على الاندماجات الرأسية والأفقية كرد تنافسي على المنافسة الدولية.

لم يكن ما قد توصلت إليه هذه الاستراتيجية من مدى واضحاً، ولكن مابها من سخرية موروثة كان واضحاً. والتقى المفكرون الليبراليون والمحافظون على تأييد ضخامة الأعمال، وكان هذا التحالف غير عادي. ومن الضروري حتى مع وجود هذا التوافق في الرأي أن نتساءل عن مدى الحكمة منه. ومن الممكن تقديم حجة تخالف حجة الضخامة، وتطرح حلاً لبعض المشكلات، التي يبدو أنها تنتج عن الضخامة الزائدة عن الحد في

الأعمال التجارية. والغريب أن هذه الحجة قد توفر أيضاً إمكانية التوافق فى الرأى بين المفكرين الاقتصاديين رغم كل خلافاتهم، حول غيرها من قضايا التدخل أو عدم التدخل فى شئون الأعمال.

جادل الاقتصادى النمساوى الشهير چوزيف شومپيتر ـ منذ نصف قرن ـ بصورة مقنعة بأن رجل الأعمال المبتكر هو مركز دينامية الرأسمالية والقوة الحاسمة فى انتصار اقتصاديات الإنتاج من أجل الربح فى المدى الطويل على النظم الاقتصادية المركزية.[2] (كان شومپيتر فى ذلك الوقت هارباً من أوروبا الهتلرية، ويعمل أستاذاً بجامعة هارڤارد). وثمة شك قليل فى أن وجهة نظر شومپيتر كانت أيديولوجية فى المقام الأول، ومع ذلك.. كان لها من قوة الإقناع ما يعززها، إذ يرى شومپيتر أن سعى النظم لتحقيق الأرباح يؤدى دائماً إلى بذل الجهود الابتكارية، التى تمهد الطريق لحقبات متتالية، مما أسماه «التدمير الخلاق»، وكان يعنى بذلك أن الأفكار والمنتجات وأساليب الإنتاج الأفضل الجديدة تحطم التقاليد والتكنولوجيات القديمة غير الكفؤة. ولكن شومپيتر فى رؤيته الاقتصادية المحافظة، لم ينسب فضيلة واحدة «للضخامة فى الأعمال»، رغم ما هو معروف عنه من معارضة للتدخل الحكومى والحكومة الكبيرة. وكان شومپيتر يحذر من أن الأعمال الكبيرة ـ حسبما يرى ـ لا تقوم بما يقوم به المنظم الحقيقى من مخاطرات كبيرة مهمة وعمليات ابتكارية مناسبة، فهى تسعى بدلاً من ذلك إلى حماية الاستثمارات المغرقة، وتتجنب دائماً «التدمير الخلاق»، كما حذر من أنها قد تقضى على كل المكاسب الابتكارية للرأسمالية. وكانت *الأعمال الكبيرة* عند شومپيتر منزلاً فى منتصف *الطريق* إلى الاشتراكية. ومن الواضح أن شومپيتر لا يوافق على القول بأن المؤسسات الضخمة، هى التى تستطيع ضمان مصالح أمريكا الاقتصادية فى الداخل والخارج. وفى رأيه أن المؤسسات الخاصة الصغيرة الملهمة تستطيع إدارة دوائر الأعمال حول العمالقة.

وتستحق رؤية شومپيتر مزيداً من التأمل، ونحن نختتم دراسة سياسة مقاومة

الاحتكار. والسؤال: هل الأفضل لخدمة مصالحنا فى نظام اقتصادى يتزايد لذويه، وجود الكثير من المشروعات الصغيرة الأكثر حيوية، أم القليل من الشركات المتضخمة؟ تبين معظم الدراسات الاقتصادية أن الحجم الكبير يحقق كثيراً من وفورات الحجم، ولكن هناك أيضاً شواهد كثيرة تثبت العكس، أى حدوث المساوئ الاقتصادية للحجم الكبير فى كثير من الحالات. وفضلاً عن ذلك.. وجود شواهد على عجز الإدارة الأمريكية؛ أى إدارة الشركات الكبيرة فى التجاوب - بشكل خلاق - فى مواجهة مشكلات الإنتاج والتسويق، ومن هنا يبدو النقد الشومبيترى وثيق الصلة بموضوعنا.

من مثل هذا المنظور.. يمكننا المخاطرة باستخلاص منهج آخر جديد لسياسة مقاومة الاحتكار، بديلاً للمدخل الحالى «أطلقوا شركاتنا العملاقة فى مواجهة شركاتهم العملاقة». إن الدفاع عن المنافسة هو شرط انعكاسى عند معظم الاقتصاديين، ولكن هذا الشرط كثيراً ما ينسى فى التطبيق والممارسة العملية. ومن سخريات الأقدار أن نجد أنفسنا مضطرين إلى تضخيم سلطة الحكومة باسم حماية المنافسة، على الأقل بقدر ماتكون هذه السلطة ضرورية، لبناء سياسة أكثر فعالية فى مقاومة الاحتكار. وهنا تكمن إمكانية الاتفاق فى الرأى بين المحافظين والليبراليين على إحدى قضايا السياسة العامة المهمة، وقد يكون هذا الاتفاق أهم فى تحقيق أهداف إحياء الاقتصاد الأمريكى، من الاتفاق فى الرأى على التقليل من سياسة مقاومة الاحتكار.

مناقشة السياسة الصناعية:

كان النهوض والتراجع المفاجئان لفكرة تبنى الولايات المتحدة للسياسة الصناعية وتنفيذها مثالاً آخر على تحرك الرمال الأيديولوجية فى السبعينيات والثمانينيات، ولم تكن «السياسة الصناعية» مفهوماً محدوداً على نحو دقيق. وقد وصل كل من المؤيدين والمعارضين إلى هذا الاقتراح من مناخات متباينة. وبما أن تقديم تعريف واحد لن يرضى جميع الأطراف، إلا أننا سنخاطر بتقديم تعريف واسع إلى حد كبير: ***السياسة الصناعية***

«هى التنظيم المتماسك لأنشطة القطاعين العام والخاص، ذات الأثر فى اتخاذ قرارات تنمية الإنتاج والاستثمار، والبنية الأساسية ورأس المال البشرى والتجارة الدولية لحفز الناتج القومى من حيث الكم والنوع، ومزيج المنتجات والخدمات. وهى بصورة أساسية شكل من أشكال التخطيط الاقتصادى القومى. وتبدو هذه السياسة - فى ظروف بعث نظريات اقتصاد السوق بالنسبة لكثير من المفكرين الاقتصاديين - خطوة غريبة خارج سياق الفكر الاقتصادى الأمريكي، غير أن هذا المنظور يخفى حقيقة اختبار الأمريكيين لأشكال التخطيط الاقتصادى لفترة طويلة من الزمن.

يبرز حافز التخطيط الاقتصادى كقاعدة عامة فى الأوقات الصعبة. وعلى سبيل المثال حظى أنصار التخطيط بالتقدير العظيم بين أعضاء المهنة فى الثلاثينيات والأربعينيات بصدور عدة قوانين، مثل: قانون إنعاش الصناعة الوطنية (1933)، واللجنة الاقتصادية الوطنية المؤقتة (1935)، ومجلس الإنتاج الحربى (1941)، الذى وضعت معظم أفكاره موضع التطبيق. وفى سنوات الكساد لم يعارض التخطيط إلا عدداً محدوداً من الأمريكيين خلال سنوات الكساد، وكذلك لم يشك أحد من الأمريكيين تقريباً خلال الحرب العالمية الثانية، حينما كان الاقتصاد الأمريكى أكثر الاقتصاديات المشتركة فى الحرب تخطيطاً. أما الألمان - وهم أكثر الشعوب تمسكاً بالمنهجية والفعالية والتنظيم - فلم يقتربوا من التخطيط الاقتصادى الجدى إلا بحلول عام 1944.

ترجع بدايات التخطيط الاقتصادى المنظم إلى السنوات الأولى من هذا القرن على الأقل، فتبنت المؤسسات العملاقة عدداً من مفاهيم التخطيط فى ممارسة الإدارة كاستراتيجية للبقاء. أما الآن فإن نظرية الإدارة الحديثة تعتبر التخطيط إجراءً أولياً وأساسياً فى إدارة المؤسسات ذات التنظيم العقلانى. ودخلت إدارة المدن ضمن عمليات الحكومة والموازنات الرأسمالية والتخطيط المالى، وتخطيط الموارد. وقد وصل ابتكار واستخدام استراتيجيات التخطيط فى الولايات المتحدة حداً كبيراً من النجاح، حدا

بستالين إلى الاستعانة بالمخططين الأمريكيين فى إعداد خطة للسنوات الخمس الأولى. ورغم ثراء تجربتنا وخبرتنا بمختلف أنواع التخطيط الاقتصادى إلا أننا ابتعدنا عن فكرة التخطيط القومى المركزى على الأقل بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. ومع وفرة ورخاء الخمسينيات والستينيات أصبحت جهود التخطيط غير مهمة، وربما خطرة من وجهة نظر الاقتصاد القومى. لقد جربنا - بالتأكيد - تخطيط الطلب ووضع سياسة الاقتصاد الكلى، ولكن هذا النوع من التخطيط لم يصل إلى حد التوجيه المفصل للأنشطة الاقتصادية ذات التأثير على التاريخ. ويرى كثيرون من الأمريكيين أن التخطيط القومى غير كفء، ويهدد المبادرة الفردية، ويعطل القوى الطبيعية للسوق. لقد ثبت بالطبع عدم كفاءة التخطيط القومى من المقارنة بين نتائج تجربتنا الأكثر حداثة، وجهود التخطيط الاقتصادى فى الاتحاد السوفييتى وبريطانيا العظمى. ولكننا - من الناحية الأخرى - نغفل ما حققه اليابانيون بالتخطيط الاقتصادى القومى.

وبحلول السبعينيات، عادت الأوقات الصعبة إلى الولايات المتحدة ومعها اهتمام متجدد بتنسيق عملية اتخاذ القرارات. ففى اقتصاد ينوء بالركود التضخمى، ويبدو غير قابل للعلاجات الكينزية، وتتآكل قدرته على المنافسة الفعالة مع المنافسين فى الأسواق الداخلية والعالمية، بسبب تدهور صناعاته التحويلية التقليدية. ومن الطبيعى أن يزداد عدد مؤيدى التخطيط الاقتصادى القومى، الذى يسمى الآن بـ «السياسة الصناعية».

ظهرت مقترحات السياسة الصناعية فى شكل حزم كبيرة منذ أواخر السبعينيات، حتى بداية «الرخاء» الريجانى بعد عام 1983، وكان أحد الداعين، فيليكس روهاتين، Felix Rohatyn، الذى لم يكن راديكالياً فى أى وقت من الأوقات (كان روهاتين شريكاً فى بنك لازارد فرير للاستثمار، ومن قبل مسئولاً تنفيذياً كبيراً فى شركة ITT)[3]. كان روهاتين يشعر بقلق شديد بسبب انهيار الصناعات التحويلية السريع فى الولايات المتحدة، فاقترح إعادة إنشاء مؤسسة تمويل إعادة البناء (وهى فى الأصل وكالة أنشأت فى عهد

هوڤر لمقاومة الكساد). وفى رأيه أن تقوم هذه الوكالة بدور المقرض الأخير (أى الإقراض بأسعار فائدة منخفضة بشكل استثنائى) للصناعات الأمريكية الأساسية التى تكون هدفاً للتجديد. وفى هذه الأثناء كان بعض الاقتصاديين أمثال ليستر ثورو، Lester Thurow، من معهد ماساشوسيتش للتكنولوجيا، وروبرت ريتش، Robert Reich، من جامعة هارڤارد (أصبحا مستشارى ميخائيل دوكاكيس المرشح الديمقراطى فى انتخابات عام 1988) يضغطون من أجل تبنى استراتيجيات أوضح لتشجيع الاستثمار فى البحث والتطوير، وتشجع مديرى الشركات غير الابتكارية على التخطيط الطويل المدى. وفى هذه الأثناء.. كانت «المعجزة اليابانية» تشد الانتباه فى الولايات المتحدة، خاصة بعد نشر نظرية (Z) لويليام أوشى، William Ouchi فى عام 1981.[4] لم يكن التخطيط البعيد المدى فى الشركات اليابانية نموذجاً، يجدر الاقتداء به فحسب، بل بدا أيضاً أن وزارة الصناعة والتجارة الدولية اليابانية، تقدم نموذج الوكالة التى تحتاج إليها الولايات المتحدة فى توفير الدعم الضريبى المناسب لبعض المؤسسات والصناعات، وتوفير الاستثمارات لها وحمايتها بالرسوم الجمركية والحصص الكمية. واستهوى البعد الوقائى للسياسة الصناعية فى اليابان كلاً من اتحاد العمال الأمريكى، ومكتب العمل المركزى، وأعجبهما - على وجه الخصوص - استراتيجية التوظيف مدى الحياة فى الشركات اليابانية، ومن ثم بدت رغبة فى أن تشمل السياسة الصناعية فى الولايات المتحدة شروط الأمن الوظيفى للعمال. وأسمت مجلة بيزنس ويك Bussiness Week هذه العملية «بإعادة تصنيع أمريكا»، ودعا المحررون فى مجموعة من المقالات التى تتسم بالطوبية، استغرقت العدد بأكمله إلى تنمية كل عدادات العمل والإدارة والحكومة لخلق جهد مشترك، بعيداً عن الأنانية لإعادة بناء القاعدة الصناعية فى الولايات المتحدة[5].

لعل أكثر المقترحات فعالية للسياسة الصناعية (وأخر ما قدم) هو الذى تبناه مؤتمر ممثلى الحزب الديمقراطي، فى مجلس النواب الأمريكى فى سبتمبر 1982. ويقضى بمعالجة كل ما يساهم فى الركود الاقتصادي، وقد تساءل عدد غير قليل من النقاد عما

إذا كانت الوثيقة تعكس الالتزام بالمصالح الاقتصادية غير الأنانية، ولم تكن طبيعة المقترح كمشروع حكومى، يعود على الأنصار والمحاسيب بمكاسب كبيرة خافية، فضلاً عن تقديمه تنازلات سياسية صريحة لصالح مجموعات مصالح معروفة بين الناخبين.

ودعت السياسة الاقتصادية لمؤتمر النواب الديمقراطيين إلى «تحقيق النمو، من خلال مشاركة العمال ومشروعات الأعمال الصغيرة والمؤسسات الكبيرة والحكومة والجامعات.»، على أن تلعب الحكومة «دوراً قيادياً خلاقاً.»، وارتكز الجزء الأول من الخطة على برنامج استثمارى واسع لإنعاش الصناعات الأساسية، وتوسيع صناعات النمو، وتغيير قوانين الضرائب لتشجيع الاستثمار بصفة عامة، والاستثمار فى التكنولوجيات الجديدة بصفة خاصة، وتوفير الاستثمارات التعليمية، وفى غيرها من مجالات تنمية رأس المال البشرى، والتوسع فى الإنفاق العام لإعادة بناء البنية الأساسية للأمة. كما كانت هناك أهداف أخرى، مثل: دعم الزراعة، وتطوير السياسات التى تذلل صعوبات العمل، والأعمال فى أثناء عملية التكيف مع الأساليب الإنتاجية الجديدة، وتكيف الأسواق والعمال مع المهارات الجديدة، وتخفيف اعتماد الأمة على موردى الطاقة الأجانب. وأخيراً الإشراف على كل هذه الإجراءات برسم استراتيجيات محددة، والتأكد من تنفيذها بفعالية. كما طلبت الوثيقة من الكونجرس خلق مجلس للتعاون الاقتصادى.

ولم يكن هذا الاقتراح سيئاً فى نظر دعاة التخطيط الاقتصادي، خاصة وأنه بدا لمعارضى التخطيط طوباوياً وخطيراً، بل تهديداً للقيم الاقتصادية الأمريكية «التقليدية». ووفقاً لهذا الرأى لا تستطيع الحكومة ـ ولا يجب ـ أن تقوم بتحديد الرابحين والخاسرين فى اللعبة الاقتصادية، لأن السوق أفضل تجهيزاً فى اتخاذ هذه القرارات. كما يرى الرأى فى هذه الاستراتيجية دعماً للمؤسسات الصناعية غير الكفؤة (التى يطلق عليها صناعات العائد المتناقص)، وفرض ضرائب على المؤسسات الكفؤة (صناعات العائد المتزايد)، وأن هذا المقترح ـ بأكمله ـ دعوة لتجميد الاقتصاد وإيقاف تقدمه الظاهر للعيان. من المؤكد أن

التقدم الاقتصادى يقترن بالألم، والحقيقة أنه لا تقدم دون ألم أو دون ما أسماه شومبيتر بـ «عواصف التدمير الخلاق» الهوجاء، وأخيراً يرى معارضو السياسة الصناعية أن الأمة تنحدر إلى طريق الاشتراكية المغلق مع تزايد التخطيط القومى.

لم تنته مناقشة السياسة الصناعية بالنجاح أو الفشل، بل انتهت ببساطة إلى الانزواء، حين بدأ الازدهار الريجانى فى عام 1983. ومع مضى السنين، تهيأت لجميع الأطراف فرصة التأمل مع ، والغريب أن المواقف الأصلية المتصلبة لانت وضاقت بعض الشئ. وحدثت بين معارضى السياسة الصناعية بعض التغيرات الجديرة بالذكر، فقد خف بعض الشئ امتداح المعجزة اليابانية، ونما نوع من الأجانب بين من كانوا يأملون فى السابق، بجلب أساليب التخطيط اليابانى إلى أمريكا. كما تبين - بعد الدراسة الوثيقة - اختلاف اليابان عن الولايات المتحدة بصورة مذهلة. وبدت التجربة اليابانية غير مقبولة، فتجانس ثقافاتها ومركزية نظامها السياسى غير الديمقراطى، وسلبية مؤسساتها الكبرى هى ببساطة صفات لا أمريكية. كذلك تبين لكثيرين من دعاة السياسة الصناعية السابقين خاصة بعد الاثنين الأسود - وظهور بعض النواقص الخطيرة للتحرر الاقتصادى (خاصة اقتراب صناعة الإدخار والإقراض من حافة الانهيار) - أن جهود التخطيط المشترك بين الحكومة والأعمال قد تكون بمثابة برنامج إغاثة للأعمال الأمريكية، ونوعاً خادعاً من التأمين الاجتماعى للشركات والصناعات الهرمة. وإنه من الممكن أن تكون السياسة الصناعية، وإعادة التصنيع ستاراً من الدخان، تحتجب وراءه الشركات المتأزمة حالياً، وهى تتقدم بقبعاتها مستجدية دافعى الضرائب الأمريكيين، دون أن يكون للمجتمع ككل أية منافع أو عوائد.

من ناحية أخرى، وفى أعقاب تزايد أزمة التجارة الخارجية، وكرد فعل لتزايد القلق بأن قوى السوق قد لا تكون وحدها كافية لحمل دوائر الأعمال الأمريكية، على أن تقوم من جانبها بوضع الاستراتيجيات اللازمة لإعادة البناء، أصبح من الواضح أن معظم

معارضى السياسة الصناعية لا يطيقون أية اقتراحات بقيام الحكومة بدور تخطيطى أكبر. وكانت مقترحات السياسة الصناعية بتوجيه الاستثمارات فى مسارات منتجة، تبدو معقولة إلى حد كبير، فى الوقت الذى كانت فيه الأعمال الأمريكية تبدد استثماراتها وحيويتها فى عمليات الاستيلاء والضم وتدبير شراء الحصص وفض الأسهم.

من السابق لأوانه التنبؤ بما ستفضى إليه «تغيرات القلب»، حين تملى فترة الأوقات الصعبة القادمة ضرورة إخفاء طابع المصلحة العامة على مجموعة متنوعة من التخطيط الاقتصادي. ومن المحتمل مع وجود أنصار للسياسة الصناعية أقل سذاجة وأكثر تواضعاً فى دفاعهم، ومعارضين لهم أكثر واقعية فى امتداح السوق الحرة أن يظهر جدل جديد حول السياسة الصناعية، أقل تركيزاً على ردود الأفعال الأيديولوجية، وأكثر اهتماماً بتفاصيل ومزايا المبادرات بسياسات محددة.

نصل الآن إلى تقديم ملاحظة أخيرة عن السياسة الصناعية. من المفيد - مهما كان اتجاه وكثافة الجدل حول هذا الموضوع فى المستقبل، أن نتذكر أن الجدل لا يدور فى الأساس حول أن تكون السياسة الصناعية أو لا تكون، بل إنه يدور حول نوع السياسة الاقتصادية. إن السياسة الصناعية تحيط بنا يومياً، فهى موجودة فى مبحثنا لتنظيم أو تحرير الأعمال، فى سياستنا لمقاومة الاحتكار، بل حتى فى الدعوة إلى إقامة هذه السياسة. إنها فى مئات الاتفاقات على الدعم الضريبى لمؤسسات بعينها، وفى قوانين الضرائب العامة. والسؤال المباشر الآن هو: هل هذا النوع من السياسة الصناعية هو أفضل ما توصلنا إليه؟ أم أن وصولنا إليه جاء بالصدفة ونتيجة غير مخطط لها، جاءت عبر مئات المحاولات التخطيطية المتنوعة.

وضع روبرت ريتش حاجتنا إلى رؤية أوسع للسياسة الصناعية وعلاقات أوسع للأعمال والحكومة، بصورة مقنعة جداً بقوله:

«إن المشكلة هى مشكلة تركيز وتفسير. ولقد أفاد تحرير خطوط الطيران المستهلكين، كما أفادهم أيضاً تنظيم النفايات «السامة». والنقطة المهمة هى أن أهم الخيارات لا علاقة له بالتقسيم الكبير والخرافى للأسواق إلى أسواق حرة أم مسيطر عليها. وعندما يتحول كل جدل تقريباً حول الآثار الجانبية لنشاط الشركة المرغوبة وغير المرغوبة إلى جدل حول المزايا النسبية للتخطيط المركزى والسوق اللامركزية.. فإننا نفقد فرص تكييف سلوك الشركة مع الأهداف العامة بصورة أفضل من خلال السوق. إنه لأمر محزن للغاية، لأننا نستطيع فى حدود قدراتنا التنظيمية والتحليلية أن نحقق كثيراً بالجمع بين أفضل ما فيهما».(6)

إن الجدل حول السياسة الصناعية كأى جدل حول حدود العلاقة بين الحكومة والأعمال، يجب أن يتخطى الانطباعات الأيديولوجية، وربما يتسنى لنا ذلك فى نقاش آخر فى المستقبل للسياسة الاقتصادية.

ملاحظة ختامية حول نظرية الاقتصاد الجزئى والسياسة العامة:

حدث فى العقد الماضى تحول فى اهتمامات الاقتصاديين من الانشغال بقضايا الاقتصاد الكلى إلى الانشغال بالهموم الاقتصادية الجزئية أساساً. ومن المغرى اعتبار أن هذا التحول فى بؤرة الاهتمام المهنى هو مجرد انعكاس لتحولات سياسية أوسع فى المجتمع ككل. ويرى دعاة هذا القول بأن الاقتصاد الكلى كان دائماً مرتع «المتدخلين» الليبراليين، وستظل لهم السيطرة، طالما ظلت الحلول الاقتصادية الكلية تبدو تعمل بنجاح، وطالما يحظى التدخل الحكومى بالقبول السياسى العام. أما الاقتصاد الجزئى باهتمامه بالأسواق فكان يعتبر معارضاً للتدخل كما يعتبر بلغة السياسة محافظاً بالضرورة. وأدى انهيار الإجماع الليبرالى وتسفيه النظرية الاقتصادية الكلية فى أثناء وبعد الركود التضخمى لفترة السبعينيات إلى تحويل اهتمام الاقتصاد المحترف من الهموم الاقتصادية

الكلية إلى الاهتمام بالاقتصاد الجزئى، وبالتحديد فى الوقت الذى تحول فيه المزاج السياسى للأمة من التدخل الليبرالى إلى التأييد اليمينى المحافظ للسوق. وهكذا.. تمضى هذه الرؤية.

مع أن هذا التفسير لا يخلو من بعض عناصر الصدق.. إلا أنه تبسيط مخل وخطر. وقد يكون به قدر كبير من الصدق فى التأكيد بأن صعود نجم الاقتصاد الجزئى قد جاء نتيجة أفول نجم الاقتصاد الكلى، ولكن الأمر غير الدقيق هنا هو عرض الاقتصاد الكلى كملاذ لليبراليين والاقتصاد الجزئى كبلوى الفكر المحافظ. من الواضح أن النظرية الاقتصادية الجزئية التقليدية كما درست ومورست فى الولايات المتحدة، تتميز بالنظرة لعالم مثالى لإنتاج، يستهدف الربح فى سوق حرة، تستخدم الربح كمقياس أساسى لتقدير الأداء الاقتصادى. وسواء كان هذا الاستنتاج مقبولاً أم لا، فإنه يخلق نظرة عالمية تصور النظام الاقتصادى المتجه للسوق كأنه «الشئ الطبيعى»، وكأن التدخل فى السوق الاستثناء إن لم يكن «شيئاً غير طبيعى».

تسلل هذا التحيز النظرى إلى دهاليز التعليل الاقتصادى المحافظ منذ أمد بعيد. وكان السبب فى إبعاد كينز عن الأرثوذكسية التقليدية وحمله فى النهاية على بناء عالم اقتصادى كلى. وقد كان ذلك التحيز بؤرة هجوم ماركس على الاقتصاد الرأسمالى، والرأسمالية كنظام - قبل ذلك بكثير - وقد أدرك ڤيبلن، Veblen، أن هذا الانحياز يقترب بعلم الاقتصاد إلى مستوى العقائد، أو إلى نوع من التمرين الميتافيزيقى وينكر دخوله إلى زمرة العلوم الاجتماعية.

وبطبيعة الحال، نجد أن التحيز الفطرى للاقتصاد الجزئى لحصر التفكير الاقتصادى ورسم السياسة فى نطاق إنتاج بسيط، يستهدف تحقيق الربح، ويجعل من عدم واقعية المنافسة أمراً واضحاً بقدر كاف ومعروفاً لدى معظم الاقتصاديين الممارسين بصفة عامة. والأهم أنه قد يكون مصدراً للندم الحقيقى بين أغلبية أعضاء المهنة. وعلى

عكس ما تراه النظرة الساذجة من أن انتعاش الاقتصاد الجزئى حالياً يعنى إنهاء كل هرطقات التدخل.. نجد كثيرين جداً من الاقتصاديين مستمرين فى تأييدهم للتدخل، وتشجيع الإجراءات الحكومية فى حفز الاستثمار، والبحث وتطوير المنتجات، وإجراءات معالجة مشكلة الاقتصاد الأساسية. بينما لم يحظ بطء معدلات زيادة الإنتاجية باهتمام يذكر أثناء دورة السياسة المحافظة المعروفة بسنوات ريجان. ومن المحتمل أن تعود أفكار التدخل بقوة كاقتراحات سياسية، حينما تبلغ الدورة السياسية نهايتها، أى حينما يمسك الانكماش الاقتصادى الخطير التالى بتلابيب الاقتصاد.

ولكن ثمة اقتصاديين آخرين لم يعوزهم العيش والعمل فى العالم الاقتصادى الجزئى التقليدى للأسواق التنافسية. فالتحيز الأيديولوجى للاقتصاد الجزئى يحقق مصالحهم بصورة جيدة. وهم الآن أبرز دعاة سياسة *التحرر الاقتصادى*، والهجوم على السياسة الصناعية، كما أنهم أبرز دعاة مفهوم الخصخصة المستمرة للنشاط الاقتصادى، باعتبارها أفضل مايخدم هذا المجتمع. ولسوف تحكم الأحداث وتفضيلات الناخبين فى اختيار «*المجانين الذين يتولون السلطة*» فى النهاية على مدى دقة أحكام دعاة الخصخصة وجدارة آرائهم ومقترحاتهم، كما ينطبق ذلك أيضاً على دعاة التدخل.

إن الحكم على أى صورة من صور الاقتصاد الجزئى: التدخل أم السوق الحرة بأنها الأصح، أو التى ستسود بالفعل، هو واجب منتظر لمثل هذا الكتاب ولن نتخلى عنه بالتأكيد. ومع ذلك لن نناقش المسألة من زاوية تقييم مزايا منطق هذه الحالة أو تلك.

كان منهجنا ـ حتى هذه اللحظة ـ هو تناول العقيدة والممارسة الاقتصادية، باعتبارها عملية تطورية. فجداول الأعمال ورسم السياسة الاقتصادية سوف تتغير من وقت لآخر، وأحياناً بصورة مفاجئة كما حدث فى الستينيات والسبعينيات. ولكن جدول الأعمال الذى يتخذ فى زمن ما يعكس حدود واتجاه الاعتقاد، والممارسة الاقتصادية السائدة فى عالم الواقع فى ذلك الزمن. وقد لا يرسم جدول الأعمال فى كل الأوقات فى

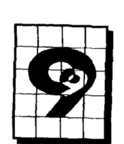
الاتجاه التقدمى. وقد تقدم جداول الأعمال أهدافاً اقتصادية سخيفة تماماً، ولكنها مع ذلك تظل أهدافاً، تتسق مع الواقع الاقتصادى، كما يفهمه المواطنون فى مجتمع ديمقراطى. ويثور النقاش أحياناً بين المفكرين، والاقتصاديين من بينهم، حول التقلبات المحتملة، وجهل الناخبين المؤكد، ومن يختارهم من «المجانين الذين يتولون السلطة»، ولكن ليس هناك فى الحقيقة اختيار آخر، بما يعد انهياراً للتجربة الديمقراطية بأكملها.

ولكن كيف ينطبق هذا على القضية التى نتناولها ـ أى كيف ينطبق على مستقبل العلاقة بين الحكومة والأسواق الخاصة؟ بصرف النظر عن حدود التحليل التى يفرضها الاقتصاد الجزئى الأرثوذكسى على المتدخلين، أو الهبة الإلهية التى يمنحها لدعاة السوق الحرة.. فإن النظرية الاقتصادية الجزئية عديمة الصلة ـ تقريباً ـ بتشكيل العلاقات الحكومية الفعلية بالسوق فى الولايات المتحدة. والأهم من ذلك بكثير هو البراجماتية الثابتة فى موقف الأمريكيين من المسائل الاقتصادية منذ أمد طويل. ولم يكن حظر الحكومة الكبيرة فى الاقتصاد الجزئى معروفاً أو مطبقاً فى السياسة العامة فى القرن التاسع عشر. ولم تقم نظرية الاقتصاد الجزئى بأى دور مبادر ومهم فى مجالى التدخل الحكومى فى الأسواق، اللذين تناولناهما من قبل بالتفصيل، وهما: التنظيم ومقاومة الاحتكار. والحقيقة أن الإجراءات التنظيمية هى رفض للفكر الأرثوذكسى الاقتصادى الجزئى، بينما كانت مقاومة الاحتكار منذ البداية محاولة للتكيف مع واقع احتكارى وليست محاولة لاستعادة قيم المنافسة. ويمكن تأكيد القضية بالإشارة إلى أن مسألة الخصخصة ظلت حتى وقت قريب نسبياً بغير حالة واحدة، لم يكن فيها للدفاع النظرى عن الأسواق الحرة أى أثر ملحوظ فى تشكيل رسم السياسة بالفعل. وبالطبع.. كان المنطق الاقتصادى الجزئى يتردد من حين لآخر، خاصة من جانب المصالح الاقتصادية التى قد تستفيد من هذا التمرين لتحظى بالتصديق على سياسات الحكومة الصغيرة، ولكن معظم هذه الجهود كانت بهدف الشرعية لا التطبيق.

ليس غريباً أن تكون الأعمال ـ خاصة الكبيرة جداً ـ أكثر انتحالاً للنظرية المايكرواقتصادية لإكساب نشاطها الشرعية. وعموماً كان استخدام الشركة لنظرية السوق انتقائياً تماماً. فمنطق السوق مثلاً يستخدم عادة ضدّ التنظيم الاجتماعى، ولكن من المؤكد ليس من أجل تطبيق حرفى للمنافسة، التى قد تتولد عن سياسة صارمة فى مقاومة الاحتكار. وبينما تعد السياسة الصناعية. رفضاً مدوياً لاقتصاديات السوق الحرة، إلا أنها وجدت قدراً كبيراً من التأييد فى بعض دوائر الأعمال. فبراجماتية الأعمال الواضحة فى موقفها من الحكومة واستخداماتها توحى باحتمال فشل دعاة الحكومة الأقل فى إحراز نجاح طويل الأمد. وفى المسائل الاقتصادية الجزئية، تماماً كما رأينا من قبل فى رسم السياسة الاقتصاية الكلية فإن مصالح الأعمال تتوقف ـ إلى حد كبير ـ على سياسات التدخل أو على الأقل سياسات تشجيع أرباح الأعمال فى ظروف معطاة أو معلومة. وهذا ما يحدث بصفة خاصة فى أوضاع اقتصاد بطيئة النمو، تتقاذفه ظروف دولية عاصفة، كما هو الحل الآن.

إن تحيز النظرية الاقتصاديات الجزئية للسوق لن يختفى سريعاً. إن الاقتصاديات الجزئية ستستمر فى تمثل أو ترسم حقيقة اقتصادية غير موجودة. ولكن أداءها فى ذلك سيكون طقسياً (شعائرياً) مثلما اعتاد أن يكون فى الماضى. ومثلما ترتبط المسائل العملية فى صنع السياسة ـ على الأقل ـ بالوضع الحكومى الملائم فى الأسواق، فإنها ستحدد كذلك من الوجهة العملية وعلى أكبر درجة متوقعة من التدخل الحكومى المناسب إذا اتخذنا الماضى دليلاً لنا فى ذلك. وقد يبدو ـ بشكل ما ـ أن هذه الملاحظة تتناقض مع الاتجاهات الحديثة للفكر الاقتصادى بمستوييه: العام والمهنى. وعلى أية حال فإن السجل يتحدث عن نفسه. إن الأداء المتواضع يحقق ربحاً فى ظل التحرر الاقتصادى، كما أن السياسة المقاومة للاحتكار الأكثر مدونة قد لا تشكل هيكلاً فى استراتيجية «حكومة الحد الأدنى». إن قضايا مثل: المنح الزراعية، وقانون الحد الأدنى للأجر، ونوعية عريضة متباينة

من التدخلات الأخرى المباشرة فى السوق... تلك القضايا التى لم تناقش فى هذا الفصل ستظل فى موقعها كما هى: حقائق صارمة ثابتة فى الحياة الاقتصادية الأمريكية المعاصرة.



الفصل التاسع

اقتسام الكعكة الاقتصادية
اتجاهات توزيع الدخل الأمريكي

يجب أن يسيطر الاقتصاديون ـ مثلهم مثل الجماهير العريضة ـ على سياسات واقتصاديات إعادة توزيع الدخل. والبدائل الوحيدة للاختيار الواعي، عن طريق العملية الديمقراطية، بحيث يتم مكافأة بعض المجموعات، وحرمان الآخرين هى إما التضخم الجامح أو الكساد العميق. وكل منهما كفيل بتمزيق الروابط الرقيقة، التى تبقى المجموعات ذات المصالح المختلفة فى سلام مع بعضها البعض داخل مجمتع سياسى واحد.[1]

روبرت ليكاشمان
Robert Lekachman

لاحظنا ـ فى بداية دراستنا ـ أن كل النظم الاقتصادية تواجه ثلاث قضايا أساسية تعرف مجتمعة أحياناً باسم «المشكلة الاقتصادية»، وهذه القضايا الثلاث هي: ماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟ ومن يحصل على الناتج؟ ويتناول السؤالان الأول والثانى مسائل إنتاج السلع بمعناه الكلى أو «الاقتصاد الكلي» أو من زاوية الأداء «الاقتصاد الجزئى» لأسواق أو صناعات. وقد كان ذلك مادة الجزء الأكبر من الفصول السابقة فى هذا الكتاب. فقد تركز بحثنا عن جدول أعمال اقتصادى للقرن الحادى والعشرين، وتقييم وحصر السياسات العامة المناسبة لتنفيذ هذا الجدول على القضايا التى تؤثر فى الإنتاج.

أما السؤال الثالث والأخير.. فإنه يخاطب مجموعة أخرى مختلفة من الاهتمامات، هى كيفية توزيع النظام الاقتصادى لناتج المجتمع، أى كيفية تحديد النظام للرفاهية

النسبية لكل فرد من أفراده. ومن المؤكد أن اعتبارات التوزيع ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقرارات الإنتاج، فمن الواضح أن حجم الناتج المتوقع توزيعه هو أهم عامل يحدد حصة كل فرد من أفراد المجتمع. وبنفس القدر تؤثر قرارات التوزيع على الأداء الإنتاجي، لأن القدر الذى يحصل عليه الأفراد من ناتج الأمة يحدد بدرجات متفاوتة مدى استعدادهم للمساهمة بالوقت والموهبة فى إنتاج الأشياء، وبالتالى التأثير فى حجم ونوع الناتج النهائى للأمة. وعلى العموم.. تستحق علاقات التشابك بين قرارات كل من التوزيع والإنتاج اهتماماً خاصاً ومستقلاً، بصرف النظر عن مسألة «من؟» فى المسألة الاقتصادية.

وفى دراسة مسائل التوزيع فى نظامنا الاقتصادى يوجد كثير من التناقضات. وليس أقلها «من يحصل على كم»؟ وعلى الرغم من أن هذه القضية تهم كل أفراد المجتمع.. إلا أنها لا تحظى بقدر كبير من العناية فى أوساط مهنة الاقتصاد. صحيح أن تحديد المقابل الذى يتم دفعه بعوامل الإنتاج (الأرض، والعمل، ورأس المال، والتنظيم، والشركة المنتجة) وتحليل أداء عوامل السوق، يشكل الأساس النظرى لمجموعات فرعية مهمة فى الاقتصاد الجزئى التقليدى. ولكن براعة التفسيرات النظرية عن كيفية مكافأة هذه العوامل فى عالم مثالي، لا توفر لنا إلا رؤية محدودة لكيفية توزيع الدخل الحقيقى فى العالم الواقعي، رغم ما لهذه التفسيرات من فائدة فى فهم عام لهذه القضايا. ومن المؤكد أن توزيع الدخل فى وقتنا الراهن، ومدى تركيز الفقر (والثروة أحياناً)، واتجاهات الحركة الحقيقية للأجور، وما يماثلها معروف على نحو كاف، غير أنها ليست موضوعاً للدراسة والتحليل المكثف، مثلما هو الحال بالنسبة للقضايا، التى تتركز على الإنتاج، مثل: الاستثمار، ودورة الأعمال، والأسعار، والإنتاجية، وسعر الفائدة. وهذا الانحياز ليس غريباً بأية حال من الأحوال، لأن دراسة قضايا التوزيع مازالت فى الجانب المعتم من الفكر الاقتصادى.

وقبل الغوص فى هذه المياه.. يتعين علينا أن نقوم بالتعليق على مقاصدنا، فالقاعدة العامة هى أن اعتبارات الاقتصاد الخاصة بمشاكل التوزيع، كثيراً ما تصبح مركزة على مشكلة الفقر والوسائل المكنة للقضاء عليه. وسوف تكون مسألة الفقر (والثروة أيضاً) موضع اهتماماتنا فى الأجزاء التالية، غير أن الفقر لن يكون موضع اهتمامنا الوحيد. إن مشكلات التوزيع تؤثر على من ليسوا فقراء، مثلما تؤثر على أقل الناس حظا. فالفقر المطلق ليس الهم الوحيد فى توزيع الدخل. وتعد اتجاهات توزيع الدخل الشخصى وحجمه فى أمريكا، والقوى الاقتصادية المختلفة، التى تعمل فى تحديد هذه الاتجاهات، قضايا مهمة فى اعتبارات السياسة الاقتصادية. وتعكس الواقعية والإدراك، الذى ينظر به الأمريكيون لعملية تقسيم الكعكة الاقتصادية: كيف نرى أنفسنا، وكيف نقدر مستقبل رفاهيتنا، وأخيراً كيف نؤدى أعمالنا بوصفنا عناصر اقتصادية.

المشكلات العملية فى تطوير وتطبيق نظرية لتوزيع الدخل:

بداية.. لم يقم أول دعاة الفكر الاقتصادى المستند إلى السوق، بوضع وتطبيق نظرية محكمة لتفسير توزيع الدخل. كان حسن التقدير يوحى لهم بأن توزيع ناتج المجتمع هو مجرد انعكاس لقدرة العوامل المختلفة على بيع مواهبها وعملها والموارد الأخرى فى السوق. وأن الإيرادات تعكس ـ فى عالم السوق ـ المساهمات النسبية للأفراد فى خلق الناتج، أو قيمة هذه المساهمات كما يقدرها السوق. وأن مكافآتها بأكثر أو أقل من القدر الذى يحدده السوق هو تصرف غير رشيد ومحبط تماماً، حتى إذا بدا أن بعض العوامل تحصل على حصة غير متناسبة لها، ولا مبرر لها مع مساهمتها، مثل حالة حصول ملاك الأراضى الإنجليز فى القرن التاسع عشر ـ حسب رأى داڤيد ريكاردو، David Ricardo، على حصة من الدخل لم يكتسبوها بالجهد، بل بسبب تزايد الضغط السكانى وندرة الأراضى. إن أى تخصيص تحكمي، أو إعادة توزيع المطالبات يوحى بتورط غير صحى لنفوذ الحكومة، ويؤثر على حوافز العمل تأثيراً سيئاً، ويحد من حرية الأفراد

ومبادراتهم، ويؤدى ـ فى النهاية ـ إلى مخاطر سوء توزيع الموارد. وعلى هذا النحو.. يمضى التحليل التقليدى فى علم الاقتصاد الكلاسيكى.

تطورت هذه النظرة الأولى البدائية بعض الشئ مع مرور الزمن، وتحولت إلى نظرية كاملة لتفسير كيفية تحديد مكافآت عوامل الإنتاج، كما أصبحت «نظرية عامل السوق» أداة تحليلية مركزية فى حقيبة أدوات خبراء «الاقتصاد الجزئى». ويكمن وراء هذا المكون من مكونات الفكر الاقتصادى منطق واضح نسبياً، يسهل حتى لغير الاقتصاديين تفهمه، وهذا المنطق ـ باختصار ـ وبدون استخدام المصطلحات الفنية يقوم على ما يلي:

يتم تأجير عوامل الإنتاج ـ سواء كانت الأرض، أو العمل، أو رأس المال، أو التنظيم، أو شركة الإنتاج ـ طالما كانت قيمة مساهمة هذا العامل فى خلق الإنتاج، تفوق تكلفة استئمار الوحدة الواحدة منه. (وفى الحقيقة يستمر استئجار عامل الإنتاج حتى النقطة، التى تتساوى عندها ـ تماماً ـ قيمة الناتج الحدية أو الإضافية لآخر وحدة مستأجرة، مع قيمة (ثمن) الوحدة المستأجرة، أو كما تسمى ـ بلغة الاقتصاد ـ عندما يتساوى الإيراد الحدى للناتج مع التكلفة الحدية لعامل الإنتاج)، فالنظرية تفترض أن استخدام وحدات إضافية من عامل الإنتاج، يحقق ـ حتماً ـ ناتجاً إضافياً، ولكن بمعدل متناقص، أو بعبارة أخرى.. يشاهم تناقص عائد أى عامل فى الإنتاج، وقد يكون الناتج الحدى صفراً أو حتى سالباً.

ولنفترض أن مطعماً محلياً للبيتزا يستأجر طلاباً للعمل، مقابل 5 دولارات / الساعة لكل طالب. فى هذه الحالة.. يضيف العمال الأوائل القليلون ـ الذين تم استئجارهم ـ كثيراً لناتج مالك المطعم، من خلال تلقيهم طلبات الزبائن، وإعداد الطعام وتسليمه. ولكن مع استخدام عمال إضافيين تكون مساهمة كل عامل إضافى أقل من سابقه. وقد لايضيف العامل العاشر ـ مثلاً ـ لناتج المالك غير القليل جداً، أو حتى لاشئ إذ قد يقضى معظم الوقت بلا عمل. ومن المنطقى أن يستمر استخدام العمال مقابل 5 دولارات/

الساعة، طالما كان العامل الأخير يحقق إنتاجاً قيمته 5 دولارات / الساعة على الأقل، ولكن لا معنى لأن يدفع صاحب العمل 5 دولارات للعامل، إذا كانت مساهمته فى إيراد المؤسسة، تقل عن 5 دولارات / الساعة.

وينطبق ذلك أيضاً على استخدام الوحدات من رأس المال أو المعدات فى المشروعات الكبيرة أو الصغيرة. ولما كان اسم اللعبة فى اقتصاد السوق هو «الربح»، ولما كانت زيادة الربح تتحقق كلما كانت قيمة ناتج الوحدة الأخيرة المستخدمة من عوامل الإنتاج أكبر من ثمنها.. فإن المستثمر الواعى يولى اهتماماً كبيراً بمراقبة كل من الناتج وثمن الموارد التى تستخدمها الشركة. وبالإضافة إلى ذلك.. فإن مالك الشركة يراقب ـ أيضاً ـ باهتمام قيم الناتج النسبية لعوامل الإنتاج المختلفة، التى يستخدمها، فإذا أمكن للشركة أن تستخدم إما الأيدى العاملة أو الآلات فى الإنتاج، وكان ناتج الدولار الواحد من الماكينات، أكبر من ناتج الدولار الواحد من الأيدى العاملة.. فإن الشركة التى تعمل على تعظيم الربح، ستقوم باستبدال الأيدى العاملة برأس المال (أو المعدات).

استبعدنا ـ بالطبع ـ التعقيدات النظرية فى مسألة التوزيع، ولكن تبدو بعض المضاعفات العملية واضحة للعيان. فالنظرية تفترض فشل جهود العمالة فى زيادة أجورهم، إلا عندما تتساوى الزيادة فى الأجر، مع الزيادة فى ثمن السلع المنتجة، أو بزيادة المنتج من السلع لكل عامل (أو الجمع بينهما). كذلك تبين النظرية أن العمال ذوى المهارات، ذات المستوى المنخفض، ومن ثم.. لا يملكون القدرة على زيادة الناتج لن يستخدموا إلا بأجور منخفضة إن استخدموا أصلاً. أما العمال الذين يطلبون أو يتوقعون أجراً أعلى مما يراه أرباب العمل (ممثلاً فى الأجر الذى يعرضونه).. فإنهم يفضلون رفض الوظيفة. إننا نفترض فى نموذجنا هذا عدم وجود أى تأثير لنقابات العمال والحكومة على الأجور، وشروط العمل. ويمكن أن نستنتج بسهولة أنه بقدر ما يمكن إحلال عامل آخر من عوامل الإنتاج ـ رأس المال مثلاً ـ محل العمل، بقدر ما يظل تحديد الأجر

مرهوناً بسبب العامل الأخير، وقدرته على تحقيق المخرجات. فإذا ارتفعت مخرجات رأس المال، بسبب اكتشاف تكنولوجيا جديدة.. فإنه يتعين على المنظم الرشيد استبدال العمل برأس المال، إلا إذا انخفض سعر العمل. ويتعين كذلك استبدال رأس المال، وأى عامل إنتاج آخر بالعمل، إذا ارتفعت إنتاجية العمل وانخفضت تكلفته.

من الواضح أن نظرية توزيع الدخل هذه المستندة إلى المبدأ الرشيد «لتعظيم الربح» فى تحديد الأسعار والاستخدام تضع المؤسسة أو ـ بصورة أدق – من يملكونها، أو يديرونها فى قلب العالم الاقتصادي، ويستبعد العامل ويفرض السلبية عليه. أما مزايا الولاء الشخصى والجدية فى العمل وما إلى ذلك.. فإنه لا علاقة قوية لها بالتوظيف أو الأجر، الذى يعرضه أرباب العمل، إلا إذا كانت لهذه الخصال مزايا، فى صورة عائد مباشر مقاس للمؤسسة، يتخذ شكل قيمة أكبر مما يمكن للمؤسسة تحقيقه من استخدام عامل إنتاج آخر. إن الحد الأدنى للأجر هو قيمة ما يستطيع العامل تحقيقه حدياً، فهو لا يستحق التوظيف، إلا إذا كان كل دولار من مخرجاته أكبر من العائد الممكن تحقيقه باستخدام مورد إنتاجى بديل.

ومن الواضح أن أخذ نظرية الأجور هذه حرفياً ـ كحقيقة اقتصادية ـ عديم الرحمة من الناحية الإنسانية. وبغض النظر عن منطق تعظيم الربح فقد لعبت هذه النظرية دور الصارف للانتباه فى الاقتصاديات الرأسمالية. فرب العمل الذى يتبع إملاءاتها (سواء كان يعرف النظرية أم لا، فهذا غير مهم، لأن إجراءات تعظيم الربح العادية، وحدها تؤدى إلى نفس النتيجة العملية) لابد أن يرى أن دور المنظم فى العملية الاقتصادية محوري، وأن دور العمل ثانوى. ومثل هذا المنهج فى الممارسة الاجتماعية العريضة، هو المصدر الدائم للعداء الطبقي، وكثيراً ما يكون محفزاً على خلق الاضطراب والقلقلة فى سوق العمل، ويصبح – فى بعض الأحيان ـ المادة المتفجرة التى تفجر النظم الاجتماعية. وبالرغم مما يبدو من وجاهة الاعتقاد بأن الناس لا يستحقون إلا ما يستطيعون إنتاجه حدياً (أو بلغة

الاقتصاد تساوى الأجور مع الإيراد الحدى لناتج عملهم من زاوية اقتصاد السوق، بمعناه الفنى البحت).. إلا أنه من الزاوية السياسية يخلق المشكلات على نحو ما يثبته التاريخ، فالمشكلة ليست فى دفع «*ما يستحقه الناس*»، بل فى تقدير *ما يستحقونه*.

أثير فى بداية تاريخ الفكر الاقتصادى الغربى سؤال متضخم، هو: لماذا ينتج نظام السوق الرائع السلع بهذا القدر من الكفاءة والوفرة، ويدفع شرائح متزايدة من السكان نحو *الفقر* المزمن فى *ذات الوقت*؟ وقد أجاب *البعض* ـ ببساطة ـ بأنها *طبيعة الأمور*، ورأى آخرون ـ مثل كارل ماركس ـ أنها معضلة *التدمير الذاتى* المركزية لنظم الإنتاج من أجل الربح، وتناول چون ستيوارت ميل، John Stuart Mill، فى نطاق المجرى العام للفكر الاقتصادى التقليدى للقرن التاسع عشر بالتأكيد ـ بالرغم من مغازلته للاشتراكية لبرهة وجيزة، دون متابعة ـ هذه المشكلة على النحو التالى :

> «إن قوانين وشروط إنتاج الثروة، هى من قبيل الحقائق الميتافيزيقية. وليس فيها ما هو اختيار أو تعسفي، ولكن الأمر يختلف فى توزيع الثروة، لأن الأخير ليس إلا مسألة تنظيم اجتماعى بحت، فما إن توجد الأشياء حتى يكون فى مقدور البشر ـ جماعة أو أفراد – أن يفعلوا بها ما يشاءون».[2]

يفترض موقف ميل الذى يتمسك به أن قضية التوزيع هى ـ فى الحقيقة ـ مسألة عادة اجتماعية، لا تخضع بالضرورة لقوانين اقتصادية غير مرنة. ومع ذلك.. يواصل تحليل الاقتصاد الأرثوذكسى الجزئى تقديم تفسيره للتوزيع حتى يومنا هذا، من زاوية أن ثمن عامل الإنتاج يتحدد وفقاً لقاعدة تساوى *الإيراد الحدى* للناتج بالتكلفة الحدية لعامل الإنتاج. غير أن عالم الواقع يقترب ـ عملياً ـ من موقف وسط بين رأى ميل، وآراء *الدعاة* المتشددين. وأصبح من الممكن تجنب الالتزام الصارم بالتكلفة الحدية، وما يترتب عليها من تفاوت كبير فى توزيع الدخل، بفضل أداة اقتصادية تقليدية أخرى هى «المنفعة

الحدية»، التى تتمسك بوجود مجموعة أخرى من أهداف ونتائج توزيع الدخل، تختلف اختلافاً كبيراً عن أهدافه ونتائجه وفقاً لنظرية الإيراد الحدى والتكلفة الحدية.

إذا افترضنا أن للنقود - كأى سلعة أخرى نتملكها - منفعة حدية متناقصة (أى إن للدولارات الأولى، التى تحصل عليها أهمية أكبر بالنسبة لنا من الدولارات الأخيرة)، فمن السهل نسبياً تبين أن توزيعاً أكثر عدالة ومساواة، يحقق للمجتمع إشباعاً إجمالياً أكبر. فإذا كان لدينا - على سبيل المثال - عاملان: سميث الذى يكسب (100) ألف دولار سنوياً، وچونز الذى يكسب (10) آلاف دولار فقط فى السنة.. فإن تناقص المنفعة الحدية - فى هذه الحالة - يعنى أنه إذا أخذنا جزءاً من دخل سميث 5000 دولار مثلاً، فإن منفعة سميث أو إشباعه يقل، ولكن خسارته أقل مما سيكسبه چونز من إشباع، إذا حصل على الـــــ 5000 دولار، لأن منفعتها له أكبر من منفعتها لسميث. فإذا كان هدف النشاط الاقتصادى هو تعظيم إشباع المجتمع - وهو هدف وجيه بكل تأكيد - فإن مصلحة المجتمع تتحقق بشكل أفضل، إما بدفع ثمن أكبر لچونز، وثمن أقل لسميث، أو بإعادة توزيع جزء من دخل سميث لصالح چونز بالضريبة والعمليات التمويلية. أى إن أسلوب روبين هود له تأثير إيجابى على المجتمع رغم احتمال معارضة سميث. ومن نافلة القول أن تطبيق مفهوم المنفعة الحدية التقليدي، يفتح الباب للهرطقة الاشتراكية، وهو ما لا يمكن احتماله. وبرغم ذلك لم يقض تماماً على هذه الفكرة، إذ ما تزال هى المبرر الفنى للضريبة التصاعدية، وغيرها من إجراءات، تستهدف إذابة الفوارق فى الدخول.

لم تكسب البراهين النظرية على صحة مساواة الدخل أو الضريبة التصاعدية أنصاراً كثيرين بين الاقتصاديين. ومع ذلك.. فإننا نبتعد - نظرياً وتطبيقياً - عن عالم اللامساواة الفظ الذى بدأ فى الظهور، مع تقدم التصنيع فى القرن التاسع عشر. لقد فتح ميل للتعليل الاقتصادى طريقاً للنجاة، ربما أوسع مما تصوره.

من النظرية إلى الممارسة:

إن طرح رؤية اجتماعية لا تعطى للفقراء بعض العزاء، أو لبائعى العمل بعض الاحترام، قد يؤدى بالتالى إلى تدمير النظام الاقتصادى القائم على الإنتاج من أجل الربح نتيجة الصراع الطبقى. كما أنها لا تحظى بكثير من الرضا حتى بين الاقتصاديين ذوى الاتجاهات السياسية المحافظة المتطرفة. فمنذ قرن ربما لم يكن هناك قلق سياسى أو أخلاقى يذكر، حول أهمية تصحيح نظام توزيع للدخل، لا يحقق إلا التفاوت ويتجاهل الفقر على النطاق الواسع. وبعد نقد ماركس للرأسمالية اقتصادياً وسياسياً، وقيام الحركات الثورية الاشتراكية باسمه أحياناً وبدونه أحياناً أخرى.. رأى معظم الاقتصاديين، وكل رجال السياسة ذوى الفطنة قيمة التضحية بالمنطق الاقتصادى، للوصول إلى ممارسات يومية أكثر واقعية.

وفى تسعينيات القرن الماضى.. قامت ألمانيا بسمارك، التى لم يعرف عنها مناصرة الديمقراطية والمساواة بتمهيد الطريق بفرض مجموعة من تدخلات الحكومة، مثل: تأمينات البطالة، وتعويض العمال، والضمان الاجتماعى الذى خرق الروح والنص لنظرية التوزيع السائدة. ولم تقدم أية ترتيبات أخرى مماثلة لإعادة توزيع الدخل، إلا بعد ذلك بأربعين عاماً، باستثناء الضريبة التصاعدية فى الولايات المتحدة. وكانت هناك عوامل أخرى، تعمل على تصحيح التفاوت فى توزيع الدخل، الذى تقره العقيدة الاقتصادية التقليدية. أولها.. النمو الاقتصادى الذى يشجع ـ إلى حد كبير ـ الطلب على العمل ومن ثم زيادة الأجور الحقيقية. وثانيها.. اتساع رغبة العمال الطبيعية فى التنظيم والاتحاد بالموازنة، وتزايد قوة المؤسسات فى السوق، وانتقال النقابات من الحظر إلى الشرعية القانونية، ثم التشجيع الصريح من جانب المؤسسات التشريعية والسياسة الأمريكية لها. وثالثها.. نجاح المصلحين الاجتماعيين فى إدخال التشريعات المنظمة لساعات وشروط العمل وتحديد معدلات الأجور، وتوفير البدايات ـ على الأقل – لشبكة التأمينات والضمان الاجتماعى لفقراء المجتمع.

وأخيراً .. كان هناك تصدع واضح لصورة سلوك المنظم فى تعظيم الربح، فى النظرية التقليدية لتوزيع الدخل. وعلى أى حال.. أخذ الأمريكيون فى تفهم حقيقة أن «علاقات العمل» تتطلب ما هو أكثر بكثير من استخدام قوة عمل متجانسة، بأجور تقترب بهم من حافة المجاعة. إن نموذج الرأسمالى - كما صوره ديكنز - قد يكون صحيحاً تماماً بالنسبة للقرن التاسع عشر، وصحيحاً بعض الشئ بالنسبة للقرن العشرين. ومع ذلك.. أخذ كثيرون من دعاة «التعظيم العقلاني» يتفهمون أن درجة من العدالة والإنصاف، لاتقرها بالتأكيد حدود نظرية التوزيع الحرفية، يمكن أن تكون لها آثار مستحبة - فى كثير من الأحيان - لخلق قوة عمل أكثر إنتاجاً وجديرة بالاعتماد. ولم يكن ذلك مبرراً من قبل. لاتنبغى المبالغة من شأن بعض النزعات الفكرية، مثل «نحن جميعاً ضدهم جميعاً» التى حكمت دائماً إدارة علاقات العمل، والمساومة الجماعية فى أمريكا، ولكن الابتعاد عن أسلوب المواجهة الذى تتضمنه نظرية التوزيع التقليدية يعد تطوراً عملياً كبير الدلالة.

ومامن شك يذكر فى أن نظامنا فى توزيع الدخل، تحكمه عقلية السوق، التى تتحدد بمقتضاها أجور وأثمان عوامل الإنتاج الأخرى، أى تتحدد - بصفة عامة - بالمساهمة النسبية لعامل الإنتاج فى الناتج، وبإنتاجيته مقارنة بإنتاجية العوامل الأخرى. ولكن من الصحيح - بنفس القدر - أننا لم نسرف فى الولاء للسوق البحتة. ويعتبر وجود صور التدخل المختلفة، مثل: قوانين الحد الأدنى للأجر، ونقابات العمال، والتأمين ضد البطالة، والتشريعات المتنوعة، التى تستهدف حماية العمال أثناء العمل، وفى حالات المرض والتقاعد، والضمان الاجتماعى المصاغ جيداً، وإن لم يكن سخياً، وعلى الأقل الضرائب التصاعدية والمعتدلة وغيرها.. يعتبر كل ذلك محاولة، لا تنتمى إلى السوق لإعادة توزيع الدخل.

جرت معالجة توزيع الدخل فى الولايات المتحدة بروح ميل، منذ أمد بعيد، باعتبارها قضية اختيار سياسى براجماتي، لا بانتهاجه كنظرية اقتصادية جامدة. ومع ذلك.. كانت

نتيجته ـ كما يراها غير الأمريكيين ـ التفاوت الكبير فى توزيع الدخل. يبين جدول (9-1) أن توزيع الدخل بين أخمـاس (20٪) السكان لم يتغير تغيراً ذكر، خلال الأربعين سنة الماضية.

جدول (9 - 1) : حصص الدخل ـ سنوات مختلفة (1950 - 1986)

الحصة النسبية لكل خمس من السكان	1950	1960	1970	1980	1986
الخمس الأدنى	4.5	4.9	5.5	5.1	4.6
الخمس الثانى	12.5	12.0	12.0	11.6	10.8
الخمس الثالث	17.4	17.6	17.4	17.5	16.8
الخمس الرابع	23.5	23.6	23.5	24.3	24.0
الخمس الأعلى	43.6	42.0	41.6	41.6	43.7

المصدر : مكتب الإحصاء / الولايات المتحدة.

أزمة التوزيع المتنامية:

كممارسة عملية.. تتوقف نظرة الجماهير العادية للمساواة والعدل فى توزيع الدخل ـ عملياً – على معيارين مختلفين فى توزيع الدخل، واقتسام الكعكة الاقتصادية: الأول، الحجم المطلق لشرائح الدخل الموزعة على الأشخاص، وقدرتها على إشباع احتياجاتهم الواقعية أو المفترضة. والثانى.. الحجم النسبى لحصة الفرد، مقارنة بحصص الأفراد الآخرين، ولايكون للحجم النسبى وزن كبير، حينما تكون حصص الأفراد من الكعكة كبيرة ومتزايدة. ولكن حصص الدخل النسبية تصبح مهمة للغاية، حينما يتناقص الحجم المطلق للكعكة الاقتصادية، أو يبدو فى سبيله إلى التناقص. ونادراً ما يحدث تناقص حجم

الكعكة نقصاً متساوياً فى حصص الأفراد (حتى إذا حدث ذلك.. فقد يحدث شعور بالحرمان المطلق إن لم يكن نسبياً). وفى العادة يحدث تناقص الكعكة - فى الواقع - نقصاً فى حصص البعض أكبر من الآخرين، أو يخسر البعض بينما يكسب آخرون. ويعتبر شعور الخاسرين بالحرمان النسبى أو المطلق – دائماً - مصدر الاضطرابات السياسية والاجتماعية.

ويبين جدول (9 - 1) حدوث تغيير طفيف فى حصص شرائح السكان المختلفة من الدخل خلال الأربعين عاماً المنصرمة، وهو يكفى لأن يستخلص معظم الاقتصاديين بأن تغيراً حقيقياً لم يحدث فى توزيع الدخل الأمريكي. ومن ناحية أخرى.. توحى شواهد أخرى بوجود قوى أخرى، تزيد من حدة أزمة توزيع الدخل فى الولايات المتحدة. وبجانب كل ذلك.. ينمو بالطبع بين كثيرين من الأمريكيين - خاصة بين الشرائح المتوسطة (60٪ من السكان) - شعور متزايد بـ (1) تباطؤ نمو الدخل بصفة عامة (2) انتقال الدخل والثروة من غير الأغنياء إلى الأغنياء. وقد عبر چيسى چاكسون، Jesse Jackson، فى حملته للفوز بترشيح الحزب الديمقراطى له فى انتخابات الرئاسة 1988، وفى أحاديثه الصاخبة - عن عمق إحساس الأمة بخسارة الحلم الأمريكى، بأن المواطن الأمريكى يحترق بنيران مدفعية الشركات، وغيرها. وقد حصل چاكسون - بعد ذلك - على نسبة كبيرة من الأصوات فى الانتخاب التمهيدى.

من أهم التطورات التى أوصلت أوضاع رفاهيتنا إلى ما نراه الآن من تدهور فى مستوى المعيشة، هو ضعف القطاعات الصناعية، الأكثر استقراراً، والأعلى أجراً، وتزايد قطاعات الخدمات وتجارة التجزئة، ونمو عمالتها الأقل أجراً واستقراراً، والركود النسبى لنقابات العمال الأقوى حركة فى السابق، والزيادة الكبيرة فى أعداد الأسر التى يعمل فيها فردان، والأسر التى تعولها نساء، وتغير قوانين الضرائب لتخفيض درجة التصاعدية، وتخفيف أعباء ضرائب الشركات إلى حد كبير، والركود النسبى فى الالتزامات الاجتماعية

لعدد كبير من برامج المعونات الاجتماعية للفقراء والعاطلين، والعمالة الأقل مهارة والعجزة. ووراء كل هذه الاتجاهات.. يكمن الأداء الضعيف للاقتصاد الأمريكي، بالمقارنة بالماضى غير البعيد، وتثير هذه الاتجاهات بين الأمريكيين ـ خاصة متوسطى الدخل ـ قلقاً حقيقياً حول تأمينات العمل والبطالة، والتعويضات المباشرة، التى تشكل نظرة الأفراد إلى مستوى المعيشة.

لنتأمل السيناريو التالى: انخفاض متوسط الدخل الحقيقى فى الساعة لجميع العمال، الذى بلغ ذروته عام 1972، وبلغ نسبة 6٪ عام 1987. ورغم ثبات أجر العامل فى الصناعة التحويلية، التى كانت أعلى أجراً ومزايا، ثم تراجعت فيها القيمة الدولارية للمزايا الإضافية، إذ انخفضت بنسبة 20 ٪ تقريباً. وقد شمل الانكماش كل شئ: خطط المعاشات، وبرامج الرعاية الصحية، وغيرها من المزايا، التى كانت تساهم فى رفع مستوى المعيشة. بل انخفضت هذه المزايا فى كثير من الحالات، مع زيادة حصة العامل فى التأمينات الاجتماعية والمعاشات. وظهرت فجوة حسب مستوى التعليم. وأعلنت وزارة العمل مؤخراً أن متوسط الدخل السنوى لخريج المدارس العليا ـ بأسعار الدولار الثابتة ـ انخفض من 24 ألف دولار عام 1976، إلى 21 ألف دولار عام 1988. بينما ارتفع متوسط الدخل السنوى الحقيقى لخريج الجامعة، من 28 ألف دولار إلى 30 ألف دولار خلال نفس الفترة. وتوصلت معظم التنبؤات باتجاهات التوظف والإيرادات طوال حياة المشتغل، بعد دراسة تحولات السبعينيات والثمانينيات إلى نتيجة واحدة، وهى اضطرار الشاب الداخل للعمل طوال حياته فى عدة وظائف، تختلف نوعياً عن وظيفته الأصلية، لكى يبقى فى قوة العمل، وأن احتمال ما يحققه من متوسط دخل طوال حياته مقارناً بمتوسط دخل أبويه ضئيل جداً.

وتقدم هذه الدراسات الإحصائية الأساس لمخاوف الأمريكيين تجاه أمنهم الوظيفى ودخلهم، ومستويات معيشتهم، حتى وإن لم يظهر جدول (9-1) تحولات مهمة فى توزيع

الدخل. وتعكس هذه الدراسات اقتصاداً، تبدو كعكته فى تناقص. وقد أشرنا - من قبل - إلى أن تناقص الكعكة الاقتصادية يفجر القلق حول الحصص المطلقة والنسبية، التى توزع على الشرائح المختلفة من السكان. وقد أصبح هذا القلق أكثر وضوحاً بالنص فى قانون تجارة السيارات على إنذار العمال، قبل إغلاق المصانع بستين يوماً وهو من القضايا الاقتصادية القديمة، التى أثيرت فى الانتخابات الرئاسية عام 1988.

وأياً كان عمق إحساس العمال بالقلق تجاه اتجاهات توزيع الدخل، فقد فشل ذلك الإحساس فى السنوات الأخيرة فى الحصول على قدر معقول من التعاطف من جانب الاقتصاديين، وغيرهم ممن لهم تأثير قوى، فى صياغة السياسة الاجتماعية. والحقيقة.. أن فكر السياسة الاجتماعية السائد ظل - رغم تزايد القلق على الوظائف والدخول - يعكس رؤية تتجاهل هذه الاتجاهات، أو توحى بأنها غير مفهومة.

يحكى روبرت ريتش فى كتابه «حكايات أمريكا جديدة» قصته الخرافية عن المنظم البطل وذكور النحل[3]، فيقارن بين خطوط أصحاب المنشأة وخطوط أعمالهم، قائلاً: إنه منذ منتصف القرن التاسع عشر، والبطل هو المنظم الفرد الصارم الذى يحقق النجاح بفضل العمل الجاد والالتزام والإقدام والحظ. أما العمال.. فكانوا يعتبرون - فى البداية - صالحين ونافعين طالما كانت لديهم هم أيضاً فضيلة العمل الجاد، ولكنهم - بالتدريج - أصبحوا فى القرن العشرين ذكور نحل وليسوا عمالاً، فدورهم المحورى فى الإنتاج أصبح أقل وضوحاً بعد أن أخلوا مواقعهم للآلة. ومن ثم.. أصبحت مطالبهم بزيادة الأجور أقل شرعية، وعندما يتحدون فى النقابات.. يصبحون تهديداً لأرباح المنظم المشروعة فى كثير من الأحيان.

تبين الخرافة فى رأى ريتش تحولاً غريباً للذهن فى أمريكا منتصف وأواخر القرن العشرين، فالمفكرون الاجتماعيون يمجدون فضائل البطل المنظم دون حد، بينما أصبح العمال مثال الإسراف وعدم الكفاءة... مجرد ذكور نحل يمتصون قوى الخلية. ويستخلص

ريتش أن نظرة الليبرالية المؤيدة للعمال والنقابات والمعادية للأعمال، التى سادت فى الخمسة والسبعين عاماً الأولى من القرن العشرين، قد وضعت فى العقود القليلة الماضية تحت الحراسة. وحلت النظرة المحافظة الأقدم المؤيدة لمركزية النظم، والشركة بالتبعية محل نظرة التعاطف مع العمال.

وبالاستدلال... تقدم الخرافة تفسيراً لعدم اهتمام رسم السياسة الاجتماعية ـ فى مسارها العام ـ ببيانات وتطلعات أمريكا متوسطة الدخل التى توحى بظهور مشكلة مهمة فى التوزيع. إن الخرافة ـ بطبيعة الحال ـ تدعم النظريات الاقتصادية التقليدية مباشرة، كما تتدعم بها. لذلك.. لم يحرك معظم الاقتصاديين ساكناً، وهم يرون الضرائب تخفض والإصلاحات الضريبية الأخيرة تحقق للأغنياء والشركات أعظم المكاسب. انخفضت نسبة حصيلة ضرائب الشركات من إجمالى الإيرادات الضريبية للحكومة الفيدرالية من 26٪ عام 1965 إلى نحو 6٪ فقط فى عام 1987، وانخفض معدل الحد الأقصى للضريبة على دخل الشركات من 70٪ من الدخل فى عام 1981 إلى 38.5٪ فى 1987. ولم يعلق الاقتصاديون كثيراً على تدهور قوة ونفوذ النقابات العمالية وما ترتب على ذلك من تآكل الأجور والمزايا الإضافية، ونجاح تكتيكات الإدارة القوية الذراع فى التراجع، وغير ذلك مما حدث فى أحدث فترة من فترات ارتفاع معدلات البطالة. وقد تحظى تأمينات العمل والأجور بلفتة قصيرة، ولكنها سرعان ما تنحى، باعتبار أنها عرض ثانوى للتضخم أو التكيف المؤلمين إلا أنهما طبيعيان، لارتباطهما بالتغيرات الهيكلية لاقتصاد بعد صناعى.

وبغير اعتراف تام.. اتجه التعليل الاقتصادى السائد فى العقد الأخير أو العقدين الأخيرين إلى إقرار تحول الدخل الأمريكى من ذوى الدخول المنخفضة والمتوسطة إلى الأغنياء. إن التغيرات الفعلية قد لاتكون واضحة إحصائياً إلا فى النادر، غير أن قوة التحولات فى توزيع الدخل واقتسام الكعكة الاقتصادية تبدو فى تزايد، فمثلاً.. زادت حصة أعلى 5٪ من السكان من الدخل، ولكن الأهم من ذلك زيادة نصيبهم من الثروة الأمريكية زيادة ملحوظة، فارتفع من 64٪ فى عام 1960 إلى 68٪ عام 1985.

أزمة الاستحقاق:

للحصول على صورة أوضح لتوزيع الدخل الأمريكي.. يجب أن ننظر إلى ما هو أبعد من الدخل المكتسب، وأثر النظام الضريبى عليه. والحقيقة أن العاصفة المتجمعة فى مجال المعونات الحكومية للأفراد، قد تكون أكبر منها فى المجالات الأخرى فى أزمة توزيع الدخل الراهنة. بلغت التحويلات الحكومية للأفراد أكثر من 400 بليون دولار فى عام 1988، أى ما يوازى 12٪ من إجمالى الدخل القابل للإنفاق، الذى يحصل عليه الأمريكيون. والأهم أن هذه التحويلات تشكل أكبر بند بمفرده فى الميزانية الفيدرالية، إذ تبلغ 37٪ من إجمالى المصروفات، وتقدم هذه التحويلات تحت برامج إغاثة مختلفة، وبعد اختبارات مستحقة معينة، مثل: العمر والدخل، والحاجة إلى الرعاية الطبية، والخدمة العسكرية السابقة والبطالة، وما شابه ذلك.

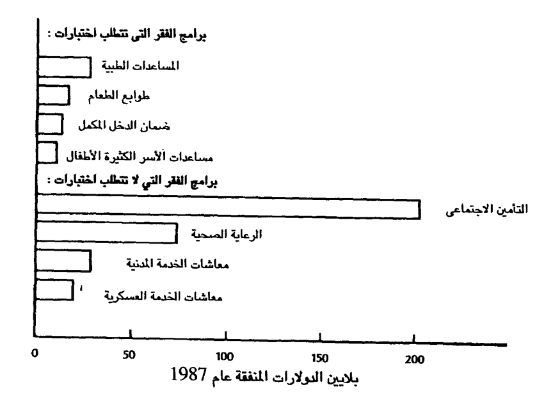
وأقدم برنامج إغاثة تقوم به الحكومة، (وكانت تتولاه الحكومات المحلية فى البداية) هو الدعم المباشر للفقراء المدقعين. وسوف نتناول بالتفصيل مسألة الفقر والإجراءات المضادة له فى الأقسام التالية. ويكفى أن نشير هنا إلى أن الفقراء ليسوا المستفيدين الرئيسيين من معونات الإغاثة، فدولار واحد من كل 5 دولارات إغاثة، يذهب لبرامج، مثل: المساعدة الصحية، وطوابع الطعام، والضمان المكمل للدخل، أو مساعدة العائلات كثيرة الأطفال. وسوف نرى أن هذه المعونات تتفق مع مواقف الأمريكيين من الفقر التى ترجع إلى زمن بعيد. والحقيقة أن الفقراء يتلقون ـ الآن ـ نفس النسبة تقريباً من مصروفات الحكومة التى كانوا يحصلون عليها فى الثلاثينيات.

يبين شكل (9 - 1) أن برامج الإغاثة، التى لا تتطلب «اختبارات لمستوى المعيشة»، أى التى لا تتوقف الاستفادة منها على مستوى الدخل، أكبر بكثير من البرامج التى تتطلب هذه الاختبارات. ولقد بدأت معظم هذه الإعانات كمعونة، ولكن معظم متلقيها أصبحوا يعتبرونها حقاً مكتسباً مقابل ما يساهمون به فى التأمينات الاجتماعية

والصحية، ومقابل اجتهادهم فى العمل قبل حصولهم على معاشات التقاعد العسكرى أو المدني. ولا يثير معظم برامج الإغاثة التى لا تتطلب اختبارات تؤكد الفقر، الخجل مثل المعونة التى يحصل عليها من يتأكد فقرهم، لأن الأولى لا تتطلب الاعتراف بالفشل الاقتصادى أو العجز الذاتى.

زادت نفقات الإغاثة فى العقود الكثيرة السابقة بمعدل أسرع من معدل زيادة الناتج القومى الإجمالى. ومن المتوقع أن تزيد أكثر فى المستقبل، ويقدر أن تستهلك فى عام 2025 ـ على سبيل المثال ـ مس الإنتاج القومى الإجمالى. وتشكل هذه المصروفات ـ فى جميع الأحوال ـ عبئاً ثقيلاً، وسيزداد ثقلاً، إذا استمرت معدلات النمو بطيئة. وستظل دائماً مصدراً محتملاً للانقسام الاجتماعى الخطر، خاصة للصراع بين الشباب وكبار السن حول اقتسام الناتج فى المستقبل البعيد.

شكل (9 - 1) : الإنفاق على البرامج الاجتماعية



استفاد كبار السن ـ وهم من أفقر الأمريكيين ـ كثيراً من تطور نظام التأمينات الاجتماعية وبرامجه المختلفة فى السنوات الخمسين الماضية. وأعد النظام فى البداية لكى يحصل منه الأفراد على المزايا من مساهمة كل من رب العمل والعامل، غير أن توسيع الكونجرس لهذه المزايا فى الستينيات والسبعينيات أدى سريعاً إلى زيادة تكلفتها على الإيرادات المكونة من مساهمات الأفراد. وفى مجتمع لكبار السن.. أصبح فى مقابل كل مستفيد من التأمينات الاجتماعية، اثنان من دافعى الضرائب أو من العمال المساهمين.

يشير هذا الوضع إلى احتمال حدوث مواجهة بين الشباب وكبار السن، حول مسألة التوزيع مع استيعاب الضمان الاجتماعى لكل الموارد سواء من المساهمات أو الضرائب. وقد يقبل دافعو الضرائب تخفيض مزايا التأمينات الاجتماعية، حتى يمكن تخفيض الضرائب، والأخطر أن يتحول الصراع حول مشكلة التوزيع القديمة إلى صراع سياسى بين الشباب وكبار السن حول حق الآخرين فى مزايا التأمينات. وقد يتحول الصراع السياسى إلى أزمة كبيرة، إذا استمر تباطؤ معدلات النمو. ولسنا فى حاجة إلى القول بأن التراجع عن الالتزام السابق تجاه كبار السن، سيشكل ضربة خطيرة لثقة الأمريكيين بالنفس. إن دعوة بعض الاقتصاديين ـ حالياً ـ إلى تطبيق اختبارات مستوى المعيشة، على من يحصلون على مزايا التأمينات الاجتماعية، تعد خطوة للوراء لأنها قد تحول التأمين الاجتماعى من ضمان راتب المعاش إلى برنامج للإغاثة. ورغم ما فى ذلك من منطق اقتصادي.. إلا أن إعادة كبار السن إلى برامج الإغاثة، ستكون فى نظر الكثيرين عودة إلى البيئة الاجتماعية اللاإنسانية القديمة.

على الرغم من أننا رأينا ـ من قبل ـ رغبة الاقتصاديين فى التهرب من مشكلة توزيع الدخل.. إلا أن اهتمام الرأى العام بالدخل وتأمينات العمل والعدالة الضريبية، وتزايد أزمة الميزانية، بسبب برامج الإغاثة يدفع قضية التوزيع إلى مقدمة جدول الأعمال الاقتصادى للأمة. ومن الواضح أن المشكلة ليست فى الفقر، أو على الأقل ليست فى الفقر

كما فهمناه من الستينيات، بل فى الخروج المطلق أو النسبى عن مثل الحلم الأمريكى. ولهذا السبب.. ستبقى مشكلة الفقر مشكلة خاصة.

مواقف الأمريكيين من الفقر والثروة:

إن احتمال تزايد التفاوت فى توزيع الدخل يتطلب منا دراسة مواقف الأمريكيين على طرفى ساحة التوزيع. وفى الحقيقة قد تزودنا هذه الدراسة بالبصيرة لتقدير إجراءات السياسة، أى ما يحتمل اتخاذه منها أو عدم اتخاذه.

وكانت مواقف الأمريكيين ـ تاريخياً ـ من الفقر ونقيضه الثروة تتسم دائماً بالتعقيد، بسبب التعارض فى عديد من وجهات النظر. ويفترض الفكر الاقتصادى الأمريكى ـ انطلاقاً من قيد شعبى وقوى ومسبق ـ أن امتلاك الفرد للكثير من السلع المادية، خاصة امتلاك ما يزيد عن اللازم، هو مسألة لا أخلاقية، وأن تحقيق هذا الامتلاك مستحيل دون امتلاك استخدام القوة الظالمة والقاهرة. وفى الثمانينيات.. كان إيفان بويسكى، Ivan Boesky ـ وغيره ـ يواصل تقاليد «البارون اللص»، التى استمرت طويلاً. فبالرغم من الشوق الأمريكى إلى نمط حياة الأغنياء والمشاهير.. إلا أن معظم الأمريكيين يشعرون بقدر من الرضا، عند معرفة أن الثروة تنزع إلى الإفساد.

إن ذلك القيد الشعبى يؤكد ـ فى العادة ـ مسئولية المجتمع عن الأقل حظاً، وأصحاب القدرات المحدودة من أبناء الأمة. غير أن المقصودين بالأقل حظاً هم ـ بصفة عامة ـ الفقراء، والمعوزين، وأطفال الفقراء، والفقراء القادرين على العمل، والعاطلين مؤقتاً. وقد ساد فى الستينيات الاعتقاد بإمكانية علاج الفقر، وقد تم قطع شوط طويل فى تطوير ودعم برامج المجتمع العظيم لمقاومة الفقر. ولكن ذلك لم يستمر طويلاً، فالإيمان بضمان حد أدنى لـ «عدم الفقر» بالنسبة لجميع الأفراد ـ لا يمكن النزول عنه ـ لم يكن عميقاً إلا بين المجموعات التى تعانى من الفقر المزمن (وفى بعض الأحيان.. لم يكن حتى هذا

موجوداً بينهم)، فالولايات المتحدة ـ على عكس دول الرفاهية الرأسمالية فى أوروبا ـ لم تعتقد قط بـ «أن لا أحد يستحق الفقر» لا كمسألة إيمان شعبى أو كمسألة قانون.

وترتبط هذه النظرة بموقف معين يتفق مع رؤية شعبية ديمقراطية، تؤمن باختصار بأن الدخل يعكس قدرات الفرد ومبادراته فى اكتساب هذا الدخل. وأن التحويلات الإجبارية للدخل من القادر لغير القادر، تمثل بالضرورة خرقاً لكل الحقوق الطبيعية والسياسية. وبأخذ هاتين النظريتين معاً ـ كما نفعل الآن ـ نصل إلى موقف أمريكى متفرد من الثروة والفقر، فبالرغم من الانبهار بأساليب حياة أغنى الأغنياء، والتسليم بأنهم قد يقدمون خدمات اقتصادية مفيدة من وقت لآخر إلا أنهم موضع الشك دائماً. ومن ناحية أخرى.. ليس للاستيلاء على ثروات الأغنياء شعبية بين غير الأغنياء، لأنه يمثل خرقاً للحقوق الأساسية وتهديداً لهم، إذا تحولت الظروف لمصلحتهم فى المستقبل. ولم تكن هذه النظرة معروفة دائماً لدى الاقتصاديين، بالرغم من أنها قد تكون أقدر من كل الحجج الاقتصادية المصاغة صياغة جيدة، فى الدفاع عن الأغنياء فى المزايا الاجتماعية، لميل الأغنياء للإدخار، وحمايتهم من الضرائب، التى قد تصل إلى حد المصادرة، وتستبقى الأمريكى الغنى من بين أقل الأفراد خضوعاً للضريبة فى المجموعات الثرية فى العالم.

وتنتهى المواقف الشعبية فى تناول مسألة الفقر، ومرة أخرى إلى تأييد نظرة لاتحبذ المساواة. وباستثناء الأفراد والمجموعات التى اعتادت الاعتماد على المعونات العامة.. يرى معظم الأمريكيين العاملين عدم تحبيذ المعونات العامة على أنها غير مرغوبة، ولكنها ضرورية فى بعض الحالات ومع ذلك تظل مرغوبة. وقد يشير الاقتصاديون المحافظون ـ فى عدم تحبيذها ـ إلى ما لها من آثار فى إحباط العمل، وزيادة معدلات الأجور وبالتالى الأسعار، وفرض ضرائب غير عادلة على العاملين، لإعالة غير العاملين القادرين على العمل، وما إلى ذلك. وقد أفرز تزاوج المنطق الاقتصادى بالمواقف الاجتماعية العامة من الفقر (أى الفقر هو فى المدى الطويل دالة الكسل) عبر السنين، نظاماً للرفاهية قصد به

أن يكون مؤلماً. أما حجة الليبرالية بأن تحقيق العدالة والكفاءة ممكن من خلال نظام محكم للرفاهية، فلم تنعم أبداً بمثل هذا التأييد الشعبى الواسع.

وفى ظل نظرة اجتماعية تتمسك بحماية الثروة، وإن لم تحترمها تماماً. ونعتقد أن ألم الفقر هو خير علاج للفقر. لايبدو التفاوت الكبير بين الأغنياء والفقراء، الذى يتحدث عنه الأجانب مفاجئاً، باعتباره أكثر المتناقضات فى الحياة الأمريكية. إن كراهية الأمريكيين لمحاولات توزيع الدخل بأسلوب «روبين هود» العاصف قد تطمئن الأغنياء، ولكن ينبغى ألا نبالغ فى تقدير دلالاتها. فهذه المواقف من الفقر والثروة، قد نشأت وسادت فى مجتمع، شهد لفترة طويلة من الزمن نمواً اقتصادياً واضحاً، وإحساساً قوياً باضطراد تحسن مستوى الحياة الحقيقى.. مجتمع كان فيه معظم المواطنين فقراء، ولكنهم يشعرون بأنهم سيكونون أقل فقراً، إن لم يكونوا أغنياء. والحقيقة.. لم يحظ الفقراء ـ بالفعل ـ بالكثير من العناية، إلا فى النادر حتى الستينيات. والحقيقة الأبسط.. هى أن الفقر لم يكن طوال تاريخ الأمة هو الاستثناء، بل كان أقرب ما يكون إلى القاعدة. وربما لم يعانى الأمريكيون فقر الجوع، الذى اجتاح مدن وريف أوروبا، ولكنه فقر على أى حال. وباستخدام معايير الدخل الحقيقي، فى حساب خط الفقر فى الستينيات (3000 دولار بأسعار 1954 الثابتة، للأسرة المكونة من أربعة أفراد) تبين أن 25٪ من السكان كانوا يعيشون تحت خط الفقر فى عام 1961، الذى بدأنا فيه الحرب الصليبية، للقضاء على الفقر. وما من شك فى أن هذه النسبة كانت تمثل تحسناً كبيراً ومقصوداً عن نسبة من يعيشون، تحت خط الفقر فى عام 1929 التى بلغت 59.2٪ من السكان.

إن الإحساس بالهبوط من الرفاهية إلى الفقر أو قريباً منه الذى يحس به كثيرون من الأمريكيين *الآن*، وسوف يحس به كثيرون فى المستقبل *أيضاً*، هو ظاهرة غير معروفة فى الواقع. وحتى إذا اتخذت أبعاداً، ولم تختف وراء قناع غير كاف.. فإن محاولات التكيف الفردية، مثل: العمل فى أكثر من وظيفة، أو تعدد دخول الأسرة الواحدة، وبرامج

التمويلات الاجتماعية التقليدية.. فإن الإحساس الراهن بـ «فقدان الأرض» قد يطغى على المواقف الأقدم نحو إعادة توزيع الدخل، وتكون النتيجة سيناريو آخر: ضغوط سياسية، لاتقاوم من أجل فرض شتى أنواع من الضرائب، وتمويلات اجتماعية، وبرامج تأمينات العمل. ومع ذلك.. يظل هذا السيناريو مجرد مراهنة بحتة، ولكنه يظل نتيجة لأزمة توزيع الدخل الراهنة التى تتطلب مزيداً من العناية والاهتمام.

مشاكل الفقر المزمن:

إلى جانب الإفقار الفعلى أو المتصور لغير الفقراء فى وقتنا الراهن.. توجد مشكلة المحرومين - بالفعل - من الناحية الاقتصادية. وقد عرفت الولايات المتحدة فترات خطرة وطويلة من الفقر، طوال القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، خاصة بعد تكرار الاتجاه النزولى الاقتصادى العام. وكان التخفيف عن الفقراء، الذين يعيشون فى حالة اعتماد دائم، خلال هذا الاتجاه النزولى الدورية مسألة إحسان، وفى النهاية مسألة إعانات تديرها المحليات. ولم تتورط الحكومة الفيدرالية فى هذه المسألة، إلا فى الثلاثينيات، وكان تدخلها مجرد إجراء طارئ فى البداية، ثم تحول - بعد ذلك - إلى إجراءات أطول فى مجال الضمان الاجتماعي، والحد الأدنى للأجور، وتأمينات البطالة. وقد ظلت الرعاية الاجتماعية - طوال ثلاثين عاماً - من اختصاص الحكومة المحلية فى الأساس. ولم يكن هذا الوضع مقبولاً، حينما جاءت إدارة الرئيس كينيدى. ومع برنامج المجتمع العظيم لچونسون.. أخذت الحكومة الفيدرالية كل المسئولية على عاتقها.

ويوضح جـــدول (9 - 2) بمقتضى القياس الإحصائى للفقر اتجاه أعداد الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى الهبوط بين عامى 1960 و 1970، ثم أخذ فى التزايد فى العقد الأخير (1975-1985). وتبين بعض الإحصاءات والبيانات الأخرى بعض السمات غير المفاجئة لأشد الأمريكيين فقراً، وهم: الأقليات، والأسر التى تعولها النساء، والأسر

الأقل حظاً من التعليم، وصغار السن (جدول 9 - 3). والحقيقة الأخرى، التى لا تفصح عنها الإحصاءات، هى أن مشكلة الفقر بين هذه المجموعات هى مشكلة فقر مزمن. وهذه الحقيقة لاتستوعبها عمليات صنع السياسة الاقتصادية إلا ببطء شديد.

جدول (9 - 2) : أعداد الفقراء ومعدلات الفقر

فى الولايات المتحدة فى الفترة (1960 - 1985)

السنة	العدد بالملايين	المعدل السكانى بالنسبة المئوية (٪)
1960	39.9	22.2
1965	33.2	17.3
1970	25.4	12.6
1975	25.9	12.3
1980	29.3	13.0
1985	33.1	14.0

المصدر : التقرير الاقتصادى للرئيس 1988.

جدول (9 - 3) : نسبة الفقر فى المجموعات المختلفة

المتوسط القومى العام	٪13.6
البيض	٪11.0
السود	٪31.1
الملونون	٪27.3
فوق سن الخامسة والستين	٪12.4
الأسر التى تعولها النساء	٪38.3
من أمضوا أكثر من سنة واحدة فى الجامعات	٪ 5.0

المصدر : مكتب الإحصاء السنوى ـ الولايات المتحدة ـ الدخل النقدى وحالة الفقر لدى الأسر والأفراد فى الولايات المتحدة 1986.

يدور إجمالى عدد الأمريكيين، الذين ينطبق عليهم تعريف الفقر - فى أى وقت - حول 12٪ إلى 15٪، حسب الظروف الاقتصادية السائدة. ولكن معظمهم من «الفقراء المؤقتين». إن الخروج من دائرة الدخل المنخفض أصبح أكثر تعقيداً عما كان منذ عقد أو عقدين. ولكن من منتصف إلى ثلثى الفقراء - رسمياً - فى وقتنا الراهن سوف يفلتون من هذا الوضع (وإن كان كثيرون منهم سيعودون - مؤقتاً فى العادة - إلى دائرة الفقر فى وقت ما فى المستقبل). غير أن باقى الفقراء رسمياً (نحو 5٪ إلى 7٪ من السكان وفقاً للتقديرات الرسمية) «لم ولن يستطيعوا الإفلات من الفقر». والأكثر مدعاة للقلق أن هذه «النواة» الصلبة للفقر فى تزايد مستمر وصعبة العلاج.

إن معرفة غير الفقراء بأحوال «النواة الصلبة من الفقراء» رغم ما فيها من حسن النية، ومهما كانت درجة التعاطف.. فإن تفاصيلها دائماً مشوهة وغير دقيقة. والحق أنه من الصعب أن نفهم بدقة كيف تتغير الحياة العادية، عندما يصبح اليأس الاقتصادى سمة أساسية من سمات الوجود الإنساني. وقد ازدادت سمات الفقر المرضية فى وقتنا الراهن حدة، معبراً عنها بالشعور بالفقر النقدى والنفسى، بينما تناقص تواترها بدرجة كبيرة بين السكان الأمريكيين. فما الذى يجعل من «النواة الصلبة للفقر» فى أمريكا مشكلة؟ (خاصة من لا مأوى لهم، والذين أثاروا اهتماماً غير عادى فى وسائل الإعلام). لم تكن أعداد الفقراء هى المشكلة بل الفجوة المتزايدة بين واقع جهودهم، وبين الحلم الأمريكى الذى ظل حياً بدرجات مختلفة بين أجزاء كبيرة من السكان. ولم تكن المشكلة - ببساطة - فيما يسببه الفقر لهذه «النواة الصلبة» من آلام، بل يكمن السبب الأول فى الاهتمام الكبير بمسألة الفقر فى أن هذه المجموعة ليس لها، كما لم يكن - لمثيلاتها فى السابق - أى أمل فى أن تتغير حياتهم فى الوقت الحاضر أو فى المستقبل. بالطبع.. لن ينهى الأمل بمفرده الفقر، ولكن دون الأمل.. سيعتاد الفقراء ثقافة الاعتماد والرضا بها رغم أنها ليست مريحة فى كل الأحوال، فيبتعدون عن الحلم الاقتصادى السائد وكيفية

تحقيقه، حتى وإن كان فهمهم لهذا الحلم مشوهاً. وفى ملاحظة عفوية.. قال أحد نقاد الستينيات: «ما من خطأ فى حياة الفقراء يستحيل علاجه بالنقود». وفى الملاحظة قدر من الحقيقة، ولكن الفقر فى أمريكا كما يعيد إنتاج نفسه بين الفقراء المدقعين منذ جيل، وأكثر، يتطلب ما هو أكثر من النقود لحله.

حتى وقت قريب للغاية.. كان نظام الرفاهية الأمريكى يتناول الفقر دائماً باعتباره مسألة مؤقتة بالضرورة بين المصابين به. ويعكس هذا الموقف ـ إلى حد كبير ـ تجربة الأمريكيين ورؤيتهم فى أن منح المعونات المؤقتة للأفراد، قد يمنحهم فرصة العثور على وسائل الخلاص من أوضاعهم المتردية. أما كون أن هذه الحالات، تتحقق بنسبة كبيرة بين الفقراء أم لا.. فإنه أمر مثار بعض الجدل. غير أن المظهر غير المستحب لجيوب الفقر المزمن والعميق، أخذ يفرض منهجاً جديداً للرفاهية، فزاد الإدراك بضرورة ربط الرفاهية ببرامج تعليمية وتدريبية معينة، وببعض الوظائف المحددة كشرط للحصول على المساعدة. وقد أيد المحافظون باستمرار حجة أن المساعدات العامة هى مكافأة للكسل. وانضم إليهم ليبراليون، كانوا يعارضون طويلاً التدخل «فى شئون العمل» باعتباره تقييداً غير قانونى لحقوق العمال الشخصية، وعودة إلى عصا داڤيد كوپرڤيلد والورثة. غير أن أجيالاً متتالية من هذه المجموعات، التى تأسست وترعرعت فى الفقر، حملت معظم المعارضين لـ «رفاهية العمل» إلى تبنى نظرية، تؤمن بأن توفير الوظائف لا النقود، هو العلاج النهائى للفقر. وأصدر الكونجرس ـ فى عام 1988 ـ قانوناً لإصلاح نظام الرفاهية، يهدف إلى تحقيق هذه الغاية. وبصرف النظر عن رصد أو عدم رصد الأموال الكافية لتنفيذ هذه المهمة.. فإن الأسلوب المتعلق بتحطيم الفقر المزمن سيظل موضع البحث حتى مع توفر الأموال. ومع ذلك.. فإن الشك فى قدرتنا (أو رغبتنا) فى تحمل تبعات جهود الهندسة الاجتماعية، للقضاء على الفقر يظل مبرراً فى وقت، تطارد فيه أشباح أزمة توزيع الدخل شرائح أكبر من غير الفقراء.

توزيع الدخل والتميز فى المعاملة (المحاباة) :

ليس ثمة استعراض لتوزيع الدخل فى الولايات المتحدة، ألا ويشير - بصورة شكلية على الأقل - إلى اتجاهات المحاباة الاقتصادية، على أساس العرق أو الجنس (وترتبط هذه المشكلة بشكل واضح بمناقشاتنا السابقة لقضية الفقراء المزمنين)، وتبدو ملاحظات الاقتصاديين فى هذا المجال خاصة توصياتهم - رغم تكرارها دون كلل أو ملل - فارغة عن فحصها بعناية. وليس هناك ما يبرر عدم الاعتراف بقلة ما يبذل من جهود للقضاء على التفاوت الكبير بين الدخول، الذى يعانى منه السود الأمريكيون والنساء. فلأكثر من جيل.. كانت حالات الفقر (باستخدام المصطلح الرسمي) بين السود تزيد ثلاث مرات عنها بين البيض، ففى تلك الفترة زادت الفجوة الداخلية بين الأسر البيضاء والأسر السوداء (بلغ متوسط دخل الأسرة السوداء السنوى 13,471 دولار، مقابل متوسط دخل قدره 23,647 دولار للأسرة البيضاء فى عام 1986). ويبدو أن ملاحظة لجنة كيرنر فى عام 1972 بانقسام أمريكا إلى أمتين - إحداهما بيضاء تتمتع بقدر معقول من الرفاهية، وثانيتهما سوداء فقيرة تبدو ملائمة بمرور الزمن. فى منتصف عام 1986، كان 50٪ من الأمريكيين البيض يعيشون فى أسر، يزيد دخلها النقدى عن 25 ألف دولار ، بينما لايدانيهم فى مستوى الرخاء إلا 24٪ من السود الأمريكيين. وفى هذه الأثناء.. كانت أسرع مجموعات الفقر نمواً منذ عام 1969، هى الأسر التى تعولها النساء لعدم وجود «الزوج». وبين هذه الفئة كان عناء النساء السود أشد. فإذا قصرنا المقارنة على البيض فقط، نجد أن دخل الأسرة التى يعولها رجل بلغ 35 ألف دولار فى عام 1984، مقابل 18 ألف دولار دخل الأسرة التى تعولها امرأة (لعدم وجود الزوج).

بالرغم من كآبة البيانات، والأكثر من ذلك، الإحصائية القاتمة التى يمكن استخلاصها من المعلومات المتاحة عن الدخل معروفة إلى حد معقول، إلا أن أوضح ما فى هذه الأرقام أننا لم نعد نراها مسترعية للنظر. ولا يشك غير القليلين فى أن هذا التفاوت

يعكس فى الماضى والحاضر قدراً كبيراً من التعصب والتفرقة العنصرية. ومع ذلك.. فإن مضى ما يقرب من جيل فى المحاولات المتواصلة للقضاء على جميع أشكال التمييز المعلن والضمني، لم يؤد إلى تغير ملحوظ فى توزيع الدخل.

والموضوع الذى ينطوى على شئ من الخلاف بين الاقتصاديين هو: هل تعكس خصائص الفقر على أساس العنصر والجنس عيباً خلقياً بالمعنى الحرفى فى النظام الاقتصادى ذاته. يتفادى معظم الاقتصاديين مناقشة «اقتصاديات التمييز» ويفضلون ترك هذا الموضوع لعلماء الاجتماع، أو لأعضاء المهنة ممن لهم ميول سياسية يسارية محدودة. ويأتى تفسير اليسار فى أشكال متنوعة، ولكن حجته الأساسية تجرى على النحو التالى: إن سوق العمل فى أمريكا مجزأ. تتضمن السوق الأولى فرص العمل الأكثر استقراراً وأمناً والأفضل أجراً، من أصحاب الياقات الزرقاء والبيضاء. وتشمل هذه الوظائف العمل فى الصناعات الأساسية ذات التنظيم النقابى الكثيف والقديم أيضاً، بالإضافة إلى الصناعات ذات الطبيعية الأكثر استقراراً، التى تستخدم المثقفين والمدرسين، ومديرى الإدارتين العليا والوسطى، والمحاسبين، والمهندسين، والعاملين على الحاسبات الآلية، وأصحاب المهن المستقلين. والسوق الثانوى ـ فى ذات الوقت ـ هو سوق العمالة غير المنظمة فى نقابات، والأقل مهارة وأجراً. وتتكون هذه السوق ـ أساساً – من الوظائف فى قطاعات الخدمات الأقل أجراً. ويرى أصحاب نظرية ازدواج سوق العمل أن فرص الانتقال من السوق الأولى إلى السوق الثانوى ضئيلة. ومن ثم.. فإن السوق الثانوى مصيدة لمن يضطر إلى دخولها من المشتغلين. وقد تؤدى آفاق العمل الراهنة إلى خروج كثيرين من سوق العمل بصورة نهائية، والرضا بمعونات الرفاهية الاجتماعية لمواصلة العيش. وأن هذه السوق كانت وما تزال فخاً للأقليات والنساء المستبعدين ـ بطريقة منتظمة ـ بسبب الجنس، والعرق من دخول السوق الأولى.

وتذهب هذه النظرية إلى ما هو أبعد من التمييز الوظيفى فى هذه الأسواق، فتشير

إلى الاختلافات فى الأجور بين السوقين، وحصول السود على أجر أقل مما يحصل عليه البيض، وحصول النساء على أجر أقل مما يحصل عليه الرجال عن نفس الوظائف. وهناك كثير مما يطرى حجة ازدواج سوق العمل. كما أن حقائق أنماط التوظيف فى أمريكا تتفق على شواهد عدم المساواة فى الأجر والوظائف. ومع ذلك.. فإن القول بأن الهيكل المؤسسى للاقتصاد الكلاسيكى يميل بطبيعته إلى أن يكون تمييزياً، أو أن التمييز أساس لنظام الإنتاج من أجل الربح، كما تؤكد هذه النظرية يتطلب تجنب سؤال أساسى. ولكى يجد التمييز قاعدة اقتصادية له، فى مجتمع يقوم على الإنتاج من أجل الربح. لابد من إثبات أن للتمييز عائدا. أو بعبارة أخرى لا بد أن يحقق استبعاد بعض المتقدمين لوظائف معينة بصورة منتظمة ـ من جانب أرباب الأعمال، أو اتخاذهم قراراً بدفع أجر أعلى لبعض العمال دون بعضهم الآخر ـ عائداً نقدياً لهم. ومن الواضح بشكل قاطع أن ذلك، مع تقييد عرض العمل يؤدى على الأقل نظرياً إلى زيادة قائمة الأجور، وبالتالى إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض الأرباح. والأهم من ذلك ضرورة وجود تحالف غير عادى بين أرباب الأعمال، للمحافظة على الممارسات التمييزية، لأن أرباب الأعمال الذين لايمارسون التميبز، قد يجنون ـ بسرعة ـ ثمار اجتذاب مجموعات أكبر من العمال، يدفعون لهم أجوراً أقل من سعر السوق.

فإذا أخذنا هذه الصعوبات النظرية فى الاعتبار، بالإضافة إلى الصرامة فى فرض المساواة فى الفرص فى العشرين سنة الماضية فإن المفكرين الاقتصاديين ـ حتى من لم يعرف عنهم الدفاع عن اقتصاد السوق ـ سيجدون صعوبة بالغة فى قبول الزعم بأن عدم المساواة فى الفرص والأجر له قاعدة اقتصادية تبرره. والمشاهد الآن هو النتيجة الطبيعية والمتوقعة لنظام اقتصادي، يقوم فيه الإنتاج من أجل الربح. ولا يستدعى رأينا هذا رفض مفهوم ازدواج العرق والجنس اجتماعياً واقتصادياً، بل إنه على العكس يؤكد على أن ازدواج سوق العمل وما يترتب عليه من مظاهر التمييز على أساس العرق والجنس، هو

انعكاس لتغيرات هيكلية عميقة فى الاقتصاد، ترتبت عليها تغيرات فى أسواق العمل. وما نراه من سيطرة الذكور من العمال البيض فى السوق الأولى الأفضل أجراً، وتوجه معظم السود والنساء إلى السوق الثانية الأقل أجراً ما هو إلا انعكاس لما يلي، أولاً: السيادة التاريخية للبيض فى السوق الأولى (التى يعتبر دخول السود والنساء فيها جديداً نسبياً)، وثانياً: حقيقة الانكماش النسبى لعمالة القطاع الأول فى العقود السابقة، وصعوبة الصعود بالنسبة للجميع. والأهم من ذلك أن السوقين يتطلبان مهارات مختلفة، فتزاحم الأقليات والنساء فى السوق الثانية يرجع إلى نقص المهارات. ويمكن الوصول إلى اتفاق بين الاقتصاديين حول هذه النقطة على اختلاف اتجاهاتهم بما فيهم اليساريين، لأسباب مختلفة بالطبع.

لن يختلف كثيرون من نقاد أمريكا المعاصرة حول حقيقية أن النقص فى المهارة، هو فى النهاية نتيجة التمييز، ولكن استخدام التمييز فى إعداد العمال لوظائف شئ ، واستخدامه فى التوظيف شئ آخر. والأهم هو أنه إذا كان النقص فى التعليم والمهارات هو أساس التمييز على أساس العرق والجنس، فإن حلول مشكلة التمييز فى الوظيفة والأجر بين البيض والسود، وبين الرجال والنساء ممكنة. ولكن لن يكون ثمة حل منطقى لها، إذا كان التمييز يرجع إلى كونه جزءاً من نسيج النظام الاقتصادى نفسه. ومن السهل القول بأن تحسين التدريب على العمل سيضع نهاية لعدم المساواة بدلاً من أن يخلقها بالفعل. وقد لاحظنا من قبل أن ميل الأمريكيين لبرامج الهندسة الاجتماعية التى تهدف إلى تحطيم حلقة الفقر التى يعيشها كثير من الأقليات والأسر التى تعولها النساء ليس قوياً. كما أن الميل لجهود الهندسة الاجتماعية بصفة عامة قد ضعف كثيراً فى اقتصاد، يعانى من انخفاض معدلات النمو الاقتصادى.

وبعيداً عن القيود التى تفرضها الأوضاع الاقتصادية العامة على اتخاذ أى نوع من سياسات الهندسة الاجتماعية العريضة.. توجد قيود أخرى خاصة. ويرى عدد كبير

من الاقتصاديين الأمريكيين أن برامج السياسة الاجتماعية قد فشلت فى تحقيق أهدافها الموعودة. وأن مشكلات الفقر والتمييز على أساس العرق والجنس فى الرعاية الصحية، وتمويل ودعم التعليم، التى جذبت اهتمام صانعى السياسة من البداية لجيل تقريباً، ماتزال بغير حل تماماً، وأنها ظلت كما كانت منذ ذلك الحين. والحقيقة أن هذه التغطية أساسية فى تكوين فكر كثير من الاقتصاديين حول هذه المسائل، فبعد إنفاق كثير من الجهد والدولارات لحل هذه المشكلات، فإنها لا تزال بعيدة عن الحل كما كانت منذ عشرين عاماً.

بعد عشرين عاماً من الجهود المبذولة لمكافحة الفقر، توصلنا كأمة إلى تقبل مستوى ما من مستويات الإنفاق الاجتماعى لصالح المقعدين اقتصادياً أو شخصياً. كما توصلنا أيضاً إلى تقبل فشل معظم البرامج، التى تعد لنجدة غير المحظوظين. ويعكس الموقف الأول كلاً من البعد الإنساني، والمصلحة العامة. أما الموقف الثاني.. فإنه تنازل بوعى أو دون وعى عن المثل القديم «إن الفقراء بيننا دائماً». إن الجهود الخلاقة فى التعامل مع مشكلات الفقر المزمن والمواطنين الذين يعانون آلام التحولات الهيكلية فى اقتصادنا الوطنى، مقيدة بقيدين شديدين، هما: الأوضاع الاقتصادية، والحالة الذهنية.

التطلع إلى المستقبل:

إن رحلتنا فى قضايا توزيع الدخل كشفت كما وعدنا فى بداية الفصل عن مناطق وعرة. وفى دراستنا لسياسة الاقتصاد الكلى والسياسة العامة تجاه الأعمال.. تبينا أن الاعتماد على بوصلة النظرية الاقتصادية فقط لا يكفى، لأنها لا تفسر لنا بدقة كيفية توزيع الدخل، أو كيفية التعامل مع مشكلات توزيعية مختلفة. إن التوجهات النظرية يجب أن تتكيف دائماً مع الحقائق التاريخية والحضارية والمؤسسية بصفة مستمرة. وقد تبينا أيضاً وجود تناقض غريب بين المبادرات السياسية، والإيمان الشعبى حول قضايا توزيع الدخل وإعادة توزيعه.

فمن ناحية.. تقدم بين وقت وآخر الأسانيد الكثيرة على عدم الكفاءة الاقتصادية فى جهود الهندسة الاجتماعية لتحقيق توزيع للدخل أكثر عدالة، على أساس أن ضمان الحد الأدنى من الدخل يضعف حواجز العمال على الإدخار، كما يضعف يقظتهم. ومن ناحية أخرى تتبنى قلة من الأمريكيين الموقف المضاد. إن التفاوت الكبير فى توزيع حقوق الأفراد فى الناتج أمر غير مقبول اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً. ولكن فى الاختيار بين العدالة والكفاءة فى قضايا التوزيع.. كان الانحياز دائماً إلى جانب اعتبارات الكفاءة، ولكن بدرجة أقل من كل من التحمس الشعبى المتواتر أو النظرية الاقتصادية التقليدية.

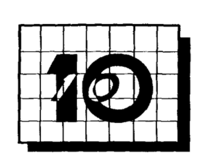
إن الكلمة الأخيرة فى هذه القضية لم تسمع بعد، كما أن ثمة تشكيلات من القوى الاقتصادية، خاصة التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد الوطنى، هى التى عملت على استمرار خفض المكاسب بالنسبة للأجور الحقيقية لكثيرين من الأمريكيين. وهناك كثير من المؤشرات الدالة على أن متوسطى ومنخفضى الدخل سيتلقون حصة أصغر من الدخل فى المستقبل. فإذا اتسع وتعمق هذا الاتجاه بالقدر الكافى فإن الاهتمام بالعدالة بين الأمريكيين سيزداد بكل تأكيد. وقد يتخذ بعداً سياسياً، يمارس كثير من الأمريكيين فى ظله الضغط بدرجة غير مسبوقة، لاتخاذ بعض الإجراءات الحكومية التى ستكون لها آثار عميقة فى إعادة توزيع الدخل. إن القضية ستكون حينئذ قضية أكبر بكثير من مسألة التعامل مع الفقر الطاحن، الذى تعانيه شريحة صغيرة من السكان، فالفقراء المدقعون كانوا ـ دائماً ـ «حالة خاصة» يجرى التعامل معهم على هذا الأساس. ولكن فى حالة حدوث اتجاه نزولى عام فى الأنصبة الاقتصادية.. فإن الحقيقة القائلة بتفضيل الأمريكيين ـ فى الماضى ـ للخطط الراديكالية، قد تجعل خطط إعادة توزيع الدخل حينئذ عديمة الصلة، كما أن ذلك الفكر لا يدعو إلى الارتياح بالنسبة لكثيرين.

لا يستطيع الاقتصاديون الوعد بحلول سهلة للصعوبات المحتملة، ولا يدل هذا على عدم تيقن المهنة من المسائل الأوسع لتوزيع الدخل. ويتمسك معظم الاقتصاديين على

اختلاف نظرياتهم السياسية بأن مكافأة عامل الإنتاج، مرتبطة بإنتاجيته. وينبغى أن ترتبط بها دائماً، وأن كل محاولة للإخلال بالعلاقة بين المكافأة والمساهمة فى تكوين الناتج ـ وهى فى العادة هدف الاشتراكيين ـ لم تنجح فى عالم الواقع. ورغم كل ما فى شعار ماركس «من كل قدر طاقته، ولكل حسب حاجته» من مثالية، فإنه لم يحقق خدمة تذكر حتى فى الأمم الشيوعية، وتم التخلى عنه حينما جرب. ومن ناحية أخرى.. يدرك معظم الاقتصاديين ـ مثل چون ستيوارت ميل ـ الطابع السياسى لكثير من قرارات توزيع الدخل، سواء اتخذتها جهات خاصة أو الحكومة. كما أن الذين لا يربتطون بالواقع السياسى هم فقط الذين يدعون بإلحاح إلى سياسة، لا تعترف بقدر ما بهذه الحقيقة. وبالرغم من قوة المناقشات ضد أية محاولة «روبين هودية متواضعة» فى إعادة توزيع الحقوق فى الناتج.. فإنها لا تعتبر مادة ذات أهمية جوهرية بين الاقتصاديين الأمريكيين.

أخيراً.. يجب أن تعيدنا مناقشة مشكلات توزيع الدخل ـ بطبيعة الحال ـ إلى خيط أساسى فى دراستنا لصنع السياسة الاقتصادية المعاصرة، وهو مشكلة إيجاد حل لعدم كفاية النمو الاقتصادى. ويعرف الاقتصاديون أن النمو المستمر شرط ضرورى، ولكنه لا يكفى وحده لإزالة المخاوف من توزيع الدخل. ومع ذلك.. فمن المؤكد أن الاقتصاد النامى قد يخلق تفاوتات خطيرة فى توزيع الدخل، ولكنها فى جميع الأحوال أقل (أو تبدو أقل) من التفاوت فى اقتصاد بطئ النمو. والأهم... أن النمو الاقتصادى يوفر كثيراً من الموارد لجهود إعادة توزيع الدخل المصقولة سياسياً.

إن معالجة مشكلة النمو الاقتصادى قد تكون صعبة ومؤلمة، لأنها تعد بالآم، يمكن أن تنشأ فى الغالب من أزمة توزيع للدخل، تظل دون حل فى سيناريو اقتصادى، ينعدم فيه النمو.



الفصل العاشر

المستقبل كتاريخ

د.ثورو : ماالذى يجعلك على هذه الثقة من أن الولايات المتحدة ـ الآن ـ ليست كما كانت بريطانيا العظمى حوالى عام 1900م؟ وأن بقية دول العالم تلهث وراءنا، ولن تبطىء من سرعتها عندما تدركنا، وستسرع متخطية لنا ليصبح نصيب الفرد من الدخل القومى الإجمالى ـ فى الولايات المتحدة ـ بعد خمسين عاماً نصف مثيله فى تلك الدول.

د.ستاين: لست واثقاً من كل هذا على الإطلاق، ولكننى غير مستعد لإجراء أى تغييرات كبيرة فى النظام، على احتمال أن هذا هو ماسيؤول إليه الحال.

د.ثورو: دعنى أسألك سؤالاً: فلنفرض أنك تدرك أن هذا صحيحاً. هل ستكون مستعداً ـ حينئذ ـ لتغيير النظام.

د.ستاين: كلا

د.ثورو: هل تقول إن النظام أهم من النتيجة، بغض النظر عن مدى سوء تلك النتيجة؟

د.ستاين: حسناً.. عليك أن تعطينى صورة بسيطة عن مدى سوء النتيجة، ولكننى أعنى......

د. ثورو: سأعطيك النتيجة، خمسون سنة من الآن، وبعدها يصبح متوسط نصيب

الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى أمريكا، نصف ماهو عليه فى تلك الدول الصناعية الأولى الان... افترض أن هذا حقيقة. هل سيدفعك هذا عندئذ - للاعتقاد بضرورة تغيير النظام ؟

د. ستاين: لا.[1]

ليستر. س. ثورو و هربرت ستاين

Lester C. Thurow and Herbert Stein

خلال قيامنا بمسح الوضع المعاصر لصنع السياسات الاقتصادية الأمريكية، تحولنا عن مبدأ أن نضع القضايا والأفكار الاقتصادية فى منظور تاريخي، معيرين اهتمامنا الخاص للتغيرات الاقتصادية المقلقة والكثيرة، خلال العقود الستة الماضية. والآن.. ونحن قريبون من جنى الثمار المتعلقة بهذه المحاولة.. يجب علينا أن ننقل الإطار الزمنى من التركيز على الحركة من الماضى إلى الحاضر، إلى القيام بوثبة غير واثقة من الماضى إلى المستقبل. وبالضرورة.. سيكون فحص وتقييم الاتجاهات والمتطورات المستقبلية مغامرة قائمة على المضاربة، مقارنة باستعراض الحاضر فقط؛ باعتباره نتيجة لأهداف وقوى تاريخية، قابلة أساساً للتغيير. ومن المؤكد أن مثل هذه المحاولة ستكون محفوفة بمجموعة كبيرة من الأخطاء والإغفالات فى الحكم. وماهو أسوأ... هو أن سجل خطوات الاقتصاديين - الذين اتجهوا نحو التحديق فى المستقبل - ليس مثيراً للإعجاب. وبالرغم من كل هذا... فإنه ليس هناك ما يمنعنا من القيام بهذه المهمة، مادمنا نسعى لأغراض مفيدة، مستعينين بما وصلنا اليه من فهم لحدود واستعمالات صنع السياسة الاقتصادية. وعلى أية حال... لاننوى هنا وضع تعميم نظرى صارم حول التطورات المستقبلية، بل نحن بصدد نظرة ذات نهاية مفتوحة، بصدد فهم الاتجاهات الحالية بشكل مرن، والاستمرار فى تطوير النظرة إلى العمليات الاقتصادية التى ركزنا عليها فيما مضى، وهى ضرورة فهم المؤسسات والأفكار الاقتصادية بشكل أكثر دقة وإفادة على أنها

تتسم ـ بطبيعتها ـ بالقدرة على التكيف والتطور. إن جهودنا ـ فى هذا الفصل ـ تتطلب بالضرورة الجمع فيما بين عدد من الموضوعات والخيوط. وبالتالى... قد يكون من المفيد للقارىء أن نقدم له مختصراً لما يلى.

إذا سلمنا ـ وهو مانفعله فعلاً ـ بأن المستقبل هو دائماً نتاج الماضى، فسنعود مرة أخرى إلى تلخيص قصير لاتجاهات وظروف الاقتصاد الحالي. وانطلاقاً من منهجنا فيما سبق... فإننا سنهتم ـ أساساً ـ بالمسح العريض للأحداث، مركزين على الاتجاهات الاقتصادية الأكثر وضوحاً. ومما لايدعو للدهشة أن مثل هذه النظرة توحى بصورة متشائمة للمستقبل. لكنه وبرغم أن معظم الأخبار ـ فى هذا الفصل ـ مروعة، إلا أن الرسالة الإجمالية لايقصد بها إثارة اليأس. وبعد البحث فى بعض الاتجاهات الاقتصادية المنذرة بالخطر... فإننا نعتقد أن الكارثة ليست النتيجة الوحيدة الممكنة.. إلا أن الخروج بالاقتصاد من مساره الحالى يتطلب استعمالاً بارعاً لصنع السياسة الاقتصادية. وهنا... يحتاج الأمريكيون بشدة ـ الاقتصاديون والمواطنون العاديون على السواء ـ إلى إعادة تقييم الدور والمهمة المنوطة بالحكومة؛ باعتبارها الأداة الرئيسية لصنع السياسات.

وينتهى الفصل بتبنى التكهنات السوداء لأنصار نظرية «اليوم الآخر»، المعاصرين، مسلماً بإمكانية، وليس بضرورة أن يتحقق ماوصفوه فى سيناريوهاتهم.

فوق القمة أم السقوط ؟

إن لم يكن استطلاع المستقبل رائعاً دائماً فى إنجازاته.. فإنه على الرغم من ذلك تصرف إنسانى طبيعى تماماً. إن مانراه مستقبلاً ـ بالتأكيد، وبما لايدعو إلى الدهشة ـ محدود إلى حد بعيد بما نعتقد أننا نراه فى الحاضر. وعليه... فإن ظروف الاستقرار الاقتصادى الحالية تدعو إلى بعث رؤى سعيدة، بينما يثير الأداء الاقتصادى المخيب للآمال تنبؤات بكارثة وشيكة. لقد علقنا ـ فيما ـ سبق ـ على الشهرة الشعبية التى تتمتع

بها تنبؤات اليوم الآخر مؤخراً بين الرأى العام ، وسنعود باختصار إلى هذه القضية «نظرية اليوم الآخر» باعتبارها تؤثر وتتأثر بالتفكير الاقتصادى المعاصر. ولتحقيق مانسعى إليه هنا... فإننا لانهتم بالمضمون الدقيق أو التحقيق المحتمل لمثل هذه السيناريوهات بقدر اهتمامنا بما يكشفه لنا انتشارها عن عدد الأمريكيين، الذين يتطلعون إلى المستقبل.

إن معظم جهود نظرية «اليوم الآخر»، التى تتركز عادة على وجود «دورات حياة» واضحة في صعود وهبوط الاقتصاديات الوطنية، تحاول التوصل إلى تشابه تاريخى رغبة فى إتيان إدعاءاتها. وبين دعاة تلك النظرية... ينظر إلى بريطانيا العظمى على أنها مثال جيد على ماسيؤول إليه المستقبل الأمريكي. إن اختيارهم هذا معقول جداً؛ فحتى الذين لايميلون إلى السوداوية، ليسوا متحمسين ـ إلى حد كبير ـ عند النظر فى حالة بريطانيا. إن انحسار الحياة الاقتصادية لبريطانيا العظمى ـ فى الأرباع الثلاثة الأولى من هذا القرن ـ تكشف كثيراً عما يحدث لقوة صناعية حديثة، عندما تبدأ قواها الاقتصادية فى النمو فى اتجاه خاطىء. منذ مئة سنة والأمريكيون يستشرفون ـ بأنفاس مبهورة ـ مجىء قرن جديد، ومعه الوعد بالتقدم والنمو الاقتصادى اللذين يفوقان كل تصور، وكانت بريطانيا العظمى النسخة الأصلية التى نقلنا عنها مؤسساتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تحيط بها علامات انكماش وشيك.

كانت العقود السبعة أو الثمانية التى تتوسط القرن التاسع عشر عقوداً بريطانية. فبالقياسات الاقتصادية الصحيحة للحقبة الأولى من الصناعة، كان إنتاج بريطانيا من الفحم فى عام 1860، يعادل كل إنتاج باقى العالم تقريبا وأكثر مرتين من إنتاج الولايات المتحدة. وكان إنتاجها من خام الحديد يزيد عن نصف إنتاج العالم ويزيد خمس مرات عن إنتاج أمريكا.

وبحلول عـام 1920م ... انخفض إنتاج الصلب فى بريطانيا إلى نحو ثمن إنتاج

العالم، وخمس إنتاج الولايات المتحدة. وأكثر المعايير دقة على تدهور بريطانيا هو انحسارها العام فى إنتاج منتجات الصناعات التحويلية. وففى عام 1870م... حققت بريطانيا ثلث منتجات ومبيعات الصناعات التحويلية فى العالم بأسره. وبحلول عام 1913م... انخفض إلى 14٪ من إنتاج العالم، بينما بلغ إنتاج الولايات المتحدة 35.8٪ ، و 16٪ للدولة الأوروبية المنافسة (ألمانيا). فى نهاية الثلاثينات... كان الإنتاج البريطانى يقترب بالكاد من إنتاج روسيا الستالينية. وشهدت رائدة عصر الصناعة والتجارة الحديثة تعثر إنتاجيتها ومعدلات نموها الاقتصادى واضطراد تدهور العمالة، فيما كان يعتبر أقوى الصناعات التحويلية والتعدينية فى العالم، وركود متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. وقبل قيام ونهوض الثورات القومية ـ بعد الحرب العالمية الثانية بكثير ـ كانت بريطانيا تفقد ممتلكاتها الإمبريالية وتنحدر لتكون فى وضع اقتصادى من الدرجة الثانية.

ولم يكن انهيار بريطانيا مفاجئاً أو دون إنذارات سابقة. والحقيقة أنه نشأت بين المراقبين الاقتصاديين وغيرهم من المثقفين الإنجليز، صناعة منزلية كبيرة نسبيا ـ فى نهاية القرن التاسع عشر ـ تتناول تعاسة الحياة الاقتصادية والكارثة الوشيكة، وتضع السيناريوهات لإنقاذ الاقتصاد البريطانى والثقافة البريطانية من الانهيار. ولم يكن لهذه الجهود أثر ملحوظ فى صنع السياسة الاقتصادية فى بريطانيا. ولن يجد الأمريكيون المولعون بالتشابهات التاريخية كثيراً من التشجيع فى اقتفاء بعض الكتاب الاقتصاديين الأمريكيين ـ حالياً ـ لأثر النظريات التى ارتأها الاقتصاديون البريطانيون منذ خمسة وسبعين عاماً.

عند مقارنة أداء الاقتصاد الأمريكى ـ فى الآونة الأخيرة ـ بانهيار بريطانيا الاقتصادى، سيجد الأمريكيون الذين اعتادوا الاهتمام بالاتجاهات والمقارنات التاريخية، كثيراً مما يستوجب القلق. فالركود النسبى لكل الاقتصاديين متشابه إلى حد مذهل. فى عام 1950م.. كان الاقتصاد الأمريكى القوى الذى أفلت من دمار الحرب، وشجعته الحرب

- ذاتها - على القيام بدور «ترسانة الديمقراطية»، إذ كان ينتج نحو نصف الإنتاج الصناعى فى العالم، ثم انخفض بحلول عام 1960م إلى الربع، ثم انخفض ثانية إلى الخمس فى عام 1980م . وكان متوسط نصيب الفرد الأمريكى من الناتج القومى الإجمالى فى عام 1950م يزيد مرتين أو ثلاث عن مثيله فى ألمانيا وفرنسا وإنجلترا، وثمان مرات عن مثيله فى اليابان. وبحلول عام 1980م.. أصبح هذا المتوسط أقل من متوسط نصيب الفرد فى ألمانيا وفرنسا، وأكبر بنسبة 15٪ عنه فى اليابان (رغم استعادتنا بعض المواقع فى الثمانينيات فى مواجهة الأمم الأوروبية، واحتفاظنا بموقعنا أمام اليابان).

قد لايكون تراجع مركزنا النسبى فى الاقتصاد العالمى دليلاً على صدق سيناريوهات «اليوم الاخر»، ولكنه يقطع شوطاً بعيداً فى كسب تعاطف المواطنين مع المنطق الأساسى لهذه السيناريوهات. فالمقارنة الأمريكية - البريطانية؛ فضلاً عن «الحقيقة» التاريخية العامة بسقوط القوى الكبرى إن عاجلاً أو آجلاً، ليست عديمة الصلة بانتشار التشاؤم بمستقبل أمريكا. إن التاريخ ليس غنياً - بالطبع - بأمثلة الدول التى تمتلك القوة فى علاج التدهور الاقتصادى، وذلك قد يكون صحيحاً باستثناء الدول التى كافحت للخروج من دمار الحرب، أو الدول التى استخدمت الهندسة الاجتماعية الجذرية، التى تتطلب تحطيم النظام الاجتماعى القائم لإنقاذ الاقتصاد، وهو ماحدث فى ألمانيا منذ الثلاثينات وفى روسيا بعد عام 1917م. والخلاصة أنه لايوجد كثير من الشواهد بأن الولايات المتحدة تستطيع إيقاف تضاؤل حظوظها الاقتصادية. ومع ذلك.. لم نسمع عن أن القوانين الاقتصادية التى تحكم هذه الأحداث قد تحولت إلى الصخر فى أى مكان من العالم كما أنه لايوجد فى «دورة حياة الأمم» معيار دقيق للاتجاهات المستقبلية لأى اقتصاد.

وبناء على ما سبق.. فمن المفيد وضع الاتجاهات الأمريكية والعالمية الحديثة فى منظور تاريخى حتى نستطيع تبين أن تراجع أو تدهور أمريكا لم يصل إلى مرحلته

النهائية بأى حال من الأحوال. أولا : إن الحربين العالميتين - خاصة التدمير الواسع للموارد المالية ورأس المال البشرى فى الحرب العالمية الأولى - كانتا السبب فى تحويل تدهور بريطانيا الاقتصادى النسبى إلى تدهور مطلق. ثانيا : إن التراجع النسبى للإنتاج الأمريكى بالنسبة للإنتاج العالمى - خلال العقود الماضية - «طبيعى» تماماً. وكان الاقتصاد الأمريكى فى عام 1950م بالتأكيد قوياً - بصورة غير طبيعية - بعد أن انتشلته الحرب من الكساد وشجعته على النمو، بينما كان باقى العالم الصناعى الذى دمرته الحرب، مادياً ضعيفاً بصورة غير طبيعية. وهذه النقطة بالذات، هى التى جعلت معدل النمو الاقتصادى الأمريكى مقاساً بمتوسط نصيب الفرد من الدخل، أقل من معدل النمو فى معظم الدول الصناعية الأخرى منذ عام 1950م. إن النمو من لاشىء يحقق - كأمر مسلم به - معدلات أقوى من معدلات النمو من مستوى اقتصادى مرتفع إلى مستوى أعلى. ومن ثم.. كان من الطبيعى أن تفوق مكاسب العالم الصناعى، مكاسب الولايات المتحدة فى المسار الطبيعى للأحداث الاقتصادية. وبهذا المعنى... لايقدم التدهور النسبى للاقتصاد الأمريكى أية مشابهة بنظرية «دورة الحياة» الاقتصادية فى اقتصاديات الأمم.

هناك شواهد كثيرة، تؤيد القول بأن الاقتصاد الأمريكى لايقتفى - بالضرورة - أثر اقتصاد بريطانيا العظمى. وإذا كان تراجعنا الاقتصادى النسبى - فى الآونة الأخيرة - طبيعيا إلى حد كبير.. فإن ذلك لايدعو إلى كثير من الغبطة لأنه مايزال هناك الكثير مايدعو إلى القلق فى الأحوال الاقتصادية للولايات المتحدة. إن أمريكا تمر بنوع من الثورة الاقتصادية رضينا بذلك أم لم نرض... تفهمنا ذلك أم لم نتفهمه. وكما هو الحال فى كل الثورات.. فإن ماتحدثه من اضطراب لايقل فى تهديده عما تحدثه من تغيير.

البيئة الاقتصادية المتغيرة :

يجب أن تتضمن قائمة الاتجاهات الحالية المعلنة تحولين هيكلين أساسيين، يهزان الاقتصاد الوطنى هزاً عنيفاً، أحدهما محلى والثانى دولى المنشأ والأبعاد. هذا بالإضافة

إلى عدد من الألغاز السياسية والسلوكية، التى تبرقش وتعقد التغييرات الهيكلية. ويمكننا ملاحظة أن المشكلات الهيكلية جوهرية، أكثر من العجز المزدوج (فى التجارة الخارجية والمالية الفيدرالية) الذى جذب كثيراً من الاهتمام فى الآونة الأخيرة. إن حصتى العجز التوأم - كما وصفتها النيوزويك Newsweek - رغم كل ماحظيتا به من اهتمام، بعد انهيار سوق الأسهم يوم الاثنين 19 أكتوبر 1987، هما بالضرورة نتيجة للمشكلات الاقتصادية وليس سببا لها.

أولا .. يأتى تدهور أمريكا الصناعى النسبي، وتحول الأمة باضطراد إلى اقتصاد خدمات فى مقدمة التغيرات الهيكلية، التى تهز الاقتصاد والمجتمع منذ عقدين. وتصاحب هذا التحول هزات وعمليات إعادة تنظيم الأعمال المالية، وحركة الاندماجات طوال العشرين سنة الماضية وهى أمثلة واضحة لهذة الهزات. ويسير إلى جانب تكييف الأعمال الحكومية - تنظيماً وتشغيلاً - كثير من التطورات التى تسهم كما رأينا من قبل فى تنمية الانطباع بتدهور أمريكا. إن انحسار وظائف الياقات الزرقاء، ومايترتب عليه من فقدان أمريكا متوسطى الدخل لجذورها، وانحسار قوة النقابات، وإحجام الكثيرين من الأمريكيين عن قبول أجور حقيقية أقل، والتزايد المزعج للبطالة الهيكلية، واضطراب النشاط الاقتصادى الإقليمي، والوعد بالتقدم الاقتصادي... كل ذلك هو النتيجة الواضحة فى رأى السكان - عموماً - لتدهور الإنتاج الصناعى الأمريكى.

إن إدراك أن التغير الهيكلى الذى يكمن وراء كل ذلك، هو أمر طبيعى لايقدم كثيراً من العزاء لمعظم الأمريكيين، الذين أضرت بهم تلك الاتجاهات وغيرها مما يرتبط بها. وبعبارة أخرى... إن تغير القوى التكنولوجية والاجتماعية لفرص الاستثمار والربحية، وتحطيمها كثيراً من الوظائف المألوفة والمضمونة، وخلق وظائف أقل يقيناً، وتركها لمناطق شاسعة من البلاد فى حالة يأس اقتصادى... كل هذا لايعد - فى رؤية أبعد لعمليات التغيير الاقتصادى - أمراً غير عادى. لقد حدثت فى الحياة الاقتصادية والشخصية

انقطاعات مماثلة، مع مصاحبة الممتلكات الخاصة وتكنولوجيا الآلة وأحكام التنظيم التى تطلبها الإنتاج الصناعى الكبير.

قد ينحى بعض المعللين الاقتصاديين - من ضعاف النفوس والذهن المتبلد - آلام الاضطراب الهيكلى جانباًباعتبارها ثمناً ضرورياً للتقدم، ويدعون إلى عدم القيام بعمل أى شيء. وقد بينا - من قبل - أن مثل هذه الأخبار السارة تسيء - بصفة خاصة - من منظور سياسى إلى الحقائق السياسية فى المجتمع الديمقراطى. فالقيلون فقط من الذين يعانون من الاضطرابات الاقتصادية، قد يتفهمون - كناخبين - الضرورة الموضوعية لوضعهم الاقتصادى. ولذلك.. فإن السياسة الاقتصادية التى تدير ظهرها للتغيرات الهيكلية ببساطة لأنها طبيعية، إنما هى دعوة صريحة لحلول سياسات أخرى غير اقتصادية وسياسية أكثر من اللازم. والحق... إنه يمكن ابتكار سياسة اقتصادية تضع التغيرات الهيكلية نصب أعينها ، وعلى الرغم من أنها قد لاتستطيع دائماً حماية المؤسسات والأفراد الذين تتغير أوضاعهم بسبب التحركات الهيكلية (إلا بثمن باهظ على المجتمع)، إلا أنها تستطيع احتواء الصدمة الهيكلية إلى حد ما. ويجب ألا تهدف عملية الاحتواء الإبقاء على الأوضاع السابقة فحسب، بل تهدف كذلك إلى تشكيل وتوجيه الهيكل الاقتصادى الجديد البازغ. وقد تستدعى مثل هذه السياسة الاقتصادية فى القرن الحادى والعشرين نظاماً تخطيطياً عالمياً لتطوير القوى العاملة وتنمية رأس المال البشرى وتوجيه الاستثمارات.

التغير الهيكلى المهم الثانى فى الحياة الأمريكية الحالية، هو التدويل السريع والمعقد باضطراد لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية. وكما لاحظنا فى الفصل السادس .. فإنه لاينبغى أن نسيء فهم هذه المسألة فهى لاتعنى ببساطة تزايد اعتماد أمريكا على التجارة الخارجية. إن الولايات المتحدة لاتعتبر أمة تجارية كبيرة النشاط بالمعايير الدولية، رغم أن صادراتها ووارداتها كنسبة من الناتج القومى الإجمالى فى تزايد. ومع أن الولايات المتحدة تحتل المركز الأول، من حيث نسبة قيمة صادراتها ووارداتها إلى إجمالى قيمة

الصادرات والواردات العالمية... إلا أن نسبة تجارتها الخارجية إلى ناتجها القومى الإجمالى لم تتجاوز فى أى وقت من الأوقات 10٪. ففى أوقات السلم لم تتجاوز نسبة صادراتها ووارداتها إلى نسبة الناتج القومى الإجمالى منذ عام 1980م: 8.2٪ أو 9.2٪. وذلك بالمقارنة بنسبة 15٪ فى اليابان، بينما تصل صادرات ألمانيا الغربية وإنجلترا، وفرنسا، وإيطاليا، وكندا، إلى نحو 20٪ من نواتجها القومية. وإذا كانت التجارة الخارجية للولايات المتحدة لاتقدم الدليل الصحيح والكافى على اضطراد تدويل الاقتصاد الأمريكي؛ فهناك مقاييس أخرى تؤكد ذلك. وفى التحليل النهائى.. يتمثل المقياس الحقيقى لتدويل الاقتصاد الأمريكى فى ظاهرة نوعية، هى تزايد الوعى باستحالة الابتعاد عن بقية العالم فى المسائل الاقتصادية أو حتى التظاهر بهذا. وكانت الولايات المتحدة ـ حتى عهد قريب ـ تتمتع بالفائض التجاري، كما كانت تعتبر أكبر دولة دائنة فى العالم، وعملتها هى وحدة القياس والتبادل النقدى فى كل المعاملات الدولية، وأكثر بلدان العالم سيطرة واستقلالاً فى الشئون الاقتصادية الدولية.

ولم تكن دوائر الأعمال والمال ـ حتى منتصف السبعينيات ـ تعير بقية العالم اهتماماً يذكر، إلا كلما سنحت فرصة لتحقيق مصلحة من طرف واحد. وفى غضون ذلك.. كانت تتخذ مواقفها الاقتصادية والسياسية، وكأن باقى العالم لاوجود له. ومن الواجب التخلى عن مثل هذه الإدعاءات الآن. فقد أخذت الولايات المتحدة تدرك حقيقة كونها جزءاً من العالم خلال السبعينات والثمانينيات؛ نتيجة التدويل المستمر لعمليات الأعمال الأمريكية، والنمو الاقتصادى البطىء نسبياً، فى الوقت الذى عملت فيه دول العالم على الإسراع بمعدلات نموها. هذا بالإضافة إلى اعتماد الولايات المتحدة المتزايد على المصادر الأجنبية لرأس المال والموارد الأولية، والمصاعب التى خلقتها المقاطعة البترولية من جانب دول الأوبك ، وارتفاع معدلات الفائدة الأمريكية ، والأداء السيئ لإدارة الأعمال الأمريكية مقارنة بالمنافسين الأجانب، وغيرها من التطورات . وليس هناك من سبب يدعونا إلى العزلة السابقة باستثناء انهيار اقتصادى عالمى أو حرب. وعلى أمريكا أن تتنافس مع

بقية دول العالم على الأسواق ورأس المال والمواد الأولية، وأن تعكس سياستها الاقتصادية هذا الواقع الجديد. ويثير هذا التحول الهيكلى بالتأكيد المصاعب لمزارعى إيوا، ولمصنعى السيارات فى ديترويت، ولسماسرة الأوراق المالية فى نيويورك، ولصانعى السياسة فى واشنطن.

يحول ضيق المساحة دون الاستفاضة فى مناقشة كل الآثار الناشئة عن التدويل المضطرد للاقتصاد الأمريكى، إذ إنها تتجاوز ـ بكل المعايير ـ نطاق هذا الكتاب. ومع ذلك... ينبغى إدراك ضرورة أن يؤخذ هذا التحول الهيكلى، الذى لم يجر بحثه بصورة كاملة ـ لا من جانب الاقتصاديين الأمريكيين، ولا من جانب صانعى السياسة الاقتصادية الأمريكية ـ بعناية خاصة فى عديد من مجالات صنع السياسة، وفى تحفيز قدرة العمال الأمريكية على المنافسة، والتنسيق بين أهداف السياسة الاقتصادية المحلية والحقائق الجديدة فى مجال الائتمان الدولى، والمصارف والعملة، واليقظة لأية محاولات «وقائية» لمواجهة التدويل، فكل تلك التحولات هى أهم ما يجب أن يشغل اهتمام صنع السياسة.

وفى مقابل هذين الصدعين الكبيرين فى النظام الاقتصادى القديم.. يوجد عدد من الاتجاهات والمشكلات العامة الأخرى التى تضاعف من القلق الاقتصادى، وإن كانت لاترقى تماماً إلى مستوى التغيرات الهيكلية. أولاً.. نهاية الحلم الكينزى الذى لم يدم طويلاً بإدارة الاقتصاد الوطنى، عن طريق المعالجة بأسلوب السياسة المالية البسيط، وإدراك أن الجهود المحلية لضمان استقرار النمو الاقتصادى وتحفيزه، مقيدة بحدودها وتناقضاتها الذاتية. فضلاً عن أن السياسة الاقتصادية المحلية عرضة لظروف وأوضاع، تتجاوز الحدود القومية والقدرة على السيطرة.

ثانياً.. بالانتقال من اهتمامات الاقتصاد الكلى إلى اهتمامات الاقتصاد الجزئي.. نجد الآثار العامة السيئة لاستمرار عدم كفاءة دوائر الأعمال، وسوء الإدارة، وتخلف الإنتاجية. وقد يعكس هذا ـ جزئياً ـ التحولات الهيكلية فى اقتصاد، يتخطى قواعده

الصناعية، غير إنها تعكس كذلك الفشل فى بناء وتنسيق سياسات للحكومة، وتستهدف الشركات تقوية مركز أمريكا التنافسى.

ثالثاً.. استمرار تحويل نسبة كبيرة من الناتج القومى الإجمالى للأغراض العسكرية وما يترتب عليه من مشكلات خطيرة فى تكلفة الفرصة البديلة. فتخصيص 10٪ أو أكثر من الناتج القومى الإجمالى للحرب، أو احتمال الحرب هو بمثابة فرض ضريبة باهظة على الإنفاق البديل، لزيادة القدرة التنافسية للصناعة أو لمواجهة مشكلات توزيع الدخل الاجتماعية الملحة. وهنا.. تكون حلول السياسة العامة على وجه الخصوص غير واضحة. لقد وضع بول كينيدى هذه المسألة بوضوح فى كتابه الأكثر مبيعاً: «قيام وسقوط القوى الكبرى» :

> «لكى تكون الدولة قوة كبرى بمقتضى التعريف.. يجب أن تتوفر للدولة قدرة التماسك فى مواجهة الدول الأخرى، وهو ماتطلب وجود قاعدة اقتصادية مزدهرة. ومع ذلك... تخاطر الدولة بدخولها الحرب أو بتخفيض جزء كبير من «قوتها الصناعية» للإنفاق على التسليح «غير المنتج» بالانتقاص من القاعدة الاقتصادية الوطنية؛ خاصة فى ظروف الموجهة مع دول، تخصص جزءاً أكبر من الدخل للاستثمار المنتج بهدف تحقيق نمو اقتصادى طويل الأجل. وليست هناك قاعدة عامة، توفر لراسمى السياسة ـ حينئذ ـ مساراً عالمياً واحداً، للعمل قابلاً للتطبيق. فإذا أفرطوا فى الإنفاق على التسليح، أو كما هى العادة فى المحافظة على التزاماتهم العسكرية المدعاة فى فترة سابقة؛ فإنه من المحتمل أن يرهقوا أنفسهم، تماماً كعجوز يحاول العمل فوق قواه الطبيعية.(2)

رابعاً.. التوافق مع آمال الأمريكيين، وتلك مهمة صعبة فى تناوله ـ كمياً ـ وفى تقييمه كاتجاه اقتصادى، فجيل الأمريكيين الذى يشغل حالياً ـ وربما لعقد آخر أو أكثر ـ

مقاعد السلطة فى الشركات والحكومات، ويلعب - بالتالى - دوراً مركزياً فى صنع السياسة الاقتصادية، هو من أبناء فترة الانتعاش الطويلة، التى عاشتها أمريكا بعد الحرب، وتشكلت قيمه ومعتقداته وآراؤه عن المستوى المقبول للأداء الاقتصادى فى «أوقات سعيدة» غير عادية. إن ارتفاع الآمال الاقتصادية على الصعيدين الوطنى والشخصي، ينمى - بالضرورة - التبرم بالأوضاع الراهنة فى الولايات المتحدة. وقد يؤدى عدم الصبر إلى صنع السياسة الاقتصادية، على نحو متسرع. كما أبدى الأمريكيون - فى الحقيقة - منذ ست سنوات، شهية كبيرة فى قراءة كتب «علاج كل شيء»، التى تدعو إلى اتخاذ مجموعة متنوعة وقوية من الإجراءات؛ لتحسين مستوى النمو الاقتصادى والإنتاجية، وقدرة أمريكا التنافسية؛ بافتراض مسبق بالطبع بأنها ستعجل بالعودة إلى الأوقات السعيدة. والحق أن هذا الموقف لايفتقر إلى المزايا. إذ إنه أفضل كثيراً من المستنقع الذى أوقعت فيه أوروبا نفسها، بين الحربين العالميتين. ولكن هناك أخطاراً؛ فالآمال غير المحققة تخلق الإحباط الذى يخلق الشعور بالهزيمة، ويحدث ذلك كثيراً؛ فكتَّاب «الفعالية الوطنية» البريطانيون (من اليمين واليسار)، وقراؤهم فى العقد والنصف الأولين من هذا القرن، والذين فكروا ملياً فى انهيار بريطانيا العظمى وإمبراطوريتها بعد التفوق، وأملوا فى استراتيجيات تستعيد ماضاع، اختفوا بعد الحرب العالمية الأولى، وحل محلهم كتاب، يرون تقبل الانهيار كأمر طبيعى وحتمى.

إن منطقنا فى هذه النقطة لايدعو إلى التخلى عن الآمال الاقتصادية الكبيرة؛ حتى نجنب أنفسنا آلام الإحباط، بل تدعو إلى أن تكون آمالنا معقولة. ويجب أن نسوس آمالنا بالواقعية الجديدة، التى تتفهم أن ربع القرن التالى للحرب العالمية الثانية كان حقاً وقتاً سعيداً. ولكن الانتعاش الذى فاق كل تصور، خلال هذه الخمسة والعشرين عاماً، من المحتمل ألا تجربه مرة أخرى.

إن كل الأخبار الاقتصادية ليست قاتمة كما يحاول دعاة «اليوم الآخر» و «علاج كل

شيء» جرنا إلى الاعتقاد بذلك. ففي أي موازنة للاقتصاد الأمريكي... يقابل عدد من الأصول المهمة الخصوم، ويجب علينا أن نلاحظها. فمثلاً.. على الرغم من التدهور النسبى لإنتاجيتنا وضعف قدراتنا التنافسية... يستمر الحجم المطلق لإنتاج الصناعة الأمريكية فى النمو. وقد خلقت الأمة، حتى وهى تمر بالانتقال المنقطع والمؤلم إلى حقبة اقتصادية مابعد صناعية، الكثير من الوظائف الجديدة خلال اثنى عشر عاماً، وبخطى أسرع من أى وقت آخر فى تاريخها. وبالرغم من تزايد التحديات... تظل الولايات المتحدة مركز المعاملات الرأسمالية والمالية الدولية فى العالم، وتملك بنجاح أكبر قوة اقتصادية وسياسية (وعسكرية أيضا) دولية تفوق بكثير - فى النسبة والتناسب - ماكانت تملكه بريطانيا فى تسعينيات القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. والأكثر من ذلك أنها استطاعت تعويض خسائرها الاقتصادية الواضحة والمزعجة فى بداية الثمانينيات. وفى السنوات الأربع أو الخمس الأخيرة... نما متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى الولايات المتحدة، بمعدل أسرع من معدلات النمو فى معظم الأمم الصناعية الأخرى. ومع ذلك... ينبغى ألا نبالغ فى التقدير. إن النقاط المضيئة تشير - بحق - إلى أن الوقت ليس متأخراً على انتهاج سياسات اقتصادية لمواجهة مشكلات الأمة بنجاح. وتبعاً لذلك.. فإنه من الإنصاف أن نستنتج أن العقد الأخير من القرن العشرين سيكون فترة هامة ومؤثرة فى صنع السياسة الاقتصادية، يحدد ما يعنيه القرن الحادى والعشرين من زاوية الرخاء الأمريكى.

اضطراب حول الدور الصحيح للحكومة:

طوال الفصول السابقة... كانت مناقشاتنا فى صالح جدول أعمال اقتصادى للقرن الحادى والعشرين، يضع النمو الاقتصادى نصب عينيه. وبدلاً من اعتبار النمو ناتجاً طبيعياً ومتوقعاً لسياسات الاقتصاد الكلي، التى تحاول ترويض جموح دورة الأعمال، أو للسياسة العامة للأسواق، التى تستهدف ببساطة تعظيم فرص الربح، بدلاً من ذلك...

انتهجنا خطأً أصعب فى أن النمو الاقتصادى - وأساسه زيادة الإنتاجية - يجب أن يكون هدفاً اقتصادياً فى حد ذاته. وكان اعتبار النمو أمراً مفروغاً منه فى الماضى مسألة مفهومة . لقد حقق الاقتصاد الأمريكى - وهو منعزل وبدون استراتيجية للنمو - سجلاً ناجحاً من التوسع فى القرن التاسع عشر والثلاثة أرباع الأولى من القرن العشرين، ولكن ذلك لاينطبق على العقدين الأخيرين، وربما أكثر.

فى الفترة الأخيرة... أظهرت كل اقتصاديات العالم انخفاضاً فى مستويات الناتج لمقادير معطاة أوثابتة من المدخلات. وأدت هذه المشكلة المحيرة إلى انخفاض أداء الإنتاجية فى معظم الدول المتقدمة، وليس فى الولايات المتحدة وحدها. إن هذه المشكلة تتطلب فى حد ذاتها قدراً كبيراً من العناية. أما كون هذا الاتجاه يعكس، أو لايعكس أحداثاً، مثل: أزمة الطاقة، أو تحولات هيكلية أقل وضوحاً، مثل التغيرات الجوهرية فى طبيعة الإنتاج التقنية، فهى مسألة تخمينية بين الاقتصاديين. قد تكون الإنتاجية والنمو البطيئان نتيجة تغيير فيما تنتجه متطلباً لإنتاج نفس القدر من المنتجات بكمية أكبر من المدخلات. فإذا كانت هناك حدود تقنية للنمو والإنتاجية لايمكن تجاوزها... فإن الأمر - فى هذه الحالة - يتطلب فى ذاته إدخال تعديلات مهمة. وفى جميع الأحوال... يجب أن يكون النمو موضع اهتمام خاص فى السياسات الاقتصادية، وهو جدير بذلك؛ لأن حل كل بند من بنود جدول الأعمال الاقتصادى يتوقف على تحقيق النمو إلى حد كبير. ويحد بطء النمو من قدرة السياسة المتعلقة بالاقتصاد الكلى فى التعامل خاصة مع الاتجاهات الدورية. كما أن بطء النمو الاقتصادى يجعل حل المشكلات المتعلقة بتوزيع الدخل أمراً بالغ الصعوبة.

إن إدخال النمو الاقتصادى كهدف رئيسى يجعل مسألة صنع السياسة عملية بالغة التعقيد. فمثلاً... تتطلب السياسة العامة تجاه الأعمال، وصنع قرارات الإنتاج فى إطار معين لزيادة الإنتاجية، هو : إن السعى وراء الربح - كقوة موجهة - لايكفى وحده

لضمان تحقيق معدلات معقولة للنمو، وأن وضع النمو فى مقدمة جدول الأعمال الاقتصادى أمر حيوى، ولكنه ليس سهلاً أو دون ألم. كما أننا نعرف أن تراكم رأس المال يعد أداة لتنظيم الناتج الإجمالى إلى حدوده القصوى حتى مع وجود حدود للنمو. وأننا - ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين - نواجه متطلبات تشجيع تكوين رأس المال، والتأكد بعد ذلك من استخدامه بحكمة وكفاءة.

من الثابت أن وضع النمو الاقتصادى - كهدف مركزى - فى تقدير قضايا الأمة الملحة، يضع صانعى السياسة الاقتصادية أمام مشكلة فلسفية عويصة. إن الحديث العام والمجرد عن الحاجة إلى صنع وتنفيذ السياسة الاقتصادية؛ لإعادة تنشيط الاقتصاد الأمريكى نادراً مايحرك ساكناً. والسؤال: من يمكنه - بعد هذا كله - معارضة هذا الهدف النبيل؟ يبدأ الجدل - بالطبع - عند تحديد السياسة المناسبة، والوسائل التى يمكن بها تطبيق هذه الاستراتيجيات. ولكن قبل وزن وتقييم الاستراتيجيات، نصطدم بأهم لغز اقتصادى وسياسى فى عصرنا، وهو تحديد الموقع المناسب لجهاز الدولة واستخداماته. ولكى لاننسى ماهو واضح.. فإن السياسة الاقتصادية لأى أمة هى - فى جوهرها - ماتميل الحكومة - فى قرارة نفسها - إلى القيام أو عدم القيام به فى المجالات الاقتصادية الكثيرة، التى يمكنها التصرف فيها.

إن القول بانقسام الأمريكيين إلى فريقين متساويين حول دور الحكومة فى الحياة الاقتصادية - فى نهاية القرن العشرين - هو أقل من الواقع. ومن الممكن تفسير عدم التيقن حول هذا الدور بسهولة. تعرض مفهوم التدخل الحكومى من جانب الليبراليين، فى السبعينيات لهجوم من قبل الأجنحة اليمينية واليسارية فى الساحة السياسية. كما تمسك الراديكاليون - كما لاحظنا من قبل - بأن الدولة هى جهاز تنشؤه وتسيطر عليه، حتى مع مراعاة الملتزمين بالأهداف الضيقة لنظام الإنتاج من أجل الربح، ومن ثم فالتدخل الحكومى غير محايد. كانت الحكومة الكبيرة والتدخل على نطاق واسع مطلوبين لتشجيع

الأرباح، وكانت السياسة الكينزية مجرد أداة لإنقاذ سفينة الرأسمالية وإعادة تعويمها عن طريق خلق مد من الطلب الكلى المتزايد. وفى أثناء ذلك... انحازت سياسات التسويق لمصالح الشركات والأغنياء؛ إذ إنها لم توجه نحو هدف توسيع قاعدة الرفاهية الاجتماعية، ورأى الراديكاليون أن تفاوت القوى التوزيعية والسياسية ظل ثابتاً، بل ازداد وضوحاً رغم قيام دولة التدخل.

ونسج المحافظون - فى ذات الوقت - رؤية أخرى مختلفة مؤداها: إن الدولة العملاقة هى أداة القوى المعادية للرأسمالية؛ فالحكومة العملاقة سحقت الحوافز الخاصة وخلقت ركاماً هائلاً من عدم الكفاءة والطاقات غير المنتجة على حساب القوى المنتجة فى المجتمع، وهددت نظام الإنتاج من أجل الربح.

ينبغى أن يكون واضحاً أن وجهتى النظر غير صحيحتين فى الحقيقة. ومع ذلك... فقد أفضيا - معاً - إلى نتيجة مثيرة للاهتمام؛ فكل منهما يحمل نفس المغزى رغم مايفصلهما من أميال. وقام أنصار كل منهما بتقديمها منذ عقد أو عقدين، ويستخلص كل منهما نفس النتيجة: إن الدولة قد أصبحت هى المشكلة، بدلاً من أن تكون عوناً فى حل مشكلات رأسمالية القرن العشرين.

والنتيجة أنه فى غياب أية مناقشة، أو دليل عكسى... حظيت وجهتا النظر بشعبية كبيرة بين الأمريكيين (كان الوقت وقت ركود اقتصادى) على اختلاف خلفياتهم ومصالحهم الاقتصادية، كما لم تكن مهنة الاقتصاد منيعة فى قبولها. ومثلت هذه النتيجة - فى العقد الأخير - ظاهرة غريبة لايسهل تفسيرها. ولم يكن غريباً ازدهار العقائد والنغمات المعادية للحكومة بين من يرون مصلحتهم الشخصية فى الحكومة الأقل بالنسبة للوقت فى وقتنا الراهن على الأقل: إما فى شكل توقع لتخفيض ضرائب المستهلكين أو تشجيع أرباح المنتجين من خلال سياسات التحرير، وتحقيق سياسات مقاومة الاحتكار. ويرى هؤلاء فى

تراجع المسئولية العامة عن الفقراء وانحسار التنظيمات النقابية أمرين إيجابيين بقدر أو بآخر. في غضون ذلك... ظهر التناقض بين الذين يفترض أنهم مستفيدون من الحكومة الكبيرة، واتضح انصرافهم عن تأييد الأهداف الحكومية الفيدرالية، وأصبح كثيرون - ممن ارتبط تحسن مستوى رفاهيتهم بالتدخل الحكومي - يؤيدون تخفيض الضرائب والإصلاحات التي تؤدي إلى مزيد من التفاوت في الدخل والسياسات الاجتماعية المرتدة. وتبعاً لذلك... لم يعد للحكومة كثير من المناصرين النشطاء. ومع الموقف المعادي لتدخل الدولة، ظهر انعدام الثقة بمعظم - إن لم يكن كل - السياسات الاقتصادية، التي تدعو إلى التدخل.

والخلاصة.. أن الوضع الراهن ينفض اليد من صنع السياسة الاقتصادية، ويرى ضرورة أن تتخطى هذا الموقف مع ماتراه الآن من حتمية إعادة شباب الاقتصاد الأمريكي. إن المطلوب - الآن - هو نظرة أكثر موضوعية ورشداً لدور الدولة الحديثة في شئون الاقتصاد. ويمكن تحقيق بعض التقدم في هذا الاتجاه، إذا استطعنا مقاومة وهمين مهمين - في وقتنا الراهن - وهما : أن هذا الزمن هو زمن الحكومة الأقل، وأن الحكومة الأقل هي الاستراتيجية المفيدة في هذا الزمن.

يزعم أنصار الحكومة الأقل بأن الاتجاه الأساسي في الثمانينيات، هو الاتجاه نحو التدخل الحكومي الأقل، وأنه لا يقتصر على الولايات المتحدة وحدها. إن ملاحظة ما يحدث في إنجلترا تاتشر، وفرنسا ميتران، وأمريكا ريجان، وكذلك إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي في الاتحاد السوفيتي (السابق)، والصين، وبلدان أوروبا الشرقية.. يعني - في رأي كثيرين - أن الجزء الأخير من القرن العشرين يمر بعملية التخلي عن النزعة الراسخة القديمة للسيطرة الأكبر للدولة في الحياة الاقتصادية. وتعكس هذه النظرة ما يحدث لأول وهلة، ولكن التقييم اللاحق يوحي بأن تراجع دور الدولة، هو في الشكل، أكثر منه في المضمون، وأن تراجع الدولة مبالغ فيه، فانكماش الحكومة في الديمقراطيات الغربية، لم

يرق إلى مستوى انكماش دولة الرفاهية، كما أن التراجع هو انعكاس دقيق لبطء النمو الاقتصادى (ومايستدعيه من خفض الإنفاق) أكثر من كونه تغييراً فى الاتجاه نحو اتساع أنشطة الحكومة. أما المصارحة أو المكاشفة (الجلاسنوست)، والإصلاحات الاقتصادية فى الصين وأوروبا الشرقية.. فإنها لا تعكس الاكتشاف المفاجئ لآدم سميث ورأسمالية المنظم، بقدر ما تعكس الجهد المتأخر فى إصلاح أضرار عقود من التخلف فى إدارة التخطيط الاقتصادي، حيث كانت الأيديولوجية، - لا الكفاءة - المحرك الأساسى فى صنع القرار المركزى، وفى أثناء ذلك... استمرت «نافذة العرض» للاقتصاد اليابانى فى الثمانينيات، فى مسار الإنتاج من أجل الربح، مع نظام عال من التنسيق والرقابة على أنشطة الإنتاج والتوزيع الأساسية. وبالرغم من معرفة هذه النزعة اليابانية - على نطاق واسع - إلا أن أنصار الحكومة الأقل لا يعيرونها اهتماماً يذكر، مع أن «المعجزة اليابانية» تتخطى حدودها الإقليمية، وتقدم للعالم دروساً أخرى.

هناك بالتأكيد فى الولايات المتحدة تحول نحو التحرير الاقتصادى، وتخفيف سياسة مقاومة الاحتكار، و هناك أيضاً ضغوط قوية لتجميد وتخفيض المصروفات الاجتماعية، المستندة على اعتبارات الدخل، غير أن كثيراً من القوانين والإجراءات، التى اتخذت فى سنوات ريجان بدعوى أن الحكومة الأقل لم تكن - ببساطة - سوى التزام حكومى بتوفير أوضاع لصالح الأعمال. إن الحكومة لم تنكمش - بأى حال من الأحوال. ويبين جدول (10 ـ 1) حقيقة هذه المسألة.

جدول (10 - 1) : معدلات التغير فى الناتج القومى الإجمالى، والإنفاق الفيدرالى والإنفاق على مستوى حكومات الولايات المتحدة والمحليات (1981 - 1986)

بنـــود التغييـــــر	نسبة الزيادة فى الفترة (٪)
التغييرات فى الناتج القومى الإجمالى الحقيقى	13.1
التغييرات فى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى الحقيقى	7.8
التغييرات فى الرقم القياسى للإنتاج الصناعى	12.7
التغييرات في النفقات الفيدرالية	20.2
التغييرات فى إنفاق حكومات الولايات والحكومات المحلية	17.1

المصدر : التقرير الاقتصادى للرئيس، 1988.

مع زيادات فى الإنفاق الحكومى تجاوزت نمو الناتج القومى الإجمالى، قفز الإنفاق الحكومي، كنسبة من الناتج القومى الإجمالى إلى ذروة جديدة فى فترة السلام؛ فارتفع من 35.8٪ عام 1981م إلى 37.8٪ فى عام 1986م. وترخص هذه الحقيقة - أكثر من غيرها - مقولة أن سنوات ريجان قد ساهمت فى إحياء الاقتصاد الخاص على حساب انكماش الاقتصاد العام. فإن كانت هذه السنوات سعيدة للاقتصاد الخاص.. فإن السبب فى ذلك هو التوسع فى الإنفاق العام. وفى التحليل الأخير.. زاد اعتماد الاقتصاد على الحكومة.

لم يكن التوسع الحكومى متعمداً فى معظم الحالات. ومن ثم.. لم يكن له أى دور بناء، ولم يسهم فى إيجاد حل طويل الأجل لمشكلة النمو، أو غيرها من المآزق الاقتصادية. وبناء على وعد ريجان بـ «بداية جديدة للاقتصاد» فى 1980م من خلال مزيد من الاعتماد على قوى الاستثمار المشتقة من السوق، أبدى ميلتون فريدمان هذه الملاحظة:

«لقد بدت ملهمة، وهى مازالت فى صورتها المجردة، غير أن الوعد بزيادة الاستثمار اصطدم بالواقع. وبعد فترة قصيرة ـ تغرى بالتحول نحو الاتجاه الصعودى ـ استدامت الإنتاجية خطى النمو المتراخي؛ مما أثار كل هذا الاهتمام فى المقام الأول. ويختلف الحال الان، فمنذ حوالى ـ عقد تقريباً ـ ونحن نسير فى منحدر قابل للبقاء، لنمو اقتصادى يمتد فى طاقاتنا الإنتاجية، كما أصبحنا مدينين للأجانب بشريحة كبيرة ومتباينة مما تستطيع طاقتنا المتناقضة إنتاجه».[3]

إن ذلك يعكس انطباعاً حماسياً، وحقيقة غير متبلورة تماماً عن أن سنوات ريجان لاتقدم أى دليل على أن مناهج التقليل من الحكومة فى صعود، أو أنها تحقق النتائج الموعودة. إن الاعتراف بهذه الحقيقة، يسمح لنا بالنظر إلى دور الحكومة فى الاقتصاد بقدر أكبر من الموضوعية، وقد يسمح لنا ـ أيضاً ـ بالبحث بعناية عن طرق مفيدة لاستخدام السياسة الحكومية لتحقيق أهداف اقتصادية مرغوبة.

إن الحكومة لن تذوى فى زماننا هذا (إذا استخدمنا الفكرة التى تتبناها) بسخرية القدر من كل من الأيديولوجيات المحافظة والماركسية على السواء، وذلك لسببين مهمين، أولهما، إن جهاز الدولة لم ينشأ ـ فجأة ـ على عكس بعض التفسيرات الأيديولوجية الشعبية، كما أنها (الدولة) ليست من اختراع أصحاب النظريات الاجتماعية، وغيرهم ممن يميلون إلى الحلول الجماعية. لقد نشأت الدولة لمواجهة احتياجات معينة، ومالإن وجدت حتى اتسعت؛ استجابة لاحتياجات وجدت بوجودها. وتستحق هذه النقطة عناية أكبر مما نوليها الآن بكل تاكيد. ولكن يكفى لأغراضنا هنا أن نقوم بتعميم، ماكان يجب أن يكون واضحاً لمعظم المراقبين العاقلين؛ فالدولة ـ كصانع عام ـ للنظام والقواعد ومنفذة له وحامية للمصلحة القومية والحكم الأخير فى حالة تنازع الحقوق فى التاديخ، وكأداة أخيرة لتنسيق أداء كل المؤسسات الاقتصادية.. حقيقة لايمكن إنكارها من حقائق الحياة

الاقتصادية، وستظل كذلك بشكل أو بآخر زمناً طويلاً.

والأمر الثانى أنه حتى قبل ظهور الدولة الحديثة بجهازها السياسى والاقتصادى المتطور.. كانت النظم الاقتصادية تعتمد على أشكال أخرى من السلطة المركزية الشاملة، تقوم بكثير من المهام الموكولة - الآن - لوحدات الحكومة الحديثة؛ فالنبلاء مطلقو السلطة، ودعاة العقيدة الدينية، وملاك الأراضي، وأصحاب رأس الما ل، وبوائر الأعمال والشركات... كل هؤلاء لعبوا دور صانع اللعبة الاقتصادية واللاعب الرئيسى فيها فى زمن أو آخر. وبرغم أيديولوجية السوق.. فإن التاريخ يشير إلى وجود نزعة قوية للتحول إلى شتى أنواع السيطرة المركزية. إن الأساطير الشعبية حول حدود معينة للتصرفات الاقتصادية التى تمارسها الحكومة، تحجب غالباً حقيقة أن الحكومة قد وجدت لتحقيق أهداف اقتصادية عميقة. وفى مقدمة الاعتقادات التى تحقق - تماماً - أهداف المحافظين، ويعتنقها كثيرون ممن يظنون أنفسهم ليبراليين فى جوانب أخرى، ما يلى:

إن الحكومة بطبيعتها أقل كفاءة من المشروع الخاص الحر فى كل نشاط اقتصادى، كما أنها تعرقل نشاط الأعمال بالقواعد التنظيمية والروتين،لإنها مشلولة تماماً، بسبب ثقل البيروقراطية من ناحية، وضغوط المصالح السياسية من ناحية أخرى. وأخيراً.. فإن الحكومة الصغيرة هى الأصلح لتوفير أفضل الظروف التى تضمن استمرار النمو والتطور. ولقد رأينا من قبل كيف أن مثل هذه الأساطير تظهر وتشتهر دائماً، إلا أنها لم تكن موضع تقدير كبير فى الثلاثينيات ولكنها ازدهرت فى الثمانينيات. إن ما حاولنا إظهاره أيضاً، هو أن تلك القصة ليس لها أساس يذكر من الحقيقة، كما أنها - من الناحية العملية - قليلة الأثر فى كبح جماح التدخل الحكومى الواسع والقديم فى الاقتصاد الحكومى. ومع ذلك... فإنها تجرفنا وتحد من قدرتنا على إقامة حوار بناء حول الاستخدامات الصحيحة للحكومة ومكانها فى الاقتصاد، بقدر ما لها من شعبية واسعة.

أخيراً... وبصرف النظر عن حدة الجدل حالياً، وتمسك الأفراد بمواقعهم المتعارضة، فإن التاريخ يبين أننا سوف نتصارع حول ما هو أوسع من تلك الآراء الضيقة... حول ماهية الدولة وما يمكن أو ما يجب أن تقوم به. وفى التطور الفعلى للسياسة الاقتصادية للقرن الحادى والعشرين.. لن يكون هناك شك يذكر فى الدور الأكبر للحكومة. ولسوف يتضح الأمر أكثر حتى بالنسبة للموطنين، الذين يميلون ـ الآن ـ للحكومة الأصغر، من ضرورة وجود قدر أو آخر من الاعتماد على سلطة مركزية، لحل المشكلات الأساسية للإنتاج والتوزيع، خاصة مع اتخاذها بعداً دولياً أكثر فأكثر، احتوائها أمن الأمة الاقتصادى بصورة غير مسبوقة. سيتعين على الاقتصاديين ـ فى هذه الأثناء – الاختيار ـ كما كانوا يختارون دائماً ـ بين الدفاع عن مركز خاسر أو التحرك لاكتساب مواقع يمكن التشبث بها.

لا شك أن بعض القراء سيستبعدون هذه الملاحظات، على أساس أنها حماقة متغطرسة، ويفضلون الإيمان بأن الأحداث هى التى ستوفر الاختيار الأفضل بين الحكومة الأقل والحكومة الأكبر... بين سياسة اقتصادية نشطة للحكومة أو سياسة اقتصادية سلبية. ومع ذلك.. فنحن نشجع الذين يتمسكون بهذا الرأي، على تأمل الاتجاه التاريخى الطويل والتحولات الجارية فى الأحوال الاقتصادية، قبل أن يتحول هذا التعميم إلى عبث حرفى لا معنى له، وحينئذ.. لن يحظوا بالرضا عن النفس، بل سيصابون بقدر كبير من الخوف.

إن اتساع دور الحكومة فى الاقتصاد، أياً كانت ضرورته الاقتصادية يخلق مشكلاته الخاصة. واليقظة مطلوبة حتى يمكن للحكومة الاستجابة للمشكلات الحقيقية، التى تواجه الأمة لكى لا تكون أداة سياسية فى يد مجموعات مصالح أو طبقات اقتصادية بعينها. ويعتبر تعظيم دور الحكومة الاقتصادى والاجتماعى ـ فى نظر المحافظين بالتحديد ـ تهديداً لحقوق الفرد ودعوة للتجارب السياسية والاقتصادية الخاطئة. والإدعاء الراديكالى

بأن الحكومة هى باستمرار خادم مطيع للمصالح الاقتصادية المسيطرة، هو أيضاً ادعاء غير دقيق على طريقته الخاصة. ويقبل الدفاع عن الحكومة الكبيرة بالنسبة للراشدين ـ من الرجال والنساء ـ فى حالة واحدة فقط، هى أن تكون البدائل على نحو قاتم جداً.

إن مناقشتنا عن الحكومة والدور الأكثر نشاطاً وليس الأقل، كانت مجردة وفلسفية. وما من شك فى أن من يطلبون برامج واستراتيجيات حكومية محددة، سيشعرون بخيبة الأمل على الرغم من استعراض كثير من البرامج البديلة فى الفصول السابقة. وتكفى الإشارة إلى بعض ما قد يعكس الأهداف العملية، لا المجردة للسياسة الاقتصادية: السياسات الحكومية التى تتمثل فى الإجراءات التمويلية والضرائب غير المباشرة، وتدخلات مباشرة بهدف زيادة تكوين رأس المال، وتشجيع البحث والتطوير ودعم التقدم التكنولوجي، وتوفير المزيد من القوى العاملة المتعلمة، وعدم تشجيع الاستهلاك الحاضر لزيادة المدخرات، وتأكيد البعد الزمنى الطويل فى تقدير الأرباح، وبرامج إعادة بناء وتطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية للأمة. مع العمل ـ فى ذات الوقت ـ على تصحيح الاختلالات الهيكلية والتوزيعية المؤلمة، وتنظيم التقلبات الدورية المتطرفة قصيرة الأجل فى الاقتصاد الكلى. وقد تكون وسائل هذه الغايات موضوعاً للاختلاف النظرى والسياسى الأمين والصادق بين المعللين الاقتصاديين من حين لآخر. ولكن قبول الغايات ـ ذاتها ـ قد يكون وليد اتفاق فى الرأى بين الاقتصاديين بالنسبة للسياسة، وهذا الاتفاق هو أقرب مثالاً مما يعتقد الرأى العام.

ملحوظة نهائية عن «اليوم الآخر»:

ونحن نقترب من نهاية دراستنا للتعليل الاقتصادي، وأوضاع صنع السياسة الاقتصادية نأمل فى أن تكون الرسالة واضحة. إن الاقتصاد الأمريكى يواجه مستقبلاً اقتصادياً يزداد اضطراباً باستمرار، كما أن دوائر مهنة الاقتصاد يسودها قدر من

التشويش وعدم التيقن. ورغم ذلك.. فإن المشكلات لا تفتقر إلى حلول، ومازال الحلول ممكنة فى إطار اقتصادى واجتماعى عام، غير أن رؤيتنا تبدو شاحبة بعض الشئ فى ضوء ما تذهب إليه الكتابات الاقتصادية حالياً، فهى بكل المعايير لا تمتلك نوعية الإثارة التى تمتلكها سيناريوهات «اليوم الآخر» التى ظهرت أخيراً ، خاصة بعد يوم الاثنين الأسود. ومع أن شهية عامة الأمريكيين نهمة بهذه النظريات الاقتصادية المتداولة، إلا أن مهنة الاقتصاد لم تخض بعد فى هذا الاتجاه العام. وبين دعاة «اليوم الآخر»... لا توجد إلا حفنة قليلة من الاقتصاديين المحترفين، الذين لم ينجح منهم أحد فى كسب الأنصار داخل المهنة. وبينما قد يرى البعض ـ دون أدنى شك ـ أن مثل هذا السلوك دليل على رغبة قوية فى إرضاء الذات، إلا أن هناك كثيرين ـ من وجهة نظر هذا الكتاب ـ ممن يثنون عليه.

قد يعتقد عدد محدود من الاقتصاديين بصفة شخصية أن زلزالاً اقتصادياً وشيك الحدوث، غير أن الرؤى غير مستحبة مهنياً على الأقل، وهذا صحيح لعدة أسباب. أولها.. إن الخبرة السابقة تظهر الاحتمال القوى بأن تكون التنبؤات الاقتصادية مخطئة، إن لم يكن فى تتابع الأحداث وأسبابها، فعلى الأقل فى توقيتها. والنتيجة هى انهيار مصداقية المتكهنين مهنياً، وهو ما يعد بالنسبة لمعظم الاقتصاديين، خسارة أفدح من كل المكاسب القصيرة الأجل بسبب سوء السمعة، التى قد تتعرض لها التنبؤات الكئيبة فى الأجل الطويل. وثانيها.. مشكلة أن صدق النبوءة لا يحقق مكاسب تذكر، فلن يحظى بالرضا إلا من يمتلكون ذاتاً متضخمة، عندما تتحقق نبوءتهم بحدوث زلزال اقتصادى مكافئ «لزلزال كاليفورنيا الكبير». وهناك بالطبع سبب آخر وجيه لامتناع الغالبية العظمى من الاقتصاديين عن ممارسة التنبؤ بـ «اليوم الآخر» ، وهو أن «الانفجار المدوي» للأحداث، يخالف السوك الاقتصادي، والعمليات الفكرية، والنظرية التحليلية عند معظم المعللين الاقتصاديين. وسنتناول هذه النقطة بقدر من التفصيل.

بينما ينأى أن معظم الاقتصاديين بأنفسهم عن ممارسة نبؤات «اليوم الآخر».. إلا

أن هناك قلة تحظى - فى الآونة الأخيرة - بكثير من الاهتمام، لذلك.. فإنه من المناسب، ونحن نختتم بحثنا فى مستقبل التعليل الاقتصادى وممارساته، أن نقدم موجزاً عن هؤلاء القلة الذين لا يرون فى المستقبل إلا أشد الأيام سواداً. وتسير سيناريوهات «اليوم الآخر» على خط أو أكثر من خطوط ثلاثة: إحداها، يرى أن الأزمة الوشيكة تعنى انهيار أسس ترتيباتنا فى الإنتاج، والحجة هى أن انكماش قدرة أمريكا التنافسية هو طريق الدمار الاقتصادى. وأن ذلك نتيجة ضعف ممارسات إدارة الأعمال لأسباب مختلفة، ونقص البحث والتطوير فى مجال تقديم المنتجات الجديدة، وعدم إعطائه الأولوية فى الاستثمار، والقيادة الحكومية غير المستنيرة وغير الكافية، وتخلف الإنتاجية بصفة أساسية. ويقترن هذا الرأى أساساً بكل من روبرت ريتش من جامعة هارڤارد، ومعاصره ليستر ثورو، من معهد ماساشوستس للتكنولوچيا وكلاهما عمل كمستشار اقتصادى لدوكاكيس فى حملته الانتخابية للرئاسة عام 1988.[4]

تركز السيناريو الثانى للأزمة على الأحداث المالية الملحة. وكانت الرؤية المالية لـ«اليوم الآخر» تتعرض لعدد من المشاكل، تتراوح بدءاً من السياسة النقدية القومية والدولية والتنسيق النقدى بما يمهد لترتيبات أو اتفاقيات عملة نقدية عالمية موحدة، إلى سيادة الدين أو القرض كعلامة سائدة أو بارزة لسوق المال. ولسنا بحاجة إلى القول بأن هذه المدرسة قد تلقت دعماً عملاقاً ضخماً بعد أحداث 19 أكتوبر، 1987م. إن الانهيار الذى حدث يوم الاثنين الأسود قد أوشك على إثبات صحة هذا السيناريو، كما يعتقد معظم المراقبين الاقتصاديين.

وانطلاقاً من هذا المنظور التعليمى على الأحداث المستقبلية الاقتصادية.. فإن الحقيقة القائلة بأن الاتفاقيات المالية المعاصرة قد تمت تحت تهديدات بانهيارها، إما من الضغط التضخمى أو من ظروف مفاجئة لعدم السيولة أو عدم وجود الحل، وكل ذلك يقودنا إلى مزيد من الاقتراض. إن كتاب «العيش بما يتجاوز مواردنا» لألفريد مالابار،

Alfred Malabre، من وول ستريت چورنال[5] يعد واحداً من أكثر الكتب التى ألقت الضوء على وجهة النظر هذه. ومع ذلك كان «الكساد العظيم عام 1990» للبروفيسور راڤى بهاترا، Ravi Bhatra، أكثر الكتب مبيعاً فى هذا الصدد، وجاء ترتيبه العاشر فى قائمة الكتب غير الخيالية فى عام 1988/1987، التى نشرتها النيويورك تايمز.[6]

ويستند السيناريو الثالث عن الأزمة الوشيكة إلى دورة الحياة الاقتصادية، وعادة.. ما يستند هؤلاء النقاد ـ وليس دائماً ـ على شكل أو آخر من أشكال «دورة الحياة» (بالتركيز بصفة خاصة على دورة الأعمال) بالإضافة إلى جزء سياسى، وآخر نفسى / اجتماعي. ولنظرية الدورة مجال واسع للاختيار فى تحديد القوى، التى ترسم المصير الاقتصادى، فمثلاً.. يتتبع كتاب پول كينيدى الأكثر مبيعاً «قيام وسقوط القوى الكبرى» الأثر الخطير للإنفاق العسكرى والدفاعى المفرط فى الانحسار الاقتصادى للأمم.[7]

وأياً كانت أسس التنبؤات فى سيناريوهات «اليوم الآخر»، فإنها ليست دون قيمة تعليمية مهمة، إذ تطرح تساؤلات مهمة وتسهم إسهاماً إيجابياً فى الأدبيات الاقتصادية. وقد تؤدى أحياناً ـ بالفعل ـ إلى اتخاذ السياسات والإجراءات التصحيحية، ولكنها فى الغالب أضيق مما هو متصور. غير أنها ـ كنظرية من نظريات «كل شئ أو لا شئ» ـ متهمة بالتبسيط المخل للعالم. ولكن قد يجد معظم المراقبين من أصحاب الفكر الثاقب فى كل أنواع التنبؤات بـ «اليوم الآخر»، التى ذكرناها أشياء كثيرة دقيقة. ومن الصحيح أن كتابنا قد رصد أزمات الإنتاج والمال، كما رصد بعض النزعات الاجتماعية ذات الطابع الدوري، فى محاولة استكمال صورة المشكلات، التى يواجهها الاقتصاد الأمريكي، ولكن هناك فرقاً. إن الرؤى الغامضة تنقصها دائماً المرونة. كما أن تنبؤات «اليوم الآخر» الاقتصادية لاتستطيع ـ فى الغالب ـ تصوير كيفية تكيف الإنسان للأحداث. وفى الكثير من الحالات ـ ربما معظم الحالات ـ تنفى الأحداث المتغيرة والرؤى الإنسانية صحة هذه التنبؤات.

تتوفر الشواهد على كل من النقطتين، فرؤية ماركس وهى أهم سيناريوهات «اليوم الآخر» ، فى النصف قرن المنصرم قد انحسرت. إن نبؤة كارل ماركس بنهاية الرأسمالية كانت تبدو – بغض النظر عن الهجمات السياسية والثقافية الشرسة ـ مستندة إلى أسانيد معقولة، فى ضوء حقائق رأسمالية القرن العشرين وصراعه الطبقى، واتجاهاته الاقتصادية والسياسية الواضحة. وفى التحليل الأخير... لم يكن القهر السياسي، أو انتصار الفكر التقليدى هو الذى أفرغ رؤية ماركس من محتواها، بل كان السبب ـ ببساطة ـ هو تغير العالم بطرق جعلت السيناريو الماركسى بحرفيته غير منطقى وعديم الصلة بالواقع. وأدت التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى جاء بعضها بالصدفة، وجاء بعضها الآخر نتيجة تغيرات سياسية حكيمة ببساطة إلى إضعاف دعوة ماركس بحتمية الثورة البروليتارية، وانهيار مؤسسات الملكية الخاصة، فبقدر ما تغيرت الرأسمالية ـ وقد تغيرت بالفعل ـ اعتبر ماركس محقًا فى نقده العام للرأسمالية. إن عالم الرأسمالية الذى عرفه ماركس، فى القرن التاسع عشر، لم ينته بانفجار مدوٍ كما رأت نبؤة ماركس، ولكنه انتهى بأنات خافتة.

لم نقصد بمناقشاتنا تلك مناقشة أهمية الأسانيد التى تشير إلى المشكلات التى تواجه الاقتصاد الأمريكي، واقتصادات أمم أخرى. إنها أبعد عن ذلك تماماً، فالقصد هو العودة إلى نظرتنا الأولى للتحليل الاقتصادى، وهى أنه عملية متطورة، وأن صنع السياسة يعد تهيئة للعقل لمعالجة الأوضاع الاقتصادية غير المقبولة. كذلك حاولنا أن نبين أن الاقتصاديين يعرفون كثيراً عن المشكلات التى تواجه الاقتصاد، ووسائل تصحيحها. أما كيف تعمل الاقتصادات إذا ما نفذنا من ترتيباتها الخارجية الشكلية إلى جوهر مادتها، فإن ذلك لم يعد سراً، وكذلك لم يعد سراً كيف لا تعمل الاقتصاديات بشكل جيد. وعلى عكس الآراء السائدة ومعظم رؤى «اليوم الآخر».. فإننا لم نخرج عن نطاق قدرة التحليل الاقتصادى فى التعامل مع العالم.

والمحزن أننا ما نزال فى الموقف غير المريح لأمة، يتعين عليها أن تقوم باختيارات اقتصادية وسياسية صعبة. إن قانون تكلفة الفرصة البديلة مازال سارياً، ونظراً لخطورة كثير من معضلاتنا الاقتصادية.. فإن قائمة اختيارات الحلول السياسية العملية تظل ثقيلة وباهظة. ومع ذلك.. يظل الاختيار أقل تكلفة بكثير من اختيار الوقوف مكتوفى الأيدى. وفى كلتا الحالتين... سيكون «التكيف» هو الرد الوحيد على الأمد الطويل. وفى كلتا الحالتين ـ سواء اخترنا الحلول السياسية الصعبة، أم السير إلى أوقات أصعب ـ يظل التمزق الاقتصادى والسياسى العميق فى المدى القصير مجرد احتمال. أما فى المدى الطويل ـ وبافتراض عدم حدوث كارثة نووية أو بيئية ـ فإن النظم الاجتماعية تستطيع التكيف. إن ملاحظة كينز المزعومة بأننا سنكون جميعاً موتى ـ فى الأجل الطويل ـ برغم دقتها بالمعنى البيولوجى الشخصى، إلا أنها تخطىء رؤية التنظيمات الاجتماعية فى الأمد البعيد. وبصرف النظر عن قيام وسقوط كثيرمن الأفكار والعقائد الاقتصادية فى عديد من الآجال القصيرة... إلا أن التعليل الاقتصادى والممارسات الاقتصادية ـ كنشاط اجتماعى ـ سيظل باقياً على الأمد الطويل. إن اليقين بهذه الحقيقة ـ على نطاق أوسع من كونها صحيحة أم غير صحيحة ـ ربما يلعب دور المانع الرئيسى لتقبل سيناريوهات «اليوم الآخر» بين الاقتصاديين. ومع ذلك... فإن هذه النظرة الأبعد لا تعفى الاقتصاديين أو غيرهم ـ بشكل أو بآخر ـ من التعامل مع المشكلات الاقتصادية الحالية.

خاتمة

يظن بعض الناس أن أكثر الأشياء نفعاً، بمعنى أن ما يجب التفكير فيه هو: كيف نجعل الأشياء تعمل على نحو أفضل فى إطار مجموعة المؤسسات، التى يعمل اقتصادنا فى ظلها؟ ويظن آخرون أن ثمة اختلالات جوهرية فى هذه المؤسسات، ومن المتعين إصلاحها، بطريقة أساسية عاجلاً أو آجلاً. ولا أتصور كيف يمكن للمرء - فى المستوى الحالى للمعرفة - إثبات أن أحد الأوضاع صحيح، وأن الآخر غير صحيح. إن تجربتنا غير قاطعة للغاية.

ولا أرى أن التفكير - تفصيلاً - فى كيف يؤثر المفكرون فى الأشياء من الأمور المفيدة كثيراً، إلا أنه يجب القول بأن المفكرين يؤثرون ذلك بالفعل. وعندما تتعرض مجموعة من المؤسسات للاضطراب.. لا يتسع الوقت للتفكير فى مجموعة أخرى جديدة. ومن ثم.. يلتقط الناس شيئاً من الرف للقيام بذلك. وفى الفترة 1929-1932، رجع الناس إلى الحرب العالمية الأولى، بحثاً عن كيفية إدارة الاقتصاد فى ذلك الوقت، ولم يعثروا على مخزون كاف من الأفكار، فقد كان إجراؤهم مستعجلاً، ولم يكن فى استطاعتهم صياغة أساليب أساسية جديدة للتعامل مع الأشياء فى مثل تلك الفترة الوجيزة، فأمسكوا بالأشياء، التى كانت فى متناول أيديهم، وهذا ما تفعله دائماً المجتمعات فى الظروف الصعبة.[1]

روبرت . ى . لوكاس الابن
Robert E. Lucas, Jr.

بدأنا مسحنا بصنع السياسة الاقتصادية بفحص تناقض معلق فوق رأس الاقتصادات المتأخرة. فمن ناحية.. ربما لم يكن الاهتمام العام بالمسائل الاقتصادية قوياً،

مثلما هو الحال الآن، ومن الناحية الأخرى فإن الثقة فى قدرة الاقتصاديين على التفسير وابتكار الحلول للمشكلات والتحديات الاقتصادية التى تواجه الأمة متدنية، ويبدو أن تراجع هذه الثقة مستمر، ولذلك أخذنا على عاتقنا مهمة إظهار أن المعللين الاقتصاديين - فى الحقيقة - هم فى وقتنا الراهن أكثر جدارة بكثير فى رؤية الاتجاهات، والبدائل التى تواجه الاقتصاد المعاصر، مما هو مفهوم عموماً. والأكثر منذ ذلك، توفر قدر من الاتفاق بين الاقتصاديين حول حدود وإمكانيات صنع السياسات بصورة صحيحة، أكبر مما يعتقد داخل وخارج المهنة. إن التفكير الاقتصادى قد لا يكون متجانساً، وهو أيضاً غير منظم على عكس الاعتقاد الشعبي.

لقد دافعنا عن نظرة أبعد للأفكار والمؤسسات الاقتصادية. ووفقاً لهذا الخط... اتخذ فحصنا للمسائل الاقتصادية فى وقتنا الراهن، والسياسات الممكنة بعداً تاريخياً. وينزع هذا المنهج إلى تأكيد خاصيتين أساسيتين للعمليات الاقتصادية، الأولى: الطابع الشامل الذى يتقيد بزمن لبعض المشكلات الاقتصادية الأساسية، والثانية: التغيرات الدائمة فى الظروف الاقتصادية، التى تتبلور خلالها الثوابت وتزداد وضوحاً. وتعنى الحقيقة الثانية أن عمليات التعليل الاقتصادى وأنشطة المؤسسات الاقتصادية فى تطور مستمر وقابلة للتكيف.

إن ضعف الحساسية تجاه الطابع التطورى لعلم الاقتصاد يكون إما بسبب تعمق جذور هذا النقص فى النظرة الأيديولوجية الجامدة، أو بسبب التمسك المفرط بالأدوات والأفكار الاقتصادية المجربة فى السابق، وهذا يمثل - بالطبع - تهديداً خطراً ودائماً لكل من الاقتصاديين ومراقبى الاقتصاد. ومع ذلك.. فإن الرؤية البعيدة للعمليات الاقتصادية تبين أن الأحداث، هى التى تحكم الأفكار غير الملائمة والمقطوعة الصلة فى التعامل مع الاهتمامات الضاغطة والمباشرة والملحة لجدول الأعمال الاقتصادى للمجتمع، وكان ذلك هو الحال بالنسبة للمدافعين عن العقائد التقليدية فى الثلاثينيات، وكذلك بالنسبة لأنصار

«الاقتصاديات الجديدة» فى السبعينيات، وسوف تكون كذلك ـ دون شك ـ بالنسبة لأنصار «جانب العرض»، ودعاة الآمال الرشيدة فى الثمانينيات.

وفى عالم التجريد على الأقل... لا تحظى مثل هذه النهايات المفتوحة، التى تحبذها النظرة التطورية للتعليل الاقتصادى، والممارسة الاقتصادية بالترحيب عالمياً، فالنظرة للمسائل الاقتصادية التى لا توفر اليقين العلمى، وتضع المعللين الاقتصاديين فى وضع غير مريح، بسبب علمهم بأن عليهم تغيير (تكييف) وجهات نظرهم الاقتصادية من حين لآخر، التى تبدو بالنسبة لكثيرين نظرة غير مهنية. وسواء كان مهنياً أو غير مهنى (محرج أحياناً) فى نظر حفظة الحكمة الاقتصادية.. فلا نتيجة له من أى نوع كان، نظراً لأن الأفضل والأسوأ عن المعللين الاقتصاديين يغيرون ـ على أى حال ـ رؤيتهم إلى حد ما، وإن كان بغير إعلان أو إدراك من جانب المعللين الأفراد أنفسهم. فإذا أخذنا الأمور على هذا النحو.. فإن الاعتراض المسبق على النظرة المفتوحة والتطورية للتعليل الاقتصادي، وصنع السياسة الاقتصادية لا معنى له، ما دامت التغيرات فى الفكر والنظريات الاقتصادية، ستحدث سواء أيد ممارسو الاقتصاد، أو حتى اعترفوا بأى منهج تطورى أم لا.

من هذه المناظير... فحصنا التعليل الاقتصادى وصنع السياسة، ولكن ما الذى تعلمناه بالضبط؟ وما الذى يمكن أن نقوله عن قدرة الاقتصاديين على ابتكار سياسات مناسبة للتسعينيات وما بعدها؟ وبالفعل، ماذا يعرف الاقتصاديون؟

أولاً... وقبل كل شئ، فإنه بالرغم من التقلب بدرجة 180 فى بؤرة التحليل، ومداخل التحليل العملى الذى ميز الممارسة الاقتصادية طوال العقود الكثيرة الأخيرة... فإن المحتوى الفنى لما يدرسه الاقتصاديون، ويفترض سيطرتهم عليه لم يتغير كثيراً. فالمقدمات فى علم الاقتصاد لا تزال مرتبة على نحو ما كانت عليه دائماً تقريباً، وتغطى نفس موضوعات المقدمات فى منتصف الستينيات، فالتقسيم النيوكلاسيكى لـ «پول صامويلسون» لعلم الاقتصاد إلى مكون اقتصاد كلى وآخر جزئى ما زال سائداً. وقد

أدخلت بعض الإضافات هنا وهناك، ولكن المرجع العادى فى الثمانينيات، يزيد بنسبة 50٪ عنه فى الستينيات. وأضيفت - فى إطار التقسيم النيوكلاسيكى لصاموليسون - بعض الفصول الوصفية أساساً عن الفقر والإنتاجية، واقتصاديات الحضر، والاقتصاد الراديكالي، بالإضافة إلى عدة فصول أخرى، تتناول تنظيم الأعمال وأسواق المال، كما أضيفت بعض أسانيد النقديين النظرية، واقتصاديات جانب العرض، ونظرية الاختيار العام، والآمال الرشيدة. لقد كانت هذه الإضافات تعرض - فى بعض الأحيان - كهوامش مطولة، لا تخل كثيراً بجوهرها النظري، ويمكن القول بأن عدداً كبيراً نسبياً من هذه الإضافات لم يكن إلا تمشياً مع «الهواية» (نزوع دائم عند المفكرين). ومن غير المحتمل أن تحتل مكاناً مرموقاً بين «الأزياء الدائمة» للتعليل الاقتصادي. ولكن إذا كان جسم علم الاقتصاد لم يتغير منذ الستينيات، فهل يعنى ذلك أن التعليل الاقتصادى قد فقد الأمل فى أن تكون له صلة بالكشف عن الوحدات الاقتصادية؟ إن الإجابة عن ذلك السؤال تستدعى رؤية التغيرات التى لا تظهر فى المراجع الاقتصادية ومناهج علم الاقتصاد فى الجامعات. فعندما نفعل ذلك.. فإننا قد نعثر على بعض الأمل.

إذا أخذنا إطاراً زمنياً - أقل من الستينيات حتى الثمانينيات - فإن ذلك سيوفر لنا فرصة التبصر المثير فى الاتجاهات الأخيرة لمنظومة الاقتصاد. إن أكثر التغيرات إثارة للاهتمام فى العقد الأخير هو «تهافت الأيديولوجيات» فى الأفكار الاقتصادية وفى البناء النظري. وتكشف سنوات «ريجان» هذا التهافت الأيديولوجى، إذ انتخب ريجان للرئاسة باعتباره أكثر الرؤساء الأمريكيين تمسكاً بالأيديولوجيا. وقد وعد بالعودة إلى الحكومة المتقلبة، والحد الأدنى من الهندسة الاجتماعية، والتمسك بالحقيقة الأبدية، وتوازن الميزانية الفيدرالية. ومع ذلك...قام ريجان بكثير، مما يناقض وعوده، ولم يكن ذلك بالطبع سياسة بناءة شاملة، كما أنه أدى إلى إشاعة الاضطراب فى الأيديولوجيات والاقتصاديين الممارسين على السواء.

ومما زاد الأمور تعقيداً.. أن سنوات ريجان نجحت فى وقف التدهور الاقتصادى العام، الذى كان شديد الوضوح فى أواخر السبعينيات، فتمت السيطرة على التضخم واستقر مستوى البطالة، إن لم ينخفض. ولم يكن النمو الاقتصادى باهراً، ولكن الاقتصاد حقق نوعاً من التقاطر إلى أعلى. ورغم ذلك.. لم يتحقق إلا القليل من جدول الأعمال المحافظ. وظلت مشكلة النمو الاقتصادى والتغيرات الهيكلية واضحة للعين الفاحصة. ولكن الأعوام الثمانية لم تكن بقدر كبير من السوء، إذا ما أخذت كل الأشياء فى الاعتبار. ولكن المشكلة هى صعوبة انتساب ذلك إلى المحافظين، لأن الإدارة مارست الانتهازية السياسية والاقتصادية، بدلاً من الالتزام بمبدأ ثابت. ولم تثبت سنوات الثمانينيات صحة أو خطأ الموقف الاقتصادي، أو الموقف الاقتصادي/السياسى الإمبريالي. كما لم تحقق سنوات ريجان كثيراً، والشئ الوحيد الذى أنجزته هو إفراغ النظريات الأيديولوجية من محتواها دون قصد. والحقيقة أن انحسار التطرف الأيديولوجى بما سيترتب عليه من آثار بعيدة المدى على التعليل الاقتصادى ، ربما يصبح أكثر أساطير الثمانينيات أهمية.

وعلى المنحدر.. توجد بالطبع مشكلة الوهن، الذى أصاب السياسة، بعد حرمانها من الحماس الذى تضفيه عليها القناعات الأيديولوجية المستقرة، وكانت حملة دوكاكيس - بوش الانتخابية فى عام 1988، فى ضوء ما طرح ونوقش من قضايا اقتصادية، أشد الحملات الانتخابية كآبة فى تاريخ الولايات المتحدة الحديث من ناحية. وأتاح تراجع القناعات الأيديولوجية فى المسائل السياسية والاقتصادية من ناحية أخرى إمكانية توسيع وتعميق محتوى التعليل الاقتصادى. ومن ثم.. لا يعتبر انحسار الجدل الأيديولوجى تطوراً سلبياً على الإطلاق.

ولم يكن انحسار الجدل السياسى الأيديولوجى ظاهرة أمريكية فقط، كما أنها لاتعنى ببساطة - خروجنا عن الطوق الأيديولوجى. وبالرغم من أن هذه الفكرة التى تعرض وتستخدم بشكل جيد، تحمل كثيراً من عناصر الحقيقة. إنها تعنى فقط أن الصراع

الأيديولوجي - على مستوى العالم - فى القرن التاسع عشر قد استهلك قدرة الإيمان السياسى البحت على خلق التعاطف. وعاد للانتعاش - فى الآونة الأخيرة - كثير من قوى ما قبل القرنين التاسع عشر والعشرين، التى تربط البشر فى حركات اجتماعية، مثل: العقائد الدينية والقبلية والعرقية والقومية، وغيرها من روابط غير رشيدة، بل ومضادة للعقل أحياناً. ويجب ألا نخلط بين كل ذلك من حيث الهدف أو الأثر، وبين الدور التاريخى الذى لعبه التعليل الاقتصادى السياسى. فالقوى الأولى تعمل فى الأساس، كأدوات لتجنب حقائق الحياة اليومية، بينما يعد التعليل الاقتصادى جهداً عقلياً، لتفسير تلك الألغاز (حقائق الحياة).

عجل عدول الفكر الاقتصادى والسياسى عن التطرف الأيديولوجي، الذى كان سائداً منذ عقد أو أكثر بإمكانيات الحوار المفيد حول المسائل الاقتصادية. إلا أنه من الغباء الاعتقاد بأن الانعكاسات الأيديولوجية لم تعد تلعب أى دور بالفعل فى التعليل الاقتصادي، وصنع السياسة فى وقتنا الراهن. إنها تلعب بالفعل دوراً، وستستمر فى لعبه فى المستقبل أيضاً. ولا يجب اعتبار هذه الحقيقة شيئاً محزناً، لأن الجدل الأيديولوجى على ما يبدو، يثرى المجتمعات الديمقراطية، ويثير الشغف والحماس، ويحرك الإنجاز الفكري. ومع ذلك.. فإن انخفاض مستوى هذا الجدل يتيح للمراقب المتعمق - على الأقل - فرصة تقدير المعتقدات الاقتصادية بقدر أكبر من الدقة والوضوح. لقد حاولنا - فيما مضى - إظهار أن التقييم عن كثب، يكشف عن أن الاقتصاديين - رغم توحدهم فكرياً - هم أقرب كثيراً إلى الاتفاق حول كثير من القضايا السياسية الاقتصادية مما هو متوقع.

إن دورية الأعمال - وليس بالتأكيد موعد تكرارها - لم تعد موضع جدل على مستوى الاقتصاد الكلى. كما أنه لم يعد هناك انقسام مهم فى الرأى حول القوى الاقتصادية، التى تحدث التقلبات الحادة لدورة الأعمال بمعناها الصحيح. وأثبتت السياسة العامة أنها أصبحت تستهدف التأثير فى اتجاهات الدورة، وأنها تؤخذ بهدوء ويتحقق حولها قدر كبير من التوافق فى الرأي، بعد أن كانت موضع خلاف واسع. وأصبحت محدودية جهود إدارة الطلب - من خلال السياسة المالية - مفهومة بصفة عامة،

مثلها مثل ضرورة الاهتمام بالعجز المالى والتجارى (أما مسألة كيف ولماذا فإنها لا تزال موضع خلافات عتيدة). كذلك أصبح من المتفق عليه أن السياسة النقدية ـ كأداة مركزية فى إدارة الطلب فى الأجل القصير ـ هى بصفة عامة ، أكثر فعالية فى مقاومة التضخم وإن كانت قيمتها ـ إن وجدت ـ كأداة لتشجيع الاقتصاد فى حالات الانكماش الخطيرة غير مؤكدة. قل الخلاف بين الاقتصاديين كثيراً فى وقتنا الراهن حول أسباب «الشبح المخيف»، الذى يفزع جميع النظم الاقتصادية، وهو البطالة والتضخم المزمنين. إن مشكلات البطالة حالياً هى مشكلات هيكلية فى الأساس، والتضخم الآن هو نتاج فائض كبير فى الطلب يضغط على حدود الإنتاج فى الاقتصاد المعني. وقد لا توافق قلة من الاقتصاديين على أن التضخم والبطالة، يمكن أن يصبحا مشكلة مزمنة تغذى نفسها بنفسها، بصرف النظر عن محاولات السياسة المقاومة للدورة.

لم تعد مسألة عدم جدوى وخطورة وضع سياسات اقتصاد كلى، لا تأخذ فى اعتبارها بقية دول العالم وردود الفعل، التى قد تترتب على هذه السياسات، موضع خلاف كبير. ولم يحدث اتفاق يذكر ـ فى الرأى ـ إلا بدرجة قليلة بشأن تلك الخطوط الإجرائية السياسية، التى قد تضخم أدوار الحكومة المباشرة فى الاقتصاد الكلى. كما لا تحظى سياسات الدخل المستندة إلى الضريبة والرقابة على الأجور والأسعار فى أقنعتها الكثيرة إلى التأثير على الواردات والصادرات والترتيبات المالية والنقدية بالإيثار بين أعضاء المهنة. ومع ذلك.. فإن الحاجة ـ دائماً ـ أم الاختراع فى مجال الاقتصاد. وينبغى ألا نبالغ فى تقدير الافتقار إلى التوافق فى الرأى حول حدود تدخل الحكومة فى الإدارة العامة للاقتصاد الكلى. وعلى خلاف الثلاثينيات... يعرف الاقتصاديون وكل شخص تقريباً ـ خاصة السياسيين ـ أنه لا فضيلة فى التشبث العتيد بمبادئ اقتصادية جامدة. إن هذه المسألة، وإن لم تكن موضع اتفاق فنى... إلا أنها تعتبر تطوراً مهماً. وعلى عكس سنوات الكساد لا يوجد ـ الآن ـ غير قلة من الاقتصاديين يمكنهم إدارة الظهر لأحداث العالم الواقعى والتشبث بالحكمة الموروثة، التى لم تعد لها صلة بالواقع. لقد أصبح الاقتصاديون ـ الآن ـ أكثر قدرة على التكيف عما كانوا فى الماضى.

إن الاتفاق فى الرأى حول مسائل الاقتصاد الجزئى، أقل تقدماً من نظيره فى إدارة الاقتصاد العام. ولقد بينا من قبل أن العقائد الشخصية القوية تفصل بين دعاة التدخل، ودعاة عدم التدخل. ومع ذلك.. فمازال من الممكن إيجاد مساحات مهمة للاتفاق. فلا يوجد بصفة عامة تعاطف كبير للتخلى عن الملكية الخاصة للمؤسسات، ولكن قلة من الاقتصاديين فقط، هى التى توافق على عزل الملكية تماماً عن التدخلات الحكومية. وقد يتفق معظم الاقتصاديين بصفة عامة على ضرورة تصحيح عيوب السوق وأوجه مشاكله، بصرف النظر عما ينطوى عليه من تهديدات ضمنية لحرية السوق والأفراد. وبالمثل... لا تتعرض جهود توزيع الدخل المتواضعة، وزيادة العدالة فى توزيعه، وتحقيق أهداف الكفاية - من حيث المبدأ - للجدل الجامد. ولم يعد الاعتراف بالدور المركزى والمباشر الذى يلعبه مبدأ تحقيق الربح فى مجال عمليات مشروعات الأعمال وتخفيض الموارد، يقتصر على فئة دون أخرى، بالرغم من إدراك معظم الاقتصاديين أن بعض المؤسسات، التى تسعى لتحقيق الأرباح، قد تعمل فى اتجاهات متعاكسة للاستثمار والعمالة، والاستقرار الاقتصادى العام، والصحة والرفاهية، وأنها قد تثير الاضطرابات السياسية للمجتمع ككل.

والخلاصة... أنه فى مسائل الاقتصاد الجزئى - تماماً كما هو الحال فى اهتمامات الاقتصاد الكلى - يمكن ملاحظة أن الأمة قد فقدت منذ أمد طويل فضيلتها فى مسألة «الأسواق الحرة»، وأن الاحتجاجات من أجل البراءة ومحاولات العودة للفضيلة لم تعد - منطقياً - مقنعة لأحد، وفى العادة يجرى التخلى عنها كلما تطلبت الأحداث ذلك.

أخيراً.. تأتى مسألة النمو الاقتصادى بالطبع. وهنا نتعامل - من حيث الشروط على الأقل - مع قضية، يمكن أن يتفق عليها عملياً أعضاء مهنة الاقتصاد. إن النمو ببساطة هو شرط محورى، لحل جميع القضايا الأخرى فى جدول أعمال الأمة الاقتصادى. إن الفشل فى الحفاظ على نمو اقتصادى معقول، يجعل من المستحيل حل المشكلات الأخرى، كما أن قلة - فقط - من المرتبطين بالمسيرة العامة لعلم الاقتصاد - فى وقتنا الراهن - قد تتحدى هذا الرأي، ولكن الاختلاف كبير حول كيفية تحقيق النمو. ويدور

هذا الاختلاف حول نطاق ودرجة الرقابة والمعالجة المركزيتين، التى تنطوى عليهما أية سياسة للنمو. وبالرغم من وجود سبل كثيرة لتحقيق النمو... إلا أنها ـ بلا استثناء - تتطلب التضحية والقيام بجهود تكوين رأس المال على مستوى المجتمع ككل، ولا وجود لسياسة تخلو من الألم، وحول هذه الحقيقة يمكن أن يتفق الاقتصاديون. من الصحيح أن سياسات النمو المختلفة توزع الآلام على المجموعات المختلفة بأشكال مختلفة، ومن ثم تظهر مسألة العدالة المهمة. ولكن منافع النمو من الضرورة والأهمية، بحيث تتضاءل إلى جانبها مسألة العدالة. وقد تعنى محورية النمو تبنى كثير من الاقتصاديين، سياسات تتعارض مع مبادئهم الفلسفية الشخصية. إن الحاجة لا تتطلب الاختراع وحسب، بل تتطلب أحياناً أن يعمل المرء ما هو أقل وما هو أكثر مما يعتقده مرغوباً. وإن كون المرء براجماتياً فى مثل هذه الحالات، يعد رد الفعل الأمريكى المقبول ـ تماماً ـ كما رأينا من قبل. وليس هذا الرد مجهولاً للاقتصاديين، الذين يتعاملون عملياً مع صنع السياسة الاقتصادية.

قمنا طوال هذا المسح برسم صورة لقضايا السياسة الاقتصادية المعاصرة، باستخدام فرشاة عريضة. وباختيارنا هذا لم نبرز الفروق الدقيقة فى النظرية والسياسة. وقد يحتج البعض بالطبع بأن هذا المنهج مضلل، لأنه يحجب بالذات «الأشياء الصغيرة»، التى تخلق الخلاف بين الاقتصاديين، وبأنه يمد المادة بالانطباع بأن الفوضى النظرية تحكم منظومة الاقتصاد. غير أن الخبرة تبين أن هذه الاختلافات الفنية الصغيرة مهما بدت مهمة فى نصوص الكتابات الاقتصادية المحترفة، وفى السير الذاتية للاقتصاديين كأفراد.. فإنها غير مهمة فى مضمون قضايا السياسات العريضة ، وذلك دون إنكار فائدتها كموضوعات للنقاش والمرجعية. لذلك كنا ـ لسبب وجيه ـ أكثر اهتماماً بالصورة الأكبر للاتفاق والاختلاف بين الاقتصاديين. ويبدو من المعقول استنتاج أن «قائمتنا» بالخلافات والمحاولات، التى يمكن أن يتوفر حولها قدر من الاتفاق فى الرأى بين الاقتصاديين على قدر متواضع من الإبهار. ولكن تأملها بعمق يقطع شوطاً بعيداً فى اقتلاع جذور الاعتقاد الشعبى بأن منظومة الاقتصاد، لا تعرف كيف ترسم سياسات

تستجيب للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة.

إن القول بأن أدوات التحليل الاقتصادى التقليدى وصنع السياسة، تملك القدرة على مواجهة المشكلات الاقتصادية الراهنة، ليس بالطبع الرسالة التى يريد الجميع سماعها. إن معظم الذين يأملون فى «علم اقتصاد جديد» للقرن الجديد، ستصيبهم خيبة الأمل بوجهة نظر، لا تزيد عن كونها نقداً متواضعاً لحالة «فن» علم الاقتصاد فى وقتنا الراهن. أولاً لأنها مناقشة غير درامية لا تملك شيئاً من تأثيرات الصدمة، التى تتميز بها سيناريوهات «اليوم الآخر»، أو الإصلاح الجذرى لكل شئ السيناريوهات ذات القناعات السياسية «اليمينية واليسارية». وثانياً لأنها تبدو ملتزمة بالقواعد، إلى الحد الذى قد يدفع بكثيرين إلى الشك فوراً فى فائدتها.

من ناحية أخرى... تنوء الجهود الأكثر عاطفة، لإعادة توجيه السياسة الاقتصادية بصورة قاطعة وكاسحة بمجموعة من التصورات الذاتية الخاطئة، فهى أياً كانت خطوط الأسانيد التى يقدمها دعاتها، والتى تزعم دون استثناء أن الحكمة غير التقليدية هى وحدها التى توفر الحلول المفيدة للمشكلات الاقتصادية المعاصرة. وتزعم ـ أكثر من ذلك ـ أن حكمتها غير التقليدية ستقبل: إما بسبب ميزاتها المنطقية أو بسبب قوة الأحداث، التى ستفتح المجتمع على أنماط جديدة من الفكر الاقتصادى ومجموعة أخرى من الأولويات الاقتصادية.

إن طوباوية هذه المزاعم الخادعة مشكلة دائمة، والتاريخ ـ بكل بساطة ـ لا يؤيد الاعتقاد بأن وجهات النظر والممارسات الاقتصادية تغير اتجاهاتها باستثناء حالات نادرة نسبياً، تجتث فيها الثورة الاجتماعية الكاسحة كل مخلفات النظام السابق. أما فى أغلب الحالات... كان التغيير الاقتصادى مسألة تطور هادئ وبطئ نسبياً. وقد يكون هناك «علم اقتصاد جديد»، ولكنه سيقوم ـ أياً كان شكله – فوق الأساس الذى وضعته الممارسات الاقتصادية فى الماضى والحاضر.

الهوامش

المقدمة :

1 - Joan Robinson, *Economic Philosophy* (Doubleday: Garden City, NY, 1962), 147-148.

الفصل الأول :

1 - Robert M. Solow, "Economic History and Economincs," *American Economic Review, Papers and Proceedings,* vol. 75, no. 2, May 1985, 328-329.

2 - John Maynard Keynes, *The General Theory of Employment, Interest, and Money* (New York: Harcourt, Brace and Company, 1936), 383.

3 - Robert Lekachman, *The Age of Keynes* (New York: Random House, 1966), 123.

4 - For another discussion of the economics-as-science issue, see Robert B. Carson, *Economic Issues Today* (New York: St. Martin's Press, 1987), 4-28.

5 - See Adam Smith, *The Wealth of Nations* (New York: Modern Library, 1937).

6 - Alfred Marshall, *Principles of Economics*, 8th ed. (London: Macmillan, 1920), 38.

7 - John Kenneth Galbraith, *Economics in Perspective* (Boston: Houghton Mifflin,1987), 1-2.

الفصل الثانى :

1 - Thurman Arnold, *The Folklore of Capitalism* (New Haven: Yale University Press, 1937), 136.

2 - *Economic Report of the President*, 1965 (Washington, DC: U.S. GPO, 1965), 3-21.

الفصل الثالث:

1 - Joseph Schumpeter, in Seymour Harris, ed., *The New Economics The Influence of Keynes on Theory and Public Policy* (New York: Alfred Knopf, 1952), 97.

2 - John Kenneth Galbraith, *The Great Crash* (Boston: Houghton Mifflin, 1954), 83.

3 - Ibid., 82-83.

4 - Lekachman, *The Age of Keynes*, 114.

5 - Ibid.

6 - *The New York Times*, December 31, 1933, as cited in Roy Harrod, *The Life of John Maynard Keynes* (New York: W. W. Norton, 1951), 447.

7 - Keynes, *The General Theory,* 383-384.

8 - Paul Samuelson, in William Breit and Roger L. Ransom, *The Academic Scribblers* (Chicago: Dryden Press, 1982), 113.

9 - Stat. 24, 838.

10 - Alvin Hansen, *The American Economy* (New York: McGraw-Hill, 1957), 89.

الفصل الرابع:

1 - Michal Kalecki, *The Last Phase in the Development of Capitalism* (New York: Monthly Review Press, 1972), 75.

2 - As quoted in Lekachman, *The Age of Keynes*, 272.

الفصل الخامس:

1 - Franco Modigliani, in Arjo Klammer, *Converstions with Economists* (Totowa, NJ: Rowman and Allanheld, 1983), 122.

الفصل السادس:

1 - Barry P. Bosworth, in Marshall Kaplan and Peggy Cuciti, eds., *The Great Society and Its Legacy* (Durham: Duke University Press, 1986), 41-42.

2 - Robert J. Shapiro, *U.S. News and Wolrd Report,* February 1, 1988, 43.

3 - E.F. Schumacher, *Small is Beautiful: Economics as if People Mattered* (New York: Harper & Row, 1973).

الفصل السابع:

1 - Milton Friedman, *Capitalism and Freedom* (Chicago: University of Chicago Press, 1962), 26.

الفصل الثامن:

1 - John Kenneth Galbraith, *The New Industrial State* (Boston: Houghton Mifflin, 1976), 34-35.

2 - Joseph A. Schumpeter, *Capitalism, Socialism and Democracy* (New York: Harper & Row, 1942).

3 - See for instance Felix Rohatyn, "The Coming Emergency and What Can Be Done About It," and "Reconstructing America," *New York Review of Books,* December 4, 1980 and March 5, 1981.

4 - William Ouchi, *Theory* Z (Reading, MA: Addison-Wesley, 1981).

5 - "Reindustrializing America," *Business Week,* June 30, 1980.

6 - Robert Reich, *Tales of a New America* (New York: Times Books, 1987), 231-232.

الفصل التاسع:

1 - Robert Lekachman, *Economists at Bay* (New York: McGraw-Hill, 1976), 34-35.

2 - John Stuart Mill, *Principles of Political Economy*, Ashley edition (London: Longmans Green, 1920), 199-200.

3 - Reich, *Tales of a New America*, 105-115.

الفصل العاشر:

1 - Exchange Between Lester C. Thurow and Herbert Stein at American Enterprise Institute Symposium, in Lester C. Thurow, *The Zero Sum Solution* (New York: Simon and Schuster, 1985), 383.

2 - Paul Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers* (New York: Random House, 1987), 539, 540.

3 - Benjamin Friedman, *Day of Reckoning* (New York: Random House, 1988), 50.

4 - See Robert Reich's *Tales of a New America* (New York: Times Books, 1987) and *The Next American Fronter* (New York: Times Books, 1983); Lester C. Thurow's Zero Sum Society (New York: Basic Books, 1980) and *The Zero Sum Solution* (New York: Simon and Schuster, 1985).

5 - Alfred Malabre, Jr., *Living Beyond Our Means* (New York: Vintage, 1987). Malabre's view is a bit conservative. For a more liberal condemnation of the federal debt crisis, see Benjamin Friedman, *Day of Reckoning* (New York: Random House, 1988).

6 - Ravi Bhatra, *The Great Depression of 1990* (New York: Simon and Schuster, 1987).

7 - Kennedy, *Rise and Fall.*

الخلاصة:

1 - Robert E. Lucas, Jr., in Arjo Klammer, *Conversations with Economists* (Totowa, NJ: Rowman and Allanheld, 1983), 53.

* * *

المحتويات

صــدر أيضــاً للناشــر

- مقدمة إلى الديمقراطية الاقتصادية. تأليف / روبرت دال
- نحو التآلف والاتفاق. تأليف / فيشر
- استراتيجية الإدارة العليا. تأليف / بنيامين تريجو
- أفكار عظيمة فى الإدارة. تأليف / چاك دانكان
- الالتزام واستراتيجية اتخاذ القرارات الإدارية. تأليف / بنكاج چيماوات
- التميز - الموهبة والقيادة. تأليف / چون جاردنر
- منشآت الأعمال الصغيرة. تأليف / سبنسر هل
- كيف تنجح فى صنع الصفقات العالمية. تأليف / چيوالد لاكيوز
- فن التفاوض. تأليف / ويليام أورى
- دور الآباء فى مساعدة أبنائهم على الشفاء من الإدمان. تأليف / باربارا كوتمان
- الإدارة الحديثة. تأليف / ثيودور ليفيت

ويصدر قريباً:

- الإدارة (٣ أجزاء). تأليف / پيتر دراكر
- الإدارة فى المستقبل. تأليف / پيتر دراكر
- تكنولوچيا بلا حدود. تأليف / إيثيل پوول
- الازدهار على الفوضى. تأليف / توم بيترس
- قصة حياة بيل كلينتون. تأليف / تشارلز ف. ألان
- ثقافة تنظيم العمل. تأليف / بريچيت بيرجر

INTERNATIONAL PUB. & DIST. HOUSE

EGYPT :

8 Ibrahim El-Orabi St., El-Nozha Elgedida - Heliopolis - Cairo
Tel. / Fax : 00(202) 2990970 P.O.Box : 5599 Heliopolis West - Cairo

CANADA :

40, Dundas St. West - Suite 223 - P.O.Box : # 78 Toronto, Ontario
M5G 2C2 - Tel.: (416) 5061569 Fax : (416) 5061570

What Economists Know

An Economic Policy Primer for the 1990s and Beyond

by : ROBERT B. CARSON

هذا الكتاب

محاولة لتقريب مفهوم علم الاقتصاد، الذى لا يزال يتسم فى أذهان الكثيرين بالغموض والإبهام، من خلال عرض تاريخى شيق للأوقات الاقتصادية «السعيدة» كما يطلق عليها المؤلف، وكذلك الأوقات الكئيبة والانهيارات الاقتصادية الضخمة التى حدثت فى الاقتصاد المعاصر.

إن الكتاب يحمل ـ فى طياته ـ دعوة جادة ورقيقة فى آن واحد لأن نتناول النظريات الاقتصادية المعاصرة من منظور الواقع، كما أنه يرسم لنا طريقاً ممهداً لفهم هذه النظريات بتناوله السلس لأبعادها وخطوطها المتشابكة، من خلال تحليل وافٍ شامل للقضايا الاقتصادية التى يتأرجح خلالها الاقتصاد العالمى المعاصر كقضايا البطالة والتضخم والتأمين والسياسات النقدية، القديم منها والمعاصر.

ومع أن الكتاب يفرض سؤالاً عن المتغيرات والطبيعة التى سوف يتسم بها الاقتصاد العالمى فى الحقبة القادمة... إلا أنه يمنح القارئ أسلوباً فريداً يمكن به أن يجيب عن هذا السؤال؛ إذ إنه يهدف فى عرضه هذا إلى أن يقيم جسور تلك المودة المفتقدة بين القارئ وعلم الاقتصاد.

«الناشر»

International Publishing & Distribution House

Egypt - Canada

ISBN : 977-5107-71-7